مركز دراسات روداو
Rudaw Research Center

الكُرد في الأزمة السورية

فرصة تاريخية وأداء مُخيّب

حسين عمر

الكُرد في الأزمة السورية

فرصة تاريخية وأداء مُخيّب

إلى:
جاندا، ايفا، مالڤا.

مركز دراسات روواداو
Rudaw Research Center
2022

الكُرد في الأزمة السورية

فرصة تاريخية وأداء مُخيّب

حسين عمر

ناوەندی لێکۆڵینەوەی رووداو
مرکز دراسات روداو
Rudaw Research Center

الطبعة الأولى
2722 كوردى - 2022 ميلادي
researchcentre@rudaw.net
العنوان - أربيل - إقليم كوردستان العراق
الطبعة الأولى : حوزيران 2022

كافة حقوق الطبع والاقتباس محفوظة لمركز دراسات روداو

رقم الإيداع في المكتبة العامة في إقليم كوردستان العراق (414) سنة 2022

الفهرس

المقدمة 9

الفصل الأول 13

من الإحباط إلى الأمل 13
انتفاضة 12 مارس/ أذار 2004 24
المبادرة الكردية لحلّ الأزمة السورية 31
اتّصالات النظام مع الحركة الكردية 33
وفد من المثقفين الكرد يلتقي الأسد 41

الفصل الثاني 44

من مساعي الوحدة إلى الانقسام 44
المجلس الوطني الكردي في سوريا 47
مجلس الشعب لغرب كردستان 49
تردّد النظام في الانفتاح على PYD 51
مفاضلة النظام بين PYD والأحزاب الكردية الأخرى 53
الصراع بين مجلسي الشعب والوطني 61

الفصل الثالث 63

من الانقسام إلى مساعي الوحدة 63
اتفاقية دهوك والاعتراف بالإدارة الذاتية 72
المبادرة الفرنسية للحوار بين الأطراف الكردية 76
حراك كردستاني ودولي 79
استبعاد الأحزاب من خارج الإطارين 82
ضرورات إنجاح الحوار الكردي وتوسيعه 97
امتعاض أميركي من الأداء الحواري الكردي 99
بلينكن زار غرب كردستان 100
مهدّدات الحوار الكردي- الكردي في سوريا 101

الفصل الرابع 104

الحركة الكردية والمعارضة السورية 104
مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية 107

تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية 109
مؤتمر القاهرة 2 للمعارضة السورية 137
الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية 140
مشاركة الهيئة في مفاوضات جنيف 141
هامشية التمثيل الكردي 144
مساعي تحجيم الدور التركي في هيئة المفاوضات 145

الفصل الخامس **147**

الإدارة الذاتية وتحوّلاتها 147
الإعلان عن الإدارات الكانتونية 149
الانتقال من الإدارات الكانتونية إلى الإدارة الذاتية الفدرالية 152
المؤتمر الثاني لمجلس سوريا الديمقراطية 159
تحرير عاصمة خلافة داعش 163
الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا 165
التقارب مع روسيا والحوار مع السلطة السورية 167
الانفتاح الدولي على الإدارة الذاتية 172
جهود ائتلاف المعارضة ضد الإدارة الذاتية 181
ممثليات الإدارة الذاتية في الخارج 184

الفصل السادس **187**

احتلال تركيا للمناطق الكردية في سوريا 187
سكان عفرين 189
الصراع التركي - الفرنسي على منطقة عفرين 189
عملية احتلال عفرين 191
عفرين بعد الاحتلال التركي 195
بعض المعطيات حول مسألة النزوح من عفرين 196
أخطر عملية تغيير ديمغرافي في عفرين 197
الكرد الإيزديون مهدّدون بالانقراض التامّ 201
احتلال سري كانيه وكري سبي 206
الاتفاق الأمريكي - التركي 210

الفصل السابع **214**

العامل الدولي والإقليمي في الأزمة السورية 214
بدايات التدخّل التركي 215

التدخّل الإيراني ——— 221
التدخّل الدولي سياسيّاً ——— 222
التدخّل العسكري الروسي لصالح الحكومة ——— 226
التدخّل العسكري الأمريكي لصالح قسد ——— 228
لقاء فيينا بشأن سوريا ——— 230
القرار الدولي 2254 ——— 231
التدخّل العسكري التركي لصالح الجماعات المسلّحة المتطرّفة ——— 232
اتّفاق سوتشي بشأن محافظة إدلب ——— 236
مسار جنيف الدولي للتفاوض ——— 238
مؤتمر سوتشي وقرار تشكيل اللجنة الدستورية ——— 240
الموقف الروسي من المسألة الكردية ——— 244
الموقف الدولي من القضية الكردية ——— 246

مدخل

يتضمّن هذا الكتاب خلاصة تغطيتي الإعلامية ومتابعتي لأحداث وتطوّرات الأزمة السورية عموماً وما يرتبط منها بالشأن الكردي خصوصاً، والكتابة عنها، وكذلك شهادات مباشرة من الفاعلين السياسيين فيها، وبذلك هو جهدٌ توثيقي في جانبٍ منه، وتناولٌ نقدي للتعاطي السياسي الكردي معها في جانبٍ آخر.

مقدّمة

تحـدّدت الدولـة السـورية بحدودهـا الراهنـة، والمعترَفـة بهـا دوليـاً بموجـب عـدّة اتفاقيـات ومعاهـدات أعقبـت اتفاقيـة سـايكس ـ بيكـو، المُبْرَمـة بيـن فرنسـا والمملكـة المتّحـدة في داونينـغ سـتريت في 16 مايـو/ أيـار 1916، والتـي قسّـمت منطقـة الشـرق الأوسـط بيـن القوتيـن العظمييـن وبرضـى روسـيا القيصريـة وايطاليـا. بموجـب هـذه الاتفاقيـة، أُخضِـع شـمال سـوريا الحاليـة للنفـوذ الفرنسـي، ولكـن بعـد تفـكّك الإمبراطوريـة العثمانيـة وقيـام الجمهوريـة التركيـة، وقَّعَـت عـدّة معاهـدات بينهـا وبيـن فرنسـا المنتدبـة علـى سـوريا لترسـيم الحـدود، كان آخرهـا اتفـاق الترسـيم النهائـي للحـدود في عـام 1939. في إطـار هـذا التحديـد، ضمّـت حـدود الدولـة السـورية، التـي نالـت اسـتقلالها فعليـاً في عـام 1946، المناطـق المسـتقطَعة جغرافيـاً مـن كردسـتان العثمانيـة المشـمولة بمعاهـدة سـيفر، المبرمـة في 10 أغسـطس/ آب 1920 في أعقـاب الحـرب العالميـة الأولـى، بيـن الحلفـاء والإمبراطوريـة العثمانيـة والتـي كانـت تهـدف إلـى تطبيـق قـرارات مؤتمـر سـان ريمـو المتعلقـة بأراضـي الإمبراطوريـة العثمانيـة. وكانـت البنـود -62-63 64 مـن اتفاقيـة السـلام هـذه تنـصّ علـى إقامـة إقليـم ذات حكـم ذاتـي للكـرد. وشـكّلت المناطـق الرئيسـية الثـلاث: الجزيـرة الواقعـة

في أقصى الشمال الشرقي التي تشكّل المثلّث الحدودي مع تركيا والعراق والتي يُطلَق عليها تسمية "منقار البطّ"، وكوباني الواقعة في أقصى الشمال على الضفّة اليسرى من نهر الفرات، ومنطقة جبل الكرد الواقعة في أقصى الشمال، الشريط الحدودي مع الدولة التركية والذي تخلّله حالات فصل بين المناطق الثلاث إمّا بسبب التمدّد السكاني العربي في جغرافية هذه المنطقة في بعض المراحل التاريخية أو بسبب تغاضي راسمي الحدود عن حقائق التاريخ والجغرافيا في هذه المنطقة، ولذلك لم يُعتَمَد في الوثائق والمطبوعات السياسية مصطلح " كردستان سوريا" وإنّما مصطلح "المناطق الكردية في سوريا". وهكذا، ارتبط مصير جزء من الشعب الكردي مع جزء من الشعب العربي في إطار سوريا التي لم تكن في أيّ مرحلة تاريخية، لا بأكملها ولا في جزءٍ منها، دولة ذات حدود دولية معترف بها قبل هذا التاريخ.

في مرحلة الانتداب الفرنسي التي امتدّت لأكثر من عشرين عاماً (1920-1941)، أخذت سلطة الانتداب التنوّع المذهبي في سوريا بعين الاعتبار حينما أقامت عدّة دويلات على هذا الأساس كحكومة العلويين ودولة جبل الدروز ودولة سوريا، بينما جعلت سنجق إسكندرون يتمتّع بإدارة خاصّة، ثمّ دمجها بإقامة اتحاد بين الدول الأربع في عام 1923، في حين أنّها لم تولِ الأهمية ذاتها للتنوّع القومي والثقافي، وربّما يُفسّر ذلك باستمرار الصراعات الدولية على كردستان التي تجلّت نتائجها في اتفاقية سيفر ومن ثمّ اتفاقية لوزان وأخيراً ضمّ ولاية الموصل إلى العراق وبعض المناطق الكردية إلى سوريا. احتكّ الفرنسيون مبكّراً مع الكرد في جبل الكرد منذ عام 1919 وكوباني في عام 1920 بينما تأخّر الاحتكاك معهم في الجزيرة إلى مراحل متأخّرة من عهد الانتداب. في الجزيرة، تمّ تداول فكرة حكم ذاتي ذي طابعٍ كردي- مسيحي في سوريا، ففي عام 1932، قدّم العشرات من زعماء القبائل والوجهاء والسياسيين الكرد مع رؤساء

طوائف مسيحية " عريضة " تُطالب بإدارة خاصّة في منطقة الجزيرة إلا أنّ سلطات الانتداب لم تستجب لها. ورغم عدّة محاولات لاحقة باتجاه المسعى ذاته إلّا أن الفكرة لم تتحوّل إلى مشروعٍ سياسي متحقّق على الأرض.

عانت الدولة السورية المحدثة منذ نشأتها في أعقاب الاستقلال من معضلتين بنيويتين، تمثّلت الأولى في أنّ حدودها فُرِضَت على مكوّناتها من الخارج، فاقتُطِعت أجزاء من جغرافيتها الطبيعة وألحقت بها أجزاء تختلف عنها في هويّتها الغالبة، فيما تمثّلت الثانية في عدم تطابق شكلها ومضمونها مع حقائق ومعطيات واقعها الفعلي، حيثُ أُعلِنَت دولة قومية مركزية في حين أنّها تضمّ في الواقع قوميات وثقافات وأديان وطوائف متعددة. وبالتالي لم تكن معادلاً سياسياً ومؤسسياً موضوعياً لواقعها الاجتماعي المتنوّع.

لم تستطع السلطات التي توالت على حكم سوريا، بعد نيلها الاستقلال، أن تتجاوز هاتين المعضلتين وتنتقل بالدولة السورية إلى دولة ديمقراطية تعترف بالتعددية وتقرّها دستورياً، بل ترسّخت، بمرور الوقت، وبتعاقب الأنظمة التي استولت بمعظمها على الحكم عبر انقلابات عسكرية، الاتجاهات الإقصائية والإلغائية والدكتاتورية التي دعمت الشكل المُمَركَز للدولة بمركزيات عرقية وثقافية وسياسية. ولتحقيق ذلك، كان لا بدّ لها من اللجوء إلى سياسات الصهر والتمثّل القومي بحقّ المكوّن الأساسي المختلف عرقياً عن القومية السائدة ألا وهو المكوّن الكردي، فاعتمدت سياسة مركّبة ارتكزت على مسارين متوازيين: الأوّل هو سياسة التنكّر للوجود القومي وللحقوق المترتّبة على هذا الوجود؛ أمّا الثاني فتمثّل بمجموعة متكاملة من المشاريع العنصرية التمييزية التي هدفت بمجملها إلى العبث بالتركيبة السكانية للمناطق الكردية بما يزيل عنها هويتها الكردية ويضفي عليها طابعاً عربياً.

في مقابل ذلك، تبنّت الحركة السياسية الكردية، التي ولِدَت لتمثيل الشعب الكردي سياسياً والعمل من أجل تأمين حقوقه المشروعة، الأسلوب السلمي في مواجهة تلك السياسة المركّبة وفي المطالبة بحقوق شعبها والعمل في سبيل نيلها. وكان لاتخاذ هذا الخيار جملة من العوامل الموضوعية تتعلّق بما يمكن أن نسمّيه محنة (التقسيم الطرفي) حيث كانت المناطق الكردية عبارة عن أرياف وسهول مستقطعة من مراكزها الحضرية التي ظلّت خلف الحدود الجديدة، وهي سهلية بمعظمها، باستثناء منطقة عفرين الجبلية، صغيرة المساحة مقارنة بسهول المناطق الأخرى. كما أنّ النظم الحاكمة في سوريا اعتمدت منهجاً مختلفاً في التعامل مع الشعب الكردي، ارتكز بشكلٍ أساسي على مشاريع سياسية نُفِّذَت بالقوّة المستترة. وبذلك، وبخلاف القضية الكردية في الأجزاء الأخرى من كردستان، حافظت القضية الكردية في سوريا على طابعها السياسي السلمي ولم تتحوّل في أيّ مرحلة من المراحل إلى صراعٍ أو نزاعٍ مسلّح. ورغم تباين الظروف التي أحاطت بالقضية الكردية في سوريا في مراحل مختلفة من مسارها ورغم تراوح أساليب الأنظمة في التعامل معها بين الشدّة أحياناً والتراخي أحياناً أخرى، ورغم وقوع أحداث ذات طابعٍ محدودٍ في بعض المناسبات، إلّا أنّ هذا الطابع السلمي ظلّ سائداً.

الفصل الأول

من الإحباط إلى الأمل

تحوّلات تعامل الأنظمة مع القضية والحركة الكرديتين

في بداية تشكّل الحركة السياسية الكردية السورية، مع تأسيس الحزب الأوّل (الحزب الديمقراطي الكردي ـ 14/6/1957-)، انعكست سياسة أنظمة الحكم في سوريا الإنكارية تجاه الشعب الكردي في سوريا في منهجٍ قمعي للتعامل مع حركته السياسية، أساسه الملاحقة والاعتقال. فبعد مرور أقلّ من عامين على تأسيس الحزب، اشتدّت حملة الملاحقة الأمنية ضدّ قيادته وكوادره، فاضطرّ أعضاء من القيادة إلى الفرار إلى جنوب كردستان، في حين تمّ اعتقال اثنين من أعضاء اللجنة المركزية في عامي 1958 و1959، قبل أن تُطلق السلطة الحاكمة أوسع حملة اعتقالات، بدأت في الثاني عشر من أغسطس/ آب 1960، اعتُقِلت خلالها قيادة الحزب كاملة بما فيها رئيس الحزب د. نورالدين زازا، ولم ينجُ من تلك الحملة من أعضاء القيادة سوى عبدالحميد درويش والشيخ محمد عيسى [1]. ترافقت

حملـة القمـع والضغـط الأمنـي بتطبيـق مشـاريع سياسـية مصمّمـة لتغييـر واقـع وحقيقـة هويـة المناطـق الكرديـة بشـرياً وجغرافيـاً. كمشـروع الإحصـاء الاسـتثنائي الـذي أُقـرّ بموجـب المرسـوم الجمهـوري التشـريعي رقـم (93) في 23 أغسـطس/آب 1962، في عهـد رئيـس الجمهوريـة ناظـم القدسـي ورئيـس مجلـس الـوزراء بشـير العظمـة، ونُفِّـذَ في 5 أكتوبر/تشـرين الأوّل 1962[2] . ومشـروع الحـزام العربـي الذي خُطّـط لـه في المؤتمـر القطـري الثالـث لحـزب البعـث العربـي الاشـتراكي عـام 1966، حسـب الفقـرة الخامسـة مـن توصياتـه، والمتضمـن مـا نصه: " اعـادة النظـر بملكيـة الأراضـي الواقعـة علـى الحـدود السـورية التركيـة وعلـى امتـداد 353 كـم وبعمـق 13 15- كـم، واعتبارهـا ملـكاً للدولـة، وتطبـق فيهـا أنظمـة الاسـتثمار الملائمـة بمـا يحقـق أمـن الدولـة" وبذلـك تمـت مصـادرة حوالـي 5250 كـم2 مـن أراضـي شـمال الجزيـرة السـورية الخصبـة [3]، وأكـد علـى تنفيـذه المؤتمـر القطـري الخامـس لحـزب البعـث في مايـو/ أيـار 1971، ونُفِّـذ بيـن خريـف عـام 1974 وربيـع 1975، وذلـك بموجـب القـرار رقـم (521) بتاريـخ 24 يونيـو/ حزيـران عـام 1974 م، الصـادر عـن القيـادة القطريـة لحـزب البعـث. وكانـت السـلطات السـورية قـد اعتقلـت قيـادة الحـزب الديمقراطـي الكـردي في سـوريا (البارتـي) بمـا فيهـا سـكرتير الحـزب، السـيّد دهـام ميـرو في 29 يوليـو/ تمـوز 1973، علـى خلفيـة موقفهـا المناهـض لمشـروع الحـزام العربـي مـن خـلال إصـدار بيـان حـول إجـراءات الحكومـة لتنفيـذ خطـوات هـذا المشـروع، وقـد ظلّـت قيـادة (البارتـي) مُعتَقَلـة مـن دون محاكمـة لغايـة ربيـع عـام 1981، حيـن تـمّ إطـلاق سـراح سـكرتير الحـزب وبعـض أعضـاء القيـادة، بعـد أن كان قـد تـمّ إطـلاق سـراح دفعـة مـن المعتقلين

(1). انظر، صفحات من تاريخ حركة التحرر الوطني الكردية في سوريا أو (تاريخ البارتي)، محمد ملا أحمد، ص 133.

(2). انظر نصّ المرسوم في الملاحق، ملحق (1).

(3). الحزام (العربي) في الجزيرة السورية، أكبر تغيير ديموغرافي في الشرق الأوسط، د. آزاد أحمد علي، مركز رووداو للدراسات، 24 يونيو/ حزيران 2015.

في عام 1980. كان قرار إطلاق سراح قيادة البارتي من قبل السلطة يعودُ في جانبٍ هامٍّ منه إلى تصاعد حدّة الصراع والمواجهة بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين. ففي 16 يونيو/ حزيران 1979، دبّر الجناح العسكري للجماعة الدينية المتشدّدة مجزرة في مدرسة المدفعية العسكرية في مدينة حلب، راح ضحيتها 32 طالباً من الضباط.

أدّت هذه العملية إلى تصاعد حدّة العنف بين النظام والجماعة، إذ تحوّلت الإضرابات والاحتجاجات التي عمّت معظم المدن السورية في أوائل مارس/ أذار 1980 إلى مواجهات دامية، استطاع الجيش السوري حسمها في حلب خاصّة، بعد استمرارها لشهرٍ تقريباً. وفي الثاني من فبراير/شباط 1982، قام الإخوان المسلمون بتمرّدٍ واسع في مدينة حماة التي سيطروا عليها بالكامل، الأمر الذي ردّت عليه الحكومة السورية بتدخّل عسكريٍّ عنيف أدّى إلى سحق التمرّد وإلحاق هزيمة كبيرة بجماعة الإخوان والتنظيمات المتشدّدة الأخرى المرتبطة بها.

خلال هذه المواجهة العنيفة بين السلطة السورية وجماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات الإسلامية المسلّحة الأخرى، كانت هناك قناعة لدى السلطة أنّ كلّاً من تركيا والعراق الجارتين لسوريا تدعمان جماعة الإخوان والتنظيمات المتحالفة معها موضوعياً، وإن كان الاتّهام أكثر وضوحاً وصراحةٍ للنظام العراقي الذي كان في حالة حرب مع الحركة التحررية الكردية في كردستان العراق، وعلى خلافٍ يتزايد عمقاً مع النظام السوري الذي يحكمه رسمياً حزب البعث التوأم اللدود للبعث العراقي. ومن هنا، التفت النظام إلى الورقة الكردية، إذ أراد تحييد الكرد في صراعه مع معارضته الإخوانية التي كانت أطرافٌ أخرى (بعثية وناصرية وشيوعية) تقاسمها العداء له، خاصّة في ظلّ خشيته من تمدّد النزاع العسكري العنيف، في حلب خاصّة، إلى الريف المتاخم لتركيا والذي يتداخل مع مناطق كردية

هامّـة جغرافيـاً وسـكانيّاً وإمكانيـة اسـتغلال تركيـا لذلـك وتصفيـة حسـابات وإحيـاء أطمـاع تاريخيـة في سـوريا.

الحركـة الوطنيـة الكرديـة مـن جهتهـا حاولـت، في تلـك المرحلـة، الاتصـال بالسـلطات السـورية والتحـاور معهـا. يـورد عزيـز أومـري، أحـد قيـادات الحـزب الديمقراطـي الكـردي السـوري، بقيـادة محمـد الشـيخ باقـي آنـذاك، في مذكّراتـه (في أروقـة الذاكـرة)، بشـأن محـاولات اللقـاء مـع الرئيـس السـوري حافـظ الأسـد، مـا يلـي: " بالنسـبة إلى نشـاطاتنا في الداخـل، فقـد سـعى حزبنـا (الحـزب الديمقراطـي الكـردي السـوري) إلـى تشـكيل مـا سـمي (الميثـاق والتعـاون المشـترك) مـع الحزبيـن الكرديين: الحـزب الديمقراطـي الكـردي /جماعـة حميـد/ والحـزب الديمقراطـي الكـردي اليسـاري /جنـاح عصمـت سـيدا/، بهـدف توحيـد القـوى والنضـال معـاً ضـدّ السياسـات العنصريـة والدكتاتوريـة ومـن أجـل الحقـوق القوميـة للشـعب الكـردي في سـوريا، وكان ذلـك في عـام 1976 واسـتمرّ حتـى عـام 1979. وقـد عقـدت عـدّة لقـاءات تمخّضـت عـن تشـكيل وفـد مـن الأحـزاب الثلاثـة ومـن بعـض الوطنييـن المسـتقلين للالتقـاء بفـرع حـزب البعـث في الحسـكة. وفعـلاً تـمّ اللقـاء حيـث تـمّ البحـث حـول الوضـع السـوري بشـكل عـام ووضـع الشـعب الكـردي بشـكل خـاصّ، لكـنّ اللقـاء كان شـكلياً ولـم يسـفر عنـه سـوى وعـود. كمـا تـمّ تشـكيل وفـد آخـر للذهـاب إلـى دمشـق ومحاولـة مقابلـة الرئيـس حافـظ الأسـد... وقـد تشـكّل الوفـد مـن: الشـيخ محمـد باقـي وعزيـز أومـري مـن حزبنـا، وزبيـر صـوفي عمـر كرمـي وصبغـة الله سـيدا مـن الحـزب اليسـاري الكـردي، وحميـد درويـش ورشـيد حمـو وعزيـز داوي (داوود) مـن الحـزب الديمقراطـي الكـردي /جنـاح حميـد/. ورغـم المحـاولات مـن قبلـي وعزيـز داوي ولعـدّة أيـام، لـم نوفّـق في ذلـك، حيـث أشـار لنـا مكتـب رئيـس الجمهوريـة بـأن الرئيـس مشـغول (كانـت أحـداث الإخـوان في ذلـك الوقـت)، وطلبـوا منّـا الذهـاب إلـى القيـادة القوميـة لحـزب

في الفترة ذاتها، اتّصل النظام بشخصيات سياسية كردية في حلب وطلب منها أن تلعب الحركة الكردية دوراً في توجيه الجماهير الكردية إلى عدم الانخراط في هذا الصراع. وفق هجار حمو، نجل القيادي الكردي الراحل رشيد حمو، أحد أبرز مؤسسي أوّل حزب كردي في سوريا، "اتّصلت السلطات السورية مع رشيد حمو ودعته إلى اجتماعٍ في مدينة حلب، حضره ممثّلٌ عن القيادة القطرية لحزب البعث، وقائد الوحدات الخاصّة في حلب هشام معلا، وممثلون عن اللجنة الأمنية في حلب. كان هناك اضراب شاملٌ في حلب، وكان النظام يحاول بكلّ السبل فكّ الإضراب. طلب وفد النظام أن يكون للأحزاب الكردية، خاصّة في محافظة حلب، دورٌ في دفع الجماهير الكردية بعيداً عن هذا الصراع أو التضامن مع المناهضين للنظام، كما أشار إلى أنّ عناصر الإخوان المسلمين تتسرّب من تركيا عبر الريف الشمالي الذي يتواجد فيه الكرد بكثافة، فألمح رشيد حمو إلى أنّ حماية المناطق الكردية وإغلاقها في وجه تسلّل عناصر الإخوان يتطلّب تسليح أبناء هذه المناطق من قبل الدولة، لكن المسؤولين السوريين كانوا متحسّسين من مسألة تسليح الكرد في مناطقهم. من جهته، قدّم رشيد حمو عدّة مطالب تخصّ الكرد في سوريا".

كما تحدّث هجار حمو عن احتفالية عيد نوروز العلنية في عفرين عام 1981، وقال: " أُشيع آنذاك أنّ الحزب الديمقراطي التقدمي قد استحصل الموافقة من السلطات الأمنية لإحياء حفلة عيد نوروز، ولكن في الحقيقة هذه مغالطة كبيرة. لقد اتّخذ التقدّمي قراراً بإحياء عيد نوروز في مدينة عفرين وتسيير قوافل من مختلف النواحي، وكذلك مدينة حلب، إلى الموقع المحدّد. وكانت هناك وفود مدعوة من أحزاب فلسطينية، وكذلك شيوعية عربية، كان من المقرّر أن تنطلق من حلب إلى عفرين. تجمّع بعض المحتفلين في

مـكان (البـازار القديـم) في عفريـن، وأقامـوا احتفـالاً، فحضـرت الأجهـزة الأمنيـة، واستفسـرت عـن سـبب التجمّـع والاحتفـال، فقيـل لهـا بأنّـه بمناسـبة عيـد نـوروز، فطلبـت مـن المجتمعيـن الانصـراف وإلّا سـتقوم بتفريـق المجتمعيـن عنـوةً، وتـمّ توقيـف بعـض الأشـخاص. تدخّـل بعـض المشـرفين علـى تنظيـم الاحتفـال وقالـوا للمسـؤولين الأمنييـن أنّ لا مشـكلة في انهـاء التجمّـع، ولكـن اذا تـمّ اعتـراض مواكـب القادميـن مـن الأماكـن الأخـرى سـتحدث مشـاكل، فاتّصـل المسـؤولون الأمنيـون برؤسـائهم وتلقّـوا الأمـر بعـدم التعـرّض لتلـك المواكـب".

يبـدو مـن سـرد هـذه المعطيـات أنّ الحركـة الكرديـة، أو بعـض أحزابهـا علـى الأقـلّ، اسـتثمرت ذلـك المنـاخ مـن التراخـي الأمنـي تجـاه الحركـة الكرديـة، تحـت تأثيـر تركيـز المواجهـة مـع الخصـوم الأشـدّ خطـراً، للقيـام ببعـض النشـاطات العلنيـة مثـل الاحتفـال بعيـد نـوروز.

مـن جهـة أخـرى، أرادت السـلطة السـورية الانفتـاح علـى الحركـة التحرريـة الكرديـة المعارضـة للنظـام العراقـي في ردٍّ عليـه لدعمـه جماعـة الإخـوان المسـلمين والبعـث الموالـي للعـراق وبقيـة الأطـراف الأخـرى المعاديـة للنظـام. اعتمـد النظـام تكتيـك المرونـة في التعامـل مـع الكـرد في سـوريا وحركتهـم الوطنيـة، دون التراجـع عـن اسـتراتيجيته القائمـة علـى إنـكار الوجـود والتنكّـر للحقـوق وتطبيـق المشـاريع الهادفـة إلـى تصفيـة هويتـه القوميـة. في إطـار هـذا التكتيـك، أفـرج النظـام عـن قيـادة الحـزب الديمقراطـي الكـردي في سـوريا علـى دفعتيـن، في عـام 1980؛ وفي عـام 1981. ثـمّ بـدأ النظـام بسياسـة إرخـاء القبضـة الأمنيـة عـن الحركـة الكرديـة في سـوريا وغـضّ الطـرف عـن أنشـطتها العلنيـة منهـا، كتنظيـم احتفـالات العيـد القومـي نـوروز، أو شـبه العلنيـة كالنـدوات والملتقيـات الجماهيريـة وطباعـة بعـض الكتـب مـن التـراث الكـردي أو أعمـال كتّـاب وشـعراء كـرد، مـع الحضـور الأمنـي الدائـم والقيـام ببعـض المضايقـات لإشـعار الحركـة بأنّهـا ليسـت

مطلقة اليد تماماً. في مقابل ذلك، أفهم النظام الحركة الكردية بأنّ هناك سقفٌ سياسي من المحظور تجاوزه، مثل معارضة رئيس النظام أو الدعوة إلى تغيير النظام أو التقارب مع أعداء النظام من المعارضة المطالبة بإسقاطه، أو القيام بأنشطة سياسية غير مألوفة تمسّ هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية التي تغوّلت بعد سحق تمرّد جماعة الإخوان وحلفائها. وفي السياق ذاته، استغلّ النظام الصدام العسكري مع هذه الجماعة الإسلامية ليوجّه ضربة ساحقة لكلّ معارضته القومية (البعثية الموالية للنظام العراقي، والتنظيمات الناصرية) وكذلك الشيوعية (الحزب الشيوعي السوري- المكتب السياسي، بقيادة رياض الترك، ورابطة العمل الشيوعي) وشنّ حملات أمنية شاملة عليها واعتقل قياداتها وكوادرها وحتى أنصارها وزجّ بهم في السجون لسنوات طويلة.

عاشت الحركة الكردية مرحلة من الهدوء (أمنياً) في هذه السنوات، انشغلت خلالها بصراعات وانقسامات داخلية، لكنّها استطاعت مع ذلك تكوين بنية تنظيمية وجماهيرية معقولة في المناطق الكردية والمدن السورية الكبيرة التي استقطبت عشرات آلاف الكرد النازحين من مناطقهم تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمعيشية السيئة التي أفرزتها سياسات النظام التفقيرية ضدّ الكرد، ليس فقط بالتهميش بل وبالنهب الاقتصادي أيضاً من خلال فرض سياسات تسعيرية مُفقِرة على المحاصيل الزراعية التي يعتمد عليها أبناء المناطق الكردية. ساهمت إقامة النظام السوري للعلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستاني- العراق، بشكلٍ خاصّ لأنّه كان صاحب النفوذ والتأثير الأكبر على الكرد في سوريا شعبياً، وكذلك نزوح قيادات وكوادر الحركة الكردستانية في تركيا إلى غرب كردستان في أعقاب انقلاب كنعان أفرين العسكري (12 سبتمبر/ أيلول 1980)، ومن ثمّ نشوء العلاقات بين النظام وحزب العمال

الكردستاني PKK الذي اتّخذ من سوريا ولبنان المجاور ساحة رئيسية لنشاطه، ساهم كلّ هذا في خلق صورة للنظام السوري على أنّه داعم للحركة التحررية الكردية، وبالتالي انعكس ذلك على موقف الجماهير الكردية والحركة الكردية الوطنية في سوريا لكون أولوية النضال في الأجزاء الأخرى من كردستان كانت عقيدة متجذرة في العقل السياسي الكردي السوري وفي والوعي العاطفي الشعبي. وبالنتيجة، لانت مواقف الأحزاب الكردية من النظام إلى حدّ المهادنة، في حين انتقلت قطاعات واسعة من الجماهير الكردية في سوريا من مرحلة التعاطف والتأييد للأحزاب الكردستانية إلى مرحلة الانتظام في صفوفها وحمل سلاحها، بل أنّ أفواجاً من كوادر وأعضاء الأحزاب الكردية خرجت منها والتحقت بحزب العمال الكردستاني. وسوف نرى كيف أنّ هذه الظاهرة قد أثّرت جذرياً على البنية السياسية في الحركة الكردية في سوريا، إلى درجة أنّ الخارج الكردستاني قد استولى تماماً على الداخل الكردي في سوريا. في ظلّ هذا الوضع، شهدت الحركة الكردية في عقد الثمانينات من القرن الماضي انشقاقات تنظيمية عدّة، ولكنّها شهدت أيضاً ولادة تحالفٍ سياسي ثلاثي ضمّ الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، بقيادة الراحل كمال أحمد، وحزب اتحاد الشعب الكردي في سوريا، بقيادة صلاح بدرالدين، وحزب اليسار الكردي في سوريا، بقيادة الراحل عصمت سيدا، فبعد أكثر من سنة من الحوارات بين هذه الأحزاب الثلاثة، أُعلن عن التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا في نوروز عام 1986، حسب القيادي الكردي حسن صالح، الذي كان عضواً في المكتب السياسي لحزب اتحاد الشعب ويمثّل حزبه في حوارات وصياغة وثائق التحالف إلى جانب الراحل اسماعيل عمر، عضو المكتب السياسي في (البارتي) آنذاك، وصديق شرنخي، الذي كان عضواً في المكتب السياسي للحزب اليساري آنذاك. وبحكم غياب

صلاح بدرالدين عن سوريا، كان حسن صالح يُعدّ فعلياً المسؤول الأوّل للاتحاد في الداخل، وخاصّة في منطقة الجزيرة.

خلال السنوات الأربع الأولى من هذه الأجواء التي أرخت فيها السلطة السورية قبضتها الأمنية عن النشاط الكردي، التقّت الجماهير الكردية بكثافة حول الحركة الكردية في نشاطاتها العلنية ذات الطابع القومي، إذا باتت مئات الألاف من الجماهير الكردية، تخرج في يومٍ واحدٍ، يوم 21 مارس/ أذار (عيد نوروز القومي) إلى الطبيعة في مراكز تحدّدها الأحزاب الكردية على كافة مساحة سوريا، بدءاً من دمشق العاصمة، مروراً بحلب، ثاني أكبر مدن البلاد وعاصمتها الاقتصادية، وصولاً إلى كلّ مدينة أو ناحية في المناطق الكردية التاريخية، وتلتفّ حول منصات/ مسارح ارتجالية وتصغي إلى رسائل سياسية تحملها الأشعار والأغاني والمسرحيات التي كانت تقدّمها فرق فولكلورية. استشعر النظام الخطر الذي تمثّله هذه التجمّعات الحاشدة لجهة شحنها بخطابٍ قوميٍّ لا يمر عبر مصفاة العقل الأمني السلطوي، فأراد أن يمنعها أو على الأقلّ يحجّمها ويفرّقها على تجمعّات صغيرة، وبدأ بتجريب ذلك انطلاقاً من دمشق العاصمة (21 مارس / أذار 1986)، حينما قطع الطريق على التجمعّات التمهيدية في الحيين الكرديين (حي الأكراد التاريخي في شمال دمشق، وحي زورافا المُستحدَث الذي أسّسه العمال الكرد الوافدون من المناطق الكردية إلى العاصمة للعمل فيها، والذي يقع إلى الغرب من العاصمة قرب الربوة، على طريق الغوطة الغربية)، وحاول منعها من الانتقال إلى الموقع المحدّد لإحياء احتفالات نوروز. تحوّل تجمّع الكرد في حي الأكراد الذي تمّ منعه من الانتقال بالحافلات إلى الموقع المحدّد للاحتفال إلى مظاهرة شعبية، توجّهت مجموعة كبيرة من المشاركين فيها إلى وسط العاصمة دمشق حيث القصر الجمهوري، وأطلقت قوات الأمن النار

عليهم، ممّا أدى إلى استشهاد الشاب سليمان محمد أمين آدي (19 عاماً) وجرح اثنين آخرين. ظلّت المظاهرة مستمرّة في حي الأكراد حتى المساء حيث توقّفت بتدخّل من أعضاء في البرلمان والمجلس المحلي بعد تعهّد رجال السلطة بتسليم جثّة الشهيد لذويه.

في يوم 22 مارس/ أذار، وأثناء تشييع جثمان الشهيد سليمان آدي في مقبرة محمَقيا (شمال شرق مديمة قامشلو)، تحوّل موكب التشييع الذي شارك فيه الآلاف من مختلف المناطق إلى مظاهرة احتجاجية ضدّ النظام حيث تمّ رشق دوريات رجال الأمن والشرطة وسياراتهم بالحجارة، ففرّوا من المكان قبل أن يستفردوا بمجموعات من المشيعين العائدين من المقبرة ويعتقلوا عدداً منهم، تعرّضوا لتعذيبٍ شديد في الفروع الأمنية، ثمّ تمّ إطلاق سراحهم بعد أيامٍ دون تقديمهم للقضاء.

في ربيع عام 1992، أعلنت ثلاثة أحزاب كردية عن تشكيل قيادة مشتركة كثمرة لحوارات وحدوية خاضها على مدار أشهرٍ كلٌّ من الحزب الديمقراطي الكردي الموحّد في سوريا، بقيادة الراحل اسماعيل عمر، وحزب اتحاد الشعب الكردي في سوريا، بقيادة مصطفى عثمان، وحزب الشغيلة الكردي في سوريا، بقيادة آزاد أحمد علي، وصلت في النهاية إلى عقد مؤتمر توحيدي في أبريل/نيسان 1993، انبثق عنه حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، وانتُخِبَ بعده الراحل اسماعيل عمر سكرتيراً للحزب.

في الذكرى السنوية الأربعين لتطبيق مشروع الإحصاء الاستثنائي في محافظة الحسكة، أصدرت القيادة المشتركة بياناً (5 أكتوبر/ تشرين الأوّل 1992) لم تكتفِ بتوزيعه بالطريقة التقليدية التي اعتادت الأحزاب الكردية على اتّباعها في نشر بياناتها ومنشوراتها، بل شكّلت تلك القيادة مجموعات قامت في توقيتٍ واحدٍ من ليلة الخامس من أكتوبر/تشرين الأوّل بإلصاق البيان على الجدران في كافة

مناطـق محافظـة الجزيـرة، وكذلـك إلصاقـه في عـدّة أحيـاء مـن مدينـة حلـب ووضعـه في صناديـق البريـد للأطبـاء والمحاميـن في وسـط مدينـة حلـب. شـكّل ذلـك النشـاط غيـر التقليـدي والمباغـت، مفاجـأة وصدمـة للأجهـزة الأمنيـة التـي لـم تسـتطع كشـف هـذا النشـاط قبـل القيـام بـه، كمـا لـم تسـتطع ضبـط أيّ مـن المجموعـات الكثيـرة التـي قامـت بالنشـاط. وبقـدر مـا شـكّل ذلـك النشـاط نجاحـاً للقيـادة المشـتركة التـي أظهـرت انضباطـاً تنظيميـاً فائقـاً، بقـدر مـا شـكّل فشـلاً لأجهـزة أمـن النظـام التـي كانـت تُصـوّر وتتصـوّر نفسـها أنّهـا تتحكّـم حتـى بأنفـاس المواطنيـن وأنّ لا أحـد يمكنـه اختـراق قبضتهـا الحديديـة. قامـت هـذه الأجهـزة بقـرار مـن أعلـى السـلطات بحملـة أمنيـة واسـعة في محافظـة الجزيـرة، اعتقلـت خلالهـا المئـات مـن قيـادات وكـوادر وأعضـاء أحـزاب القيـادة المشـتركة، في حيـن كانـت الأجهـزة الأمنيـة قـد اعتقلـت كادريـن مـن تلـك الأحـزاب في مدينـة حلـب أثنـاء قيامهمـا بإلصـاق البيـان. مـؤرس بحـقّ المعتقليـن أشـدّ صنـوف التعذيـب، وتـمّ إطـلاق سـراح بعضهـم في فتـرات متفاوتـة، بينمـا أُحيـل واحـد وعشـرون منهـم إلـى محكمـة أمـن الدولـة العليـا التـي حكمـت عليهـم بالسـجن مـدّة عامين، قضوهـا في سـجني عـدرا وصيدنايـا.

شـكّل هـذا النشـاط ومـا اسـتتبعه مـن اعتقـالات ومحاكمـات نقطـة تحـوّل في ذلـك المسـار الهـادئ الـذي كانـت الحركـة الكرديـة في سـوريا تسـلكه بشـكلٍ عـامّ في نضالهـا السياسـي في سـوريا وتجـاوزاً للسـقف الـذي كان النظـام قـد فرضـه، لكنّـه ظـلّ يعنـي حزبـاً واحـداً، اعتبرتـه الأحـزاب الأخـرى، بمعظمهـا، خطـوة متهـوّرة وتبـرّأت منهـا في رسـالة إلـى النظـام مفادهـا أنّهـا لا تـزال تحـت ذلـك السـقف الـذي يُعـدّ تجـاوزه محظـوراً. كمـا أنّ هـذه المحطّـة في تاريـخ نضـال الحركـة الكرديـة لفتـت انتبـاه المنظمـات الدوليـة المعنيـة بحقـوق الإنسـان والتـي دخلـت بعضهـا خفيـةً إلـى المناطـق الكرديـة والتقـت بضحايـا مشـروع

الإحصاء الاستثنائي ووثّقت شهاداتهم في تقارير خاصّة. على الجانب السياسي، أفرز هذا النشاط معطيين أساسيين جديدين: أوّلهما، بروز تيار في الحركة الكردية بات يصطبغ بوضوح بصبغة المعارضة للنظام والخروج من تحت السقف المفروض؛ وثانيهما انفتاح هذا التيار على نحوٍ أوسع على المعارضة السورية انطلاقاً من السجون التي ضمّت معتقلي حزب الوحدة مع معتقلي المعارضة التقليدية للنظام. وقد ساهم هذا الأمر، من جهة، في توسيع مجال ما يمكن تسميته بحوارٍ سياسي بين الطرفين حول القضايا الرئيسية في سوريا كمسألة التحوّل الديمقراطي وكذلك حول القضية الكردية في سوريا التي كانت نظرة المعارضة إليها، وإلى الآن، مع الأسف، قاصرة ومحمولة بترسبات رؤية النظام إلى الكرد وقضيتهم في سوريا ؛ كما ساهم، من جهة ثانية، في تبديد الصورة المترسّخة في ذهن المعارضة عن الشعب الكردي في سوريا وحركته على أنّها موالية للنظام. وقد وسّعت هذه المرحلة العلاقة مع المعارضة السورية الداخلية، والتي تحوّلت، بعد سنواتٍ، إلى صيغة تحالفية تجسّدت في إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي (أكتوبر/تشرين الأوّل 2005)، الذي ضمّ جزءاً كبيراً من الحركة الوطنية الكردية متمثّلاً في التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا والجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا، بالإضافة إلى التجمع الوطني الديمقراطي في سوريا) بأحزابه الستة آنذاك)، ومنظمات حقوقية وشخصيات عامّة، والمنظمة الآثورية الديمقراطية التي انضمّت إليه في 7 يناير/ كانون الثاني 2006.

انتفاضة 12 مارس/أذار 2004

جاءت الانتفاضة التي انطلقت من حادثٍ في ملعب قامشلو لكرة القدم، في الثاني عشر من مارس/أذار 2004 وعمّت كامل المناطق

الكرديـة، والعاصمـة دمشـق وحلـب كبـرى مـدن الشـمال السـوري، ودرجـة القمـع والعنـف اللذيـن مارسـهما النظـام في مواجهتهـا لتُنـذر بكسـر معادلـة النضـال السـلمي. لكـن امتنـاع الطـرف الكـردي عـن الانجـرار إلـى العنـف وتمسّـكه بوسـائل النضـال السـلمي قطـع الطريـق علـى محاولـة النظـام إظهـار الانتفاضـة السـلمية وكأنّهـا عصيـانٌ مسـلّح مدبّـر ومخطّـط لـه مـن الخـارج. في الحقيقـة، لـم يُبـادر الكـرد إلى التحـرّك ضـدّ النظـام وإنّمـا جـاءت الانتفاضـة كـردّ فعـلٍ علـى الممارسـة القمعيـة التـي اسـترخصت دم الكـرد واسـتفزّت مشـاعره، لتتحـوّل إلـى رفـضٍ جماعـي مـن قبـل الشـعب الكـردي لكامـل السياسـة الشـوفينية الممنهجـة للسـلطة التـي تمارسـها منـذ عقـودٍ ضـدّه والقائمـة علـى إنـكار وجـوده والتنكّـر لحقوقـه وتنفيـذ مشـاريع عنصريـة تسـتهدف وجـوده وحمـلات تعريبـه وتبعيثـه وتجويعـه وإذلالـه.

يميـل الاعتقـاد إلـى أنّ أحـداث الملعـب في قامشـلو كانـت مدبّـرة بدفـعٍ مـن النظـام نظـراً لحراجـة موقفـه علـى المسـتويين الدولـي والإقليمـي بعـد إسـقاط نظـام صـدام (أبريل/نيسـان 2003) بتدخّـلٍ عسـكريٍّ أمريكـي، ومـن ثـمّ إقـرار الدسـتور العراقـي المؤقّـت الـذي نـصّ علـى الديمقراطيـة والفدراليـة المرعبتيـن للـدول اللاديمقراطيـة والممركـزة المتاخمـة للعـراق، وتزايـد النفـوذ والـدور الكرديـن في دولـة العـراق الجديـد، وتلاشـي قـدرة النظـام السـوري علـى التأثيـر لا في الملـفّ الكـردي في العـراق فحسـب، بـل ومسـتقبل العـراق بشـكلٍ عـام. كلّ هـذا دفـع بالنظـام إلـى هـذا التحـرّك التصعيـدي ضـدّ الكـرد في سـورياً، سـعياً إلـى تحقيـق بعـض الأغـراض، ربّمـا كان أهمّهـا، وفـق نوايـا النظـام، توجيـه ضربـة اسـتباقية للشـعب الكـردي في سـوريا وقطـع الطريـق أمـام إمكانيـة أن تفعـل

الفدراليـة المجـاورة (في العـراق) فعلهـا وأثرهـا الإيجابـي في تحفيـز الـروح المعنويـة للكـرد في سـوريا في نضالهـم مـن أجـل حقوقهـم المشـروعة ؛ وكذلـك تسـعير الموقـف الإقليمـي المعـادي للفدراليـة

عبـر الإيحـاء بانعكاسـاتها المباشـرة علـى الأوضـاع الداخليـة للـدول المجـاورة للعـراق والتـي تتقاسـم كردسـتان، ودفـع هـذه الـدول إلـى تصعيـد مسـاعيها لعرقلـة المشـروع الفدرالـي.

إنّ كميـة العنـف المفـرط التـي أظهرهـا النظـام في مواجهـة المواطنيـن الكـرد العـزّل الذيـن استشـهد العشـرات منهـم برصـاص قواتـه مـن مدينـة ديـرك، مـروراً بقامشـلو، وصـولاً إلـى حلـب وعفريـن، وجُـرِح العشـرات، أُصيـب بعضهـم بحـالات عجـزٍ جسـدي، بيـن 12 مـارس/ أذار و16 مـارس/ أذار 2004، ومـا تـلا ذلـك مـن حـالات قتـل لمواطنيـن كـرد في مناسـبات عـدّة، مثـل حادثـة قتـل ثلاثـة شـباب (محمـد يحيـى، محمـد زكـي رمضـان، محمـد محمـود) في مدينـة قامشـلو في العشـرين مـن مـارس/ أذار 2008، ليلـة عيـد نـوروز القومـي، وكذلـك حادثـة إطلاق الرصـاص علـى المحتفليـن بعيـد النـوروز في مدينـة الرقـة، 12 مـارس/ أذار 2010، والتـي أسـفرت عـن مقتـل شـابّ وفتـاة قاصـر، بالإضافـة إلـى جـرح عـددٍ مـن المحتفليـن، كل هـذا أدى إلـى تحـوّلٍ في صـورة النظـام في الوعـي الجمعـي الكـردي مـن قامـع للكـرد إلـى قاتـل لهـم.

عـدا العنـف المفـرط الـذي اسـتخدمه النظـام ضـدّ الكـرد، صعّـد مـن سياسـاته المعاديـة للشـعب الكـردي بقـرارات ومراسـيم تضعـه تحـت ضغـطٍ إضافيٍّ شـديد تدفعـه إلـى الهجـرة عـن مناطقـه التاريخيـة، مثـل المرسـوم رقـم (49) الـذي صـدر في 10 سـبتمبر أيلـول 2008، والـذي اعتبـر المناطـق الكرديـة (محافظـة الجزيـرة بكامـل مسـاحتها البالغـة 23500 كـم تقريبـاً، كوبانـي، عفريـن) علـى نحـوٍ اسـتثنائي بأكملهـا مناطـق حدوديـة، وبالتالـي قيّـد كافـة أعمال التصـرّف بالملكيـة العقارية في البيـع والشـراء والرهـن والإيجـار، ومنـع نقـل أو تبديـل أو اكتسـاب أيّ حـق عينـي عقـاري، أو إشـغاله عـن طريـق الاسـتئجار أو الاسـتثمار. وقـد طـال المرسـوم العقـارات الزراعيـة والسـكنية علـى حـدٍّ سـواء. وكانـت مـن نتائـج هـذا المرسـوم أن حدثـت حركـة هجـرة مكثّفـة مـن المناطـق

الكردية، قدّرتها بعض المصادر بقرابة 40% من السكان الكرد في بعض المناطق، لكن في الحقيقة ليست هناك احصائيات موثوقة بهذا الشأن.

في الأيام والأشهر الأولى من إسقاط نظام صدّام والموقف السلبي للغاية الذي كانت أمريكا وبعض حلفائها تظهره من النظام السوري، أثار جدلاً بين من كان يعتقد أنّ هذه التطوّرات الدولية والإقليمية وحتى الداخلية السورية، في السنوات الثلاث الأولى من حكم الأسد الابن، سوف تدفع بالسلطة السورية إلى درجة معيّنة من الانفتاح على المطالب الكردية والتعاطي معها بجدية ومسؤولية أكبر، ومنْ كان يعتقد أنّ تلك التطورات ـ وبحكم تصلّب العقلية السلطوية ـ ستدفع بالسلطة إلى التشدّد حيال هذه المطالب بخطابٍ قوميٍّ صدِئ. والحال أنّ الأحداث رجّحت كفّة رأي هؤلاء الأخيرين، وبالتالي توجّه المزيد من فئات الشعب الكردي إلى المواقف الأكثر تشدّداً من النظام.

بينما كانت أجواء الاحتقان هذه تسود في المناطق الكردية التي كانت تشعر بغبنٍ ومرارةٍ شديدين من جراء سياسيات النظام هذه، بدأت أحداث ما أُطلق عليه لاحقاً مصطلح (الربيع العربي) أو ما يمكن تسميته في الحقيقة بحركات (الشعب يُريد إسقاط النظام) من مظاهرات تونس في 18 ديسمبر/ كانون الأوّل 2010 والتي أدّت إلى فرار الرئيس زين العابدين بن علي في يوم الجمعة 14 يناير/ كانون الثاني 2011 إلى السعودية، ثمّ اندلاع احتجاجات مصر في 25 يناير/ كانون الثاني 2011 والتي أدّت إلى تقديم الرئيس حسني مبارك استقالته في يوم الجمعة 11 فبراير/ شباط 2011، وبعد ذلك الاحتجاجات الشعبية في ليبيا التي بدأت في 15 فبراير/ شباط 2011، ثمّ سرعان ما تحوّلت إلى عصيان مسلّح شمل معظم البلاد حيث سقطت طرابلس العاصمة خلال يومي 21 و22 أغسطس / آب،

لتنتهي بمقتل الزعيم الليبي معمّر القذافي في مدينة سرت، يوم 20 أكتوبر/ تشرين الأوّل.

خلال هذه الأحداث، كان يجري الحديث همساً وبحذرٍ مشوبٍ بالتمنّي حول إمكانية حدوث حراكٍ مشابهٍ في سوريا. لكن الرئيس السوري بشار الأسد، وفي مقابلة أجراها مع صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية في أواخر شهر يناير/ كانون الثاني، استبعد أن تندلع احتجاجات مشابهة لما جرى في تونس ومصر في بلاده، معتبراً أنّ الوضع في سوريا أفضل، وكشف عن نيّته القيام بإصلاحاتٍ أوسع في بلاده.

بعد ستّة عشر يوماً من استقالة حسني المبارك في يوم 27 فبراير/ شباط 2011، كتب بعض التلاميذ على جدار مدرستهم في درعا: إجاك (جاءكَ) الدور يا دكتور. في إشارة إلى الرئيس بشار الأسد. فقامت أجهزة الأمن باعتقال 18 طالباً من مدرسة " الاربعين ".

جرت محاولات من قبل وجهاء المدينة للتوسّط لدى الأجهزة الأمنية لإطلاق سراح الطلبة، لكنها لم تفلح في ذلك. يوم الأربعاء 16 مارس/أذار، اعتصم نشطاء حقوقيون وسياسيون ومدنيون مع بعض أهالي المعتقلين في سوريا في ساحة المرجة قرب وزارة الداخلية وسط دمشق، فتدخّلت أجهزة الأمن وفرّقت الاعتصام بالقوّة واعتقلت 12 شخصاً.

في يوم الجمعة 18 مارس / أذار 2011، بعد صلاة الجمعة، انطلقت مظاهرة حاشدة في مدينة درعا واجهتها قوى الأمن بإطلاق الرصاص الذي أدى إلى سقوط قتيلين. كانت تلك شرارة انطلاق المظاهرات في بلدات ومدن سورية أخرى.

حينما انطلقت هذه المظاهرات، عدا جوّ الاحتقان في الشارع الكردي جرّاء سياسات النظام والإحساس العميق بالغبن والظلم، خاصّة في السنوات الست التي تلت انتفاضة 12 مارس / أذار 2004، كان هناك معطيان مهمّان، يتمثّل الأوّل في برودة علاقة النظام مع

القـوى الكردسـتانية في جنـوب كردسـتان وتدنّـي مسـتواها إلـى أدنـى حـدّ، وخاصـة مـع الديمقراطـي الكردسـتاني ؛ وتوتّـر العلاقـة مـع حـزب العمـال الكردسـتاني، وبالتالـي مـع حـزب الاتحـاد الديمقراطـي (ب ي د)، الـذي كان يتعـرّض لضغـطٍ أمنـي شـديد، وسـاهم هـذان المعطيـان في تشـكيل عامـل إضـافي في تعبئـة الوعـي الجماهيـري الكـردي ضـدّ النظـام في سـوريا.

خـلال شـهري فبرايـر/ شـباط ومـارس/ أذار، كانـت نـواة منظمـات شـبابية قـد تشـكّلت في المناطـق الكرديـة، مثـل مجموعـة Ciwanên Serhildanê أي (شـباب الانتفاضـة) في 20 فبرايـر/ شـباط 2011. لـم يتأخّـر الكـرد كثيـراً عـن المشـاركة في الحـراك السـلمي، وذلـك مـن خـلال فئـات شـبابية وشـخصيات مـن خـارج الأطـر الحزبيـة، فخرجـت أوّل مظاهـرة في مدينـة قامشـلو بعـد أسـبوعين فقـط مـن مظاهـرة درعـا، في الأول مـن أبريـل/ نيسـان، وتزامنـت معهـا مظاهـرة أخـرى في بلـدة عامـودا المجـاورة. ومـع اسـتمرار الحـراك تكاثـرت المجموعـات الشـبابية بأسـماء مختلفـة منهـا: تجمـع (سـوا)، (آفاهـي) أي " البنـاء "، تنسـيقية عامـودا، حركـة الشـباب الكـرد، وغيرهـا العديـد مـن المجموعـات.

في البدايـة، اتّخـذت الحركـة الحزبيـة الكرديـة موقفـاً حـذراً وتباطـأت في الانخـراط في الحـراك كأحـزاب سياسـية، رغـم تباين مواقفهـا ، بـل ومارسـت الأحـزاب ضغوطـاً علـى التجمعّـات والتنسـيقيات الشـبابية مـن أجـل ثنيهـا عـن التظاهـر. وربّمـا يكـون مـردّ ذلـك إلـى تجربـة مـارس / أذار 2004، ومـا حـدث فيهـا مـن قمـع وبطـش ضـدّ الكـرد في مناطقهم دون أن يكـون هنـاك أي تضامـن جماهيـري في المناطـق غيـر الكرديـة مـن سـوريا، كمـا أنّ الأحـزاب لـم تكـن واثقـة مـن إمكانيـة انتشـار الحـراك ليشـمل كامـل المسـاحة السـورية.

وبخـلاف الأحـزاب، سـارعت تجمعـات شـبابية كرديـة للانضمـام إلـى فعّاليـات الحـراك السـلمية المتمثّلـة في المظاهـرات الأسـبوعية التـي بـدأت تنتشـر، أسـبوعاً بعـد آخـر، في معظـم المـدن والبلـدات

السورية ولكن ظلّ القاسم المشترك بين جميع الأحزاب والحركات والتنظيمات والتنسيقيات الشبابية الكردية هو التمسّك بسلمية الحراك ورفض الانجرار إلى عسكرته.

وصف باز علي بكاري، أحد النشطاء الشباب في بلدة عامودا عند انطلاق الحراك السلمي، العلاقة بين التنسيقيات الشبابية والأحزاب الكردية بأنّها " لم تكن مثالية، وذلك ليس بسبب رفض أو معارضة الأحزاب للحراك الشعبي أو فكرة الانخراط فيه، لكن الاختلاف كان على شكل وتوقيت التحرّك. لكن رغم السجالات التي استمرت لفترة أشهر، استمر الحراك وتشكلت ما سميت حينها بالتنسيقيات، وأصبح الحراك أمراً واقعاً، كان على الأحزاب الكردية القبول به، وبدأ التحرك على أساس ما يمكنني تسميته تهذيب الحراك، وبدأت حلقات نقاش بين الأحزاب الكردية والتنسيقيات، أنتجت خروج الأحزاب والتنسيقيات بشكل مشترك في المظاهرات الأسبوعية، لكن لم يخلُ الأمر من خلافات حول بعض الشعارات، خاصّة الشعارات الإسلامية التي كانت تمرّرها بعض التيارات الشبابية ذات الارتباط بالتيارات الإسلامية السورية، وأيضاً الخلافات كانت حول بعض الهتافات والشعارات التي كانت تطلق تماهياً مع الهتافات التي كانت تردّد في مظاهرات باقي المدن السورية، الأمر الذي اعتبرته الأحزاب الكردية لا تخدم القضية الكردية وحتى أن بعضها اعتبر ذلك غير لائقٍ. فيما بعد، تشكّل المجلس الوطني الكردي، وبدأ ما يمكنني تسميته فرز وانفصال بين الأحزاب الكردية وجمهورها وبين التنسيقيات وجمهورها، وصلت إلى حدّ خروج مظاهرتين منفصلتين إحداها للمجلس الوطني الكردي بصبغة كردية أكثر إن صح التعبير، وأخرى للتنسيقيات التي كانت تلتزم بشعارات وهتافات وأسماء الجُمَع التي كانت يُتّفق عليها وفق آليات محدّدة مع بقية التنسيقيات في المحافظات السورية. أيضاً لا يمكن إغفال نمو وتعاظم حضور حزب الاتحاد الديمقراطي ليشكل الكتلة الثالثة في

المدينـة، والعلاقـة مـع التنسـيقيات كان عنوانهـا العـداوة، وشـهدت المدينـة خلافـات وصلـت إلـى حـدّ الاشـتباك بالأيـدي بيـن التنسـيقيات ومناصريهـا مـن جهـة وحـزب الاتحـاد الديمقراطـي ومناصريـه مـن جهـة أخـرى".

المبادرة الكردية لحلّ الأزمة السورية

وإذا كانـت الحركـة الحزبيـة الكرديـة متـردّدة في الانضمـام إلـى الحـراك الشـعبي، إلّا أنّ أداءهـا السياسـي كان مبّشـراً في البدايـة. فقـد حقّقـت هـذه الحركـة خطوتيـن مهمّتيـن، تمثّلـت الأولـى في تحقيـق اجمـاعٍ شـبه تـام عبـر صيغـة (أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة في سـوريا)، وهـي صيغـة مشـتقّة مـن صيغـة (مجمـوع الأحـزاب الكرديـة)، رغـم هلاميـة هـذه الصيغـة التـي كانـت مناسـباتية، وظهـرت إبـان انتفاضـة مـارس / أذار 2004، ولـم تكـن صيغـة تحالفيـة قائمـة علـى برنامـج سياسـي وإطار تنظيمـي مشـتركين؛ في حيـن تمثّلـت الخطـوة الثانيـة بإطـلاق مبـادرة كرديـة للحـلّ في سـوريا، وذلـك قبـل مضـي شـهرين علـى بـدء الحـراك، في 11 مايـو/ أيـار 2011 تحـت عنـوان: مبـادرة أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة في سـوريا لحـل الأزمـة الراهنـة في البـلاد [4]. تكوّنـت المبـادرة مـن ثمانيـة بنـود تمحـورت حـول تجنـب اللجـوء إلـى اسـتخدام العنـف والقتـل، والسـماح للاحتجاجـات السـلمية بالتعبيـر عـن نفسـها، واعتمـاد مبـدأ ولغـة الحـوار الوطنـي الشـامل، والسـماح للتيـارات السياسـية بمزاولـة أنشـطتها، وإلغـاء كافـة السياسـات التمييزيـة، والمراسـيم والتعاميـم السـرية المطبقـة بحـق الشـعب الكـردي، والدعـوة لعقـد مؤتمـر وطنـي شـامل لإقـرار صيغـة مشـروع دسـتور جديـد، وحـل القضيـة القوميـة للشـعب الكـردي حـلا ديمقراطيـا عـادلا في إطـار

4 - انظر نصّ المبادرة في الملاحق، ملحق (2).

وحـدة البـلاد، بالاعتـراف الدسـتوري بوجـوده القومـي كمكـون رئيسـي، وتأميـن مـا يترتـب علـى ذلـك مـن حقـوق قوميـة، وكذلـك حمايـة وتأمين الحقـوق الثقافيـة للأقليـات القوميـة والدينيـة في البـلاد.

مثّلـت البنـود الـواردة في هـذه المبـادرة مواقـف ومحـدّدات جوهريـة ومتّزنـة كان يمكـن للحركـة الوطنيـة الكرديـة في سـوريا أن تجعـل منهـا أسـاس مشـروعٍ وطنـي ديمقراطـي سـوريا ومرتكـزاً لمشـروع حـلٍّ للقضيـة الكرديـة في سـوريا، وكان يمكـن للحركـة أن تتوحّـد حولـه في إطـارٍ سياسـي جامـعٍ وتمثيلـي يصبـح الحامـل لهـذا المشـروع ويضـع اسـتراتيجية للعمـل علـى تحقيقـه ويطرحـه علـى النظـام والمعارضـة علـى السـواء، والحفـاظ علـى خصوصيـة الحركـة الوطنيـة الكرديـة بكونها تمثّـل شـعباً لـه قضيّتـه التـي تتجـاوز مفهـوم الصـراع علـى السـلطة بيـن نظـامٍ متمسّـكٍ بهـا ومعارضـة تطمـع في الظفـر بهـا. خاصّـة وأن أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة الموقّعـة علـى هـذه المبـادرة كانـت تجتمـع أسـبوعياً لتنسـيق المواقـف وتبـادل وجهـات النظـر. وقـد عـزّز مشـاعر التفـاؤل بـالأداء السياسـي الكـردي تجـاوز الأحـزاب لإحجامهـا عـن المشـاركة في المظاهـرات واتّخاذهـا القـرار بالانضمـام إلـى هـذه المظاهـرات علـى نحـوٍ مشـترك، علـى أن يرفـع كلّ طـرفٍ أعلامـه الحزبية بعـد فشـلها في الاتفـاق علـى أعـلامٍ محـدّدة. والخـلاف علـى الأعـلام الحزبيـة هـذه حـال دون أن تتوحّـد المظاهـرة التـي كانـت الأحـزاب الكرديـة قـد اتّفقـت علـى المشـاركة فيهـا، حيـث احتجّـت قيـادات مـن أحـزاب كرديـة علـى رفـع حـزب الاتحـاد الديمقراطـي (PYD) لأعلامـه في المظاهـرة، الأمـر الـذي أدّى إلـى انقسـامها إلـى مظاهرتيـن، وكان ذلـك أوّل انقسـامٍ في صفـوف الحركـة الحزبيـة الكرديـة بعـد اتّفاقهـا المشـترك علـى مبـادرة سياسـية واحـدة.

اتّصالات النظام مع الحركة الكردية

منذ بداية انطلاق الحراك الشعبي في سوريا، أراد النظام تكرار تجربته مع الحركة الكردية في صراعه مع جماعة الإخوان المسلمين في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حينما عمد إلى تحييدها عن هذا الصراع، ولذلك حاول النظام فتح قنوات الاتّصال مع الحركة الكردية لدعوتها للقاء الرئيس السوري بشار الأسد. في البداية، كانت المحاولة عبر ضابطٍ كبيرٍ في الجيش السوري كان على علاقة شخصية قوية بالرئيس السوري، وطلب، عبر شخصيات كردية في دمشق، إيصال رسالة لقادة الحركة الكردية برغبة الرئيس السوري في اللقاء بهم، وكشف عن خطوات سيقدم عليها الرئيس تجاه الكرد، ومنها مرسوم إعادة الجنسية للمجرّدين منها. لكنّ الرسالة لم تصل إلى الحركة الكردية.

حسب المعلومات، في يوم 22 مارس/ أذار عام 2011، اتّصلت بثينة شعبان، مستشارة الرئيس السوري في القصر الرئاسي مباشرة مع الراحل عبد الحميد درويش، من دون المرور عبر القنوات الأمنية أو السلطات المحلية في المحافظة، وعرضت المستشارة الرئاسية الاستعداد لتشكيل وفدٍ سيُدعى لمقابلة رئيس الجمهورية. من جهته، عاتب الراحل عبدالحميد درويش السلطات السورية على سياساتها تجاه الكرد، وأشاد بخطوة الدعوة إلى لقاء رئيس الجمهورية.

مع خروج المظاهرة الأولى في مدينة قامشلو (1 أبريل/نيسان 2011)، وجّه النظام دعوة إلى السيّدين الراحلين عبدالحميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدّمي الكردي في سوريا، وعزيز داوود، سكرتير حزب المساواة الكردي في سوريا لزيارة دمشق ولقاء مسؤولين فيها، وذلك ضمن وفدٍ من الشخصيات العشائرية، إلّا أنّهما لم يلبيا تلك الدعوة والحضور ضمن وفدٍ عشائري وطالبا بأن

توجّه الدعوة إلى الحركة السياسية الكردية. وهذا ما تمّ بالفعل، إذ طلب محافظ الحسكة، في يوم 8 أبريل / نيسان 2011، أي بعد أسبوعٍ من خروج أوّل مظاهرة في المناطق الكردية، لقاءَ الأحزاب الكَردية في مكتب مدير المنطقة العميد عبدالباسط الويس (الذي انشقّ عن النظام لاحقاً، وانضم إلى صفوف المعارضة). وكان الرئيس السوري قد أصدر يوم 7 أبريل/ نيسان 2011 المرسوم التشريعي رقم 49 القاضي بإعادة الجنسية إلى المجرّدين منها [5]. وقد فُسّر ذلك على أنّها خطوة ترغيبية تجاه الكرد لحثّهم على التفاهم مع النظام. في ذلك الاجتماع، نقل المحافظ دعوة رئيس الجمهورية للقاء قادة الأحزاب الكردية في دمشق خلال يومين، لكن الأحزاب الكردية رفضت الدعوة بعد مناقشتها في اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية.

وحول موقف الأحزاب من هذه الدعوة وكيفية التعامل معها واتّخاذ الموقف منها، هناك شيءٌ من التباين في روايات الفاعلين السياسيين الذين لعبوا أدواراً في تلك المرحلة. يقول فؤاد عليكو، السكرتير الأسبق لحزب يكيتي الكردستاني، حول هذا الموضوع: "اجتمعنا في الساعة الواحدة ظهراً في مكتب مدير منطقة قامشلو، ومن القيادات الكردية التي حضرت هذا الاجتماع: فؤاد عليكو، عبدالحميد درويش، عزيز داوود، سعود ملا، نصرالدين إبراهيم، خيرالدين مراد، صالح كدو... أبلغَنا المحافظ بأنّه معنا 48 ساعة لنتّخذ قرارنا حيث سيكون الرئيس بانتظارنا لاستقبالنا في دمشق، وسوف نرسل لكم طائرة. قررنا أن نعقد اجتماعاً للأحزاب في المساء. قبل الاجتماع العام للأحزاب، عقدنا اجتماعاً للجنة التنسيق التي كانت تجمع حزبنا يكيتي وحزب آزادي وتيار المستقبل، وناقشنا الموضوع وكان قرار أحزابنا الثلاثة هو عدم تلبية الدعوة وعدم الذهاب إلى

5 - انظر نصّ المرسوم في الملاحق، ملحق (3).

دمشق. بعد ذلك ذهبنا إلى اجتماع أحزاب الحركة الوطنية الكردية، ودار نقاشٌ مطوّل حول الموضوع لاتخاذ القرار بالذهاب للقاء الرئيس من عدمه، وفي النهاية، قال الراحل عبدالحميد درويش بأنّه سوف لن يكون من المجدي أن يذهب بعض ويمتنع بعضٌ آخر، إمّا أن نذهب جميعاً أو لا نذهب، ولأننا بقينا مصرّين على عدم الذهاب، اتُّخِذ القرار بالإجماع بعدم الذهاب للقاء الرئيس. أمّا سبب الامتناع عن الذهاب للقاء الرئيس، فكان مردّها إلى تقديرنا بأنّ النظام السوري ليس أقوى من حسني مبارك، وأنّ موجة التغيير قادمة وقد بدأت، وأنّ النظام سوف يسقط، وبالتالي هو أرسل في طلبنا في الوقت الضائع، ونعتقد أنّه لا ينبغي علينا أن نحرق حركتنا، فقد انتهت ورقة النظام، فلنبقَ في صفوف المعارضة، والشباب نزلوا إلى الشارع، وسوف نلحق الضرر بأنفسنا في الشارع إذا ما لبينا الدعوة، وسوف يتجاوزنا الشباب، فالأفضل ألا نذهب. هكذا تمّ اتّخاذ القرار وقمنا بتبليغهم. في الاجتماع، لم تتمّ أي موافقة على الذهاب للقاء الرئيس". وحول تقييمه لقرار الحركة الكردية رفض دعوة اللقاء برئيس الجمهورية، يقول فؤاد عليكو: " اليوم، حينما ننظر إلى الحدث، طبعاً الوضع يختلف الآن عن تلك المرحلة، وحينما ننظر إلى ما آلت إليه اللوحة السورية، نقول لو أنّنا ذهبنا آنذاك للقاء رئيس الجمهورية ربما لم يكن موقفاً خاطئاً. لو أننا ذهبنا بموقفٍ وبرؤية واضحة وصحيحة لما كان ذلك نهاية الدنيا، كانت الثورة في بدايتها، ولكن المرحلة هكذا كانت، خاصّة كانت هناك تصريحات تصدر من أمريكا ودول أخرى توحي وكأنّ الأسد يقترب من نهايته، ولكن حينما تسألني اليوم إن كان ذلك الموقف خاطئاً، أقول أننا نناقش كلّ شيء في سياقه، ولذلك أقول أنّ الموقف في ذلك التوقيت لم يكن خاطئاً، وقد لاقى ترحيباً كبيراً في الشارع، ومورِس ضغطٌ كبير على الحركة الكردية حول ضرورة توحيد صفوفها، ولذلك بدأنا بالمناقشات، وعلى هذا الأساس توصلت الحركة

الكردية تدريجياً، بحلول 14 مايو / أيار، حسبما أتذكّر، إلى موقف، ومن ضمنها حزب الاتحاد الديمقراطي، في اجتماعٍ في حيّ هلالية، وأصدرت بياناً تؤكّد فيه بأننا سنعمل جميعاً معاً من أجل تشكيل إطارٍ. وعلى هذا الأساس، وفي أعقاب ذلك البيان، بدأنا بالحوارات، وتمّ في النهاية تأسيس المجلس الوطني الكردي".

حسب مصادر أخرى مطّلعة على لقاءات الأحزاب آنذاك، في اجتماع الأحزاب، وافق الجميع على تلبية دعوة الرئيس، لكن بشار أمين الذي كان يمثّل حزب آزادي في الاجتماعات، طلب مهلة ثماني وأربعين ساعة ريثما يبلّغ سكرتير حزبه آنذاك ـ مصطفى جمعة ـ لكي يلتحق بوفد الأحزاب الذي كان من المقرّر أن يسافر إلى دمشق، وأن يتمثّل فيه الأحزاب بسكرتير كلّ حزب.

وخلال هذه المدّة تسرّب قرار الأحزاب إلى الشارع، فحدثت ردود أفعال من التنسيقيات الشبابية وكذلك من كوادر وقواعد الأحزاب تعارض القرار، فتراجعت أحزاب يكيتي، وآزادي والبارتي - جناح عبدالحكيم بشار، الأمر الذي أدى إلى تراجع الأحزاب عن القرار في اجتماعها".

لكنّ بشار أمين، عضو المكتب السياسي لحزب آزادي الكردي آنذاك، وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ـ سوريا، الآن، له رواية مختلفة، ويقول: " هذه المعلومات يشوبها شيء من الخطأ. مصطفى جمعة كان في السجن آنذاك، وكنتُ أمثّل آزادي كاملاً، كان خيرالدين مراد سكرتيراً للحزب آنذاك، وكان خيرالدين مراد في النروج آنذاك، ومصطفى جمعة في السجن، وكما كان معلوماً، في السابق، كان لدينا في الحزب مكتب سكرتاريا، وعلى الرغم من أنّه كان قد أُلغي رسمياً، إلّا أنّه كان قد بقي بشكلٍ تقليدي، وكان مكتب السكرتاريا يضمّ خيرالدين مراد ومصطفى جمعة وأنا (بشار أمين)، وفي غيابهما، كنتُ أُدير العمل، وحينذاك كان حزب آزادي لا يزال موحّداً. في الاجتماع، تمت الموافقة، وقالوا أنّ هناك دعوة موجّهة، وبالاسم، وتمّ تحديد اسم من كلّ حزب، وعن حزب آزادي،

كان اسمي وارداً في الدعوة. في الحقيقة، وافق الجميع في تلك الليلة على الذهاب، فقلتُ لهم بأنني من الناحية المبدئية مع الذهاب إلى لقاء الرئيس، ولكنني لستُ سكرتير الحزب، وسأعقد اجتماعاً لرفاقي، لقيادة حزبي، وامنحونا مهلة وسأردّ لكم الجواب قريباً. وبالفعل عقدنا اجتماعاً، وقال رفاقي بأنّهم غير موافقين على الذهاب إلى دمشق، ولا نرى أنّ الذهاب موقفٌ صحيح، ليس لأننا نرفض دعوة الرئيس بشار الأسد، وإنما لأن ظرفها غير مناسبٍ. نحن اتّخذنا هذا الموقف. بعد حزبنا، اتّخذ رفاق يكيتي أيضاً الموقف، ومن ثمّ رفاق البارتي أيضاً اتّخذوا نفس الموقف. حينما حضرنا إلى الاجتماع، وأعلنا نحن الأحزاب الثلاثة عن موقفنا، قال الأستاذ المرحوم عبدالحميد درويش بأنّهم أيضاً معنا في هذا الموقف وسوف لن يذهبوا لأنّه لا جدوى من الذهاب. هكذا سارت الأمور، وبشأن الذهاب إلى دمشق، لم يقل النظام أيضاً بأنّه لا مشكلة في حضور بعض الأطراف وبأنّه سوف يدعو آخرين بدلاً عنهم، وإنّما كان النظام أيضاً يُريد أن يكون الجميع متّفقين على الذهاب إلى دمشق، ولذلك قالوا، آنذاك، بأنّ الذهاب للقاء الرئيس قد أُجّلَ، ولم يقولوا بأنّه قد أُلغي. وقلنا لا بأس إذا كان قد أُجّل، سوف نستفسر على نحوٍ أفضل، ونُجري مزيداً من الحوارات. بالنسبة إلى الذهاب إلى دمشق، قبل الأزمة، قبل هذا الوضع، كان الذهاب للقاء الرئيس مختلفاً عن اللقاء به أثناء الأزمة. بالنسبة إلينا، الآن أيضاً لا نرى بأنّ موقفنا آنذاك كان خاطئاً".

خيرالدين مراد، سكرتير حزب آزادي الكردي في تلك المرحلة (قبل أن يتعرّض الحزب للانقسام) تحدث عن تلك المرحلة وقال: " بذلك التاريخ كنتُ في النرويج... سمعتُ خبر عدم الاستجابة للدعوة من الإعلام .. في حينها.. والآن.. كان من الأفضل الاستجابة للدعوة لسماع ما تطرحه الجهة الداعية، والتعبير عن الرؤية الكردية لأعلى سلطة في النظام.. وكانت برأيي فرصة جيّدة لبدء حوارٍ مباشر بشأن القضية الكردية".

بعد رفض هذه الدعوة، أعلنت أحزاب الحركة الوطنية الكردية عن مبادرتها لحلّ الأزمة في سوريا. وفي أعقاب هذه المبادرة، عاود النظام الاتّصال مع الحركة الكردية ووجّه دعوة أخرى لها عبر وسيطٍ، وذلك في 6 يونيو /حزيران 2011، ولم تستجب لها الأحزاب الكردية مرّة أخرى.

وحول مجمل محاولات السلطة للتواصل مع الحركة الكردية وردود الحركة، تحدّث نصرالدين ابراهيم، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)، بالتفصيل: " بتاريخ 21 مارس/ أذار 2011، حضر وفد حكومي سوري برئاسة اللواء نجيب معذى سلوم، محافظ الحسكة، إلى موقع احتفالات عيد نوروز في دريجيك/تربسبي، لتقديم التهاني، واستُقبِل من قبل وفدٍ من الأحزاب الكردية برئاسة نصرالدين إبراهيم، وعيسى حسو، وعبدالحكيم بشار. وقد ألقى نصرالدين إبراهيم كلمة ترحيبية، قال فيها: " إنّ الكرد جزء أصيل من هذا الفسيفساء الجميل في سوريا، وهذا التنوّع يعطي لبلدنا رونقاً وجمالاً مثل لوحة فنية متعدّدة الألوان والأشكال، والجميع في هذا البلد ركّاب سفينة واحدة، وإنّ قضايانا تُحلّ في العاصمة دمشق بالحوار وبروح الأخوّة والتفاهم ". بتاريخ 5 أبريل/نيسان 2011، استقبل الرئيس بشار الأسد عدداً من الفعاليات الاجتماعية في محافظة الحسكة، وهنأ الأسد أهالي المحافظة بعيد نوروز، ووجّه التحية لأهالي الحسكة لما أسماه دورهم الوطني الذي تثبته الأحداث يومياً، وقد اعتذر السيّدان عبدالحميد درويش، وعزيز داوود عن الانضمام إلى الوفد، لأنّهما رفضا أن يكونا جزءاً من فعاليات، وأرادا أن توجّه الدعوة إلى الحركة الكردية. في يوم 12 أبريل/نيسان 2011، قال عبدالحميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سوريا، في مقابلة تلفزيونية: "أنا، مرّة أخرى، أناشد السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد أن يدعو إلى مؤتمر للحوار ومن خلاله إلى مؤتمر وطني عام، فإنّ ذلك وحده هو الطريق في هذه المرحلة

لتسـوية أوضـاع البـلاد... إننـي أرى بـأنّ المؤتمـر الوطنـي هـو الحـل الوحيـد والحـل الأمثـل في هـذه المرحلـة". بتاريـخ 27 أبريـل/ نيسـان 2011، أصـدرت أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة في سـوريا بلاغـاً ورد في بنـده الثالـث: " إن الخيـار الأفضـل هـو شـروع السـيد رئيـس الجمهوريـة بعقـد مؤتمـر وطنـي شـامل دون اسـتثناء أو إقصـاء لأحـد، وذلـك بهـدف فتـح صفحـة جديـدة في حيـاة البـلاد عنوانهـا الحـوار والإصغـاء إلـى الـرأي والـرأي الآخـر بشـفافية، للخـروج بآليـات عمـل وجـدول زمنـي محـدد يضمـن إلغـاء مفاعيـل ونمطيـة حكـم الحـزب الواحـد، وصياغـة مشـروع دسـتور جديـد لعرضـه علـى الاسـتفتاء" .

في أوائـل يونيو/حزيـران 2011، اتّصـل القصـر الجمهـوري مـع نصرالديـن إبراهيـم، سـكرتير (البارتـي) وأبلغـه بمبـادرة سـورية تتضمّـن لقـاء رئيـس الجمهوريـة مـع سـكرتيري أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة. بتاريـخ 3 يونيو/حزيـران 2011، وافقـت أحـزاب الحركـة علـى لقـاء الرئيـس السـوري، وقـد أكّـد علـى هـذه الموافقـة فـؤاد عليكـو، عضـو المكتـب السياسـي لحـزب يكيتـي الكـردي، في اتصـالٍ مـع قنـاة العربيـة، في اليـوم نفسـه، إذ قـال: " نعـم، أؤكّـد أنّ هنـاك دعـوة للأحـزاب الكرديـة للقـاء سـيادة الرئيـس في دمشـق. أعلننـا عـن ردّنـا علـى هـذه الدعـوة. حسـب مـا أبلغنـا المحافـظ، اللقـاء سـيتم غـداً، ولكـن الحركـة الكرديـة اجتمعـت وأكّـدت أن مبـدأ الحـوار غيـر مرفـوض لـدى الحركـة، لكـن هـذا اللقـاء بحاجـة إلـى عـدة أيـام (يومين أو ثلاثـة) لتحضيـرات مناسـبة لهـذا اللقـاء. سـوف يلتقـي رؤسـاء هـذه الأحـزاب مـع قيـادات أحزابهـا لوضعهـا بالصـورة، لكـن مـن حيـث المبـدأ تمـت الموافقـة مـن قبـل هـذه الأحـزاب للقـاء سـيادة الرئيـس. نحـن كأحـزاب كرديـة لدينـا مبـادرة لحـلّ الأزمـة السياسـية الراهنـة، وتتضمـن نقـاط هامـة كخارطـة طريـق يمكـن الارتـكاز عليهـا. خـلال لقائنـا مـع سـيادة الرئيـس، سـوف نطـرح المبـادرة".

في 5 يونيو/حزيـران 2011، أصـدر زردشـت محمـد، الناطـق الرسـمي

باسم حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، بياناً، قال فيه: " إننا نؤكدُ بأن لا حوارَ قبل الوقف الفوري لأعمال القمع بحق المتظاهرين السلميين وسحبِ الجيش من المدن وفك الحصار عن المدن والبلدات المحاصرة وضمان حرية التظاهر السلمي الذي يبقى المدخل للحوار الوطني العام، الجاد والشامل". في يوم 7 يونيو/ حزيران 2011، أصدرت لجنة التنسيق الكردية، المكوّنة من ثلاثة أحزاب وهي حزب آزادي الكردي في سوريا، وتيار المستقبل الكردي في سوريا، وحزب يكيتي الكردي في سوريا، بياناً (بشأن دعوة اللقاء مع سيادة رئيس الجمهورية)، جاء فيه: " ... إن أحزابنا السياسية في لجنة التنسيق الكردية، في الوقت الذي لا ترفض مبدأ الحوار لأنه لغة العصر والاحتكام إلى العقل والحكمة في معالجة القضايا والمسائل المختلف عليها، وترى أنه لا يمكن لأي لقاء أو حوار أن يكون مثمراً ونزيف الدم مستمر في المدن والبلدات السورية، فوقف القتل والعنف وتحت أية ذريعة كانت والسماح للناس بالاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم بحرية دون تدخل من الأجهزة الأمنية برأينا تعتبر مقدمة ضرورية وأساسية لإنجاح أي لقاء وطني لمعالجة الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد .وكون الأزمة عامة في البلاد، لذا يقتضي أن يكون الحوار عاماً وشاملاً لكلّ مكوّنات المعارضة السياسية عبر مؤتمر للحوار الوطني بمختلف فئاته وشرائحه ودون إقصاء لأحد، على أن يتم القبول بمبدأ صياغة جديدة لدستور عصري للبلاد خال من أي امتياز لأيّ جهة كانت حزبية أو قومية، والاعتراف الصريح بالتعددية السياسية والقومية، فإنّنا في لجنة التنسيق الكردية نعتذر عن تلبية الدعوة للاعتبارات المذكورة أعلاه".

بتاريخ 8 يونيو/حزيران 2011، تراجعت السلطات السورية عن فكرة اللقاء مع الأحزاب الكردية. وفي اليوم نفسه، 8 يونيو/حزيران 2011، أصدرت أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا بياناً مقتضباً، أكّدت فيه أنّها كانت قد وافقت على مبادرة لقاء الرئيس: "لا يخفى على

أحـد خطـورة الأزمـة الوطنيـة التـي تمـرّ بهـا البـلاد، وهـذا مـا حمـل أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة في سـوريا علـى بـذل مـا أمكنهـا مـن جهـد لتجـاوز هـذه الأزمـة مـن خـلال المبـادرة التـي أطلقتهـا في أواسـط نيسـان المنصـرم. وفي هـذا المسـعى، وافقـت أحـزاب الحركـة علـى مبـادرة اللقـاء مـع السـيد رئيـس الجمهوريـة بهـدف المسـاهمة في إيجـاد مخـرج سياسـي للأزمـة المتفاقمـة التـي تشـهدها البـلاد وإنهـا لا تـزال تتطلـع إلـى توفـر ظـروف أكثـر ملائمـة لمثـل هـذا اللقـاء"".

نصرالديـن إبراهيـم قـال أيضـاً: " في الحقيقـة، إنّ فشـل المبـادرة كان بسـبب تغيّـر موقـف السـيّدين عبدالحكيـم بشـار، ومـن ثـمّ عبدالحميـد درويـش، بعـد موافقـة جميـع الأحـزاب علـى اللقـاء، وأنّ التصريحـات والبيانـات الأخـرى الرافضـة كانـت عبـارة عـن تسـجيل موقـف وتحصيـل حاصـل".

وفد من المثقفين الكرد يلتقي الأسد

تحـدّث الدكتـور آزاد أحمـد علـي عـن دعـوة مـن قبـل محافـظ الحسـكة آنـذاك، اللـواء معـذى نجيـب سـلوم للقـاء رئيـس الجمهوريـة، والتـي اعتـذر عـن عـدم تلبيتهـا، قبـل أن يتـمّ لاحقـاً تشـكيل وفـد مـن سـتّة أشـخاص، اتّفقـوا علـى أن يرأسـه الدكتـور آزاد، والـذي التقـى الرئيـس السـوري يـوم 11 أيلـول 2011، بعـد أنّ صـاغ مذكّـرة مطالـب تضمّنـت:

1 - وقف العمل العسكري ضد المتظاهرين.
2 - الحوار كمدخل للحل.
3 - الاعتراف باللغة الكوردية وتعليمها في المدارس.
4 - منح الجنسية للمكتومين.
5 - تأجيل القروض الزراعية.

يسـرد الدكتـور أزاد بعـض تفاصيـل اللقـاء الـذي جـرى في القصـر الجمهـوري مـع الرئيـس، فيقـول: "أجلسـني بجـواره حسـب البرتوكـول كرئيـس لوفـد (المثقفيـن الكـورد) المفتـرض، واجتمـع معنـا لوحـده وطلـب منـي الحديـث. فاجأتـه بالقـول: إن مشـكلة دولـة سـوريا لـم تبـدأ معـك ولا مـع والـدك وانمـا عندمـا تـم اسـتيراد ملـك لحكمهـا مـن الجزيـرة العربيـة. فلـم يسـتوعب الفكـرة وطلـب منـي تكرارهـا، فشـرحتها لـه بالتفصيـل. ثـم فاجأنـا بـأن تحـدث ليـس كرئيـس دولـة سـوريا، بـل كمفـاوض بتعابيـر (نحـن وأنتـم). بعدهـا طلبـت منـه بدقـة وتمامـاً: أن يتعـرف علـى مـا يحـدث بالضبـط في الشـارع السـوري، ووقـف الحـل العسـكري، فرفـض بقـوة وتهذيـب قائـلاً: هـذه شـغلتنا... أمـا أنتـم فابحثـوا عـن حقوقكـم ومطالبكـم ".

ويضيـف أنّ الرئيـس "ركّـز علـى ضـرورة إعطـاء حقـوق للكـورد الذيـن ظُلِمـوا. وتلخصـت رؤيتـه بالسـماح بتعليـم اللغـة الكورديـة، الانخـراط في السـلك العسـكري وتسـليم الكـورد قيـادات عسـكرية. وكذلـك منـح وزارتيـن للكـورد. وعندمـا أطلـت الصمـت، قـال: "سـنمنحكم أربـع وزارات".

وكشـف الدكتـور آزاد بأنّـه اقتـرح علـى الرئيـس "إصـدار مرسـوم أو سـن قانـون لتعلـم اللغـة الكورديـة. فرحـب بالفكـرة، وطلـب منـا صياغـة مسـودة المرسـوم. حملـت هـذه الفكـرة لاحقـا لعـدد مـن القيـادات الكورديـة بعـد العـودة، واقترحـت أن يحيـل الملـف الـى حقوقييـن كـورد لمتابعتـه، لكنهـم قالـوا: إنّ بشـار ماشـي خـلال عـدة أشـهر فـلا توجـع رأسـك". "ثـم طالبتـه بالحـوار مـع المعارضـة، وإجـراء الانتخابـات البلديـة القادمـة في جـو ديمقراطـي، ولتسـتلم المعارضـة البلديـات كتجربـة. لكنـه رفـض فكرتـي الحـوار والانتخابـات البلديـة الديمقراطيـة. وبعـد أن خاطبنـا كمفكريـن ومثقفيـن كـورد واسـتنتجت درجـة رهانـه، بينـت لـه أننـا لا نمثـل سـوى أنفسـنا، ويمكـن لـه أن يجتمـع مـع الأحـزاب الكرديـة السـورية ويتفقـوا علـى صيغـة سياسـية مشـتركة، لكنـه رفـض وقـال:

دعهم يذهبوا الى حسن عبدالعظيم. وحتى الآن، لا أدري ما إذا كان ذلك المقترح من باب السخرية أم كانت خطة مرسومة. ثم أدرت الجلسة وأعطيت الحديث للمرحوم سليمان سليم (عضو الوفد)، فشرح الوضع الزراعي بإسهاب وطلب تأجيل قروض المصرف الزراعي المتراكمة على المزارعين، فوافق بشار ووفى بوعده. مهما يكن وباختصار، فقد تبين لي أنهم في مؤسسة الحكم بقيادة بشار الأسد كانوا متفقين على السير بالحلّ العسكري، ولا حلول وسط ولا حوار، لأنه أكد أكثر من مرة: على الأكراد أن يكونوا معنا أو مع الأخوان المسلمين... وتبيّن أنّه على إطلاعٍ تامٍّ بما يحدث في الشارع، وأنه قد قرر السير في خطته، ولم يكن يعطي قيمة وثقل للمعارضة، وكان همه كسب الكورد...".

من خلال قراءتي لشهادات القيادة التي كانت مشاركة في أحداث تلك المرحلة، وكذلك الشخصيات التي لعبت أدواراً فيها، والمعلومات التي توفّرت لديّ من مصادر مختلفة، وتحليل تلك المعلومات، أعتقد أنّ عوامل داخلية وخارجية تدخّلت في صنع القرار بشأن تعاطي قيادة الأحزاب الكردية مع دعوتها للقاء رئيس الجمهورية. إذا كانت هناك تيارات داخل السلطة لم تشأ أن يأخذ التعامل السياسي مع القضية الكردية والحركة السياسية الكردية مساره، وجهدت لكي يكون هذا التعامل أمنياً أو لا يكون، وكانت هذه التيارات مع قيادات بارزة في الحركة آنذاك، التقت ببعضها دون الإعلان عنها. كما أنّ أطراف وجهات من خارج سوريا لم تشأ أن تشقّ الحركة الكردية طريقها على نحوٍ مستقلّ وأرادت أن تستخدم هذه الحركة كورقة بيدها واستخدامها لحساباتها في المنطقة. إضافة إلى أنّ الشخصيات القيادية التي كانت تتصدّر المشهد لم تكن قادرة على مواجهة الضغوط الخارجية لسلب القرار الكردي السوري المستقلّ.

الفصل الثاني

من مساعي الوحدة إلى الانقسام

مساعي عقد المؤتمر الوطني الكردي

خلال الاجتماعات الأسبوعية التي كانت تعقدها أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا، في أعقاب اتّفاقها على مبادرة مشتركة لحلّ الأزمة السورية، توافقت تلك الأحزاب على العمل معاً من أجل تشكيل إطار مشترك يوحّد صفوفها ورؤيتها السياسية، فطُرِحت فكرة عقد مؤتمر وطني كردي يضم هذه الأحزاب بهدف تشكيل هذا الإطار السياسي المرجعي والتنظيمي الذي يمثّلها مجتمعةً. لاقت الفكرة القبول من لدن جميع الأحزاب المشاركة في الاجتماعات، إلّا أن مسألة تمثيل الأحزاب في المؤتمر أصبحت محطّ خلافٍ. ففي الوقت الذي كانت هناك أحزاب لها حضور تنظيمي وجماهير واسع ويشمل كلّ المناطق الكردية والمدن التي فيها تواجدٌ كردي، كانت هناك أحزاب هزيلة وصغيرة تنظيمياً ومفتقرة للقاعدة الشعبية ومحلية ينحصر تواجدها الهزيل في رقعة جغرافية محدودة لا تتجاوز أحيانا مدينة أو بلدة، مقابل غياب شبه تام في

مناطـق كرديـة كبيـرة. طـرح حـزب الاتحـاد الديمقراطـي أن يتمثّـل في المؤتمـر بأربـع حصـص نظـراً لحجمـه التنظيمـي وتعـدّد تشـكيلاته التنظيمية، وطالـب بـأن يكـون لـه 32 مندوبـاً مـن أصـل 158 مندوبـاً في المؤتمـر، لكـنّ الأحـزاب الأخـرى مجتمعـة رفضـت هـذا الطلـب، وأصـرّت أن تكـون حصـص الأحـزاب متماثلـة، بحيـث يتمثّـل كل حـزب بثمانيـة مندوبيـن في المؤتمـر بغـضّ النظـر عـن حجمـه. والغريـب في الأمـر أنّ الأحـزاب الكبيـرة والصغيـرة توحّـدت في موقفهـا الرافـض لطلـب الاتحاد الديمقراطـي. في الحقيقـة، لـم يكـن طلـب التمثيـل النسـبي في المؤتمـر هـو الخطـأ، وإنّمـا المسـاواة بيـن حجـم التمثيـل للأحـزاب. وحتـى الآن، ليـس مفهومـاً موقـف الأحـزاب الكبيـرة، عـدا الاتحـاد الديمقراطـي، التـي أصـرّت علـى مسـاواة تمثيلهـا بتمثيـل أحـزاب كانـت مجهريـة وأصبحـت أكثـر هـزالاً بعـد تشـكيل المجلـس الوطنـي الكـردي. وفي مسـعى لتجـاوز عقـدة الخـلاف علـى التمثيـل، تـمّ تقديـم مقتـرح بـأن يتمثّـل حـزب الاتحـاد أسـوة بغيـره مـن الأحـزاب بثمانيـة مندوبيـن، علـى أن تتمثّـل تشـكيلاته الثلاثـة الأخـرى باثنـي عشـر مندوبـاً، بواقـع أربعـة مندوبيـن لـكلّ تشـكيل. قبـل حـزب الاتحـاد الديمقراطـي هـذا المقتـرح، ولكـن الأحـزاب الأخـرى رفضتـه، فغـادر وفـد الاتحـاد الاجتماعـات ولـم يعـد إليهـا، ليكـون ذلـك إيذانـاً بالانقسـام والتخنـدق في صفـوف الحركـة الكرديـة في سـوريا.

حـول موقـف حـزب الاتحـاد الديمقراطـي مـن المشـاركة في المؤتمـر الوطنـي، وبالتالـي المجلـس الوطنـي الكـردي، يـورد آلـدار خليـل، عضـو هيئـة الرئاسـة المشـتركة للحـزب، في كتابـه المعنـون (صفحـات مـن ثـورة الشـعب في روجآفـا)، مـا يلـي: " كانـت عمليـات التحضيـر لتشـكيل المجلـس الوطنـي الكـردي تسـير بشـكلٍ مكثّـف، وتـمّ عقـد اجتماعـات عديـدة للأحـزاب الكرديـة، التـي قالـت لنـا حرفيـاً: يجـب أن يتـمّ تمثيلكـم مثـل أي حـزبٍ آخـر، فقبلنـا بذلـك علـى أن يتـم تمثيـل مؤسسـة عوائـل الشـهداء واتحـاد سـتار النسـائي كل منهمـا علـى حـدا، مثلهـا مثـل أي

حـزب آخـر، فرفضـوا وقالـوا أنّ التنظيميـن همـا جـزء مـن حـزب الاتحـاد الديمقراطـي، مـع العلـم أنّ حجـم وعـدد عضـوات منظمـة اتحـاد سـتار لوحدهـا أكثـر بكثيـر مـن أعضـاء أحزابهـم مجتمعـةً، وهـو تنظيم مسـتقلّ عـن حـزب الاتحـاد الديمقراطـي، والأمـر ينطبـق علـى مؤسسـة عوائـل الشـهداء. أثنـاء التحضيـر لتأسـيس المجلـس الوطنـي الكـردي، أرسـلت منظمـة اتحـاد سـتار كتاباً إلـى اللجنـة التحضيريـة للمجلـس وباركـت في كتابهـا تلـك الخطـوة وطلبـت مـن اللجنـة قبـول تمثيـل المنظمـة في المجلـس، لكـنّ الكتـاب قوبِـل بالرفـض مـن قبـل اللجنـة، وكان السـيد صالـح مسـلم ضمـن اللجنـة التحضيريـة تلـك.

بعـد أن رفضـت اللجنـة التحضيريـة تمثيـل اتحـاد سـتار في المجلـس، عقـدتُ اجتماعـاً في منـزل الدكتـور حزنـي حاجـو بمدينـة قامشـلو، ضـمّ العديـد مـن الأطبـاء والمثقفيـن، وبعـد مناقشـات مسـتفيضة بشـأن آخر المسـتجدات والحديـث حـول مشـروع المجلـس الوطنـي الكـردي، تقـدم المشـاركون باقتـراح في الاجتمـاع يتمثّـل بـأن نقبـل بدخـول المجلـس مهمـا كانـت الشـروط المطروحـة والظـروف المرافقـة لعمليـة الانضمـام، وبطبيعـة الحـال كان ردي هـو أني لوحـدي لا أسـتطيع اتخـاذ القـرار، لكنـي وعدتهـم بإيصـال رأيهـم ومقترحهـم لإدارة حركتنـا في روجآفـا، وأن أسـعى للتأثيـر علـى القـرار بحيـث يتـم قبـول المقتـرح.

بعـد ذلـك قمنـا بعقـد اجتمـاع للهيئـة القياديـة للحركـة والحـزب وطرحنـا الفكـرة، وفي النتيجـة تـمّ اتخـاذ القـرار بالقبـول بدخـول المجلـس مهمـا كان الوضـع، وذهـب السـيد صالـح مسـلم، وكان عضـواً في اللجنـة التحضيريـة، إلـى المجلـس وأعلمهـم بقرارنـا، وكانـت المفاجأة أنّهـم قالـوا لـه نحتـاج إلـى مهلـة كـي نـدرس المسـألة، وبعـد عـدة أيـام وأثنـاء اجتمـاع اللجنـة التحضيريـة أعلنـوا عـن موقفهـم النهائـي، والمتمثـل برفـض مشـاركة حـزب الاتحـاد الديمقراطـي في المجلـس المزمـع تشـكيله" [6].

(6). آلدار خليل، صفحات من ثورة الشعب في روجآفا، دار الشهيد هركول للطباعة والنشر، 2017، ص110-109.

المجلس الوطني الكردي في سوريا

واصلت الأحزاب الأخرى جهودها لعقد المؤتمر الوطني الذي التأم في 26 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2011، بحضور 254 مندوباً، منهم 100 مندوب عن الأحزاب الكردية العشرة المشاركة، فيما توزّع 154 مندوباً على مجموعات شبابية ونسائية، إضافة إلى شخصيات كردية مستقلّة، وأسفر عن ولادة المجلس الوطني الكردي في سوريا ENKS، الذي ضمّ مجموع أحزاب الحركة الوطنية الكردية باستثناء الاتحاد الديمقراطي PYD، وتيار المستقبل الكردي.

أنهى المؤتمر أعماله يوم السابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأوّل وأصدر بياناً ختامياً لأعماله يوم الثامن والعشرين منه. عُقِدَ مؤتمر المجلس الوطني الكردي تحت عدّة شعارات، منها: بناء دولة ديمقراطية برلمانية تعددية تضمن الحقوق القومية للشعب الكردي، والاعتراف الدستوري به كمكون رئيسي في البلاد .أكّد المجلس في بيانه الختامي على "أنّ إنهاء الأزمة في البلاد يمر من خلال تغيير النظام الاستبدادي الشمولي ببنيته التنظيمية والسياسية والفكرية وتفكيك الدولة الأمنية وبناء دولة علمانية ديمقراطية تعددية برلمانية وعلى أساس اللامركزية السياسية". ودعا إلى " الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي كمكون رئيسي من مكونات الشعب السوري وثاني أكبر قومية فيه، وإيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته القومية بما يضمن حقه في تقرير مصيره بنفسه ضمن وحدة البلاد". اعتبر المجلس نفسه جزءاً من المعارضة الوطنية السورية، وبخصوص الموقف من الحوار مع النظام، رأى المؤتمر "ضرورة عدم القيام بإجراء أي حوار مع السلطة بشكل منفرد". كما اتّخذ قراراً حول " حل جميع الأطر الكردية التي تنضوي تحتها الأحزاب المشاركة في المؤتمر (الجبهة - التحالف ـ التنسيق ـ المجلس السياسي..) واعتبر المؤتمر مجلساً وطنياً كردياً". كما

انتخب المؤتمر هيئة تنفيذية تضمّ 45 عضواً وتمّ تكليفها " السعي لتوحيد صفوف المعارضة الوطنية السورية، كون التوحيد هذا يشكل عاملا هاماً في ترجيح موازين القوى لصالح الثورة السلمية للشعب السوري وتحقيق مطالبه المشروعة" .

شكّل تأسيس المجلس الوطني الكردي من دون حزب الاتحاد الديمقراطي (الذي سيشكّل بدوره، لاحقاً، مجلس غرب كردستان) بداية الانقسام في صفّ الحركة الوطنية الكردية بعد أن كانت بوادر الوحدة وآمالها تلوح في الأفق.

ومع ذلك، شكّل الإعلان عن تشكيل المجلس الوطني خطوة سياسية هامّة على الساحة الوطنية الكردية في تلك الظروف، وكان المطلوب منه إنجاز مهمّتين أوّليتين، وهما:

أوّلاً: صياغة مشروع وطني كردي قائم على رؤية سياسية واضحة ومتكاملة تتمثّل في تصوّر سياسي لوضع الشعب الكردي في مرحلة ما بعد التغيير الذي نَشَدَه المؤتمر يرتكز أساساً وقبل كلّ شيء في انتزاع حقّ الشعب الكردي في إدارة شؤونه بنفسه في ظلّ علاقة دستورية واضحة مع النظام السياسي الذي طالب المؤتمر بأن يكون لا مركزياً، وليس فقط السعي للاعتراف.

بخصوصيته القومية وما يحمله هذا المفهوم من نزعة ثقافوية تطغى غالباً على الطابع الجوهري للقضية الكردية ألا وهو الطابع السياسي.

ثانياً: وضع استراتيجية مفصّلة للعمل على تطبيق هذا المشروع. ولا بدّ أن يكون حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية هو استكمال بناء وحدة الصفّ الوطني الكردي، هذه الوحدة التي لا يتحقّق من دونها بناء الإطار التمثيلي المرجعي الوطني الجامع الذي لا يمثّل مطلباً طوباوياً وإنّما هدفاً استراتيجياً.

لكنّ الأمر المؤسف هو أنّ المجلس لم يتصدّى لهاتين المهمّتين.

مجلس الشعب لغرب كردستان

على إثر افتراقه عن مسار عقد المؤتمر الوطني إلى جانب الأحزاب التي سارت في هذا المسار وصولاً إلى تشكيل المجلس الوطني الكردي، خطّ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) طريقه الخاصّ نحو تشكيل إطارٍ موازٍ للمجلس. لجأ حزب الاتحاد الديمقراطي إلى تنظيم انتخابات شعبية لانتخاب مندوبين من عموم المناطق الكردية ومناطق تواجد الكرد وفي المهجر، للمشاركة في اجتماعٍ (مجلس الشعب لغرب كردستان). تمّ انتخاب 359 مندوباً، حضر منهم 335 مندوباً الاجتماع التأسيسي الذي عُقِد بعد أقلّ من شهرين على تأسيس المجلس الوطني، في قرية (تل جمان)، التابعة لمنطقة ديرك، تحت شعار: اتحاد شعوب غربي كردستان ضمانة للحرية والديمقراطية. وتوّج بتشكيل (مجلس الشعب لغرب كردستان) في 16 ديسمبر/ كانون الأوّل 2011. انتخب الاجتماع رئاسة مشتركة للمجلس من الجنسين، تكوّنت من عبدالسلام أحمد وسينم محمد. في بيانه الختامي، وبشأن حلّ القضية الكردية في سوريا، " أكّد المؤتمر على اعتماد الحل الديمقراطي المستند إلى بناء وطن مشترك وأمة ديمقراطية بضمانات دستورية أساساً، بالاعتماد على نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تعني في جوهرها بناءً ذاتياً للمجتمع بعيداً عن هيمنة مؤسسة الدولة وتأثيراتها وفق مبادئ الحرية والمساواة والعدالة، واعتبر أن هذا النموذج هو النموذج الأمثل القادر على حل كل مشاكل سوريا". وعلى غرار المجلس الوطني الكردي، دعا مجلس الشعب لغرب كردستان إلى العمل من أجل الوصول إلى صيغة وحدوية ديمقراطية مبدئية بين مختلف مكونات المعارضة من دون إقصاءٍ أو إنكارٍ، وعلى قواعد رفض التدخل الخارجي ونبذ العنف والطائفية.

بشأن العلاقة بين الأطراف السياسية الكردية في سوريا، "دعا

المؤتمـر للعمـل علـى وحـدة الصـف الكـردي وجمـع شـمل الحـراك السياسـي الكـردي في غـرب كردسـتان بمختلـف توجهاتـه في أطر جبهوية وتحالفيـة، منـدداً في نفـس الوقـت بالمحـاولات التـي اسـتهدفت وحـدة الصـف الكـردي في غـرب كردسـتان وعملـت على تشـتيته خدمـة لأجندات معاديـة ورؤى مصلحيـة حزبيـة ضيقـة"، وذلـك بخـلاف المجلـس الوطنـي الكـردي الـذي لـم يشـر في بيـان أعمـال مؤتمـره إلـى مسـألة وحـدة الصـف مـع الأطـراف الأخـرى خـارج المجلـس.

صـادق مؤتمـر المجلـس علـى ميثـاق حركـة المجتمـع الديمقراطـي لغرب كردسـتانTEV-DEM وميثـاق مجلـس شـعب غـرب كردسـتان، كمـا انتخـب مجلسـاً دائمـاً مؤلفـاً مـن ثلاثـة وسـتين شـخصاً بالإضافـة إلـى رئيسـي المجلـس وأعضـاء ديـوان الرئاسـة، واللجنـة التنفيذيـة لحركـة المجتمـع الديمقراطـي لغـرب كردسـتان TEV-DEM، وأعضـاء هيئـة المحكمـة الشـعبية العليـا، واللجنـة العليـا للانتخابـات.

كان مـن أبـرز القـرارات التـي اتّخذهـا المؤتمـر قـرارٌ يلمّـح إلـى تنظيـم قـوات عسـكرية، وهـو "الالتـزام بمبـدأ الدفـاع الذاتـي المشـروع كوسـيلة لحمايـة الشـعب الكـردي ومكتسـباته، ولجـوء شـعبنا إلـى تنظيـم نفسـه علـى هـذا الأسـاس، إذ أنـه يعتبـر حقـاً مشـروعاً لا يتنافـى مـع المواثيـق والمعاهـدات العالميـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان".

ولكـن بخـلاف المجلـس الوطنـي الـذي أكّـد في مؤتمـره التأسيسـي علـى "ضـرورة عـدم القيـام بإجـراء أي حـوار مـع السـلطة بشـكل منفـرد"، أكّـد مؤتمـر مجلـس الشـعب لغـرب كردسـتان علـى "ضـرورة اسـتثمار أي فرصـة تعتمـد الخيـار السـلمي والحـوار قـد تجنـب البـلاد الدخـول في متاهـة الحـرب الأهليـة". ولـم تكـن هـذه إشـارة إلـى اسـتعداد المجلـس الوليـد للقـاء بالسـلطة والتحـاور معهـا، بـل كانـت في الحقيقـة تعبيـراً عـن المسـاعي التـي كانـت تُبـذل بالفعـل مـن أجـل فتـح أبـواب النظـام، المتـردّد في البدايـة، إن لـم نقـل الرافـض.

تردّد النظام في الانفتاح على PYD

في الوقت الذي رفض فيه المجلس الوطني الكردي دعوات النظام للقاء الرئيس السوري، ورهن حواره معه بالمعارضة السورية، كان حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، وأمامه حليفه حزب العمال الكردستاني PKK، يسعيان إلى فتح باب الاتصال مع النظام الذي كان يتردّد في ذلك، ليس بسبب حالة الجفاء والعداء التي خُلِقت بينهما بعد إخراج عبدالله أوجلان، زعيم PKK من سوريا، واشتدّت بعد انتفاضة 12 مارس 2004، وإنّما لأنّ النظام كان لا يزال حريصاً على عدم القطيعة مع تركيا بشكلٍ نهائي، وكانت وفودٌ من الدولتين تتبادل الزيارات بحثاً عن تسوية، أو صفقة.

حاول الرئيس السوري بشار الأسد الاحتفاظ بالعلاقات المتميّزة مع تركيا، وخاصّة رئيس الوزراء التركي آنذاك، رجب طيّب أردوغان، فهاتفه غداة فوز حزبه (العدالة والتنمية) بالانتخابات النيابية التي جرت يوم الأحد 12 يونيو/ حزيران 2011، وهنّأه بهذا الفوز، واقترح ايفاد مبعوثه العماد أوّل حسن التركماني (وهو من أصول تركمانية، كان قد شغل منصب وزير الدفاع، ومعاون نائب رئيس الجمهورية، سابقاً، وكان يشغل منصب رئيس خلية الأزمة حتى لحظة مقتله في تفجير دمشق الشهير، يوم 18 يوليو/ تموز 2012) إلى أنقرة لبحث الأزمة في سوريا.

وبدا أنّ أردوغان يبادل الأسد نفس الحرص، شريطة تلبية مطالبه، فعلى الرغم من أنّ عدداً من الدول العربية كانت قد سحبت سفراءها من دمشق، قال وزير الخارجية احمد داوود أوغلو في تصريحٍ له أنّه "من السابق لأوانه الحديث عن مطالبة السفير السوري لدى أنقرة بمغادرة البلاد".

وصل العماد تركماني إلى أنقرة يوم الأربعاء، الخامس عشر من يونيو/حزيران 2011، واجتمع به أردوغان لمدّة ثلاث ساعات، بعد أن

كان قد صرّح بأنّه سوف يتحدّث إلى الأسد "بلغة صارمة وقوية"، وحسب ما ترشّح عن اللقاء، عبّر أردوغان "عن نفاد صبر أنقره من أساليب القمع التي تتبعها الحكومة السورية ضد المحتجين، وبطء وتيرة الإصلاحات، وتفاقم الأوضاع الإنسانية". ذكرت مصادر دبلوماسية وإعلامية عديدة أنّ تركيا كانت تقصد بالإصلاحات، إلغاء القانون رقم (49) الصادر في يوليو/تموز 1980، والذي بموجبه يُعد كل من ينخرط في جماعة الإخوان المسلمين "مجرماً" يُنزل به حكم الإعدام، والسماح بعودة الإخوان إلى سوريا، وتشكيل حكومة جديدة تضمّ أربعة وزراء من جماعة (الإخوان المسلمون) يشغلون فيها وزارات كبيرة، لكن الأسد رفض هذا المقترح، وفق ما أكّده مصدر دبلوماسي غربي آنذاك لقناة فرانس 24.

لم تسفر زيارة تركماني إلى أنقرة ولقائه أردوغان عن أيّ نتائج، فتصاعد نبرة تركيا حيال السلطة السورية، وصرّح أردوغان أنّ: " ما يجري في سوريا ليس موضوعاً خارجياً بل هو شأن تركي داخلي". وأنّ "صبره بدأ ينفد". قرّر أردوغان إيفاد وزير خارجيته أحمد داوود أوغلو إلى دمشق، في زيارة كانت أشبه بمهمة اللحظة الأخيرة، وأعلن أنّ أوغلو سوف يسلّم دمشق "رسالة حاسمة"، فاستبقت بثينة شعبان، مستشارة الرئيس السوري الزيارة، بتحذيرٍ إلى أوغلو بأنّه " سيستمع إلى ردٍّ حاسم".

وصل وزير خارجية تركيا إلى دمشق يوم الثلاثاء 9 أغسطس/آب 2011، وعقد اجتماعاً مطوّلاً مع الأسد استغرق أكثر من ثلاث ساعات، كما اجتمع الوفد التركي مع نظيره السوري للمدّة ذاتها.

بدا واضحاً أنّ داوود أوغلو عاد من دمشق خالي الوفاض، إذ صرّح أردوغان، بُعيد انتهاء الزيارة، أنّ " الحكومة السورية تصوب بنادقها نحو شعبها". وأكد أن أنقرة أبلغت دمشق بوقف إراقة الدماء. وطالب دمشق بخطوات للإصلاح خلال أسبوعين. كما أنّ الجيش السوري وسّع من عملياته العسكرية صبيحة يوم الأربعاء،

أي اليـوم التالـي لزيـارة وزيـر الخارجيـة التركـي. وفي حديـثٍ لقنـاة " خبـر تـرك" أجـراه مؤخّـراً، كشـف أحمـد داوود أوغلـو (الـذي انفصـل عـن حـزب العدالـة والتنميـة، وأسّـس حـزب المسـتقبل المعـارض) عـن فحـوى مباحثاتـه مـع الأسـد إبـان الأزمـة السـورية في بدايتهـا، وقـال أنّـه تقابـل مـع بشـار الأسـد عـدّة مـرّات قبـل وصـول المظاهـرات إلـى سـوريا وبعدهـا. وقـال أوغلـو أنّـه نقـل رسـائل إلـى الأسـد مـن الرئيـس التركـي آنـذاك عبـدالله غـول، ورئيـس الـوزراء رجـب طيـب أردوغان، مفادهـا " أن تركيـا معـك ونحـن إلـى جانبـك". كمـا كشـف أنّ لقـاءه الأخيـر مـع الأسـد أسـفر عـن التوصّـل إلـى خطّـة تقضـي بالوقـوف مـع الرئيـس السـوري ومسـاعدته، دون أن يكشـف تفاصيـل هـذه الخطّـة، لكنّـه حمّـل الأسـد كامـل المسـؤولية عـن فشـلها.

أوضـح أوغلـو في حديثـه أن تركيـا حافظـت علـى علاقتهـا لمـدة 8 أو 9 أشـهر مـع نظـام الأسـد. كمـا نفـى أوغلـو مـا زعمـه النظـام بـأن تركيـا طلبـت منـه أن يُشـرك الإخـوان المسـلمون في السـلطة، لكـن مفتـي الجمهوريـة في سـوريا أحمـد حسـون كشـف عـن أنّ الأسـد قـد أخبـره بـأن أردوغـان لـم يـأت يومـا إلـى دمشـق إلّا وكان يطلـب عـودة نشـاط الأحـزاب الدينيـة في سـوريا، ويقصـد بذلـك "الإخـوان المسـلمون".

مفاضلة النظام بين PYD والأحزاب الكردية الأخرى

كان حـرص النظـام علـى عـدم قطـع شـعرة معاويـة مـع تركيـا ومسـاعيه لعـدم خسـارة هـذا البلـد ذي الموقـع المهـمّ إقليميـاً في المنطقـة، لإدراكـه مـدى مـا يمكـن لتركيـا أن تلعبـه مـن دورٍ معـادٍ لـه وداعـم لمعارضيـه بحكـم طـول الحـدود المشـتركة وعلاقـة المعارضـة الإسـلامية بتركيـا، وماضـي الـدور التركـي في دعـم تمـرّد (الإخـوان المسـلمون) والجماعـات الإسـلامية الراديكاليـة الأخـرى في سـوريا في أواخـر السـبعينيات وأوائـل الثمانينيـات مـن القـرن العشـرين أحـد أهـمّ

العوامل التي جعلت النظام يتحاشى اللقاء بحزب العمال الكردستاني وفرعه في سوريا الاتحاد الديمقراطي، ويتّجه نحو أحزاب الحركة الوطنية الكردية. كما أنّ تركيز النظام في بداية الاحتجاجات كان على تحييد الكرد عنها في محاولة منه لاستنساخ تجربة الثمانينيات، لكنّه كان يُدرك اختلاف الظروف المرافقة لاحتجاجات عام 2011 عن تمرّد الأخوان في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ولذلك كان على استعدادٍ لأن يفتح الباب أمام تفاهمٍ سياسي يتجاوز البعد الأمني. كما كان يطمح إلى أن يكون انفتاحه على أحزاب الحركة الوطنية الكردية عاملاً لتحسين العلاقات مع إقليم كردستان التي كانت قد تضرّرت بعد اسقاط النظام العراقي ودعم سوريا لما أسمته بالمقاومة في العراق، وبالتالي الشعور بالاطمئنان إلى حدود سوريا مع إقليم كردستان، بدل الخشية من أن تصبح تلك الحدود بوابة لاستهدافه.

لكنّ امتناع أحزاب الحركة الوطنية الكردية عن تلبية دعوات النظام للقاء والحوار، ومجاهرتها بتحديد موقعها ضمن المعارضة السورية ورفضها الحوار المستقلّ عن المعارضة مع النظام من جهة، وتأكّد النظام من أنّ تركيا قد ذهبت بعيداً عنه إلى حدود لا رجعة عنها، وطرحها لنفسها كراعية للمعارضة وحاضنة لها، من جهة أخرى، وبنصائح من حلفاء إقليميين للنظام وأصدقاء له في المنطقة، فتح الباب أمام العمال الكردستاني وفرعه PYD. وإذ رفضت أحزاب الحركة الوطنية الكردية الدخول من الباب السياسي الأمامي الذي فتحه النظام، دخل حزب العمال الكردستاني وPYD من الباب الأمني الخلفي. وكانت هذه بداية تشكّل معادلة في المناطق الكردية السورية، لا تزال التجربة الراهنة هناك ثمرتها وامتدادها.

الخطأ الذي دُفِع ثمنه

ظلت الأحزاب الكردية في سوريا بمعظمها، لسنواتٍ عديدة تبذل كلّ ما في وسعها من أجل فتح بابٍ ليس للتحاور مع السلطة السياسية، وإنّما لشرح قضيتها ومطالبها على الأقلّ. وكانت تعتبر ذلك، إن حدث، بمثابة اعترافٍ بالحركة الوطنية الكردية وقضية شعبها كقضية سياسية. لكن الأنظمة المتعاقبة على الحكم في سوريا، ظلّت تنظر إلى المسألة الكردية في البلاد على أنّها مشكلة أمنية، ولم تتعاطَ معها إلّا من هذا المنظور. تحاشت السلطات السورية أي تعامل سياسي مع الحركة الوطنية الكردية حتى لا تمنحها صفة تمثيل قضية سياسية، وظلّت تحصر التعامل معها عبر القنوات الأمنية. والموقف من هذا التعاطي الأمني أدّى أحياناً إلى انقسامات في صفوف الحركة، بل وفي أحيانٍ أخرى إلى انقساماتٍ في الحزب الواحد، وذلك بين من يرفض هذا التعاطي الأمني، وبالتالي رفض اللقاء مع الأجهزة الأمنية، ومن كان يعتبر أنّ هذا هو الواقع، وأنّ السلطات الأمنية هي صاحبة الكلمة الفصل في شؤون البلاد، وأنّ السلطات الحكومية والسياسية والحزبية في البلاد خاضعة لأجهزة الأمن وليس العكس.

وفي مرحلة من المراحل، وخاصّة بعد مجيء الرئيس بشار الأسد إلى السلطة، وظهور بوادر انفراج في البلاد، كانت الأحزاب الأكثر راديكالية في صفوف الحركة الكردية تعتبر اللقاء مع مسؤولٍ بعثيٍّ في دمشق بمثابة تطوّرٍ لصالح القضية الكردية والانفتاح على الحركة الكردية.

وقد شرحنا، في الفصل السابق، كيف أنّ النظام ضاعف من شدّة قبضته الأمنية بعد انتفاضة 12 مارس 2004 بشأن القضية الكردية وحركته الوطنية، الأمر الذي أشاع مناخاً من الإحباط وشعوراً بالمرارة إضافيين.

في ظلّ هذه الأجواء، كان بدء المظاهرات في تونس وانتقالها إلى مصر وإسقاط نظامي بن علي ومبارك، بمثابة مجرّد بارقة أمل للشعب السوري عموماً، وللشعب الكردي خصوصاً، لكونه يعاني من اضطّهادٍ مزدوج. لكنّ انتقال عدوى الاحتجاجات إلى سوريا وفّر فرصة تاريخية للشعب الكردي وحركته الوطنية.

لم يتوقّع النظام أن تضرب أمواج الاحتجاجات بلداً حكمه لأربعين عاماً بقبضة أمنية محكمة كانت تكتم ليس الأصوات فحسب، بل والأنفاس، الى حد أنّ الرئيس السوري بشار الأسد استبعد، في مقابلة صحافية، أن تصل موجة الاحتجاجات إلى بلاده. والحقيقة، حتى الكثير من الأطراف السياسية والفئات المجتمعية في سوريا أيضاً لم تكن تتوقّع وصول هذه الموجة إلى سوريا.

لكن الاحتجاجات وصلت إلى سوريا، وانتشرت بسرعة في عموم البلاد، ولاحت سريعاً ملامح إمكانية تحوّلها إلى نزاعٍ مسلّح لأنّ كلّاً من النظام والمعارضة سعيا إلى عسكرة الحراك. من هنا، أحسّ النظام بالذعر من إمكانية انفتاح الحدود أمام العمل العسكري ضدّه، وكانت الحدود الأكثر قلقاً بالنسبة إليه هي تلك المشتركة مع تركيا، وبدرجة أقلّ تلك التي مع إقليم كردستان. ولذلك سارع إلى الاتّصال مع الحركة الكردية على المستوى السياسي، من دون المرور بالأجهزة الأمنية كما كان معتاداً، فجاءت الدعوة من القصر الجمهوري مباشرة للقاء رئيس الجمهورية، قمّة هرم السلطة في دولة ممركزة للغاية تتكثّف فيها السلطات بالمطلق بيد الرئيس. لكن الحركة الكردية، بغض النظر عن التفاصيل، المتناقضة غالباً، رفضت هذه الدعوة لمرتّين على الأقلّ.

أعتقد أنّ الحركة الكردية، برفضها هذه الدعوة، قد ارتكبت أحد أكبر أخطائها السياسية في مسار أدائها خلال الأزمة السورية التي تحوّلت إلى حربٍ أهلية طاحنة. وذلك لعدة أسباب:

- فوّتت الحركة على نفسها فرصة انتزاع الاعتراف من النظام بأنّ

قضيـة الشـعب الكـردي في سـوريا قضيـة سياسـية، ولا بـدّ مـن حلّهـا بمفاوضـات وقـرارات سياسـية علـى أسـاس تضميـن الاعتـراف بالشـعب الكـردي وحقوقـه القوميـة الأساسـية في الدسـتور السـوري.

- فرّطـت الحركـة باسـتقلالية قرارهـا حينمـا رفضـت الحـوار كممثّـل للشـعب الكـردي في سـوريا وقضيتـه ذات الخصوصيـة التـي تختلـف في جوهرهـا عـن قضيّة الصـراع علـى السـلطة، إذ لا تُحـلّ القضيـة الكرديـة في البـلاد لمجـرّد تغييـر القابـض علـى السـلطة فيهـا، ثـمّ حينمـا رهنـت، لاحقـاً، حوارهـا مـع النظـام بالمعارضـة السـورية التـي لـم تكـن القضيـة الكرديـة علـى جـدول أولوياتهـا.

- قدّمـت (أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة) مبـادرة سياسـية موحّـدة لحـلّ أزمـة البـلاد ارتـأت فيـه "أنّ الصيغـة المثلـى للخـروج مـن الأزمـة الراهنـة تمـر عبـر الحـوار الوطنـي الشـامل والجـاد بيـن مجمـل المكونـات الوطنيـة". كيـف تطـرح مبـادرة للحـلّ قائمـة علـى الحـوار، وفي الوقـت نفسـه ترفـض فكـرة الحـوار؟!

- إنّ جميـع المشـاريع والسياسـات التمييزيـة والاضطهاديـة التـي اسـتهدفت الشـعب الكـردي في سـوريا جـاءت بمراسـيم وقـرارات رئاسـية، وكان مـن الممكـن المطالبـة بإلغائهـا بمراسـيم وقـرارات رئاسـية، كمـا حصـل مـع مرسـوم إعـادة الجنسـية. وإنّ الارتهـان إلـى إلغائهـا في مرحلـة مـا بعـد التأخيـر كان وهمـاً أكثـر منـه واقعـاً. وكان هنـاك مثـال كردسـتان العـراق ماثـلاً أمـام العيـان، فبعـد إسـقاط النظـام العراقـي، وعلـى الرغـم مـن النفـوذ القـويّ للكـرد في بغـداد وفي مجمـل المعادلـة السياسـية في العـراق، إذ كان رئيـس الجمهوريـة، ونائبـا رئيـس الحكومـة والبرلمـان، وقائـد أركان الجيـش، والعديـد مـن الـوزراء، والعشـرات مـن البرلمانييـن كـرداً، عـدا العديـد مـن المفاصـل السياسـية والعسـكرية والأمنيـة الهامّـة في الدولـة العراقيـة التـي كان يشـغلها الكـرد، إلا أنّ المناطـق الكردسـتانية المسـتقطعة مثـل كركـوك وغيرهـا ظلّـت خاضعـة لقـرارات مجلـس قيـادة الثـورة في زمـن

النظام السابق، ولا يزال الوضع كذلك، بعد قرابة عشرين عاماً من سقوط النظام. كان النظام يستشعر الخطر ويشعر بالضعف، وكان من الممكن للحركة الكردية، موحّدة، أن تقدّم رؤيتها ومشروعها لضمان استقرار المناطق الكردية وحقوق الشعب الكردي. وكان يمكن لها تحقيق بعض المكاسب، على الأقلّ، لشعبها وقضيّتها، وتجنيب مناطقها الوقوع في دوّامة العنف.

- أخطأت الحركة حينما طرحت نفسها طرفاً في معادلة إسقاط النظام ؛ ففي الحقيقة، لو سقط النظام في دمشق، لما استطاعت الحركة الكردية إنقاذه في قامشلو، ولو بقي النظام في الحكم في دمشق، لما استطاعت الحركة إسقاطه من قامشلو.

والغريب أنّ الحركة التي رفضت تلبية دعوة النظام واللقاء به بشأن أزمة البلاد كممثّل للشعب الكردي وقضيته، في الوقت الذي كانت الاحتجاجات في البلاد سلمية،، باتت تتفاوض معه الآن، بحجمٍ مجهري تابعٍ ضمن الائتلاف المعارض، الذي تقلّص بدوره ليصبح جزءاً من المعارضة لا كلّها.

هذا الرفض من قبل أحزاب الحركة الوطنية الكردية كان أحد عوامل توجّه النظام إلى حزب العمال الكردستاني، ومن خلفه الاتحاد الديمقراطي، والتوصّل معهما إلى تفاهمٍ لم يكن ذي طابع سياسي واضح ومعلن، وإنّما أمنيّ، وبالتالي احتكار العمال الكردستاني للساحة الكردية في سوريا وجعلها ورقة في صراعه مع تركيا، الأمر الذي كلّف الكرد في سوريا ثمناً باهظاً.

فقد استغلّ حزب الاتحاد الديمقراطي هذا التفاهم مع النظام وبدعمٍ مباشر من العمال الكردستاني لإقامة بنية سياسية وتنظيمية وعسكرية وأمنية ومؤسساتية ومجتمعية على الأرض حلّت محلّ مؤسسات النظام. ومع مرور الوقت، ومع تجذّر سلطة الاتحاد الديمقراطي في المناطق الكردية، وما تلا ذلك في مرحلة ما بعد ظهور داعش، ومجيء التحالف الدولي إلى سوريا ودعمه

لقـوات سـوريا الديمقراطيـة، وتوسّـع مناطـق سـيطرة هـذه القـوات وتمدّدهـا إلـى خـارج المناطـق الكرديـة بعـد دحرهـا، بدعـم التحالـف الدولـي، لتنظيـم داعـش وإسـقاط خلافتـه، بـات مـن الصعـب جـدّاً إن لـم يكـن مـن المسـتحيل، أن تعـود أحـزاب الحركـة الكرديـة، ليـس المنضويـة في إطـار المجلـس الوطنـي الكـردي فقـط، بـل وحتـى القريبـة أو الموالية للاتحـاد الديمقراطـي، إلـى لعـب دورٍ حقيقـي في إدارة المناطـق الكرديـة أو حتـى في المعادلـة السياسـية في تلـك المناطـق.

في الحقيقـة، أخطـأت أحـزاب الحركـة الكرديـة في التعاطـي مـع دعـوة اللقـاء برئيـس الجمهوريـة، واتّسـم أداؤهـا بالارتبـاك، وبـدا واضحـاً أنّ لا قيـادة منظّمـة لهـا، ولا برنامـج واضحـاً بيـن يديهـا، ولا اسـتراتيجية محـدّدة معتمـدة لديهـا. فـأوّلاً، جـاءت الدعـوة بعـد أقـلّ مـن شـهر مـن إطـلاق الأحـزاب مبـادرة للحـلّ في سـوريا كانـت ترتكـز بالأسـاس للحـوار، في حيـن أنّهـا رفضـت أوّل دعـوة كانـت يمكـن لهـا أن تصبـح أساسـاً للحـوار بيـن السـلطة والحركـة الكرديـة ومـن ثـمّ فتـح الطريـق أمـام حـوارٍ أوسـع، خاصّـة أنّ الحركـة الكرديـة، وحتـى أطيـاف واسـعة مـن المعارضـة السـورية، لـم تكـن قـد نـادت بإسـقاط النظـام. وثانيـاً، إنّ معظـم السياسـات التمييزيـة والاضطهاديـة الممارسـة ضـدّ الشـعب الكـردي كانـت بموجـب مراسـيم رئاسـية وقـرارات حكوميـة، كان يمكـن للحركـة أن تطالـب بإلغائهـا بمراسـيم وقـرارات رئاسـية، ومـن ثـمّ المطالبـة بالحقـوق دسـتورياً، وثالثـاً، كان مـن شـأن مـا يمكـن للحركـة أن تحصّلـه بالحـوار والتفاهـم مـع السـلطة أن يتحـوّل إلـى مكاسـب يتـمّ التمسّـك بهـا في أيّ عمليـة سياسـية للحـلّ الشـامل في سـوريا، ورابعـاً كان مـن شـأن التفاهـم مـع السـلطة أن يوفّـر للكـرد وحركتهـم السياسـية شـرعية في إطـار الدولـة السـورية لأنّ المجتمـع الدولـي كان، ولا يـزال، يعتـرف بهـذا النظـام ممثّـلاً للدولـة السـورية، مـن خـلال احتفاظـه بتمثيـل الدولـة في كلّ المؤسسـات الدوليـة، وكان مـن شـأن هـذه الشـرعية أن تشـرع للكـرد الدفـاع عـن مناطقهـم، في ظـلّ شـرعية

الدولـة، ضـدّ الجماعـات التـي اسـتهدفت المناطـق الكرديـة بمختلـف مسـمّياتها.

أعتقـد أنّ ثلاثـة عوامـل كانـت وراء هـذا التخبّـط في تعامـل أحـزاب الحركـة الكرديـة. أوّلهـا أنّ قيـادة هـذه الأحـزاب، بسـبب افتقارهـا للمؤهـلات السياسـية والتحليليـة والثقافيـة، لـم تسـتطع أن تقـرأ المعـادلات الدوليـة والإقليميـة والداخليـة، بـل كانـت تقـرأ في وعيهـا الباطنـي المشـهد التونسـي والمصـري وليـس المشـهد السـوري بمـا يرتبـط بـه مـن قضايـا جيوسياسـية ومكانة سـوريا في صراعـات المنطقة، وطبيعـة تحالفاتهـا، وخصوصيـة دورهـا في هـذه المنطقـة، ولا أدلّ علـى هـذا مـن قـول بعضهـم خـلال مناقشـة دعـوة اللقـاء بالرئيـس أنّ نظـام الأسـد ليـس أقـوى مـن نظـام مبـارك. ووفـق المعلومـات التـي حصلـتُ عليهـا مـن بعـض المصـادر القريبـة مـن الراحـل عبدالحميـد درويـش، قـال هـذا الأخيـر للراحـل جـلال طالبانـي، في لقـاءٍ بينهمـا في دوكان، " أنّ بعـض الأطـراف تعتقـد أنّ نظـام الأسـد سـوف يسـقط خـلال ثلاثـة أشـهر ولكنـني متشـائم، وأعتقـد أنّ النظـام سـوف يسـتمر لسـتّة أشـهر قبـل أن يسـقط". وحسـب المصـادر نفسـها، فـإنّ الراحـل جـلال طالبانـي قـال لعبدالحميـد درويـش أنّ النظـام، حسـب معرفتـه بـه وحسـب المعطيـات المتوفّـرة لديـه، سـوف لـن يسـقط. وثانـي العوامـل هـو أنّ بعـض الأحـزاب الكرديـة وقعـت تحـت تأثيـر المعارضـة السـورية في اتّجاهـات وتيـارات مختلفـة وخشـيت مـن اتّهامهـا بالانعـزال عن الشـعب السـوري، علـى الرغـم مـن أنّ حركـة الاحتجاجـات في تلـك المرحلـة كانـت لا تـزال محـدودة وتـكاد تكـون محصـورة في بقـع معيّنـة مـن سـوريا وفي مـدن صغيـرة، في حيـن كانـت المـدن الكبيـرة في البـلاد لا تـزال صامتـة. أمّـا ثالـث العوامـل، فهـو أن أحـزاب الحركـة لـم تسـتطع أن تتعامـل مـع نفسـها كممثّلـة حقيقيـة عـن الشـعب الكـردي الـذي ينبغـي أن تكـون لمصالحـه ومسـتقبله الأولويـة في رسـم السياسـات واتّخـاذ المواقـف.

لكـن، بعـد مضـي عشـر سـنوات، لـم تُجـرِ الحركـة السياسـية الكرديـة

مراجعة نقدية جادة لمواقفها، وحده الراحل عبدالحميد درويش اعترف بالخطأ الذي ارتُكبَ آنذاك، وامتلك جرأة القول بأنّه نادم على ذلك الموقف، وإهدار تلك الفرصة.

الصراع بين مجلسي الشعب والوطني

مع الإعلان عن مجلس الشعب لغرب كردستان ترسّخ الانقسام السياسي في الحركة السياسية الكردية، وتحوّل هذا الانقسام، في غضون أشهر، إلى صراعٍ ومشاحنات، خاصّة بعد تشكّل مجموعات ذات طابع عسكري، مثل لجان الحماية الشعبية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD ، الحزب الرئيسي في مجلس الشعب لغرب كردستان، والتي تحوّلت لاحقاً إلى وحدات حماية الشعب YPG، وظهور تشكيلات أخرى تابعة لأحزاب من المجلس الوطني الكردي، أو مجموعات مقرّبة من أحزاب المجلس الوطني الكردي أو تعمل في ظلّها على نحوٍ غير رسمي، تطوّرت في أواخر عام 2011 وأوائل 2012 إلى كتائب معلنة، مثل (قوى التدخّل الكردية) التي تأسّست في يونيو/حزيران 2011، ووصل عدد المنضمين إليها، حسب مسعود حسين محمود أحد مؤسسيها، إلى 1400 عنصر، منهم 400 عنصر مسلّح تسليحاً متوسّطاً، و(كتيبة أحفاد البرزاني) التي أُعلنت عن تأسيسها في شريطٍ مصوّرٍ يوم 28/11/2012 وقرّرت العمل تحت راية (قوى التدخّل الكردية)، و(كتيبة الشهيد تحسين ممو) المحسوبة على حزب يكيتي الكردي، في أوائل الشهر الأوّل من عام 2012، ومن ثمّ كتيبة (الشهيد جوان قطنة) في أوائل شهر يناير/ كانون الثاني 2013.

في نفس الفترة، ظهرت عدّة مجموعات مسلّحة في منطقة عفرين، تركّزت معظمها في القرى المتاخمة لريف حلب وإدلب، مثل كتيبة آزادي، وكتيبة نوروز، وكتيبة صلاح الدين، وكانت لبعض هذه

المجموعات علاقات مع قيادات من فصائل عسكرية من المعارضة السورية وخاصّة فصيلي (لواء التوحيد) في ريف حلب الشمالي، و(لواء أحفاد الرسول) في ريف إدلب وخاصّة في آطمة. كما انتظم بعض أبناء القرى المتاخمة للريفين الحلبي والإدلبي من أجل حماية قراهم، كما في قرية برج عفدالو، التي أكّدت مصادر مطّلعة من تلك القرية بأنّ حاملي السلاح فيها لحماية أمن قريتهم لم يكونوا على صلة بأيّ مجموعة مسلّحة، وأنّهم على الرغم من رفضهم الانضواء تحت راية حزب الاتحاد الديمقراطي، إلّا أنهم في البداية كانوا على تعاون وتنسيقٍ في بعض الأحيان مع المجموعات التابعة للحزب، قبل أن يدبّ الخلاف بينهما، ويُقتل أربعة عناصر منهم على يد القوات التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي يوم السابع من مارس/ أذار 2013.

وخلال الأشهر التالية، وبحلول أواخر عام 2013، وبعد تحوّل لجان الحماية الشعبية إلى وحدات حماية الشعب YPG، في غرب كردستان، وتشكّل بيشمركة روجآفا، في جنوب كردستان، انحلّت هذه الكتائب والتحق بعض عناصرها ببيشمركة روجآفا، وانضمّ عددٌ أقلّ منهم، خاصّة في منطقة عفرين إلى فصائل المعارضة، وعاد آخرون إلى الحياة المدنية الطبيعية.

الفصل الثالث

من الانقسام إلى مساعي الوحدة

محاولات توحيد صفّ المجلسين

مـع تعمّـق الخلافـات والتوتّـرات بيـن المجلسـين الكرديـن، وتزايـد مخاطـر تحـوّل تلـك الخلافـات إلـى احتـكاكات قـد تتطـوّر إلـى أعمـال عنـف، بُذلـت مسـاعٍ مـن أجـل التقريـب بيـن المجلسـين مـع اقتـراب النصـف الثاني مـن عـام 2012. كانـت هنـاك تفاهمـات في أواسـط يونيـو / حزيـران وفي الأوّل مـن يوليـو/ تمـوز، لـم تمنـع التوتّـر بيـن المجلسـين وحـرب البيانـات الاتهاميـة المتبادلـة. وبعـد سلسـلة مـن الاجتماعـات بيـن المجلسـين في هوليـر، عاصمـة إقليـم كردسـتان، تحـت رعايـة الرئيـس مسـعود بارزانـي وبحضـور ممثّليـه، توصّـل المجلسـان، في 11 يونيـو/ حزيـران 2012، إلـى وثيقـة تفاهـم عُرِفَـت باسـم (وثيقـة هوليـر). تضمّنـت الوثيقـة سـبعة بنـود، وهـي:

1 - تشـكيل هيئـة عليـا مشـتركة مـن المجلسـين لتنسـيق العمـل السياسـي والدبلوماسـي والتحـرك المشـترك لبلـورة مشـروع سياسـي موحـد يتركّـز علـى الثوابـت الوطنيـة والقوميـة للشـعب الكـردي في

سـوريا والتـي تتجسّـد في العمـل مـن أجـل إسـقاط النظـام الدكتاتـوري في دمشـق وبنـاء دولـة ديمقراطيـة تعدديـة وبنـاء سـوريا جديـدة متعـددة القوميـات تلبـي طموحـات شـعبنا في الإقـرار الدسـتوري بوجـوده كشـعب أصيـل وحـل قضيتـه القوميـة حـلاً ديمقراطيـاً .

2 - تشـكيل لجنـة تنظيميـة عليـا مـن المجلسـين لتنسـيق العمـل الميدانـي في كافـة المناطـق.

3 - تشكيل لجان فرعية لتنسيق العمل الميداني في مناطقها.

4 - إيقاف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها.

5 - إلغاء جميع المظاهر المسلحة في المناطق والبلدات الكردية.

6 - تشكيل لجان حماية مشتركة غير مسلحة.

7 - تشـكيل لجـان مشـتركة للصلـح وحـل الخلافـات الاجتماعيـة وتكـون هـي المرجعيـة في هـذه القضايـا.

وبعـد مـرور شـهرٍ، اسـتكمل المجلسـان اجتماعاتهمـا في يومـي 10-9 يوليـو / تمـوز 2012، بإشـراف الدكتـور فـؤاد حسـين، رئيـس ديـوان رئاسـة إقليـم كردسـتان آنـذاك، وتوصّـلا إلـى اتّفـاقٍ علـى (إعـلان هوليـر) وفـق المحضـر التالـي:

اسـتكمالاً لمـا تـم الاتفـاق عليـه في وثيقـة هوليـر بتاريـخ 11/6/2012 بيـن (مجلـس الشـعب لغـرب كردسـتان والمجلـس الوطنـي الكـردي في سـوريا) وبرعايـة السـيد مسـعود بارزانـي، رئيـس إقليـم كردسـتان، بهـدف وضـع الآليـات اللازمـة لتفعيـل الاتفـاق وبلـورة مشـروع سياسـي موحـد يرتكـز علـى الثوابـت الوطنيـة والقوميـة للشـعب الكـردي في سـوريا والعمـل مـع جميـع مكونـات الشـعب السـوري مـن أجـل إسـقاط النظـام القمعـي الاسـتبدادي الـذي أوصـل البـلاد إلـى مسـتنقع الحـرب الأهليـة، وبنـاء سـوريا ديمقراطيـة وفـق دسـتور جديـد يقـرّ بالتعـدد القومـي والإقـرار الدسـتوري بالشـعب الكـردي وبحقوقـه القوميـة حسـب العهـود والمواثيـق الدوليـة وحـل القضيـة الكرديـة في إطـار اللامركزيـة السياسـية وإلغـاء كافـة القوانيـن والمراسـيم الاسـتثنائية

العنصرية وإزالة آثارها وتعويض المتضررين. فقد أستأنف المجلسان اجتماعاتهما يومي 9 ـ 10/ 7 / 2012 بإشراف د. فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة الإقليم، وتوصل الطرفان إلى:

1 - اعتماد وثيقة هولير والبناء عليها وتفعيل البنود الواردة فيها ووضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

2 - تشكيل هيئة عليا مشتركة (الهيئة الكردية العليا)، مهمتها رسم السياسة العامة وقيادة الحراك الكردي في هذه المرحلة المصيرية، واعتماد مبدأ المناصفة في هيكلية كافة اللجان والتوافق في اتخاذ القرارات.

3 - تشكيل ثلاث لجان تخصصية لمتابعة العمل الميداني.

4 - التأكيد على وقف الحملات الإعلامية بكافة أشكالها.

5 - تحريم العنف ونبذ كافة الممارسات التي تؤدي الى توتير الأجواء في المناطق الكردية.

6 - اعتماد اللائحة الداخلية الملحقة بوثيقة هولير التي تتضمن آليات العمل.

7 - تشكيل اللجان خلال أسبوعين من تاريخ التوقيع على الاتفاق.

هذا الاتفاق نص متكامل، لا يجوز الإخلال بأي بند من بنوده التي تم إقرارها من قبل الطرفين.

وقد وقّع عن المجلس الوطني الكردي في سوريا إسماعيل حمي، رئيس المجلس آنذاك، وعن مجلس الشعب لغرب كردستان، الرئيسان المشاركان، سينم محمد وعبدالسلام أحمد.

وبعد التوقيع على إعلان هولير، الذي سُمّي لاحقاً (هولير 1)، أصدر المجلسان بياناً صحفياً مشتركاً، وعدا فيه الشعب الكردي ببذل ما بوسعهما كي يكونا عند مستوى طموحاته وأهدافه، والسعي جاهدين جنباً الى جنب مع جميع مكونات الشعب السوري والقوى الديمقراطية السورية لإسقاط النظام وبناء بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوقهم في إطار دستور يقرّ بالتعدّد القومي

والثقافي وبحلّ قضية الشعب الكردي القومية في إطار اللامركزية السياسية.

وفي 24 يونيو/ تموز 2012، تمّ تشكيل (الهيئة الكردية العليا) التي نصّ عليها إعلان هولير، وعقدت أوّل اجتماع لها، وقد تكوّنت من عشرة أعضاء يتوزّعون مناصفة بين المجلسين بواقع خمسة أعضاء من كلّ مجلس. مثّل المجلس الوطني الكردي في الهيئة العليا كلٌّ من سعود الملا، ومحي الدين شيخ آلي، ونصر الدين إبراهيم، واسماعيل حمي، وأحمد سليمان؛ في حين مثّل مجلس الشعب لغرب كردستان كلٌّ من آلدار خليل، وصالح مسلم، وسينم محمد، وعبد السلام أحمد، وروناهي دليل.

لم تستطع الهيئة الكردية العليا أن تتقدّم في أعمالها، ولم تستطع أن تشكّل اللجان التي تمّ اقرارها، كما لم تستطع أن تصبح مكاناً لخلق الثقة بين المجلسين. وبين تراخي وترهّل المجلس الوطني الذي كان يضمّ مجموعة كبيرة من الأحزاب المتباينة في مواقفها والمختلفة في نظرتها وعلاقتها مع حزب الاتحاد الديمقراطي، والمفتقر إلى بنية مؤسساتية معدّة للوضع الناشئ الجديد، ومركزية القرار وأحادية مصدره في مجلس الشعب لغرب كردستان، استثمر هذا الأخير مظلّة الهيئة الكردية العليا لإضفاء نوعٍ من الشرعية على المؤسسات والهيئات والتنظيمات الإدارية والعسكرية والأمنية والخدمية التي كان يواصل الليل بالنهار من أجل بنائها وتعزيزها.

أدّى هذا الأمر، منذ البداية، إلى اختلال في توازن القوى بين المجلسين وظهور الخلافات المتوالدة باستمرار. لكنّ جوهر الأمر الذي قلّما تمّ التوقّف عنده هو الافتراق في التخندق السياسي والولاء الكردستاني والتوجّه الإقليمي. ففي الوقت الذي كان المجلس الوطني الكردي يندفع بحماسة نحو المعارضة السورية الداعية إلى إسقاط النظام، ويرفض اللقاء والتحاور مع النظام، ويمنّي النفس بالشراكة في السلطة الجديدة بعد إسقاط النظام، كان

مجلس الشعب لغرب كردستان وحزبه الرئيسي الاتحاد الديمقراطي يتطلع إلى التفاهم والتنسيق مع النظام فعلياً والتظاهر باتخاذ موقف الحياد بين النظام والمعارضة، والانضمام لاحقاً إلى هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، وهو ائتلاف معارض داخل سوريا ولا يدين بالولاء لتركيا، وفي الوقت نفسه، كان يبني على الأرض سلطته بمعزل عمّا سيؤول إليه النزاع بين السلطة والمعارضة.

على المستوى الكردستاني، كان مجلس الشعب لغرب كردستان مطلق الولاء لحزب العمال الكردستاني، بل كان العمال الكردستاني يقود عملية رسم سياساته وبناء مؤسساته وتمكين سلطاته، دون أن يشوب هذا الولاء أيّ شائبة، أو يُجادل فيها أحدٌ داخل مجلس الشعب، في حين أنّ المجلس الوطني الكردي كان يضمّ طيفاً مختلفاً من الأحزاب، لا يدين بالولاء المطلق للحزب الديمقراطي الكردستاني-العراقي سوى الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) بقيادة عبدالحكيم بشار آنذاك، وإلى جانبه أحزاب تعارض هذا الولاء، بل وتختلف معه، وأحزاب أخرى كانت أقرب إلى العمال الكردستاني والاتحاد الديمقراطي الموالي له. وقد أظهرت التطورات اللاحقة خروج أكثر من نصف أحزاب المجلس الوطني الكردي منه أو إخراجها منه.

على المستوى الإقليمي، بينما كان مجلس الشعب لغرب كردستان، بحكم ارتباطه الوثيق بالعمال الكردستاني، يرى في تركيا عدوّاً، كانت قيادة المجلس الوطني الكردي تلتقي في هولير (أوائل أغسطس/آب 2012) مع وزير خارجية تركيا آنذاك أحمد داوود أوغلو. وكان لافتاً أنّ اللقاء جاء بعد إيصال عبدالباسط سيدا (الكردي الأصل) إلى رئاسة المجلس الوطني السوري المعارض والموالي لأنقرة (يوليو/تموز 2012)، وبعد سيطرة اللجان الشعبية التابعة لمجلس الشعب لغرب كردستان على بعض المدن والبلدات الكردية في سوريا، بعد

انسحاب القوات السورية منها. وكان أحد أهداف لقاء داوود أوغلو هو حثّ المجلس الوطني الكردي على الانضمام إلى المجلس الوطني السوري المعارض. وبذلك، كانت تركيا عرّابة انضمام المجلس الوطني الكردي إلى صفوف المعارضة الموالية لتركيا. وكان تأثير العمال الكردستاني واضحاً في علاقة تركيا مع مجلس الشعب لغرب كردستان ؛ ففي حين رفض أوغلو اللقاء بممثلين عن المجلس المذكور في أغسطس/آب 2012، عادت الخارجية التركية والتقت مع وفدٍ يمثّله في أنقرة بتاريخ 9 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2013 (حسب مسؤولين أتراك)، بالتزامن مع استقبال أحمد داوود أوغلو وفداً من المجلس الوطني الكردي. وكان ذلك خلال فترة إعلان عملية السلام بين تركيا والعمال الكردستاني التي بدأت فعلياً في مايو/ أيار 2013، الأمر الذي فتح أبواب تركيا أمام مسؤولي الاتحاد الديمقراطي، حيث زارها صالح مسلم، الرئيس المشارك للحزب، آنذاك، في أواخر يوليو/ تموز 2013، والتقى في اسطنبول بمسؤولين أتراك، في أعقاب سيطرة قوات الحزب على مدينة سري كانيه على الحدود الرسمية مع تركيا.

ميدانياً، كانت التطورات على الأرض تسبق الأداء السياسي والجهد المشترك المتعثّر بين الطرفين. فمن جهة، كانت الفصائل المسلّحة الجهادية للمعارضة تتقدّم في المناطق الكردية والمختلطة في الجزيرة بدءاً من أواخر عام 2012 وأوائل 2013 وبدأت بالسيطرة على أجزاء من مدينة سري كانيه، وتمدّدت عبر تل براك جنوب غرب قامشلو، وتل حميس جنوب قامشلو وصولاً إلى السيطرة على معبر تل كوجر في أواسط يوليو/تموز 2013، والوصول إلى بعض حقول رميلان. ومن جهة أخرى، صعّد حزب الاتحاد الديمقراطي ضدّ خصومه وسعى إلى قمعهم وبسط سلطته دون منازع، فقمع مظاهر الاحتجاج ضدّه، مثلما حدث في بلدة عامودا في 27 يونيو/ حزيران 2013، حينما تمّ إطلاق النار على محتجين أسفر عن سقوط

ستة ضحايا. في النصف الثاني من عام 2013، حدثت ثلاثة تطوّرات رئيسية عمّقت الهوّة بين المجلسين، وقوّت موقع مجلس الشعب لغرب كردستان؛ ففي 16 سبتمبر/أيلول 2013، انضمّ المجلس الوطني الكردي منفرداً إلى الائتلاف الوطني للمعارضة بعد أن أقرّ وثيقة الانضمام في السابع من الشهر نفسه، على الرغم من وجود محاولات لضمّ مجلس الشعب لغرب كردستان إليه أيضاً؛ ثمّ أنّ مجلس الشعب لغرب كردستان أعلن في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني، عن تشكيل المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة المكون في ذلك الوقت من 82 عضواً وانبثقت عنه هيئة متابعة إنجاز المشروع لإعداد وصياغة مختلف الوثائق، وقسمت مناطق شمال شرق سورية إلى 3 كانتونات وهي "الجزيرة، كوباني وعفرين" ليشكل كل "كانتون" مجلسه والذي سيمثله ضمن المجلس العام للإدارة المرحلية. وعقدت هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة المرحلية المشتركة والتي تكونت من (60) عضواً اجتماعها الأول بتاريخ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني، وشكّل لجنة مؤلّفة من 19 عضواً من الكانتونات الثلاثة، توزّعت كالتالي: الجزيرة 12، عفرين 4، كوباني 3، وحدّدت مهامها في صياغة مشروع الإدارة المرحلية المشتركة وإعداد وثيقة العقد الاجتماعي وإعداد نظام انتخابي.

في الثاني من ديسمبر/كانون الأوّل 2013، أقرّت هيئة المتابعة مشروع (الإدارة الذاتية الديمقراطية)، وفق القرارات التالية:

1 - تقوم كل مقاطعة (كانتون) من المقاطعات الثلاث "الجزيرة، كوباني، عفرين" بتشكيل إداراتها الذاتية بشكل مستقل دون تشكيل إدارة مشتركة للمقاطعات الثلاث.

2 - دمج المجلسين؛ المجلس العام التأسيسي وهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة؛ تحت مسمى "المجلس التشريعي المؤقت".

3 - اعتبار اللجنة المصغّرة المنبثقة من هيئة إنجاز المشروع "هيئة إعداد مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية".

-4 تسمية الإدارات في المقاطعات الثلاث (الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة كوباني؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة عفرين).

في المناطق الكردية، وفي إطار سياسته الساعية إلى تعميم ظاهرة التسليح والعسكرة، كان النظام قد سلّح بعض الفئات وغضّ الطرف عن تسلّح أخرى، الأمر الذي دفع بتلك المناطق إلى الدخول في سباقٍ للتسلّح على نحوٍ صامت لأنّها لم تتحوّل إلى ساحة للعمل العسكري بين النظام والمعارضة. مع بداية تراخي قبضة النظام على هذه المناطق وانكفاء وانحسار حضوره فيها، فرض حزب الاتحاد الديمقراطي PYD سيطرته على العديد من المرافق والقطاعات في بعض المدن الكردية وعمد إلى حمايتها عبر ذراعه العسكرية (لجان الحماية الشعبية)، التي تحوّلت لاحقاً إلى وحدات حماية الشعب YPG . ثمّ كان تقدّم الفصائل الجهادية للمعارضة السورية في مناطق الجزيرة، كما أسلفنا في السطور السابقة.

استجرّت معركة سري كانيه أطرافاً عديدة، كردية وغير كردية، إلى العمل العسكري لشعور الكرد عموماً بأنّهم يواجهون لحظة مصيرية تتّصل لا بحقوقهم فحسب بل وبوجودهم أيضاً في مرحلة ما بعد التغيير في سوريا ولشعور بعض العشائر العربية بأنّ المعركة تهدف في جزءٍ منها إلى إخراجهم من دائرة النفوذ في المنطقة وفرض هيمنة عشائر أخرى عليهم وستكون لهذا الأمر عواقب في مرحلة تركيب النظام السياسي الجديد. ولذلك تداخلت في معركة سري كانيه، علاوة على العوامل القومية وعلى التدخّلات الإقليمية، عوامل محلية تتعلّق ببنية النسيج المجتمعي.

أوحت هذه الصورة المستجدّة في المشهد السياسي الكردي بوضوح بانتقال القضية الكردية من مرحلة النضال السلمي الصرف إلى مرحلة جديدة أصبح العمل المسلّح فيها عاملاً أساسياً ومؤثّراً. ومن هنا، دخل عامل القوّة المسلّحة عنصراً جديداً في معادلة

العلاقة بين المجلسين الكرديين. وتعزّز هذا العامل ومال لصالح الاتحاد الديمقراطي بعد طرد قواته للجماعات والفصائل الإسلامية (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ودحرها في المناطق الكردية، بدءاً من معبر تل كوجر في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2013، وصولاً إلى سري كانيه، في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، وبسط سيطرته المحكمة عليها عند الحدود الرسمية مع تركيا مباشرةً.

كانت هذه التطوّرات تتسارع، دون أن يقابلها أيّ تطوّر في العلاقات بين المجلسين الكرديين، بل وفشلهما في تفعيل الهيئة الكردية العليا، وهذا ما أدّى إلى تدخّل قيادة إقليم كردستان لإنقاذ الاتفاقية بين الطرفين، فتمّت دعوتهما إلى اجتماعات جديدة في هولير بدأت في 17 ديسمبر/كانون الأوّل 2013، واستغرقت أسبوعين لتُسفر عن الاتفاق على أربع نقاط، سُميّت اصطلاحاً باتفاقية (هولير 2)، وهي:

1 - المشاركة في جنيف 2 برؤية مشتركة.

2 - وقف الحرب الإعلامية المتبادلة، وتشكيل لجنة لحماية حقوق مختلف الأشخاص والجماعات.

3 - تشكيل لجنة لإطلاق سراح المعتقلين السياسيين لدى الـ PYD، ولجنة للتحقيق في أحداث عامودا وعفرين وكوباني وتل غزال.

4 - لم يتم الاتفاق على نقاط ومنها: تفعيل اتفاقية هولير واللجان التابعة لها، ومشروع الإدارة الذاتية المؤقتة.

لم تصمد هذه الاتفاقية ولم يظهر لها أثر، إذ بعد أقل من شهر على توقيعها، وفي 21 يناير/كانون الثاني 2014، أعلن مجلس الشعب في غربي كردستان، منفرداً، الإدارة الذاتية، في اليوم الذي سبق بدء جولة اجتماعات جنيف 2 الدولية بشأن سوريا، التي انضمّ إليها ممثلون عن المجلس الوطني الكردي، في حين رفض مجلس الشعب لغرب كردستان تسمية ممثلين عنه في الهيئة الاستشارية التي كانت وثيقة هولير قد نصّت على تشكيلها.

وفي 20 فبراير/شباط 2014، أصدرت أحزاب المجلس الوطني الكردي بياناً مطوّلاً، أوردت فيه تفاصيل مسار علاقة المجلس مع حزب الاتحاد الديمقراطي ومجلس الشعب لغرب كردستان والنقاط الخلافية معهما واتّهمتهما بالاستفراد وتجاهل الشراكة، وخلصت إلى: " أن المجلس الوطني الكردي وهو يلتزم بالعمل على وحدة الصف والموقف الكردي ويحترم تعهداته يرى أن هذه الإدارة المعلنة بشكل غير شرعي لا تمثله ولا تمثل توجهه في العمل المشترك ويرى فيها تكريساً للفرقة وإقصاء للغير المختلف عنه وفرضاً لسياسة الأمر الواقع وإساءة إلى الموقف الكردي وطنياً ودولياً ويطالب مجلس شعب غربي كردستان إعادة النظر بموقفه من إلغاءه اتفاقية هولير من طرف واحد، هذه الاتفاقية التي تم التفاهم على ضرورة تنفيذ بنودها في 23/ 12/ 2013 لا تزال تصلح أرضية للعمل المشترك وتوحيد الكلمة والصف الكردي".

اتفاقية دهوك والاعتراف بالإدارة الذاتية

استمرّت القطيعة بين المجلس الوطني الكردي والإدارة الذاتية الناشئة ومظلّتها السياسية لغاية أواسط شهر أكتوبر/ تشرين الأوّل 2014، حيث دعا الرئيس مسعود بارزاني المجلس الوطني الكردي وحركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM (بعد حلّ مجلس الشعب لغرب كردستان)، إلى اجتماعات مشتركة في دهوك، بدأت في يوم 14 أكتوبر/ تشرين الأوّل، استمرّت لغاية 22 من الشهر ذاته، لتسفر عن اتفاقية شملت الجوانب السياسية والإدارية والعسكرية. وفي هذه الاتفاقية، تمّ الاعتراف، فعلياً، بالإدارة الذاتية القائمة. ففي البيان الصادر، في أعقاب انتهاء الاجتماعات، في يوم 23 أكتوبر/تشرين الأوّل 2014، وردت الفقرة التالية بشأن الإدارة الذاتية: " وفي مجال الإدارة الذاتية الديمقراطية في روجآفا، تقرّرت الشراكة الفعلية فيها وفي

الهيئات التابعة لها وتطوير الشكل الراهن لإدارة المناطق الكردية نحو توحيدها سياسياً وإدارياً والعمل من أجل توثيق تمثيل مختلف المكونات الأخرى فيها".

وفي المجال العسكري، وردت الفقرة التالية في البيان: " وبشأن الحماية والدفاع، وجد الجانبان أن واجب الحماية والدفاع عن روجآفا مهمة تقع على عاتق أبنائها، وقدّر الاجتماع عالياً الامكانيات الدفاعية والتضحيات الكبيرة التي قدمتها وحدات حماية الشعب، وتوصل الجانبان إلى قرارات مهمة بشأن تعزيز القدرات الدفاعية".

كما تقرّر في اتفاقية دهوك تشكيل مرجعية كردية، إذ ورد في البيان: " ونظراً لأهمية توحيد الموقف الكردي، تقرر تشكيل مرجعية كردية مهمتها رسم الاستراتيجيات العامة للكرد وتجسيد الموقف الكردي الموحد في كافة المجالات المتعلقة بالشعب الكردي في روجآفا وسوريا، وتتشكل من حركة المجتمع الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي والأحزاب الأخرى خارج إطار الطرفين".

بموجب الاتفاقية، كان من المقرّر أن تتشكّل المرجعية السياسية الكردية من ثلاثين عضواً، يتقاسم المجلسان 24 عضواً مناصفةً، في حين تُترَك المقاعد الستّة المتبقيّة لشخصيات من خارج المجلسين، ولكن يختارهم أعضاء المجلسين من بين الذين يتقدّمون بترشيح أنفسهم لعضوية المرجعية.

بعد أنّ قدّم كلٌّ من المجلسين أسماء أعضائهما في المرجعية، تم تحديد يوم 16 ديسمبر/كانون الأوّل 2014 لانتخاب الأعضاء الستّة المتبقين من بين المترشّحين. بعد صدور نتائج التصويت الذي فاز فيه كلٌّ من (صالح كدو وجمال شيخ باقي ومحمد موسى وسلوى سليمان وأحمد اسماعيل وبروين محمد)، اتّهمت أحزابٌ من المجلس الوطني الكردي ثلاثة أحزاب شريكة في المجلس بالتصويت لصالح مرشحي حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM، وهي - حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) وحزب الوفاق الديمقراطي

الكـردي في سـوريا والحـزب الديمقراطـي الكـردي في سـوريا (البارتـي) - وقـام المجلـس، في النهايـة بطـرد الأحـزاب الثلاثـة مـن صفوفـه، الأمـر الـذي أثـار أزمـة في المرجعيـة السياسـية، تـمّ التغلّـب عليهـا في اجتمـاعٍ عُقِـدَ في هوليـر (أواسـط يناير/كانـون الثانـي 2015)، بعـد الاتفـاق علـى توسـيع المرجعيـة إلـى 36 عضـواً، بحيـث يُحتَسَـب الأعضـاء الثلاثـة المطرودين مـن المجلـس الوطنـي مـن حصّـة TEV-DEM علـى أن يُقـدّم المجلـس الوطنـي الكـردي ثلاثـة أعضـاء مقابلهـم. لكـنّ المرجعيـة ظلّـت معطّلـة إلـى أن أعلنـت حركـة المجتمـع الديمقراطـي عـن إجـراء انتخابـات محليـة في مقاطعـة الجزيـرة وحـدّدت لهـا موعـداً في 13 مـارس/ أذار 2015، دون التشـاور أو التنسـيق مـع المجلـس الوطنـي الكـردي، ليكـون ذلـك، فعليـاً، الإعـلان عـن مـوت المرجعيـة. في 6 مـارس/أذار 2015، أصـدر المجلـس الوطنـي الكـردي بيانـاً بشـأن الانتخابـات، جـاء في إحـدى فقراتـه: " تعتـزم الإدارة الذاتيـة المعلنـة في الجزيـرة إجـراء انتخابـات البلديـات في الثالـث عشـر مـن شـهر أذار الجـاري، علمـا أنهـا أقفلـت بـاب الترشـيح لهـا في التاسـع عشـر مـن شـباط، بعيـد مـا باشـرت المرجعيـة السياسـية الكرديـة لعملهـا كخطـوة أولـى في تنفيـذ اتفاقيـة دهـوك بيـن المجلـس الوطنـي الكـردي وحركـة المجتمـع الديمقراطـي (تـف دم)، وقـد تجاهلـت تلـك الإدارة وحركـة المجتمـع الديمقراطـي الشـريكة في الاتفاقيـة، مطالبـة المجلـس الوطنـي الكـردي تأجيـل انتخابـات البلديـات الـى حيـن انتهـاء المرجعيـة السياسـية الكرديـة مـن تنفيـذ بنود الاتفاقيـة، حيـث أن إجـراء هـذه الانتخابـات قبـل ذلـك يتناقـض مـع نـص الاتفاقيـة التـي جـاء فيهـا: اقـرار الشـراكة الفعليـة في الإدارة والهيئـات التابعـة لهـا علـى أسـاس التوافـق بمـا يخـص المكـون الكـردي قبـل الانتخابـات وبعدهـا يحتكـم الـى نتائـج الانتخابـات. ولـم تتحقـق أي شـراكة بهـذا المعنـى بعـد".

بهـذا، أصبحـت كلّ التفاهمـات والاتفاقـات الموقّعـة بيـن الطرفيـن الكرديين في مهـبّ ريـاح الخلافـات والـولاءات المتباينـة، وتعمّـق الشـرخ

بينهما ليتحوّل إلى تخندقٍ عميق، زادته عمقاً تطورات الأعوام التالية، وخاصة عام احتلال عفرين (2018) من قبل تركيا التي استخدمت الفصائل المسلّحة الإسلامية للمعارضة السورية مطيّة عسكرية بقتالها إلى جانبها، والائتلاف الوطني مطية سياسية، بتبريره للاحتلال، في الوقت الذي كان المجلس الوطني الكردي جزءاً منه، ويشغل أحد ممثّليه منصب نائب رئيسه.

شهدت مرحلة انهيار المرجعية الكردية تراجعاً في حجم وتأثير المجلس الكردي، بعد أن طرد ثلاثة أحزاب من صفوفه، ثم انسحاب الحزب الديمقراطي التقدّمي منه، في مرحلة لاحقة، الأمر الذي جعل المجلس يقتصر فعلياً على حزبين ومجموعات صغيرة غير مؤثّرة ولا دور لها لا في صنع القرار ولا في تأمين قاعدة شعبية للمجلس لأنّها تفتقر إلى القواعد الحزبية ومحصورة في عددٍ محدودٍ من الشخصيات المنشقّة عن أحزابها ناهيكم عن أنّ حزب يكيتي الكردستاني قد انشقّ على نفسه أيضاً وغرق الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ سوريا في موجة الاستقالات من قبل عدد كبير من قواعد وحتى قيادات حزبي آزادي (السابقين) من جهة، والخلافات المستفحلة في قيادته بين السكرتير السابق وأتباعه والسكرتير الحالي إلى درجة تعذّر عقد اجتماعات اللجنة المركزية، وحتى المكتب السياسي منذ فترة.

في المقابل، استقطب حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والإدارة التي يقودها جميع الأحزاب الخارجة عن المجلس، فضمّ أغلبيتها المطلقة تحت مظلّة أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK، واستجرّ حزب الوحدة الديمقراطي الكردي (الوحدة) إلى مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) من جهة، وأدخل عناصر منه في الإدارة الذاتية من جهة أخرى، ولطّف الأجواء مع الحزب الديمقراطي التقدّمي المتحالف مع حزب الوحدة بموجب ميثاقٍ مشترك.

الجهود الدولية لوحدة الصف الكردي

بعد فشل الطرفين الكرديين في الاستجابة لجميع المساعي الكردية والكردستانية المبذولة في سبيل تجاوز التخندق الحادّ بينهما وتحقيق أي شكل من أشكال التفاهم، بدأت قوى دولية تهتمّ بمحاولات التقريب بينهما.

المبادرة الفرنسية للحوار بين الأطراف الكردية

طرحت فرنسا مبادرة للحوار بين الطرفين الكردين، عبر السفير فرنسوا سينيمو، المبعوث الشخصي للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. استجاب الطرفان للمبادرة، وفي يوم الخميس 18 أبريل/ نيسان 2019، عُقِدَ، في العاصمة الفرنسية باريس، اجتماعٌ حواري بين وفدٍ من المجلس الوطني الكردي من جهة، ووفدٍ مشترك عن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية من جهة أخرى. كان هدف الحوار هو إحياء الثقة بين الطرفين، والبحث في التدابير التي من شأنها إتاحة الفرصة لجميع القوى الكردية للمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن مناطقها، والشروع في عملية مصالحة مستدامة تشمل كافة القوى السياسية الفاعلة في شمال وشرق سورية. ومن الأهداف الأخرى للحوار مساعدة ممثلي شمال وشرق سورية على المشاركة الكاملة في المسار السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة في سبيل الوصول إلى سوريا المتصالحة والهادئة والموحّدة.

أسفرت الحوارات التي امتدّت على يومٍ كامل عن الاتفاق على وضع مبادئ عامّة تضمن استقرار المنطقة وسط بيئتها الوطنية والإقليمية على المدى الطويل.

وفي النهاية، وحسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر

مطّلعة على سير اللقاءات، اتّفق الطرفان على ما يلي: التزم الطرفان المتحاوران بوحدة الأراضي السورية وسلامته، والتمسّك بالحلّ السياسي وفق القرار رقم 2254 الصادر عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، والذي يضمّ جميع مكوّنات المجتمع السوري ورفض التسوية العسكرية للنزاع، والحرص على ألّا تمثّل منطقة شمال وشرق سورية تهديدًا لبيئتها الإقليمية ورفض أي تدخّل أو احتلال أجنبي، والاعتراف بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مكوّنات الشعب السوري في كل أنحاء سورية حيث يمثّل الكرد مكوّناً أساسياً من مكوّنات سورية.

ضرورة مكافحة المجموعات الإرهابية المصنّفة ضمن قوائم الإرهاب الأممية وخاصّة تنظيمي داعش وجبهة النصرة.

اتّفق الطرفان على أن تؤخَذ تدابير إحياء الثقة التي يجب تنفيذها في غضون شهرين، والاعتراف بحق الطرفين اللذين يمثلان جزءاً من تطلعات الشعب الكردي السوري، في ممارسة نشاطاتهم السياسية في شمال شرق سوريا.

التعهّد بفتح مكاتب ومقرّات الجهات المشاركة في هذا الحوار دون الحاجة إلى أخذ إذن مسبق.

تبادل معلومات مؤكّدة من خلال آليات الوساطة الفرنسية عن مصير السجناء السياسيين المحتجزين حالياً في شمال شرق سورية والشخصيات السياسة التي تتعرض لملاحقات قضائية، إضافة إلى الملاحقات المستجدة المماثلة من الآن فصاعداً، وتحريرهم خلال الشهرين اللذين يليان الاجتماع الأوّل، والإيقاف الفوري للحرب الإعلامية المتبادلة.

السعي، في إطار رؤية مستقبلية، إلى استقرار سياسي أكبر وتمثيل أفضل في المسار السياسي السوري.

كما توافق الطرفان على بعض المسائل العامّة كالتأكيد على فتح الفضاء السياسي وتوسيع المشاركة في القرار السياسي، وفصل

فعّال بين السلطات وإنشاء دولة القانون، والسعي إلى التقارب بين القوى المُعارضة الأخرى بغية تشكيل قوة سياسية ذات صفة تمثيلية يمكن الوثوق بها وتتمتع بشرعية سياسية وميدانية، بحيث يمكن التأثير من خلالها في عملية التفاوض برعاية الأمم المتحدة. واشترط الطرفان تنفيذ الالتزامات المذكورة لمواصلة الحوار بدعمٍ من فرنسا صاحبة المبادرة.

حاول الاتحاد الديمقراطي أن يخفّف من البعد الدولي لهذه المبادرة وتنسيبها لنفسه. ففي تصريحٍ إلى صحيفة الشرق الأوسط، نُشِرَ يوم 19 أغسطس/آب 2019، قال شاهوز حسن، الرئيس المشارك للاتحاد الديمقراطي آنذاك: " بعد استقبال الرئيس الفرنسي ماكرون ممثلين عن الإدارة الذاتية و(قوات قسد)، قدمنا مبادرة لحل الخلافات الكردية في سوريا والخطوات العملية لتحقيق توافق كردي". وقلّل حسن من إمكانية التوافق بين الطرفين، وأرجع ذلك إلى الاختلاف الجذري في تموضع الطرفين، إذ قال: " نحن هنا نعمل على تطوير تجربة الإدارة بالتشارك مع كل المكونات؛ فيما المجلس وحلفاؤه وتركيا يعادون هذا المشروع".

وعلى الرغم من أنّ المبادرة الفرنسية كانت منسّقة مع الجانب الأمريكي، إلّا أنّها لم تلقَ النجاح بسبب تراخي وتردّد الأطراف الكردية في التعامل معها، وذلك بسبب الأوهام التي حملها كلّ طرف من أطراف الانقسام الكردي ؛ فقد توهّم القائمون على الإدارة الذاتية بأنّ أمريكا ستقبل بتفرّدهم في السلطة من جهة، وستردع تركيا عن أيّ تدخّل في منطقة شرق الفرات، على الرغم من أنّ أمريكا قد هدّدتهم في مرحلة من المراحل بـ (اطلاق يد تركيا) ضدّهم، ما لم يستجيبوا لبعض المطالب التي تحسّن الموقف الأمريكي في مواجهة الضغوط والذرائع التركية كمسألة إخراج كوادر العمال الكردستاني من غير السوريين من مناطق الإدارة الذاتية؛ في حين توهّم المجلس الوطني الكردي أنّ أمريكا ستشدّد ضغوطها على

الإدارة الذاتية لفرض المجلس عليها شريكاً، مراهناً على كونه جزءاً من الائتلاف المقبول تركياً.

غيّر الاحتلال التركي لمنطقتي سري كانيه وگري سپي (أكتوبر/تشرين الأوّل 2019)، برفقة ميليشيات المعارضة السورية، المعادلة في غرب كردستان وشرق الفرات. فعدا الاحتلال التركي المباشر، فتح هذا التدخّل التركي الباب واسعاً أمام روسيا للدخول إلى شرق الفرات وغرب كردستان، ومعها قوات الحكومة السورية، وضيّق الخيارات أمام الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية على نحوٍ خاصّ وأمام الأطراف الكردية كلّها على نحوٍ عامّ، ووضعها تحت التهديد الوجودي وأيقظها من أوهامها، فأصبحت أكثر مرونة للاستجابة إلى الضغوط الدولية (التحالف الدولي) والمساعي الكردستانية (إقليم كردستان) الرامية إلى التقريب بينها.

حراك كردستاني ودولي

بُعيد بدء الهجوم التركي على غرب كردستان، جرت اتصالات رفيعة المستوى بين قيادة إقليم كردستان وقيادة قوات سوريا الديمقراطية وتكثّفت، أدّت إلى تدوير الزوايا الحادّة بين الأطراف الكردية وتهدئة اللهجة ومرونتها بين الأطراف وصولاً إلى إطلاق السيّد مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية لمبادرة تهدف إلى توحيد الصفّ الكردي سياسيّاً بعد أن التقى بالأطراف السياسية الكردية المختلفة. واستُكمِل الجهد الكردستاني بحراكٍ من التحالف الدولي. ففي أوائل شهر ديسمبر/كانون الأوّل 2019، زارت وفودٌ من التحالف الدولي جنوب كردستان وغربها. والتقى وفد التحالف بقيادة جيمس جيفري، مبعوث الرئيس الأمريكي إلى سوريا والتحالف الدولي المناهض لداعش، يوم السبت، 7 ديسمبر/كانون الأوّل 2019، في هولير مع كبار قادة الإقليم، في حين التقى

وفدٌ من التحالف الدولي بقيادة مديرة مكتب جيفري، وضمّ ممثّلين لدول رئيسية في التحالف، في غرب كردستان، مع المجلس الوطني الكردي، والتحالف الوطني الكردي، وحزب يكيتي الكردستاني (جناح عبدالصمد خلف برو)، في حين تواصلت الاتصالات مع القيادة السياسية والعسكرية للإدارة الذاتية. يوم الاثنين 16 ديسمبر/ كانون الأوّل 2019، أدلى السيد مظلوم عبدي بتصريحٍ، باللغة الكردية، على حسابه في تويتر، قال فيه: " تستمرّ مساعينا من أجل بناء وحدة الصف الكردي في روجآفا في جوٍّ إيجابي. في الأيام المقبلة، سوف تُتّخَذ خطوات بناء الثقة. إنّ الموقف الإيجابي لإدارة جنوب كردستان في هذا الإطار محلّ احترام ونحن نشكرها".

في اليوم التالي لتصريح السيّد عبدي، 17 ديسمبر/كانون الأوّل، أصدرت هيئة الداخلية للإدارة الذاتية بياناً تضمّن الاعلان عن الخطوات التي أشار إليها عبدي، من إزالة العوائق أمام المجلس الوطني لمزاولة نشاطاته وفتح مكاتبه، وإسقاط القضايا المرفوعة ضدّ قيادات وكوادر المجلس، وتشكيل لجنة للبتّ في قائمة المعتقلين والمغيّبين.

شكّل هذا البيان خطوة إيجابية ومدخلاً معقولاً لتلبية المطالب المشروعة للمجلس الوطني في ضرورة اتّخاذ اجراءات بناء الثقة، وهو الأمر الذي كان يتطلّب من جميع الأطراف التعامل الإيجابي معها، والعمل بصبرٍ وأناة للبناء عليها. فقد أوحت المساعي الدولية والكردستانية والاستجابة الإيجابية من قبل قوات سوريا الديمقراطية بوجود جهود مشتركة جدّية لإعادة صياغة العملية السياسية في غرب كردستان، لكي تكون لصالح الشعب الكردي وقضيته.

بدأت جلسات الحوار في البداية، في شهر أبريل/ نيسان 2020، بين وفدٍ من المجلس الوطني الكردي ضمّ ممثلي خمسة أحزاب فيه، وآخر من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD مكوّنٍ هو الآخر من خمسة

أعضاء من قيادة الحزب والمنظمات التابعة له. اشترط المجلس الوطني الكردي حسم الملفات الخلافية الأساسية مع حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، قبل انضمام أحزاب أخرى إلى الحوار. لكن بعد مرور قرابة شهر على الحوارات، عقد الاتحاد الديمقراطي وحلفاؤه اجتماعاً في قامشلو، يوم 18 مايو/ أيار 2020، وشكّلوا ائتلافاً أطلقوا عليه تسمية أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK، ضمّ خمسة وعشرين حزباً. واشترط PYD لاستمرار الحوار مشاركة الإطار الجديد فيه.

بعد سلسلة من الجلسات الحوارية التي عُقِدَت في قاعة (لايف ستون) الأمريكية في الحسكة، بإشراف كلٍّ من وليام روباك، نائب المبعوث الأمريكي الخاصّ للتحالف الدولي (آنذاك)، ومظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، أعلن الطرفان، في 16 يونيو/حزيران 2020، وفي بيانٍ مشترك تُلي من قبل رئيس وفد أحزاب الوحدة الوطنية باللغة العربية، ورئيس وفد المجلس الوطني باللغة العربية، وبحضور السيدين عبدي وروباك، توصّلهما إلى اتفاقٍ على " رؤية سياسية مشتركة ملزمة والوصول إلى تفاهمات أولية واعتبار اتفاقية دهوك عام 2014 حول الحكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع أساساً لمواصلة الحوار والمفاوضات الجارية بين الوفدين بهدف الوصول إلى التوقيع على اتفاقية شاملة في المستقبل القريب"[7].

بدأت المرحلة الثانية من الحوارات بين الطرفين الكرديين في أوائل شهر يوليو/تموز 2020.

وفي يوم 12 آب/أغسطس 2020، انتهت جولة من الحوارات بين وفدي المجلس الوطني الكردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكردية، بشأن تشكيل مرجعية سياسية موحّدة. وفق المعلومات التي حصلنا

(7). انظر نصّ البيان المشترك في الملاحق، ملحق (4).

عليها، آنذاك، من مصادر مطّلعة على مجريات الحوارات، توصّل طرفا الحوار إلى اتّفاقٍ مبدئي على تشكيل مرجعية، حصّة كلّ طرف منهما 18 عضواً، دون حسم آلية تحديد العدد المكمّل لحصّتيهما، لكنّ اجتماعاً آخر عُقِدَ في 20 سبتمبر / أيلول 2020، تمّ فيه التوصّل إلى الاتفاق على اسم المرجعية "المرجعية الكردية العليا"، وأجريا تعديلاً على عدد أعضائها وحصّة كلّ طرفٍ فيها، لتصبح المرجعية مكوّنة من 40 عضواً يتم تقاسمهما بين الطرفين مناصفة. صحيحٌ أنّ التوزيع تمّ على أساس أن يكون 16 عضواً من أحزاب الوحدة الوطنية و 16 عضواً من المجلس الوطني بواقع 40% لكلّ طرف، على أن تكون نسبة 20% من خارج الإطارين أي 8 أعضاء، لكن الصحيح أيضاً أنّ الطرفين اتّفقا على أن يعيّن كل طرف من الطرفين 10% من هذه النسبة أي 4 أعضاء، لتصبح حصّة كلّ طرف فعلياً 50%.

استبعاد الأحزاب من خارج الإطارين

تمّ الاتفاق بين الطرفين على تشكيل مرجعية اقتصرت على الطرفين وأُقصيت منها الأطراف السياسية غير المنضوية في هذين الإطارين. الأمر الذي جعل المرجعية غير شاملة.

ظلّت ثلاثة أحزاب كردية خارج إطار الحوار والمرجعية المتّفق عليه؛ وهي حزب يكيتي الكردستاني الحرّ (توحّد لاحقاً مع حزب الوحدة- الجناح المنضمّ للمجلس الوطني وشكّلا معاً حزب الشعب الكردستاني)، وعملية التوحيد هذه أثارت مشكلة داخل المجلس الوطني الكردي بدل حلّ المشكلة. ففي اجتماع المجلس الذي عُقِدَ يوم الجمعة 13 أغسطس/آب 2021، نوقش الطلب المقدّم من الحزب للانضمام إلى المجلس، إلّا أنّ حزب يكيتي الكردستاني رفض بشدّة قبول طلبه، مطالباً بإعادة المكتب المتنازع عليه. ورغم موافقة جميع الأحزاب الأخرى إلّا أنّ اعتراض حزب يكيتي الشديد

أدّى إلى توتّرٍ كبيرٍ في الاجتماع وإلى ملاسنة كادت أن تتحوّل إلى مشاجرة واشتباك بالأيدي، لولا تدخّل بعض المشاركين في الاجتماع الذي فشل في حسم الموقف من انضمام حزب الشعب. وكذلك تمّ إقصاء حزبي التقدّمي والوحدة.

كانت لهذه الأحزاب أوضاع مختلفة؛ فحزب يكيتي الحرّ كان يواجه فيتو من قبل توأمه يكيتي الكردستاني على خلفية انشقاقهما عن بعضهما كم أشرنا قبل قليل؛ في حين يتوجّس المجلس من حزب الوحدة المحسوب سياسياً على الإدارة الذاتية لكونه جزءاً من مجلس سوريا الديمقراطية، المظلّة السياسية للإدارة، وممثّلاً في الإدارة الذاتية من دون الإعلان رسميّاً عن ذلك؛ في حين أنّ التوجّس من التقدّمي أخفّ لكونه لم ينضمّ لأيّ إطار معني بالإدارة الذاتية.

بعد انتهاء الاجتماع الذي أُقرّ فيه تشكيل المرجعية، حصلنا على معلومات من مصادر مطّلعة على الاجتماع ومحضر قراراته، تؤكّد على أنّه قد " تمّ الاتفاق على تشكيل المرجعية، وستكون مكوّنة من 40 عضو، لكلّ طرف 16 عضو، و8 أعضاء من خارج الإطارين، شريطة أن يختار كلّ طرف 4 من أصل 8 المتبقين، وبذلك لن يكون هؤلاء الأعضاء من حزبي التقدّمي والوحدة . أثار تسرّب هذه التفاصيل ردود فعل مختلفة وأصبحت قضية إعلامية كبيرة، لكنّ التوضيحات التي صدرت من الطرفين أثبتت صحّة تلك التفاصيل. فقط صرّح أكثر من قيادي في المجلس الوطني بأنّه إذا أراد حزبا الوحدة والتقدمي إلى المرجعية يجب أن يختار أحد الطرفين للانضمام إليها باسمه. وقد التقى وفدٌ من الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا PDK-S بوفدٍ من الحزب الديمقراطي التقدّمي وعرض عليه صراحة الانضمام إلى المرجعية تحت مظلّة المجلس الوطني الكردي، بل طلب منه العودة إلى صفوف المجلس. اللغط الكبير الذي ثار حول المسألة استدعى تدخّل السيّد مظلوم عبدي، القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، وغرّد على حسابه على منصّة تويتر، يوم 20

سـبتمبر/أيلول 2020، باللغـة الكرديـة، قائـلاً: " مبادرتنـا لوحـدة الصـف الكـردي حسـب المعيـار الوطنـي مسـتمرّة. هدفنـا هـو أن يتـمّ خطـوة بخطـوة انضمـام جميـع الأحـزاب إلـى هـذه العمليـة. الأحـزاب مـن قبيـل التقدّمـي والوحـدة لـم تُسـتبعَد. المعلومـات حـول هـذا الموضـوع غيـر دقيقـة".

لكـنّ أحمـد سـليمان، عضـو المكتـب السياسـي للحـزب الديمقراطـي التقدمـي الكـردي في سـوريا، وخـلال لقـاءٍ مـع قنـاة رووداو، في نفـس يـوم صـدور موقـف السـيد مظلـوم عبـدي، 20 سـبتمبر/أيلول 2020، أكّـد بأنّـه قـد تـمّ بالفعـل اسـتبعادهم مـن العمليـة التفاوضيـة ونتائجهـا، إذ قـال:" نحـن لـم نكـن بعيديـن عـن هـذه المبـادرة (مبـادرة مظلـوم عبـدي) منـذ البدايـة، نحـن وحـزب الوحـدة، منـذ الإعـلان عـن المبـادرة، أعلنـا تأييدنـا لهـا، والتقينـا لعـدة مـرّات، فهـي كانـت ضـرورة لشـعبنا، وكنـا نرغـب في أن تتقـدّم إلـى الأمـام، لكـن في الحقيقـة، حينمـا قـرر الطرفـان في ENKS وPYD أن يجتمعـا، تـمّ وضـع شـرط أن يكـون الطرفـان لوحدهمـا PYD وENKS، وقـد التقينـا مـع الأمريكييـن والفرنسـيين وكذلـك السـيد مظلـوم عبـدي، وقد قالـوا لنا بأنّـه الآن وفي البدايـة، ولمعالجـة المشـاكل العالقـة بينهمـا سـيكون الحـوار محصـوراً بينهمـا، ولكـن في المسـائل التاليـة، وكمـا طلبنـا، سـتكونون أنتـم والحركـة السياسـية الكرديـة مجتمعـةً مشـاركين في هـذه المحادثـات. لكـن للأسـف، رأينـا أنّهـم لا يناقشـون تلـك المسـائل العالقـة، بـل وصـل نقاشـهم إلـى الرؤيـة السياسـية، وفهمنـا حينهـا أنّ المسـألة ليسـت مسـألة المشـاكل بينهمـا، وإنّمـا هنـاك في الحقيقـة مسـألة أخـرى وهـي أن لا نكـون مشـاركين في هـذه الاجتماعـات. لأنّـه سـواءً كانـت الرؤيـة السياسـية أو تشـكيل مرجعيـة أو مسـائل إداريـة أو عسـكرية، هـذه الأمـور ليـس مـن حـق الطرفيـن وحدهمـا، وإنّمـا هـو حـقّ الحركـة السياسـية، بـل هـو حـقّ الكـرد، وكلّ كـردي معنـي بالرؤيـة السياسـية وكذلـك المرجعيـة والمسـائل الإداريـة وسـواها، ولكـن للأسـف، وجدنـا

أنّ هناك إصراراً من جانب ENKS على أن يكون هذا الأمر محصوراً بالطرفين. بعد ذلك، قالوا بأنّهم سوف يقوموا بتوسيع الوفدين لانضمام آخرين إليهما. في الحقيقة، طلبوا منا عندئذٍ بأن ننضمّ إليها، فقلنا لهم بأنّ المجلس يحضر الاجتماعات برؤيته والاتحاد الديمقراطي يحضر برؤيته، ولكن ليست هناك رؤية مشتركة بيننا وبين المجلس ولا بيننا وبين الاتحاد الديمقراطي حتى نحضر هذه الاجتماعات، ولا يجوز أن نكون وفداً واحداً ولكلّ منّا رؤيته، ونريد أن نوفّر شكلاً مناسباً، وقدّمنا آنذاك اقتراحاً، وقلنا بأنّنا نقترح أن يتمّ تشكيل فريق من 15-10 عضواً كممثلين لهذه الأحزاب ويتوصّلوا معاً إلى اتفاقٍ حول كلّ الأمور، وبعد ذلك يتمّ التحضير لمؤتمرٍ، وفي ذلك المؤتمر يتمّ الاتّفاق على كلّ شيء. ولكن للأسف، استمرّوا على أن يكون الطرفان لوحدهما".

وحول حقيقة وجود شرط استبعادهما من التمثيل في المرجعية من عدمه، قال أحمد سليمان في نفس المقابلة: "على قسد والأمريكيين، رعاة هذه المباحثات، أن يوضّحوا لنا إن كان هناك فعلاً هكذا شرط أم لا، ولكن في الحقيقة لا داعي لأن تكون هناك شروط، فقد تمّ بالفعل استبعادنا، والحقيقة نحن الآن عملياً لسنا ضمن هذا الحوار".

وحول مسار العلاقة بين حزبي الوحدة والتقدمي وعملية الحوار، تحدّث صالح كدّو، سكرتير الحزب اليساري الديمقراطي الكردي في سوريا، أحد أحزاب الوحدة الوطنية الكردية، وقال: "في الحقيقة، حسب اطلاعي ومتابعتي، بدأ النقاش حول مبادرة السيّد مظلوم عبدي في شهر أبريل/نيسان 2020، بعد أن وافق الأمريكيون على رعاية هذه المبادرة. وفي تلك الفترة، كانت نقاشات قد جرت حول رؤية سياسية، وكان قد تمّ إعداد هذه الرؤية، وكان الجانب الأمريكي قد اعتمد هذه الرؤية. وفي شهر مايو/أيار 2020، انضممنا كأحزاب مقرّبة من الإدارة الذاتية (التي شكّلت لاحقاً إطار أحزاب

الوحـدة الوطنيـة الكرديـة)، وحينمـا عقدنـا أوّل اجتمـاع مـع حـزب الاتحـاد الديمقراطـي PYD، كان الحزبـان التقدّمـي والوحـدة حاضريـن في الاجتماع، ولكـن كانـت الرؤيـة السياسـية قـد أُعـدّت، وطـرح علينـا PYD مناقشـتها، في حيـن كان قـد تـمّ اعتمادهـا مـن قبـل الاتحـاد الديمقراطـي والمجلـس الوطنـي، وذلـك قبـل تأسـيس إطـار أحـزاب الوحـدة الوطنيـة الكرديـة PYNK. جـرى آنـذاك نقـاشٌ، وأبـدى حزبـا الوحـدة والتقدمـي بعـض الاعتـراض، وقـالا بأنّـه يجب أن يكونا شـريكين في إعداد الرؤية السياسـية، لكـنّ الرؤيـة السياسـية كانـت قـد أُقـرّت. وأعتقـد أننـا عقدنـا اجتماعيـن، أقصـد الأحـزاب التـي شـكّلت لاحقـاً PYNK، المقرّبـة مـن الإدارة الذاتيـة، وحزبـي الوحـدة والتقدّمـي، لكـن للأسـف، انسـحب الحزبـان آنـذاك لأنّهما قـالا بـأنّ رأيهمـا غيـر موجـود في هـذه الرؤيـة السياسـية. وهكـذا بدأنـا، كأحـزاب الوحـدة الوطنيـة كطـرف والمجلـس الوطنـي كطـرف، ولكـن الوحـدة والتقدمـي ظـلّا خـارج هـذا الحـوار وهـذه المحادثـات. ولأكثـر مـن مرّتيـن وثـلاث مـرّات، كان الأمريكيـون يذكـرون اسـم هذيـن الحزبين، وكانـوا يقولـون بأنّـه إذا مـا أُنجـز هـذا الاتّفـاق وتمّـت هـذه الوحـدة، يجـب أن ينضـمّ هـذان الحزبـان إليهـا. وكانـت هنـاك محادثـات مـع هذيـن الحزبيـن مـن جانـب PYD. ولكـن مـن جانـب المجلـس الوطنـي الكـردي، كان هنـاك اعتـراضٌ واضـح علـى ضـمّ الحزبيـن، لأنّ المجلـس كان يقـول بأننـا نحـن، PYNK وENKS، طرفـان رئيسـيان، ولا نقبـل بالطـرف الثالـث، وذلـك بعدمـا رأوا أنّ الحزبيـن لـم ينضمـا إلـى أحـزاب الوحـدة الوطنيـة، فقالـوا لا نقبـل أن يكـون هنـاك طـرف ثالـث. وقـال المجلـس بأننـا، نحـن الطرفيـن نمثّـل الحركـة الكرديـة، وبعـد أن ننجـز الوحـدة، مـن أراد أن يدعـم هـذه الوحـدة نثمّـن موقفـه. لكـن أحـزاب الوحـدة الوطنيـة الكرديـة كانـت موافقـة علـى انضمـام الحزبيـن إلـى الحـوار، سـواءً ضمـن أحـزاب الوحـدة الوطنيـة أو حتـى لـو كان لوحدهمـا، وكمنصّـة مسـتقلّة، ولـم يكـن لديهـا أيّ اعتـراض علـى ذلـك. وهكـذا ظـلّ هـذان الحزبـان خـارج هـذا الحـوار". وعـن أسـباب رفـض الحزبيـن تبنـي الرؤيـة السياسـية

التـي كانـت قـد اعتُمِـدَت، قـال كـدو: " إنّ الرؤيـة السياسـية كانـت قـد أُعـدّت مـن قبـل الأمريكييـن أساسـاً، وأعتقـد أنّ حـدّة الموقـف مـن النظـام كانـت غيـر مرضيـة للحزبيـن".

الحوار بشأن الإدارة الذاتية:

حـول الحـوارات والتفاهمـات التـي جـرت بشـأن ملـفّ الإدارة الذاتيـة، قـال نعمـت داوود، سـكرتير حـزب المسـاواة الكـردي، وعضـو وفـد المجلـس الوطني الكـردي للتفـاوض: "بـدأت أولـى جلسـات المفاوضـات بيـن الوفديـن بخصـوص ملـفّ الإدارة الذاتيـة الديمقراطيـة في 29/08/2020، وذلـك بعـد تبـادل آراء الطرفيـن كتابيـاً عبـر الراعـي للمفاوضـات، وكبقيـة الملفّـات، اسـتندت إلـى اتفاقيـة دهـوك 2014 التـي اعتُمِـدت أساسـاً في هـذه المفاوضـات، وتضمنـت بنودهـا تعريفـا لـلإدارة والجهـات المشـاركة فيهـا والعلاقـة بيـن المرجعيـة الكرديـة والكتلـة الكرديـة فيهـا والقضيـة الأهـم شـكل مشـاركة المجلـس الوطنـي الكـردي في الإدارة قبـل إجـراء الانتخابـات التـي يحتكـم إليهـا الجميـع في شـكل المشـاركة، إضافـة الـى زمـن وآليـة الانتخابـات. ونظـراً لأهميـة الملـفّ، عُقِـدت سـبع جـولات، كان آخرهـا في 04/10/2020، إضافـة إلـى جلسـات إضافيـة مـع الجانـب الامريكـي وقيـادة قسـد لتجـاوز العقبـات، وقـد تـم إقـرار بعـض البنـود، منهـا مـا يتعلـق بتعريـف الإدارة الذاتيـة الديمقراطيـة في روجآفـاي كردسـتان كحاجـة موضوعيـة لإدارة المناطـق الكرديـة وتحـددت بـ(عفريـن، كوبانـي، الجزيـرة) والمناطـق المشـتركة وهـي تجربـة تحتـاج إلـى إعـادة النظـر والإغنـاء والتطويـر، وبمـا ينسـجم مـع بنـود الاتفـاق، وبهـذا الشـكل تـم توضيـح أنّ المناطـق التـي يتـم التفـاوض علـى إدارتهـا هـي المناطـق الكرديـة ولا تدخـل فيهـا بقيـة مناطـق شـمال شـرق سـوريا. وتكـون هـذه الإدارة تشـاركية بيـن مكونـات المنطقـة مـن كـرد وعـرب وسـريان - آشـوريين

وتركمـان وأرمـن وشيشـان، ولا يجـوز الاسـتفراد بالقـرارات، ولـكلّ مكـوّن حـق الاعتـراض علـى القـرارات التـي تخصّه، ومـن الضـروري وجـود تنسـيق بيـن المرجعيـة الكرديـة والكتلـة الكرديـة في المجـالات التـي تخـصّ الشـعب الكـردي. كمـا أُتفـق علـى أن يمثّـل المكـوّن الكـردي في المفوضيـة العليـا للانتخابـات وفـق نسـبة تمثيلهـم في المرجعيـة علـى أن يتـمّ إجـراء الانتخابـات بعـد عـام مـن توقيـع الاتفـاق ويشـترك فيهـا اللاجئـون والنازحـون مـن ابنـاء المنطقـة وفـق آليـة تحدّدهـا المفوضيـة وأُعتُمِـد ضمـان توسـيع الإدارة لتشـمل كافّـة المكوّنـات واعتمـاد مبـدأ اللامركزيـة بصلاحيـات واضحـة. إلّا أنّ المفاوضـات تعثّـرت بشـأن البنـد المتعلـق بكيفيـة شـراكة المجلـس في الإدارة، ففـي حيـن طالـب المجلـس بشـراكة فعليـة في الدوائـر والمؤسسـات التـي لهـا صلاحيـة اتخـاذ القـرار بمـا فيهـا الموازنـة والمـوارد، والمناصفـة في المجلـس التشـريعي وديـوان العدالـة ومفوضيـة الانتخابـات، رأى الطـرف الآخـر أنّ هـذا يعنـي التسـاوي في التمثيـل وهـذا غيـر ممكـن وغيـر عملـي وأنّـه يفهـم الشـراكة في أن يمثّـل المجلـس في بعـض الدوائـر والمؤسسـات إلـى حيـن إجـراء الانتخابـات.

وقـد عُلقـت الجلسـات بعـد هـذا التاريـخ دون التوصـل إلـى اتفـاق بنـد الشـراكة وكيفيـة معالجتهـا نظـراً لتبايـن رؤيـة الطرفيـن حولهـا، وبسـبب انشـغال الجانـب الامريكـي والتزاماتـه في وقـت سـتجري الانتخابـات الرئاسـية في أمريـكا، فأرجِئـت الجلسـات إلـى حيـن عـودة الوفـد الأمريكـي مـن واشـنطن دون أن يُغْلَـق هـذا الملـفّ. إن إنجـاز هذا الملـفّ يُمهّـد الطريـق لاسـتكمال الملـفّ الأخيـر في المفاوضـات وهـو ملـفّ الحمايـة والأمـن للوصـول إلـى الاتفـاق النهائي، ويحظـى باهتمـام الجانـب الأمريكـي الـذي أوضـح أنّ شـرعية هـذه الإدارة تمـرّ عبر مشـاركة المجلـس الوطنـي الكـردي فيهـا ومـن ثـم عبـر إجـراء الانتخابـات، الأمـر الـذي يفسـح المجـال لـدول أخـرى للمشـاركة في دعـم هـذه التجربـة والتعامـل الدبلوماسـي معهـا".

تحدّث نعمت داوود أيضاً عن دور من أسماهم بالمتضررين من إنجاز الاتّفاق الكردي، وقال بهذا الشأن: " إنّ المتضررين من إنجاز الاتفاق الكردي، داخلياً كانوا أم خارجياً، لا يألون جهداً في وضع العثرات والعقبات أمامه. ومن البديهي أنّ نجاح أيّ مفاوضات مرهونة بعامل هامّ، وهو توفير المناخ الإيجابي وبناء الثقة بين الأطراف، وهكذا وبمجرد ما تمّ إحرازه من تقدّم تفاءل به أبناء الشعب الكردي، حتى باشر بعضٌ بتخريب المناخ الإيجابي الذي بدأ به، وإذا لم نستثنِ تصريحات من مسؤولين في المجلس الوطني الكردي في هذا الاتجاه، يبرره أنصار المجلس كردّ فعل لأفعال قيادات الطرف الآخر، فإن بعض قيادات PYD، وأجهزته السلطوية ارتكبت أفعالاً دلّت على أنّ الغاية منها هي تعطيل المفاوضات".

لكنّ التواصل ظلّ مستمرّاً مع رعاة المفاوضات، حسب نعمت داوود: " بعد توقّف المفاوضات، مع بداية الشهر أكتوبر/تشرين الأوّل 2020، لم ينقطع التواصل واللقاءات والمراسلات بين وفد المجلس الوطني الكردي والجنرال مظلوم عبدي، والجانب الأمريكي، ممثّلاً بالسفير الجديد، ديفيد براونشتاين، الذي وصل وطاقمه في أوائل ديسمبر/ كانون الأوّل 2020، والذي أكّد أنّ الخارجية الأمريكية والطاقم المكلّف مهتمون باستمرار المفاوضات وستستمر، وأكّد على أنّهم باقون هنا، وقد تم وضعهم بصورة الأحداث وبما يجري، وفي أكثر من لقاء، أعرب الجنرال مظلوم عن استيائه من هذه الأعمال وإدانته لها، ووعد بمحاسبة الجناة ووضع حد لهم، ورغم قيامه بخطوات في هذا الاتجاه إلّا أنّ ماكينة الاعتداءات والانتهاكات لم تتوقف. وبناءً على طلب الجانب الامريكي والجنرال باستئناف المفاوضات، طالب المجلس بوقف هذه الانتهاكات وردع فاعليها ومحاسبتهم وتوفير مناخ إيجابي مثلما بدأت فيها المفاوضات، وإعطاء ضمانات من قبل الراعي الأمريكي وقيادة (قسد) بعدم تكرار ذلك، وبالفعل تمّت دراسة ورقة تقدم بها المجلس، وبعد

إدخـال التعديـلات والتوافـق عليهـا، وقـع الجانبـان الأمريكـي، ممثّـلاً بالسـفير، والجنـرال مظلـوم علـى وثيقـة ضمانـات في بدايـة يونيو/حزيـران 2021 تضمنـت مـن جملـة مـا تعهّـدا فيهـا، ضمـان عـدم تكـرار ذلـك وإلـزام الطـرف الآخـر ببيـان هيئـة الداخليـة الصـادر في ديسـمبر/كانون الأوّل، 2019، والـذي يضمـن للمجلـس نشـاطه ووقـف الاعتقـالات بحـق عناصـره بالإضافـة إلـى تحديـد سـقف زمنـي للمفاوضـات، ووضـع مـن يرتكـب انتهـاكات أمـام مسـؤوليتهم وفضحهـم، وذلـك لتهيئـة الأرضيـة لمواصلـة المفاوضـات. وبعـد ذلـك، سـافر الوفـد الأمريكـي مـرّة أخـرى إلـى واشـنطن، وعـاد في شـهر أغسـطس/ آب، وفي لقـاءٍ لـه مـع المجلـس، أكّـد علـى اهتمـام الإدارة الأمريكيـة وعلـى أنّـه سـيتواصل في لقاءاتـه معـه، بعـد لقـاءات مزمعـة لمسـاعد وزيـر الخارجيـة جـوي هـود مـع الطرفيـن المتفاوضيـن".

وحـول الضمانـات التـي قدّمهـا الراعـي الأمريكـي وقيـادة (قسـد)، أوضـح يوسـف فيصـل، المنسّـق العـامّ لحركـة الإصـلاح، والرئيـس الأسـبق للمجلـس الوطنـي الكـردي: " ضمـان تنفيـذ البيـان الصـادر عـن هيئـة داخليـة الإدارة الذاتيـة في 17/12/2019، والـذي يتضمّـن حريـة العمـل السياسـي للمجلـس وإسـقاط دعاويهـم بحقـه وعـدم حاجتـه للتراخيـص وبيـان مصيـر معتقليـه ... عـلاوة علـى ذلـك وقـف الانتهـاكات والاعتقـالات بحـق مكاتـب المجلـس وأعضائـه والانتهـاء مـن المفاوضـات خـلال فتـرة زمنيـة قصيـرة ووقـف الحمـلات الإعلاميـة مـن قبـل الطرفيـن والبـدء في المفاوضـات مـن النقطـة التـي توقفـت عندهـا العـام الماضـي علـى أرضيـة اتفاقيـة دهـوك ".

مـن الجانـب الآخـر، عرضـت سـما بكـداش، عضـو وفـد أحـزاب الوحـدة الوطنيـة الكرديـة للحـوار الكـردي، خلاصـة محطـات سـير المفاوضـات بيـن الطرفيـن، والتفاهمـات التـي حصلـت والعقبـات والمصاعـب التـي واجهتهـا: " أقـدم القائـد العـام لقـوات سـوريا الديمقراطيـة، الجنـرال مظلـوم عبـدي، وبضمانـة أمريكيـة، علـى مبـادرة وحـدة الصـف الكـردي.

تلبية لهذه المبادرة، بدأت محادثات الحوار الكردي-الكردي والتي جعلتنا واثقين بأنه لا توجد أسباب حقيقية تمنع الوحدة الكردية بين الأحزاب السياسية الكردية. بداية بين كل من حزب الاتحاد الديمقراطي PYD والمجلس الوطني الكردي، بتاريخ 7 أبريل/نيسان 2019 والتي تم من خلالها النقاش حول بعض الخطوط العامة التي يمكن أن تكون مشتركة والتي يمكن البناء عليها لذلك تم بدء المناقشة حول الرؤية السياسية المشتركة والتي كانت تتضمن رؤية كل طرف إلى النظام السوري والذي كان سبباً في كافة الويلات التي عاشها الشعب السوري وإلى الدولة السورية بالإضافة إلى رؤية كل طرف حول القضية الكردية والمعارضة السورية. وبعد سبعة اجتماعات مشتركة، تمّ الانتهاء من المرحلة الأولى والاتفاق على رؤية سياسية مشتركة، ليتم الإعلان عنها في 16 يونيو/حزيران 2020 والتي كانت تتضمن نظام الحكم في سوريا ووجوب أن يكون النظام نظاماً ديمقراطياً لامركزياً وكذلك يجب أن يكون الدستور ديمقراطياً يحفظ ويضمن حقوق جميع المكونات السورية وكذلك تم التوافق بخصوص القضية الكردية والتي يتطلب حلها بالسبل الديمقراطية والاعتراف بها ضمن الدستور السوري وأنّ الشعب الكردي هو شعب يعيش على أرضه التاريخية. كما تم التوافق على دور المعارضة السورية وموقعها في هذه المعادلة واتفقت الأطراف على أنّه يجب العمل على توسيع المعارضة الديمقراطية لتشمل كافة المكونات والقوى التي تؤمن بالديمقراطية في سوريا، إضافة إلى التأكيد على وحدة الأراضي السورية وضرورة حلّ الأزمة في سوريا وفق قرار مجلس الأمن 2254. كما تمّ الاتفاق على ضرورة مكافحة الإرهاب والعمل على تحرير المناطق المحتلة وعودة الأهالي إلى مناطقهم بضمانات دولية وخروج المحتل والفصائل المسلحة. وبذلك تمّ الانتهاء من المرحلة الأولى، لتبدأ المرحلة الثانية من المفاوضات والتي استندت إلى اتفاقية دهوك

2014 بالرغم من مرور أكثر من ست سنوات على هذه الاتفاقية، وحدث العديد من التغيرات في الظروف والمرحلة في روجآفا، ولكن رغم ذلك اتخذنا من اتفاقية دهوك أساساً للتفاهم المستقبلي لأن دهوك كان اتفاقاً بين القوى الكردية نفسها لحل المشاكل المعلّقة. طبعاً بدأت المرحلة الثانية من المفاوضات بمشاركة عدد من الأحزاب الكردية المنضوية تحت مظلة الإدارة الذاتية وبعضها من خارج الإدارة ليتم تشكيل تحالف باسم أحزاب الوحدة الوطنية الكردية PYNK وانتخاب وفد من سبعة أشخاص لاستكمال محادثات المرحلة الثانية من الحوار. لكن خلال هذه الفترة من المفاوضات، حصل تعثر في الاجتماعات نتيجة الاعتراض الذي أبداه الأخوة في المجلس الوطني الكردي بخصوص اسم الوفد وبقيت المفاوضات معلّقة لأكثر من شهر ونصف (خلافاً) على الاسم، حيث كان هناك إصرار من قبل الأخوة على أن يكون الحوار بين PYD والمجلس الوطني فقط، وهذا ما لم نرض عنه كونه لا يتوافق مع حقيقية هذه الأحزاب التي لها سنوات طويلة من العمل الحزبي. في النهاية، بعد مساعي الجهة الضامنة والراعي الأمريكي والتحدث مع قيادة باشور كردستان تمت العودة إلى الحوار والبدء بالمرحلة الثانية وبعد عشرة اجتماعات مشتركة وصعبة جداً، تم الانتهاء من المرجعية الكردية بعد أن تم تغيير اسمها إلى (المرجعية الكردية العليا) وتحديد مهامها في عدة نقاط والتي يحب أن تكون مهامها رسم السياسيات واستراتيجيات الشعب الكردي في مناطق روجآفا بالإضافة إلى آلية تشكيل المرجعية، والتي يحب أن تكون ٤٠ بالمئة من كل الطرفين إضافة إلى ١٠ بالمئة لكل طرف خارج الإطارين أي أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني ومستقلون. وحتى في هذه النقطة أصرّ الأخوة في المجلس الوطني على أن يكون لهم حق تغيير هؤلاء في الوقت الذين يريدون إلا أننا تحفظنا على هذه النقطة.

بالإضافة إلى أنّه تم الاتفاق على ضرورة تمثيل المرأة ضمن

المرجعية على الرغم من إصرارنا على أن تكون نسبة تمثيل المرأة خمسين بالمئة أو أن لا تكون أقل من أربعين بالمئة، إلّا أن وفد المجلس الوطني لم يرضَ عن هذا الأمر أيضاً. كما تم التوافق على آلية اتخاذ قرارات المرجعية وكذلك مهام المرجعية في العمل من أجل عودة الأهالي إلى المناطق التي هجروا منها بضمانات دولية وخروج المحتل والفصائل المسلحة.

بعد الانتهاء من المرجعية، تم الانتقال إلى موضوع الإدارة الذاتية وتم الاتفاق على عدة نقاط حول ضرورة العمل من أجل تطوير هذه الإدارة وسد الثغرات الموجودة وبعض من هذه النقاط تم الاتفاق عليها في هذا البند.

إلا أنّه ظلّ بندٌ وحيد لم يتم الانتهاء منه وهو آلية مشاركة المجلس الوطني الكردي في الإدارة الذاتية، حيث أن وفد المجلس الوطني أصر على المناصفة في كافة الهيئات وبقي هذا الأمر موضوع خلاف بين الجانبين كوننا ندرك أن هذا الأمر غير مقبول وسوف يؤثر على هيكلية الإدارة، كون كافة الهيئات والمجالس مشكلة من كافة المكونات ومنتخبة وما زال النقاش جارياً حول آلية إيجاد صيغة إلا أننا نرى أنّ المشاركة يجب أن تكون من خلال الانتخابات التي تم الاتفاق على موعدها في مسودة الاتفاقية.

وفي حال الانتهاء من بند الإدارة كان سوف يتم البدء بالشأن العسكري وحسب اتفاقية دهوك حيث لا يمكن أن تكون هناك قوتان عسكريتان ولكن بالإمكان النقاش عن طريق لجان خاصة مع قيادة (قسد) حول آلية انضمام البيشمركة إلى قوات سوريا الديمقراطية".

الجولة الثالثة من الحوار

انطلقت جلسات الجولة الثالثة من الحوار بين PYNK وENKS

باجتماعٍ عُقِدَ يوم السبت، 3 أكتوبر/تشرين الأوّل 2020، في قاعدة (لايف ستون) الأمريكية قرب الحسكة، وحضرها إضافة إلى الوفدين المتحاورين، السيّد مظلوم عبدي، القائد العامّ لقوات سوريا الديمقراطية. كان من المفترض أن تُناقش في جلسات الجولة الثالثة المسائل الخاصّة بشكل الإدارة الذاتية وكيفية انضمام المجلس الوطني إليها، والمناهج التعليمية، والتجنيد الإجباري، والمسائل الأمنية والعسكرية. لكنّ الطاقم الأمريكي المشرف على الحوارات غادر شمال شرق سوريا إلى بلاده قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية (التي جرت في يوم الثلاثاء، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020)، وبذلك توقّفت الحوارات. وخلال توقّف الحوارات، أدلى آلدار خليل، عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، ورئيس الوفد المفاوض لأحزاب الوحدة الوطنية الكردية بتصريحات للقسم الكردي في صحيفة (أوزكور بوليتيكا) يوم الاثنين 11 يناير/كانون الثاني 2021، وصف فيها قوات بيشمركة روج بالمرتزقة، رافضاً ضمناً عودتهم التي تُعتَبَر إحدى النقاط الخلافية مع المجلس الوطني، حينما أجاب عن سؤال للصحيفة حول هذه القوات، قائلاً: " في الحقيقة هؤلاء ليسوا ببيشمركة، بل هم مرتزقة للدولة التركية، واستخدمتهم تركيا في شنكال وقنديل، فمثلما استخدم أردوغان المرتزقة في ليبيا وأذربيجان يستخدم هؤلاء أيضًا، ولهذا ليس من الممكن قبولهم، فالذين عملوا كمرتزقة ليس من المعقول أن يكون لهم دور أو وظيفة في المجال العسكري."

أثارت هذه التصريحات ردود فعل غاضبة من قبل المجلس الوطني الكردي وقيادة بيشمركة روج. فقد أصدرت الأمانة العامّة بياناً، في 13 يناير/كانون الثاني 2021، قالت فيه: " إنّ تصريح رئيس الوفد المفاوض لـ PYNK الذي وصف بيشمركة روج بالمرتزقة ما هو إلا محاولة جديدة منه للتنصل مما تم إنجازه في المفاوضات برعاية أميركية وإفشال عملية وحدة الصف الكردي التي ستتيح لبيشمركة

روج أن يأخـذوا موقعهـم الطبيعـي في حمايـة أهلهـم في مناطقـه لرغبـة شـعبية عارمـة، واسـتخفاف منـه بمـا تعهـدت بـه قيـادة قسـد وضمانهـا بإلـزام PYD باحتـرام المفاوضـات ونتائجهـا".

وباتـت هـذه التصريحـات سـبباً إضافيـاً لعـدم اسـتئناف الحـوار بيـن الطرفيـن.

في 18 أبريل/نيسـان 2021، زار ديفيـد براونشـتاين، نائـب المبعـوث الخـاصّ لأمريـكا إلـى سـوريا، أربيـل، والتقـى نيجيرفـان بارزانـي، رئيـس إقليـم كردسـتان، ومسـؤولين كبـار آخريـن في الإقليـم. وقـد أصـدرت رئاسـة الإقليـم، في أعقـاب اللقـاء، بيانـاً، جـاء فيـه: " اسـتقبل السـيد نيجيرفـان بارزانـي رئيـس إقليـم كردسـتان قبـل ظهـر اليـوم، الأحـد 18 أبريل/نيسـان 2021، السـيد ديفيـد براونشـتاين نائـب المبعـوث الأمريكـي الخـاص إلـى سـوريا. وفي اجتمـاع حضـره السـيد القنصـل العـام الأمريكـي في إقليـم كردسـتان، تـم التباحـث حـول الأوضـاع في سـوريا بصـورة عامـة ومهمّـة الولايـات المتحـدة والتحالـف الدولـي ضـد داعـش، وتواجـد القـوات الدوليـة، والأوضـاع في شـمال وشـرق سـوريا، مـع أهميـة الاسـتقرار، والحـوار بيـن الأطـراف الكرديـة والمسـألة الكرديـة في هـذا البلـد. وجـدّد رئيـس إقليـم كردسـتان، التأكيـد علـى أنّ الحـل للوضـع المعقـد في سـوريا لـن يأتـي في يـوم وليلـة وأنّ السـبل العسـكرية لا تـؤدي إلـى الحـل، بـل يجـب حـل المشـكلة السـورية مـن خـلال الطـرق السياسـية والحـوار. وحـول المسـألة الكرديـة في هـذا البلـد، أوضـح فخامتـه أنّ المسـألة الكرديـة يجـب معالجتهـا ضمـن الإطـار السـوري".

وكان مظلـوم عبـدي، القائـد العـامّ لقـوات سـوريا الديمقراطيـة، قـد حـاول، في مقابلـة صحافيـة، يـوم 28 مـارس/أذار 2021، أن يهـدّئ التوتّـر ويزيـل آثـار تصريحـات آلـدار خليـل بشـأن بيشـمركة روج، إذا قـال: " بخصـوص المسـألة العسـكرية والبيشـمركة التـي أثيـرت هـي مسـألة محسـومة مسـبقاً وأي حـل لهـا سـيكون في إطـار اتفاقيـة دهـوك".

كمـا دعـا عبـدي " الأخـوة في أحـزاب الوحـدة الوطنيـة الكرديـة والأخـوة

في المجلس الوطني الكردي في سوريا إلى التحلي بروح المسؤولية وإبرازها والعودة إلى طاولة المفاوضات لاستمرار النقاش حول ما تبقى من نقاط خلافية وجهاً لوجه وليس من خلال الإعلام".

على الضفّة الأخرى، شنّ عبد الحكيم بشار، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني-سوريا، ونائب رئيس ائتلاف المعارضة السورية الموالي لتركيا، لدورتين متتاليتين ممثّلاً عن المجلس الوطني الكردي، هجوماً على قوات سوريا الديمقراطية واتّهمها بالقتل، ودافع عن الجماعات المسلّحة الراديكالية المرتبطة بتركيا والمحتلة لمنطقة عفرين الكردية إلى جانب القوات التركية، إذا قال في تسجيلٍ مصوّر يتحدّث فيه خلال ندوة حزبية لرفاق حزبه في مخيم كوره غوسك، قرب أربيل، في أوائل يوليو/تموز 2021: " إن ثلاثة أرباع ما يُنشر من تقارير حول الانتهاكات في عفرين كاذبة. والوضع في عفرين ليس كما يُقال." وفي فقرة أخرى، قال بشار: " ما قُتِلَ من الكرد على أيدي قسد لم يقتلوا على يد فصائل المعارضة. سوف نجري جرداً ونرى كم من الكرد قُتِلوا على يد قسد، وكم قتلوا على يد الفصائل".

وكان عبدالحكيم بشار قد سبق له وأن وصف قتلى جيش الاحتلال التركي بشهداء، إذ دافع في مقابلة مع روداو عربية، 2 مارس/أذار 2020، عن تركيا المحتلة في سوريا، ووصف قتلى الجيش التركي بالشهداء، إذ قال: " تركيا دفعت شهداء، لديها حتى الآن 40-35، وهؤلاء كانوا مراقبين، لم يكونوا مقاتلين، وتعرّضت نقاط المراقبة التركية للقصف من قبل قوات النظام".

زادت تصريحات عبدالحكيم بشار هذه من التعقيدات أمام استئناف الحوار بين الطرفين، لتتوضّح حقيقة إنّ تيارين في الطرفين يعيقان تطوّر هذا الحوار. تيارٌ في PYNK تحت تأثير التيار الرافض في قيادة العمال الكردستاني لاتفاق PYNK مع المجلس، وتيارٌ في ENKS تحت تأثير تركيا الرافضة لاتفاق المجلس مع الإدارة الذاتية. والتياران

المتشددان على ضفتي طاولة الحوار يخدمان نفس الهدف، ألا وهو بقاء طاولة الحوار شاغرة. وعلى الرغم من كلّ هذه الجهود التي بذلتها أمريكا وقيادة (قسد) في سبيل تهدئة التوتّر بين الطرفين، وإعادتهما إلى طاولة المباحثات، إلّا أنّه حتى لحظة كتابة هذا الفصل، أي أواسط شهر فبراير/شباط 2022، لم يتحقّق هذا الهدف.

مفاوضات موازية:

بالتوازي مع المفاوضات بين وفدي ENKS وPYNK، كانت هناك مفاوضات تجري حول ملفّات حسّاسة بين المجلس الوطني الكردي وقيادة قسد ممثّلة بالجنرال مظلوم عبدي، وبحضور أمريكي في بعض اللقاءات. وقد تركّزت هذه الحوارات حول دور كوادر حزب العمال الكردستاني في الإدارة الذاتية، ومصير المعتقلين والمختطفين، بالإضافة إلى قضايا تخصّ تنظيم التجنيد العسكري، وحل مشكلة التعليم. هذه المفاوضات التي تمّت بعيداً عن الاعلام، حقّقت بعض التفاهمات وتمّ التوصّل خلالها إلى بعض التصوّرات، ومن نتائجها، تشكيل قيادة (قسد) لجنة تحقيق خاصة لتقصي الحقائق في قضية "المفقودين العشرة " الذين قدمت رئاسة المجلس أسماءهم، ومن ثمّ إصدار بيان بالنتائج التي توصّلت إليها لجنة التحقيق [8]، وذلك بتاريخ ١٠ يناير/كانون الثاني 2020.

ضرورات إنجاح الحوار الكردي وتوسيعه

لماذا إنجاح هذا الحوار ضرورة للكرد في سوريا؟

إنّ من شأن إنجاح الحوار بين الأطراف الكردية في سوريا وإيصاله

(8) انظر نصّ البيان المشترك في الملاحق، ملحق (5).

إلى أهدافه في إنجاز اتفاقٍ شامل أن يكون عاملاً رئيسياً وجوهرياً في استقرار المنطقة. ولا بدّ من توسيع إطار هذا الحوار ليكون شاملاً لكلّ الأطراف السياسية والقوى المجتمعية، ولقيادة إقليم كردستان دور ومسؤولية هنا، لأنّ حلفاءها في المجلس الوطني هم الأكثر تشبّثاً بحصر الحوار بين المجلس وأحزاب الوحدة الوطنية.

إنّ توقّف الحوار بين الطرفين في جولته الثالثة لم يكن، في الحقيقة، فقط بسبب انشغال الأميركيين بانتخابات بلادهم الرئاسية، وإنّما كانت هناك عوامل ذاتية أطالت أمد توقّفه، وهي أنّ تياراً في أحزاب الوحدة الوطنية يرى أنّ تغيّر الإدارة الأميركية (المحابية لتركيا) قد غيّر المعادلة وأنّ الإدارة باتت تحظى بالحماية والدعم الدوليين، وبالتالي، ليست هناك حاجة للإدارة إلى الاتفاق مع حلفاء عدوّتها تركيا ؛ كما أنّ هناك تياراً في المجلس الوطني يُصغي إلى تركيا والائتلاف الموالي لها القائلين بأنّ الضغوط الدولية بدأت تزداد على النظام في دمشق وأنّ العقوبات قد وضعته في وضعٍ حرجٍ للغاية وأنّه يوشك على الانهيار، وأنّ المعارضة سوف تحلّ محلّه، وبالتالي ليست هناك حاجة للمجلس الوطني إلى الاتفاق مع الإدارة الذاتية التي تربط تركيا وائتلافها مصيرها بمصير النظام.

وقد ساهمت المحاولات المبذولة من هذين التيارين في إعاقة استئناف الحوار، إلا أنّ تصريحات السيّد مظلوم عبدي، قائد (قسد)، التي كان لها وقعٌ إيجابي لدى طرفي الحوار، هو مسعى لتجاوز عقدة الإعاقة هذه، وكذلك الموقف الإيجابي لأغلبية طرفي الحوار وخاصة في الداخل، أبقيا على أمل استئنافه. خاصّة في ظلّ تمسّك أميركا بمساعيها لإعادة الطرفين إلى الطاولة، وهذا ما تبيّن من زيارة ديفيد برونشتاين، نائب المبعوث الأميركي إلى سوريا والمشرف على الحوار، إلى إقليم كردستان، في أعقاب عودة الرئيس نيجيرفان بارزاني من باريس، واللقاء بمسؤولي الإقليم وخاصّة الرئيس مسعود بارزاني، الذي يُدرك الأميركيون أنّ له التأثير

الحاسم، بل وكلمة الفصل، في بعض الملفّات الحسّاسة، في سبيل إطلاق جلسات الحوار يصبح إنجاح الحوار وتتويجه باتفاقية شاملة وجامعة أكثر إلحاحاً وضرورة مع الحديث عن مشاريع جديدة تعمل عليها قوى دولية وإقليمية وسورية، منها فكرة مجلس عسكري مشترك، إذ يمتلك الكرد قوّة عسكرية وسياسية واقتصادية، من المفترض أن تؤهّلهم لأن يكونوا لاعباً فاعلاً ومؤثّراً في هذه المشاريع، لا هامشياً. ومن هنا، ينبغي لتياري الإعاقة في أحزاب الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الكردي الكفّ عن الرهان على الدعم الدولي المنفرد، والعمل، بدل ذلك، على استثمار أي دعم في تعزيز الموقف الكردي الموحّد تحت مظلّة جامعة.

امتعاض أميركي من الأداء الحواري الكردي

كان ديفيد براونشتاين، نائب جويل رايبورن، المبعوث الأميركي الخاصّ إلى سوريا، قد غادر غرب كردستان في النصف الأوّل من شهر ديسمبر/كانون الأوّل 2021، بانطباعٍ سيّء وامتعاضٍ من منهج وأداء الطرفين الكرديين المتحاورين (PYNK-ENKS). وحسب المعلومات التي استقيناها المؤلّف من المطّلعين على مجريات اللقاءات التي أجراها براونشتاين خلال تواجده في غرب كردستان، تركّز عدم الرضا الأميركي على أربع نقاط رئيسية، وهي: إبعاد الأحزاب الكردية من خارج الإطارين والمجتمع المدني عن المساهمة في الحوارات، والتي خطّط براونشتاين للالتقاء بها بعد عودته إلى المنطقة في أعقاب عطلة رأس السنة؛ وكذلك بطء الحوارات وغياب الجدّية المطلوبة في تحقيق انجاز هدفها المرجو سريعاً؛ والتصريحات المتشنّجة من بعض قيادات طرفي الحوار والتي كادت أن تطيح به؛ وأخيراً ضعف أداء قيادة وفدي التحاور وعجزها عن اتّخاذ القرارات المطلوبة لافتقارهما إلى استقلالية القرار وصلاحية اتّخاذه.

بلينكن زار غرب كردستان

حصلنا من بعض المصادر المعنية بشؤون غرب كردستان على معلومات تُفيد بأنّ أنتوني بلينكن، بعد ترشيحه من قبل الرئيس الأميركي جو بايدن لشغل منصب وزير الخارجية في إدارته، قد زار أواخر نوفمبر/شهر تشرين، 2021، يرافقه جويل رايبورن، المبعوث الأميركي الخاصّ، شمال شرق سوريا، والتقى مع الإدارات الأميركية العاملة في سوريا، دون اللقاء مع الأطراف السياسية المحلية. وكان هدف الزيارة، بالإضافة إلى الاطلاع على الأوضاع، صياغة تصوّر للسياسة الأميركية الجديدة في سوريا وغرب كردستان في ظلّ إدارة بايدن. ولا شكّ أنّ تلك الزيارة قد أظهرت مدى الأهمية التي توليها هذه الإدارة لملفّ شمال شرق سوريا وغرب كردستان.

وكانت الإدارة السابقة قد أكّدت، قبل انتهاء ولايتها، على دعمها للمفاوضات بين الأطراف الكردية، ففي 20 سبتمبر/أيلول 2020، عقد جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي الخاصّ لدى التحالف الدولي المناهض لداعش، لقاءً بالوفدين الكرديين المفاوضين معاً، حضرته أيضاً السفيرة الأمريكية زهرة بيل، وكذلك مظلوم عبدي، قائد (قسد) كراعيين للمفاوضات في غرب كردستان، لإظهار دعم بلاده لإنجاح المفاوضات بين الطرفين. وقد نقل إلينا أحد المشاركين في ذلك اللقاء أنّ جيفري أبلغ الحضور في ذلك الاجتماع بأنّ حوارهم لا يهدّد أحداً، لا في الداخل ولا في الخارج، وبأنّ أمريكا أبلغت أنقرة بذلك، كما أجرت مباحثات مع روسيا بشأن الموضوع، وبأنّ الوفد الأمريكي في طريقه لزيارة إقليم كردستان للاجتماع مع كبار المسؤولين فيه. كما قال أننا " نعمل جميعاً من أجل سوريا لكل السوريين، وعملنا يصبّ في صالح العملية السياسية وقرارات الشرعية الدولية ".

لكن المصدر الذي شارك في ذلك اللقاء نقل أيضاً انطباعه عن أنّ الأمريكيين حذرون جداً ويتجنّبون كل ما من شأنه أن يوحي بدعم

بناء كيان كردي، ومردّ ذلك، حسب المصدر نفسه، هو أخذ أمريكا لحساسية هذا الموضوع، بالنسبة إلى حليفتها تركيا خاصّةً، بعين الاعتبار. وكدلالة على ذلك، إصرار الأمريكيين على الامتناع عن المشاركة في تعديل العقد الاجتماعي، والنأي بأنفسهم عنه، باعتباره شأناً يخصّ الطرفين الكرديين، يمكن إنجازه بعد توقيع الطرفين على الاتّفاق، ويمكن لأمريكا، عندئذٍ، أن تقدّم مساعدة في مجال الخبرات.

محاولات نسف الحوار

كان هدف عمليات الهجوم على مكاتب المجلس الوطني وأحزابه في غرب كردستان، في أواسط يناير/كانون الثاني 2021، التي يتّهم المجلس الوطني الكردي جهات تابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي وراءها، كان هدفها إزالة آثار الانطباعات الإيجابية وأجواء الارتياح التي سادت في غرب كردستان من النتائج الجزئية للحوار، وبالتالي النيل من هذه النتائج وصولاً إلى انهاء الحوار ونسفه. ولا شكّ أنّ منفذي هذه الاعتداءات متضرّرون من الحوار الهادف إلى استقرار الوضع السياسي في غرب كردستان، وأجندتهم ليست كردية سورية. خلق موقف السيّد مظلوم عبدي، القائد العام لقوّات سوريا الديمقراطية، من هذه الهجمات أملاً في إمكانية إيقافها، مثلما من المتوقّع أن يكون هناك تدخّلٌ أميركي لردع هذه المحاولات الهادفة إلى نسف الحوار.

مهدّدات الحوار الكردي- الكردي في سوريا

تأتي تركيا على رأس قائمة المهدّدات للحوار الكردي، وهي أشدّ المعادين لها والأكثر جهداً في سبيل إفشالها، وذلك لأنّ من شأن نجاح هذا الحوار، وتشكيل إدارة مشتركة، وقوة عسكرية موحّدة،

أن ينـزع مـن يـد تركيـا ورقـة الابتـزاز الرئيسـية في يدهـا في مواجهـة أمريـكا وأوروبـا ألا وهـي ورقـة أنّ هـذه الإدارة وهـذه القـوات هـي إدارة وقـوات حـزب العمـال الكردسـتاني. ولذلـك لـم تخـفِ تركيـا أبـداً عداءهـا لهـذا الحـوار ومحاولـة إيقافـه. ففـي أعقـاب إعـلان طـرفي الحـوار عـن التوصّـل إلـى رؤيـة سياسـية مشـتركة، تحـدّث مولـود جاوش أوغلـو، وزير الخارجيـة التركـي في مقابلـة مـع قنـاة سـي إن إن تـورك التركيـة، ونشـر موقـع شـبكة رووداو الإعلاميـة، القسـم العربـي، بتاريـخ 19/6/2020، تقريـراً عـن تلـك المقابلـة، جـاء فيـه: (وحـول التفاهـم والاتفـاق بيـن حـزب الاتحـاد الديمقراطـي والمجلـس الوطنـي الكـردي في سـوريا، قـال وزيـر الخارجيـة التركـي: " تضغـط أميـركا وفرنسـا وعـدة دول أخـرى علـى المجلـس الوطنـي للاتفـاق مـع وحـدات حمايـة الشـعب/ حـزب العمـال الكردسـتاني، حيـث انتقلـوا مـن قنديـل إلـى شـمال سـوريا لإضفـاء الشـرعية علـى وحـدات حمايـة الشـعب وهـم يواصلـون هذه المحـاولات، وسـبق أن سـعت روسـيا لشـرعنة وجـود وحـدات حمايـة الشـعب/ حـزب العمـال الكردسـتاني، لكـن الـروس اسـتوعبوا وهـم يدركـون حقيقـة أن الغـرب يريـد تقسـيم سـوريا مـن خـلال قـوات سـوريا الديمقراطيـة أو أي مسـمى آخـر، ونحـن نراقـب عـن كثـب جهـود التوحيـد والاتفـاق بيـن هـذه المجاميـع".

وأمـاط جـاوش أوغلـو اللثـام عـن مضمـون لقائه مـع مسـؤولي المجلس الوطنـي الكـردي الـذي عقـد في فبراير/شـباط 2021، داخـل مقـر وزارة الخارجيـة التركيـة.

وذكـر جـاوش أوغلـو " اجتمعـتُ في فبراير/شـباط مـع مسـؤولي المجلس الوطنـي الكـردي في مقـر وزارة الخارجيـة، وحذرتُهـم من وجـود مثل هذه المسـاعي وقلـت لهـم إننـا سـنغير تعاملنـا معهـم في حـال إقدامهـم علـى هـذا العمـل، وقـد تحدثـوا لـي هـم عـن كيفيـة قيـام وحـدات حمايـة الشـعب/حزب العمـال الكردسـتاني بإغـلاق مقـرات أحزابهـم بـل ذرفـوا الدمـوع خـلال حديثهـم عـن مقتـل رفاقهـم وأقاربهـم، لكـن هـذه

الـدول مارسـت الكثيـر مـن الضغـوط عليهـم فيمـا بعـد". وحـذر جـاوش أوغلـو مـن التحـاور مـع حـزب الاتحـاد الديمقراطـي، قائـلاً: " مهمـا كانـت المسـميات، كل مـن يكـون مـع حـزب العمـال سـيصبح هدفـاً مشـروعاً لنـا، ونحـن هنـا لا نميّـز بيـن حـزب العمـال ووحـدات حمايـة الشـعب، فهـؤلاء هـدف مشـروع داخـل وخـارج سـوريا وفي شـمال العـراق، وتركيا تتعامـل معهـم علـى أنهـم أعـداء لهـا").

ولا تـزال تركيـا تبـذل كلّ جهودهـا، وتسـتثمر اختراقاتهـا الأمنيـة في الداخـل السـوري مـن جهـة وحلفائهـا، وخاصّـة عبـر بوابـة الائتـلاف الموالـي لهـا، في سـبيل إعاقـة هـذا الحـوار، ومـن ثـمّ نسـفه تمامـاً.

أمّـا ثانـي الأطـراف الأكثـر عـداءً لهـذا الحـوار، فهـو ائتـلاف المعارضـة السـورية الموالـي لتركيـا، ولا يحتـاج موقـف الائتـلاف إلـى الكثيـر مـن الشـرح، فهـو مجـرّد أداة لتنفيـذ الأجنـدة التركيـة، ومواقفـه هـو مجـرّد صـدى للمواقـف التركيـة.

تأتـي الخلافـات الكردسـتانية أيضـاً كأحـد مهـدّدات هـذا الحـوار، إذ أنّ الطرفيـن الكرديـن المتخاصمين/المتحاوريـن يُجاهـران بولاءاتهمـا الكردسـتانية واسـتقطابهما حـول حـزب العمـال الكردسـتاني مـن جهـة والديمقراطـي الكردسـتاني مـن جهـة أخـرى. والتوتّـر بيـن هذيـن الحزبيـن الكردسـتانيين يؤثّـر سـلباً وعلـى نحـوٍ مباشـر علـى الحـوار، مثلمـا أنّ الهـدوء والتفاهـم بينهمـا يؤثّـران إيجابـاً وعلـى نحـوٍ مباشـرٍ علـى هـذا الحـوار.

وبالتالي، فإنّ افتقار الطرفين المتخاصمين/المتحاورين لاسـتقلاليتهما في اتّخـاذ القـرار يعتبـر تهديـداً دائماً يحـدّد طبيعة العلاقـة بينهما.

الفصل الرابع

الحركة الكردية والمعارضة السورية

الانسحاب من أطر المعارضة

قبل انعقاد المؤتمر الوطني الكردي الأوّل (26 أكتوبر/ تشرين أول 2011) كانت الأحزاب الكردية بمعظمها منضوية في إطار هيئة التنسيق أو إعلان دمشق الذي كانت هيئة التنسيق جزءاً منه. ففي يوم السبت 25 يونيو/حزيران 2011، وقّعت أربعة أحزاب كردية على الوثيقة التأسيسية لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا، وهي حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، والحزب اليساري الكردي في سوريا، وحزب يكيتي الكردي في سوريا، والحزب اليساري الكردي في سوريا. في أغسطس/ آب 2011، انسحب حزب يكيتي من الهيئة، وفي يناير/ كانون الثاني 2012، علقت الأحزاب الكردية الأخرى (ما عدا الاتحاد الديمقراطي) عضويتها في هيئة التنسيق، وذلك بعد تشكيل المجلس الوطني الكردي في سوريا. وانسحب الأمر أيضاً على الأحزاب الكردية في (إعلان دمشق)، حيث

قـرّر المؤتمـر الوطنـي الكـردي، الـذي تمخّـض عنـه المجلـس الوطنـي الكـردي، " تخويـل المؤتمـر الهيئـة التنفيذيـة المنبثقـة عنـه بالحـوار مـع أطـر المعارضـة الوطنيـة ومـن ثـم التنسـيق والتعـاون مـع الأكثـر اسـتجابة لقـرارات وتوجهـات المؤتمـر وتعليـق عضويـة أحـزاب الحركـة في الأطـر الأخـرى".

خـلال الأشـهر الأولـى مـن الحركـة الاحتجاجيـة في سـوريا، انفـرط عملياً عقـد اعـلان دمشـق المعـارض الـذي كان يضـمّ أحزاباً كرديـة. فقد حضـرت شـخصيات رئيسـية في الإعـلان مؤتمـر المعارضـة السـورية في مدينـة أنطاليـا التركيـة (المؤتمـر السـوري للتغييـر)، الـذي انعقـد يومـي الأربعـاء والخميـس، -1 2 يونيو/حزيـران 2011. وهـو المؤتمـر الـذي دعـا في بيانـه الختامـي الرئيـس السـوري بشـار الأسـد إلـى الاسـتقالة فـوراً وتسـليم جميـع سـلطاته إلـى نائبـه، مثلمـا دعـا " إلـى انتخـاب مجلـس انتقالـي يضـع دسـتوراً للبـلاد، ثـم تتـم الدعـوة إلـى انتخابـات برلمانيـة ورئاسـية خـلال فتـرة لا تتجـاوز العـام ابتـداءً مـن اسـتقالة الرئيـس السـوري". وكانـت هـذه هـي المعارضـة التـي لـم تجـد الحركـة الكرديـة الجسـارة في أن تتصـرّف بمعـزل عنهـا، ووقعـت تحـت تأثيـر الإحـراج أمامهـا، في بدايـة الحـراك الاحتجاجـي، بشـأن التحـاور مـع النظـام.

شـكّل مؤتمـر أنطاليـا المنطلـق نحـو تشـكيل المجلـس الوطنـي السـوري في اسـطنبول في 2 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2011، كإطـار لأطيـاف مختلفـة ومتنوّعـة مـن المعارضـة السـورية، وتـمّ انتخـاب الأسـتاذ الجامعـي برهـان غليـون، المتحـدّر مـن مدينـة حمـص، في وسـط سـوريا، رئيسـاً لـه، وذلـك لإبعـاد شـبهة هيمنـة (الإخـوان المسـلمون) علـى المجلـس. وقـد ظـلّ غليـون في رئاسـته لثـلاث دورات متتاليـة، لغايـة 9 يونيـو/ حزيـران 2012، ليسـتقيل ويخلفـه الدكتـور عبـد الباسـط سـيدا، الكـردي المتحـدّر مـن بلـدة عامـودا، والمقيـم في دولـة السـويد. وقـد حاولـت تركيـا وقطـر اسـتدراج شـخصيات كرديـة أكثـر التصاقـاً بالحركـة الكرديـة، وتحظـى بقبـولٍ أكبـر في الأوسـاط الكرديـة السـورية، لكنّهمـا

لـم تنجحـا في مسـاعيهما، فرسـتا علـى عبـد الباسـط سـيدا كوجـه كـردي، وذلـك للإيحـاء بالحـرص علـى التنـوّع في إطـار هـذه المعارضـة. ولا أدلّ علـى هـذا مـن انتخـاب القيـادي الشيوعي/المسـيحي جـورج صبرا، المتحـدّر مـن مدينـة قطنا في ريـف دمشـق، رئيساً للمجلـس، في اجتمـاع للأمانـة العامّـة عُقِـدَ في الدوحـة، عاصمـة قطـر، ليخلـف سـيدا في منصبـه، وذلـك في 9 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2012.

في الحقيقـة، كان علـى الحركـة الوطنيـة الكرديـة، في تلـك المرحلـة، صياغـة اسـتراتيجية واضحـة تقـوم علـى محـدّدات أساسـية، وهـي:

1 - إنّ الكـرد السـوريين معنيـون علـى قـدم المسـاواة مـع بقيـة مكوّنـات المجتمـع السـوري بمسـتقبل سـوريا.

2 - التناقـض الرئيسـي للشـعب الكـردي وحركتـه الوطنيـة هـو مـع نظـام الاستبداد.

3 - القضيـة الكرديـة قضيـة وطنيـة ديمقراطيـة تعنـي السـوريين جميعهـم .

4 - الشـعب الكـردي كغيـره مـن المكوّنـات المجتمعيـة السـورية صاحـب مصلحـة حقيقيـة في التغييـر الديمقراطـي الجـذري والشـامل في البـلاد.

5 - شـمولية القـرار الوطنـي الكـردي واسـتقلاليته مبـدأ أساسـي يجـب التمسّـك بـه.

6 - المنهـج النضالـي للحركـة الوطنيـة الكرديـة هـو منهـج ديمقراطـي سـلمي رافـضٌ للعنـف ونابـذٌ للتباغـض والتحاقـد".

أمّـا بشـأن التحالـف مـع الآخريـن، فـكان يجـب اعتمـاد مبـدأ التحالـف مـع الآخريـن لا الاندمـاج فيهـم، أي مبـدأ التحالفـات وليـس الاندمـاج في إطـارٍ مـن أطـر المعارضـة. كان لا بـدّ مـن الابتعـاد عـن نزعـة الاسـتقزام المتمثّلـة في السـعي إلـى الاندمـاج في إطـارٍ مـن أطـر المعارضـة، وكذلك رفـض نزعـة الاسـتلحاق التـي تتعامـل بهـا بعـض أطـر المعارضـة مـع الجانـب الكـردي. أي لا بـدّ أن تكـون تحالفـات الجانـب الكـردي قائمـة

على قواسم مشتركة تجمعها بالمعارضة ولا تلزمه بكلّ شعاراتها وأطروحاتها.

مؤتمر القاهرة للمعارضة السورية

بدأت ملامح موقف المعارضة السورية من الشعب الكردي في سوريا وقضيته القومية تظهر بوضوح في مؤتمر القاهرة، حيث بات واضحاً أنّ هذه المعارضة ليس لديها موقف قائم على القناعة بحقيقة الوجود التاريخي للشعب الكردي في سوريا وبعدالة حقوقه القومية المشروعة، وإنّما تنطلق في موقفها من ركيزتين أساسيتين؛ الأولى هي أن تُظهر بأنّ موقفها يختلف عن موقف النظام الذي لم يكتفِ بالتنكّر للوجود والحقّ الكرديين، بل عمد إلى تنفيذ مشاريع تستهدفهما؛ والركيزة الثانية هي أن تحاول جذب الحركة الكردية إلى صفوفها.

ففي الثالث من يوليو/تموز 2012، بعد مرور أكثر من أسبوع بقليل على انتخاب محمد مرسي، القيادي الإخواني السابق ورئيس حزب الحرية والعدالة، رئيساً لمصر، كأوّل رئيس بعد سقوط نظام حسني مبارك، اجتمعت المعارضة السورية في مؤتمرٍ موسّع بمبادرة من جامعة الدول العربية. وهو المؤتمر الذي أقرّ وثيقة "الرؤية السياسية المشتركة"، والتي ورد فيها بشأن الكرد، الفقرات التالية: " يعمل الجسم التشريعي المؤقت على إصدار إعلان دستوري يستند إلى وثيقة العهد الوطني المقرّرة في مؤتمر القاهرة، يتضمّن وضعية الرئاسة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مجلس القضاء الأعلى، ومجلس الأمن الوطني، والهيئة العليا للمحاسبة والمصالحة، والهيئة العامّة للتعويضات الاجتماعيّة وإعادة الإعمار. يتولّى هذا الجسم الرقابة على السلطة التنفيذيّة، ويصدر قوانين مؤقتّة تنظّم الحياة العامّة في المرحلة الانتقاليّة، تشمل حريّات

الإعـلام والتظاهـر وتشـكيل الأحـزاب والنقابـات والجمعيّـات وإلغـاء جميـع المراسـيم والقوانيـن والمحاكـم الاسـتثنائية، كمـا يلغي المراسـيم والقوانيـن التمييزيّـة بحـق القوميـات الكرديـة والتركمانيـة والآثوريـة وأيّ طيـفٍ آخـر مـن أطيـاف الشـعب السـوري. كمـا يضـع قانوناً انتخابيّاً لمجلـس تأسيسـي ومسـودّة لدسـتور دائـم للبـلاد علـى أسـس العهـد الوطنـي ". و" إزالـة آثـار السياسـات التمييزيـة السـابقة بمـا فيهـا إلغـاء القانـون 49 لعـام 1980 وإزالـة الإجحـاف بحـق نازحـي الجـولان وضحايـا أحـداث الثمانينـات، وانتفاضـة 2004 الكرديـة والمصـادرات وتداعياتهـا، وتعويـض المتضرّريـن وإيجـاد حلـول عادلـة للمشـاكل المتراكمـة " و"إزالـة آثـار السياسـات والقوانيـن التمييزيـة والمجحفـة بحـق القوميـة الكرديـة في سـوريا وتداعياتهـا، وتعويـض المتضرّريـن مـن أبنـاء الشـعب السـوري كافـة وإعـادة الحقـوق لأصحابهـا". كمـا أقـرّ المؤتمـر "وثيقـة العهـد الوطنـي"، والتـي جـاء فيهـا بشـأن الكـرد: " تقـرّ الدولـة السـوريّة بوجـود قوميـة كرديّـة ضمـن أبنائهـا، وبهويّتهـا وبحقوقهـا القوميّـة المشـروعة وفـق العهـود والمواثيـق الدوليّـة ضمـن إطـار وحـدة الوطـن السـوري. وتعتبـر القوميـة الكرديـة في سـورية جـزءاً أصيـلاً مـن الشـعب السـوري. كمـا تقـرّ الدولـة بوجـود وهويّـة وحقـوق قوميّـة مماثلـة للقوميتيـن السـريانية الأشـورية والتركمانيـة السـوريتين وتعتبـران جـزءاً أصيـلاً مـن المجتمـع السـوري ".

لكـنّ الأطـراف الكرديـة المشـاركة في المؤتمـر احتجّـت علـى عـدم الاعتـراف بالشـعب الكـردي في سـوريا، واللجـوء إلـى صيـغ مبهمـة لا تعبّـر عـن حقيقـة الوجـود التاريخـي للشـعب الكـردي علـى أرضـه التاريخيـة، الأمـر الـذي أدّى إلـى نشـوب خلافـات حـادّة بيـن المندوبيـن الكـرد وبعـض الشـخصيات المعارضـة، تطـوّرت إلـى حـدّ التلاسـن، بـل والاشـتباك بالأيـدي. وعلـى الرغـم مـن المسـاعي التـي بذلهـا نبيـل العربـي، الأميـن العـامّ لجامعـة الـدول العربيـة، آنـذاك، في سـبيل تهدئـة الموقـف وإقنـاع الكـرد بالعـودة إلـى جلسـات المؤتمـر، إلّا أن الأطـراف

العربية في المعارضة لم تستجب للمطالب الكردية المشروعة، الأمر الذي أدّى إلى انسحاب الأطراف الكردية.

تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية

سعت الترويكا الغربية، الولايات المتّحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، ومعها تُركيا ودول الخليج إلى توسيع إطار المعارضة السورية، فجمعت فصائل مختلفة منها، ومن ضمنها المجلس الوطني السوري، في العاصمة القطرية الدوحة، بدءاً من يوم الأحد 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لتعلن عن تأسيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، في يوم الأحد التالي، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، والذي تمثّل فيه المجلس الوطني السوري بـ 22 مقعداً من أصل 60 مقعد.

وقد تمّ تأسيس الائتلاف بموجب اتّفاق بين الأطراف المشاركة، سُمّي باتفاق الدوحة [9]، ومن بنوده: إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك أجهزته الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين، والالتزام بعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام".

انتُخب مُعاذ الخطيب، الشخصية الإسلامية الدمشقية المعروفة، والإمام السابق للمسجد الأموي في دمشق، رئيساً للائتلاف، في حين تمّ انتخاب رياض سيف، الصناعي الدمشقي، والنائب البرلماني السابق، والمعارض الليبرالي المعروف، إلى جانب سهير الأتاسي، ابنة المعارض السوري الشهير، الدكتور جمال الأتاسي، زعيم المعارضة الداخلية في عهد الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، حتى وفاته عام 2000، نائبين لرئيس الائتلاف.

وحول الضغوط الأمريكية لتشكيل الائتلاف وإرغام الحاضرين

(9). لقراءة البنود الكاملة للاتفاق، انظر الملاحق، الملحق رقم (6)

في اجتماع الدوحة لإعلانه، يقول العميد ركن أحمد رحال، الضابط المنشقّ عن الجيش السوري، خلال مشاركته في برنامجٍ (الاتجاه المعاكس) التلفزيوني على قناة الجزيرة القطرية، أنّ " روبرت فورد، السفير الأمريكي السابق لدى سوريا، قد جلب أكثر من مئة معارض سوري إلى الدوحة وأدخلهم إلى الفندق وأغلق عليهم الباب، وقال: لا تخرجوا حتى تشكّلوا الائتلاف، ..."

في نفس يوم إعلان الائتلاف، أصدرت الولايات المتحدة بياناً صحافياً، جاء فيه: " إننا نتطلع إلى دعم الائتلاف الوطني في خط طريقه نحو نهاية حكم الأسد الدموي، وبداية مستقبل سالم وعادل وديمقراطي يستحقه كل السوريين".

وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، اعترفت دول مجلس التعاون الخليجي الستّ بالائتلاف (كممثل شرعي للشعب السوري)، وكذلك اعترفت الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالائتلاف، باستثناء كلّ من العراق والجزائر ولبنان.

وبحلول 12 ديسمبر/كانون الأوّل 2012، كانت أربع وعشرون دولة تعترف دبلوماسياً بالائتلاف. لكنّ الائتلاف، ورغم كلّ الدعم الدولي والإقليمي المقدّم إليه، لم يستطع أن يشكّل قيادة سياسية حقيقية للمعارضة السورية. في دراسة لمركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، صدرت في 4 أبريل/نيسان 2013، كتب الباحث يزيد صايغ، وهو باحث رئيسي في المركز ويتركّز عمله على الأزمة السورية، بشأن المعارضة السورية ما يلي: " لا تزال المعارضة السورية تفتقر إلى وجود قيادة سياسية بعد عامين على بدء الانتفاضة في البلاد". وأورد صايغ الأفكار الرئيسية التالية: " - استجاب المجلس الوطني السوري، الذي كان أول إطار يمثل المعارضة في المنفى، للمبادرات الدبلوماسية بدلاً من صياغتها، وتبنّى عسكرة الانتفاضة من دون أن يتمكّن من توجيهها أو دعمها، وفشل في إدماج القادة المحليين داخل سورية.

- تنافست الشخصيات والفصائل المعارضة في المنفى على المكانة والموارد بدلاً من أن تتوحّد تحت راية مشتركة، حيث كانت تتوقّع الحصول على التمويل والاعتراف السياسي من المجتمع الدولي.
- أثبت الائتلاف الوطني، الذي حلّ محلّ المجلس الوطني السوري، أنه ليس أكثر منه فعالية في توفير قيادة سياسية استراتيجية، وتمكين الإدارة المدنية المحلية، وتأكيد السلطة الموثوقة على الثوار المسلحين، وتقديم الإغاثة الإنسانية، ووضع استراتيجية سياسية لتقسيم النظام. وقد وضعت استقالة رئيس الائتلاف، معاذ الخطيب، في 24 مارس/أذار 2013، مستقبل الائتلاف موضع شكّ، حتى لو تراجع عنه" [10].

انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف:

في يوم 11 ديسمبر/كانون الأوّل 2012، أصدرت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي بياناً، أعلنت فيه بأنّ الهيئة قد عقدت اجتماعها الاعتيادي في 11/12/2012-9، وقرّرت فيه انضمام المجلس إلى الائتلاف. وردت في البيان الفقرة التالية: " -3 دعا الاجتماع إلى ضرورة توحيد عمل المعارضة الوطنية السورية، واعتبر انبثاق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه، وطالب الاجتماع بشراكة الكرد في سوريا المستقبل عبر الاعتراف بحقوقه القومية المشروعة وفق العهود و المواثيق الدولية. وفي هذا السياق قرر الاجتماع الانضمام إلى الائتلاف باسم الهيئة الكردية العليا ممثلاً للشعب الكردي في سوريا، كما تم تشكيل وفدٍ مخوّلٍ لمتابعة تنفيذ مقررات الجلسة بخصوص ذلك".

وكانت (الهيئة الكردية العليا) قد تشكّلت في 24 يوليو/تموز 2012، بموجب اتفاقية هولير بين

(10). لقراءة الدراسة، افتح الرابط: https://carnegie-mec.org/2013/04/04/ar-pub-51412

(المجلس الوطني الكردي) و(مجلس الشعب لغرب كردستان)، الموقّعة بتاريخ 11 يوليو/تموز 2012. وضمّت عشرة أعضاء من المجلسين مناصفةً. لكنّ الخلافات التي نشبت بين طرفي الهيئة العليا الكردية أدّت إلى تعطيلها وانقسام الصفّ من جديد، فتابع المجلس الوطني الكردي مساعي انضمامه إلى الائتلاف منفرداً.

أجرى وفدٌ من المجلس الوطني الكردي، ضمّ عبد الحميد درويش، رئيس لجنة العلاقات الخارجية للمجلس، وعبد الحكيم بشار، وإبراهيم برو، ومصطفى سينو، وهوشنك درويش، وبهزاد إبراهيم، حوارات الانضمام مع وفدٍ من الائتلاف ضمّ أحمد الجربا، وسالم المسلط، وأنس العبدة، ونذير الحكيم. .

في 7 سبتمبر/ أيلول، 2013 قام ممثلو المجلس والائتلاف بتوقيع مسودة لاتفاق الانضمام، صادقت عليها لاحقا الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي والهيئة السياسية للائتلاف الوطني. وفي الجلسة التي انعقدت بين 13 و15 سبتمبر/أيلول 2013 وافق المؤتمر العام للائتلاف الوطني على الوثيقة بأغلبية 54 صوتا من أصل 80 صوتاً ليصبح المجلس الوطني الكردي عضواً رسمياً في الائتلاف.

وقد نصّت الوثيقة التي وقّع الطرفان عليها، والمكوّنة من 16 بنداً، على أنّ " يؤكّد الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية التزامه بالاعتراف الدستوري بهوية الشعب الكردي القومية، واعتبار القضية الكردية جزءاً أساسيا من القضية الوطنية والديمقراطية العامّة في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضا وشعباً. العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها. يؤكّد الائتلاف أنّ سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة

القانـون، واعتمـاد نظـام اللامركزيـة الإداريـة بمـا يعـزز صلاحيـات السـلطات المحليـة" [11].

بموجـب البنـد 14 مـن الوثيقـة الموقّعـة، " يمثّـل المجلـس الوطنـي الكـردي في الائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية بنائبٍ للرئيـس وعشـرة أعضـاء في الهيئـة العامـة، وينتخـب اثنـان مـن أعضـاء الهيئـة العامـة مـن ممثلـي المجلـس الوطنـي الكـردي في الهيئـة السياسـية". وفي 6 أغسـطس/آب 2013 تـمّ انتخـاب عبـد الحكيـم بشـار نائبـاً لرئيـس الائتـلاف، أحمـد الجربـا، الـذي انتُخِـبَ في اليـوم ذاتـه، لهـذا المنصـب. وانتُخـب ممثّـلان عـن المجلـس همـا صـلاح درويش عـن الحزب التقدّمـي ومحمـد خيـر بنكـو عـن حـزب يكيتـي في الهيئـة السياسـية للائتـلاف، في حيـن تـمّ انتخـاب ثمانيـة أعضـاء آخريـن مـن المجلـس في الهيئـة العامّـة للائتـلاف.

ونـصّ البنـد 15 مـن الوثيقـة علـى أنّ " الحـدّ الأدنـى للتمثيـل الكـردي بحسـب تاريـخ هـذا الاتفـاق هـو 14 عضـو، وإذا نقـص العـدد عـن الحـد الأدنـى فيحـقّ للمجلـس الوطنـي الكـردي ترشـيح بديـلٍ ليصـل العـدد إلـى الحـد الأدنـى المتّفـق عليـه". كشـف لنـا قيـادي مطلّـع علـى سـير الأحـداث آنـذاك أنّ تـرك ثلاثـة

مقاعـد أخـرى للكـرد مـن خـارج المجلـس في الائتـلاف كان تحسّـباً لإمكانيـة انضمـام حـزب الاتحـاد الديمقراطـي PYD لأنّ هـذا الموضـوع كان مطروحـاً، ولكنّـه تـمّ اشـغال هـذه المقاعـد بثلاثـة أعضـاء كـرد مـن خـارج المجلـس الوطنـي الكـردي وهـم عبـد الباسـط سـيدا، الرئيـس الأسـبق للمجلـس الوطنـي السـوري، ومحمـد مصطفـى مـلا رشـيد ممثـلاً عـن المجالـس المحليـة في منطقـة الجزيـرة، ومنـى مصطفـى، المتحـدّرة مـن منطقـة عفريـن، والمقيمـة في ألمانيـا.

(11). للاطلاع على النصّ الكامل للوثيقة، انظر إلى الملاحق، الملحق رقم (7)

ملابسات انضمام المجلس إلى الائتلاف

أُثير الكثير من الملاحظات والشكوك حول آلية انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف، وقيل الكثير عن أنّ الانضمام جرى بقرارٍ لم يُتّخذ في سياقات طبيعية ضمن هيئات المجلس المنتخبة. حول هذا الموضوع، قال مصطفى أوسو، السكرتير السابق لحزب آزادي الكردي في سوريا، وعضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا، ونائب رئيس الائتلاف، ممثّلاً عن المجلس الوطني الكردي، والذي استقال لاحقاً من الحزب الديمقراطي الكردستاني- سوريا: " بدايةً، وقبل الإعلان عن تشكل ما يعرف الآن بـ "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، تلقّى المجلس الوطني الكردي دعوة لمناقشة مشروع قدمه المعارض السوري رياض سيف، عرف باسم "هيئة المبادرة الوطنية"، في العاصمة القطرية الدوحة أوائل شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، بمشاركة ثلاثة شخصيات منه، هدفه إيجاد جسم موحد للمعارضة السورية. ناقش المجلس الوطني الكردي المبادرة، حيث وافق على المشاركة فيها ومناقشتها، وانتخب ثلاثة من شخصياته، هم: صالح كدو، هوشنك درويش، مصطفى أوسو.

تم إرسال هذه الأسماء مع وثائق السفر الخاصة بأصحابها، إلى الدكتور عبد الحكيم بشار، الذي كان يقيم في إقليم كردستان، من أجل التواصل مع دولة قطر لتأمين موافقات السفر والقيام بإجراءاتها. تفاجأنا قبل السفر بوقتٍ قصير، أن الموافقة على السفر جاءت باسم كل من، عبد الحكيم بشار، صالح كدو، مصطفى أوسو، علماً أن الدكتور عبد الحكيم بشار، لم يحصل في انتخابات الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي على أصوات الناخبين التي تؤهله ليكون ضمن الوفد أو حتى ضمن الاحتياط في حال حدوث أي طارئ لأحد أعضاء الوفد الثلاثة المذكورين أنفاً.

ذهب وفد المجلس الوطني الكردي إلى العاصمة القطرية الدوحة، برؤية ملخصها العمل معاً من أجل بناء سوريا جديدة خالية من كل أنواع الظلم والاضطهاد والتفرقة والتمييز، دولة قائمة على أسس الديمقراطية والتعددية واللامركزية والتشاركية والعدالة والتسامح، وطناً يتّسع لجميع السوريين، والتوصل إلى رؤى وتفاهمات مشتركة حول قضية الشعب الكردي في سوريا، والإقرار بوجوده كشعب يقيم على أرضه التاريخية وبحقوقه الوطنية الديمقراطية والقومية المشروعة في الوثائق التي ستصدر عن المؤتمر/المبادرة، إضافة إلى غيرها من المسائل والقضايا التفصيلية".

وعن جلسات النقاش التي جرت لمناقشة الوثائق، يقول أوسو: " كانت الوثائق معدّة وجاهزة سلفاً، حيث كنت ممثلاً عن وفد المجلس الوطني الكردي فيها. لم يقبل ممثلو الكتل والأطراف المشاركة، وكذلك الدكتور خالد العطية، معاون وزير الخارجية القطري، آنذاك، - كان يشرف على المؤتمر ويديره بشكل مباشر- إجراء أي تغيير عليها، بحجج واهية، هي: إنّ كل الجهود الآن يجب أن تكون باتجاه إسقاط النظام..، وتأجيل القضايا الأخرى لما بعد ذلك. حاولنا جاهداً إقناع الكتل والأطراف المشاركة في الاجتماع بضرورة إدراج مطالب المجلس الوطني الكردي في الوثائق، بما في ذلك الضغط عليها من قبل ممثلي بعض القوى الدولية، ولكن دون جدوى.

وضعنا قيادة المجلس الوطني الكردي، خاصة الرئاسة، بصورة الوضع النهائي للاجتماع من حيث عدم قبول إدراج مطالبنا في الوثائق، واستعداد المجتمعين للإعلان عن إطار يسمى "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية". اتفقنا على عدم التوقيع على وثيقة التأسيس وإبلاغ المجتمعين بذلك على أن يبقى الباب مفتوحاً للتوقيع الالكتروني عليه في حال قرر اجتماع الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي، الذي اتفقنا أيضاً على عقده في مدينة

هولير عاصمة إقليم كردستان، في نهاية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، لتقييم المؤتمر ومناقشة كل ما جرى فيه.
عُقدِ الاجتماع الذي رتبناه في مدينة هولير في الموعد المحدد، وبعد المناقشات التي دامت أكثر من عشرة أيام، تقرر عدم التوقيع على وثيقة تأسيس "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية"، وإبلاغ المسؤولين عنه بالقرار المذكور. وهكذا طويت هذه صفحة من صفحات انضمام المجلس الوطني الكردي إلى "الائتلاف"، ولكن بعد حوالي تسعة أشهر من ذلك، وتحديداً في أواخر شهر أغسطس/آب 2013 ذهب وفد من العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي إلى مدينة اسطنبول التركية لإجراء بعض النشاطات السياسية، من ضمنها اللقاء مع "الائتلاف"، تألف من: عبد الحميد درويش، عبد الحكيم بشار، إبراهيم برو، هوشنك درويش، مصطفى سينو.
تفاجأنا في قيادة المجلس الوطني الكردي، بتاريخ 27 أغسطس/آب 2013، بخبر أن الوفد توصل مع "الائتلاف" إلى مشروع اتفاق، لانضمامه إليه.

دعت رئاسة المجلس الوطني الكردي هيئته التنفيذية للاجتماع لدراسة "مشروع الاتفاق" المذكور، وبعد نقاشات حامية تركزت معظمها على أن الوفد غير مخول بهذا الأمر، وأن مهمته الأساسية كانت القيام ببعض النشاطات السياسية، وأن مثل هذا الاتفاق يلزمه قرار من الهيئة التنفيذية، وأن "مسودة الاتفاق" غير ملبية لمطالب المجلس.. إلخ.
بحصيلة الاجتماع، قرر المجلس الوطني الكردي تكليف وفد من الهيئة التنفيذية، تكوّن من: "طاهر صفوك، عبد الحميد درويش، عبد الحكيم بشار، مصطفى سينو، إبراهيم برو، صالح كدو، زهير محمد، كاميران حاج عبدو، محفوظ رشيد، فيصل يوسف، مصطفى أوسو"، للذهاب إلى مدينة اسطنبول التركية والانضمام إلى وفد العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي، من أجل استكمال

إجـراءات انضمـام المجلـس الوطنـي الكـردي إلـى "الائتـلاف" بعـد موافقة وتصديـق الائتـلاف علـى وثيقـة الاتفـاق ببنودهـا، علـى أن يتـم اختيـار ممثلـي المجلـس الوطنـي الكـردي في الائتـلاف في جلسـة اسـتثنائية للمجلـس الوطنـي الكـردي.

وتـم تكليـف الوفـد أيضـاً، وفـق قـرار الهيئـة التنفيذيـة للمجلـس الوطنـي الكـردي، بالعمـل علـى أن يتضمـن بيـان الاتفـاق:

1 -احتـرام خصوصيـة المناطـق الكرديـة وخيـار الشـعب الكـردي في الحفـاظ علـى سـلمية الثـورة في هـذه المناطـق.

2 - الحريـة في إدارة مرحليـة مشـتركة في هـذه المناطـق مـع بقيـة الأطـراف والمكونـات بالشـكل الـذي يتناسـب وواقـع هـذه المناطـق.

وبعـد مضـي يومين علـى هـذا القـرار، ورداً عليـه، أرسـل عبـد الحكيـم بشـار رسـالة إلـى جميـع أحـزاب المجلـس الوطنـي الكـردي بأسـماء سـكرتيريها، فحواهـا أن قـرار المجلـس الوطني الكـردي يعني المماطلة وتضييـع الوقـت وإفشـال الاتفاقيـة.. إلـخ [12].

وهـذه الرسـالة كانـت إشـارة واضحـة علـى أنّـه لـن يتـم تنفيـذ قـرار الهيئة التنفيذيـة للمجلـس الوطنـي الكـردي. وبالفعـل، لـم يتـم تأميـن سـفر أعضـاء الوفـد المعينيـن منـه إلـى مدينـة اسـطنبول، وضـرب بهـذا القـرار عُـرْضَ الحائـط، حيـث سـرعان مـا دعـت بعـض الأحـزاب فيـه، خاصـة الثلاثـة التـي دخلـت قبـل ذلـك في تحالـف، وهـي: "البارتـي، التقدمـي، يكيتـي" وقامـت بتوزيـع المناصـب الرئيسـية فيمـا بينهـا/ مثل: نائـب رئيـس الائتـلاف (البارتـي)، عضـوي الهيئـة السياسـية للائتـلاف (التقدمـي) و(يكيتـي)، رئيـس العلاقـات الخارجيـة للمجلـس الوطنـي الكـردي (التقدمـي)، إلـى عقـد اجتمـاع للمجلـس الوطنـي الكـردي وطـرح المشـروع للتصويـت فيـه ـ المفارقـة أنـه وبعـد التوقيـع عليـه بقـي اسـمه مشـروع الاتفـاق - الـذي فـاز بالأغلبيـة. كمـا وتـم التصويـت في الجلسـة أيضـاً علـى المناصـب الرئيسـية لشـغلها مـن قبـل المجلـس في

(12). للاطلاع على النص الكامل لرسالة عبدالحكيم بشار، انظر إلى الملاحق، الملحق رقم (8).

الائتلاف، والتي أصبحت وفق ما يلي: عبد الحكيم بشار (البارتي) نائب رئيس الائتلاف، صلاح درويش (التقدمي) عضواً في الهيئة السياسية للائتلاف، محمد خير بنكو (يكيتي) عضواً في الهيئة السياسية للائتلاف.

وما يؤسف له هو أنّه، وفي الوقت الذي كان هناك تحالف ثلاثي غير معلن بين الأطراف الثلاثة المذكورة، كان هناك تحالف مُعلَن باسم "الاتحاد السياسي الديمقراطي ـ الكردي" بين أحد أطراف التحالف الثلاثي، هو (البارتي)، وثلاثة أحزاب أخرى، هي: آزادي بطرفيه ويكيتي الكردستاني، لم يحترم رأيها على الإطلاق بخصوص ما تحدثنا عنه.

طبعاً التحالف الثلاثي المشار له، أثر سلباً على عمل المجلس الوطني الكردي وعلى تماسكه ومسيرته التي شهدت فيما بعد انسحابات عديدة، علماً أن أحزاب "الاتحاد السياسي الديمقراطي الكردي ـ سوريا" كانت ممتعضة جداً من ذلك التحالف".

أيضاً حول موضوع ملابسات انضمام المجلس إلى الائتلاف، قال فيصل يوسف، المنسّق العام لحركة الاصلاح، والرئيس الأسبق للمجلس الوطني الكردي: " شغلت مسألة الانضمام إلى الائتلاف حيزاً واسعاً من مناقشات المجلس الوطني الكردي منذ بداية انطلاقته في الدوحة وحضور ثلاثة أشخاص من المجلس لاجتماعاته في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث رفض المجلس الانضمام إليه ما لم تتضمن رؤيته السياسية اعترافاً صريحاً وواضحاً بحقوق الشعب الكردي في سوريا وإلغاء كافة السياسات التمييزية المطبقة بحقه وأن يتمثل المجلس وفقا لنسبته العددية في البلاد إضافة لبنود أخرى تحقّق شراكته في سورية المستقبلية. وتمّ تشكيل لجنة لهذه الغاية وكنتُ في عدادها، حيث ناقشنا لاحقاً مقترحات عديدة من قبل الائتلاف رداً على مراسلتنا لهم بهذا الخصوص وتراوحت الآراء بين الانضمام للائتلاف ومن ثم تثبيت ما يطالب به المجلس في سياق اجتماع هيئته العامة في مقابل منْ كان يعتقد بأهمية

وضرورة أن يتمّ ذلك قبل الدخول إليه... ما جرى لاحقاً هو التوقيع على اتفاقية في أغسطس/آب 2013، تضمّنت الكثير من مطالب المجلس مع تحفّظ المجلس وتأكيده على المطالبة باللامركزية السياسية. وكحلّ وسط، تمّ التوافق من قبل لجنة المجلس التي لم نشارك فيها (أنا والزميل مصطفى أوسو، حيث لم نُبلّغ بالحضور) للتوقيع على الاتفاقية، وطرحها تالياً على اجتماع الهيئة العامة للمصادقة عليها، والتي جرت في ظروف وسياقات لم تحسم بأن تكون الاتفاقية جزءاً رئيسياً من رؤية الائتلاف... وفيما بعد، عُرِضَت على المجلس، فوافقت عليه أغلبية الأعضاء بمن فيهم ممثلو بعض الأحزاب التي انضمّت إلى الإدارة الذاتية ".

بغضّ النظر عن الملابسات التي رافقت انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف الوطني، فعند حدوث هذا الانضمام، كان هناك معطيان هامّان ؛ أوّلهما هو أنّ المجلس الوطني الكردي كان يضمّ، آنذاك، جميع الأحزاب الكردية بالإضافة إلى الكثير من التنظيمات المجتمعية، باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي، وكان بذلك يمثّل المشروعية التاريخية للحركة الوطنية الكردية في سوريا؛ وثانيهما هو أنّ الائتلاف كان يضمّ الأغلبية المطلقة من القوى المعارضة، وكان يحظى بالدعم من قبل القوى الدولية والإقليمية والعربية المناهضة لنظام الحكم في سوريا، وكانت هذه القوى تعتبر الائتلاف الممثّل الوحيد للمعارضة. بل أنّ دولة مثل فرنسا، ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، استقبلت معاذ الخطيب، رئيس الائتلاف، والتقى به فرانسوا هولاند، الرئيس الفرنسي، آنذاك، يوم 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وأعلن أنّ فرنسا سوف تستقبل سفيراً للائتلاف، بدل سفير الحكومة السورية، وبالفعل تمّ تعيين منذر ماخوس سفيراً في باريس. وقد أثارت الخطوة الفرنسية هذه ردّ فعلٍ عنيفاً من قبل الحكومة السورية، إذ اتّهم نائب رئيس الوزراء آنذاك، قدري جميل (الذي انتقل لاحقاً إلى صفوف المعارضة)، فرنسا بـ "السعي

إلـى إضفـاء الشـرعية علـى تقديـم السـلاح إلـى الائتـلاف الـذي يرفـض حـل الأزمـة عبـر الحـوار".

تبدّل وضعي المجلس والائتلاف

في الوقـت الـذي كان المجلـس الوطنـي ينضـمّ إلـى الائتـلاف ويراهـن علـى وجـوده فيـه مـن أجـل لعـب دور مدعـوم دولياً وإقليميـاً، كانـت قـوات الاتحـاد الديمقراطـي تحقّـق انتصـارات عسـكرية علـى جبهـة النصـرة (خاصّـة في سـري كانيـه وتـل كوجـر)، وداعـش في مناطـق أخـرى، وتعـزّز سـيطرتها كقـوّة وحيـدة في المناطـق الكرديـة، إلـى جانـب بقـاء رمـزي لقـوات الحكومـة السـورية في مدينتـي قامشـلو والحسـكة، لتتحـوّل إلـى قـوّة حاميـة، أُعلـنَ في ظلّهـا عـن مشـروع تشـكيل الإدارة الذاتيـة في المناطـق الكرديـة، مـن خـلال تشـكيل مجلـس مكـوّن مـن 82 عضـوا يمثلـون 35 حزبـا ومنظمـة، لإدارة هـذه المناطـق إداريـاً وتنظيميـاً، بعـد تقسـيمها إلـى ثلاثـة " كانتونـات " هـي الجزيـرة وكوبانـي وعفريـن.

تـمّ تنفيـذ مشـروع الإدارة الذاتيـة بـدءاً مـن يـوم 21 يناير/كانـون الثاني، 2014، بإعـلان ولادة الإدارة الذاتيـة في مقاطعـة الجزيـرة، واسـتُكمِلَ بإعـلان الإدارة الذاتيـة في مقاطعـة كوبانـي في 27 مـن الشـهر نفسـه، وفي مقاطعـة عفريـن في 29 منـه.

مـع الإعـلان عـن الإدارة الذاتيـة، بـدأ النزيـف مـن المجلـس الوطنـي الكـردي. فمـع تشـكيل المجلـس التنفيـذي لمقاطعـة الجزيـرة، ترّأسـه أكـرم حسـو، عضـو الأمانـة العامّـة للمجلـس، كمـا ضـمّ في عضويتـه أربعـة أعضـاء مـن أحـزاب المجلـس الوطنـي الكـردي، وهـم رئيـس هيئـة العلاقـات الخارجيـة، صالـح كـدو، سـكرتير الحـزب اليسـاري الديمقراطـي الكـردي، والناطـق باسـم لجنـة العلاقـات الخارجيـة للمجلـس الوطنـي الكـردي، وعضـو الأمانـة العامـة للمجلـس الوطنـي الكـردي، ورئيـس

هيئة التربية والتعليم، محمد صالح عبدو، عضو المكتب السياسي للحزب اليساري الكردي، وعضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي، ورئيس هيئة الصحة، الدكتور عبدالمجيد صبري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي السوري، ورئيس هيئة الاتصالات، طلال محمد، سكرتير حزب السلام الديمقراطي الكردي في سوريا، الذي كان ممثّل حزب الوفاق في الأمانة العامّة للمجلس، قبل أن ينقسم هذا الحزب إلى جناحين، ليبقى أحدهما، برئاسة فوزي شنكالي في المجلس، بينما غيّر جناح طلال محمّد اسمه ليصبح السلام الديمقراطي وينضمّ إلى الإدارة الذاتية الناشئة. في حين انسحبت الأحزاب الثلاثة، اليساري الديمقراطي، والديمقراطي الكردي السوري، واليساري من المجلس بقرارٍ منها.

أظهر هذا الانشقاق الجماعي من صفوف المجلس هشاشة الروابط بين الأحزاب المؤسّسة له وغياب الانسجام في الرؤية والموقف بينها. وهذا الانقسام لم يقتصر على الأحزاب الأربعة التي انفصلت عن المجلس، بل كان يمتدّ إلى أحزابٍ أخرى وظهر مرّة أخرى خلال أزمة نتائج التصويت على انتخاب الأعضاء المستقلين في (المرجعية السياسية الكردية) الذي تمّ في اجتماع المرجعية السياسية الكردية بين المجلس الوطني الكردي (ENKS) وحركة المجتمع الديمقراطي (TEV DEM) في قامشلو، يوم الثلاثاء، 16 ديسمبر/ كانون الأوّل 2014، والذي أسفر عن انتخاب كلّ من: صالح كدو وجمال محمود ومحمد موسى وسلوى بدران وأحمد اسماعيل وبروين محمد. بعد صدور هذه النتيجة، اتّهمت مجموعة من أحزاب المجلس ثلاثة أحزاب شريكة معها بالتواطؤ مع حركة المجتمع الديمقراطي والتصويت لمرشحيها لعضوية المرجعية، وأجرى المجلس تحقيقاً بذلك، وفصلت الأحزاب الثلاثة وهي الوحدة الديمقراطي، بزعامة محي الدين شيخ آلي، والديمقراطي الكردي (البارتي)، بزعامة نصرالدين إبراهيم، والوفاق الكردي، بزعامة فوزي شنكالي. أثار قرار الفصل

هـذا أزمـة داخـل المرجعيـة نفسـها. وقـد كتـب الكاتـب علـي شـمدين، عضـو المكتـب السياسـي في الحـزب الديمقراطـي التقدّمـي حـول هـذه الأزمـة: " لـم تنتـهِ هـذه المشـكلة عنـد فصـل هـذه الأحـزاب، وإنّمـا بـدأت حركـة المجتمـع الديمقراطـي بالتدخّـل في الموضـوع بالوقـوف إلى جانـب المفصوليـن بذريعـة أنّهـم أعضـاء في المرجعيـة ولهـم حصانتهـم ولا يمكـن فصلهـم إلّا بقـرار مـن المرجعيـة نفسـها، الأمـر الـذي اعتبـره المجلـس الوطنـي تدخّـلاً في شـؤونه التنظيميـة الداخليـة، فتعطّلـت المرجعيـة إلـى أن تمّـت دعـوة الطرفيـن للاجتمـاع في هوليـر لحـلّ هـذه الإشـكالية. وبالفعـل تـمّ الاتفـاق بتاريـخ (24/1/2015)، علـى توسـيع المرجعيـة السياسـية الكرديـة مـن (30) إلـى (36) عضـواً، بحيـث يُضـاف (3) أعضـاء لحصّـة كلّ مـن الطرفيـن، واحتُسـبت الأحـزاب المفصولـة مـن حصّـة TEVDEM وبهـذا الشـكل تـمّ تجـاوز هـذه النقطـة". [13]

كمـا كتـب علـي شـمدين عـن الخلافـات داخـل مـا تبقّـى مـن المجلـس الوطنـي الكـردي، وخاصّـة بعـد تشـكيل الاتحاد السياسـي داخـل المجلس مـن أربعـة أحـزاب، وهـي البارتـي، وجناحـا آزادي، ويكيتـي الكردسـتاني، والتـي اندمجـت في مؤتمـرٍ عقـد في هوليـر وأسـفر عـن تأسـيس الحـزب الديمقراطـي الكردستاني-سـوريا، ومـا خلقـه مـن أجـواء عـدم الثقـة داخـل المجلـس:

" لقـد خلـق تشـكيل (الاتحـاد السياسـي)، مـن جانبـه مخـاوف جديـة لـدى الأطـراف الأخـرى المنضويـة معـه في إطـار ENKS، والتـي كانـت تعتبـر تشـكيله مثيـراً للحساسـية ولفقـدان الثقـة فيمـا بينهـا، وتعـدّه خرقـاً صريحـاً لقـرار ENKS، الـذي يلـزم بشـكلٍ واضـحٍ وصريـح أعضـاءه بالانسـحاب مـن أيّ أطـر أخـرى غيـر إطـار المجلـس، ناهيـك عـن تشـكيلها لأي تكتّـل آخـر داخلـه. ولهـذا ازدادت الشـكوك فيمـا بيـن أحـزاب الاتحـاد السياسـي مـن جهـة وبيـن حلفائهـا مـن داخـل ENKS مـن جهـة أخـرى، وتراجعـت الثقـة فيمـا بينهـا طرديـاً بالتناسـب مـع تأخـر إنجـاز هـذا

(13). علي شمدين، الحركة الكردية في سوريا وظاهرة الانشقاقات، السليمانية، 2016، ص 211.

الاندماج الذي كانت تنشده الأحزاب الأربعة وكان يشجّعه أيضاً حلفاؤهم، وحتى بعد أن اندمجت تلك الأحزاب إلّا أنّها لم تتصرّف ككيان واحد وإنّما ظلّ كلّ منها متمسكاً بمقعده وصوته داخل هيئات ENKS، ولم تتصرّف بشكلٍ موحّدٍ كما كان مقرّراً وكما يفرضه الأمر الواقع، وإنّما اندماجها خلق لديها غروراً ونزوعاً نحو التفرّد بقرارات المجلس والهيمنة على توجّهاته، الأمر الذي خيّب آمال حلفائهم وعمّق شكوكهم أكثر ودفع بـ ENKS نحو المزيد من الخلافات والمهاترات التي أخّرت مؤتمره الثالث عن موعده لما يُقارب العامين.

هذا العامل تسبّب إلى جانب عوامل أخرى في حصول انسحابات عديدة من ENKS، كما أنّ حزبي (يكيتي الكردي، والديمقراطي التقدّمي الكردي)، أيضاً، هدّدا بالانسحاب منه ما لم يتم وضع حدّ عاجل لتفرّد PDK-S وتصرفاته الاستعلائية، ولهذه الغاية، التقى عبد الحميد درويش بتاريخ 4/4/2015 بالرئيس مسعود البارزاني ليضعه في تلك الصورة

وينقل إليه امتعاض حزبه من تصرفات PDK-S، وبالفعل دعا البارزاني إلى عقد اجتماع استثنائي في 9/4/2015، بين سكرتيري الأحزاب الرئيسية الثلاثة (عبد الحميد درويش، سعود الملا، إبراهيم برو)، ليتفقوا برعايته على العمل معاً وبشكل توافقي يخدم آلية العمل المشترك، ويساهم في إزالة العراقيل أمام تفعيل دور ENKS، ولكن لم يستجب PDKS لهذا التوجّه، وإنّما ظلّ يماطل في تنفيذ توجهات رئيس الإقليم وقيادة الديمقراطي الكردستاني، فبرز الخلاف من جديد بينه وبين الحزبين الآخرين خلال الإعداد للمؤتمر الثالث لـ ENKS، حتى أوصلت بالتقدّمي إلى تجميد عضويته في هيئات المجلس ومن ثمّ انسحابه منه فيما بعد نهائياً". [14]

ولاحقاً، خرج تيار من حركة الاصلاح بزعامة أمجد عثمان، وآخر

(14). على شمدين، المصدر نفسه، ص 195-194.

مـن تيـار المسـتقبل بزعامـة نارين متيني ليسـتقرا علـى ضفّـة الإدارة الذاتيـة.

فعلياً، لـم يبـق في المجلـس الوطني الكـردي سـوى أربعـة أحـزاب مـن المؤسسـين لـه وهـي الديمقراطـي الكردسـتاني، ويكيتـي الكردسـتاني (الـذي انشـقّ بـدوره علـى نفسـه إلـى حزبيـن، أحدهمـا خـارج المجلـس حتـى لحظـة كتابـة هـذا العمـل)، والديمقراطـي الوطنـي، والمسـاواة الكـردي. أمّـا مـا تبقّـى مـن الأحـزاب، فهـي عبـارة عـن مجموعـات صغيـرة مسـتقطعة مـن أحـزاب خرجـت مـن المجلـس الوطنـي، وليـس لهـا أيّ دور لا داخـل المجلـس، ولا خارجـه. في حيـن أنّ جميـع الروافـد التـي خرجـت مـن نهـر المجلـس الوطنـي صبّـت في طاحونـة الاتحـاد الديمقراطـي وإدارتـه الذاتيـة بشـكلٍ مباشـر أو غيـر مباشـر.

لقـد أظهـرت التطـوّرات الواقعيـة أنّ المجلـس الوطنـي الكـردي منـذ تأسيسـه لـم يكـن كيانـاً سياسـياً وتنظيميـاً منسـجماً ومتماسـكاً، كمـا لـم يسـتطع أن يتحـوّل إلـى إطـارٍ مؤسسـي منظّـم لـه برنامجـه السياسـي الواضـح واسـتراتيجيته المخطّطـة وأدوات مؤسسـية للعمـل وفـق هـذه الاسـتراتيجية مـن أجـل تنفيـذ البرنامـج. كما تبيّـن أنّ اجتمـاع معظـم الأحـزاب والتنظيمـات المجتمعيـة التـي وقفـت تحـت مظّلتـه في بدايـة تأسيسـه لـم يُقابـل بسياسـة متّزنـة تأخـذ توجّهـات هـذه الأحـزاب جميعهـا بعيـن الاعتبـار، بحيـث تكـون هـذه السياسـة هـي القاسـم المشـترك بيـن التيـارات المختلفـة فيـه. فالأحـزاب المنضويـة في المجلـس كانـت ترتبـط بمعظمهـا بعلاقـات وتحالفـات كردسـتانية متباينـة، منهـا حليفـة للحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني- العـراق، وأخـرى حليفـة للاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني، وغيرهـا مقرّبـة مـن العمـال الكردسـتاني، في حيـن كانـت هنـاك أحـزاب لا ترتبـط بـأيّ مـن هـذه الأحـزاب الكردسـتانية الثلاثـة. لكـن، ومنـذ تأسـيس المجلـس، سـعى تيـارٌ فيـه إلـى إضفـاء صبغـة معيّنـة عليـه تميـل إلـى الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني لينتهـي هـذا التيـار بالمجلـس إلـى تصويـره وكأنّـه يحتكـر

دعـم الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني ورئيسـه، الرئيـس مسـعود بارزانـي. وألحـق هـذا التصـوّر ضـرراً كبيـراً بمكانـة الحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني في غـرب كردسـتان الـذي يكـنّ شـعبه عمومـاً وتيـارات سياسـية واسـعة ليـس مـن خـارج المجلـس الوطنـي الكـردي، بـل وحتـى داخـل الإدارة الذاتيـة ومجلـس سـوريا الديمقراطيـة،

وحتـى قـوات (قسـد) احترامـاً وتقديـراً كبيريـن للرئيـس بارزانـي والحـزب الديمقراطـي الكردسـتاني.

في الحقيقـة، لقـد سـاهم المجلـس الوطنـي الكردسـتاني في تضليـل الجماهيـر الكرديـة بشـأن مواقـف الرئيـس بارزانـي القوميـة الداعمـة لغـرب كردسـتان وشـعبه، والتـي سـعى المجلـس إلـى تجييرهـا لصالحـه وإخفـاء حقيقتهـا.

لقـد أثبـت المجلـس الوطنـي الكـردي إنّـه مشـروعٌ أكبر مـن حامليه. إذ يُفتَـرض أنّ الغايـة مـن تأسـيس المجلـس الوطنـي كانـت تشـكيل مظلّـة سياسـية كرديـة وطنيـة جامعـة وشـاملة وفاعلـة تمثّـل شـرعياً الشـعب الكـردي في غـرب كردسـتان وتتكفّـل بقيـادة نضالـه في أصعـب لحظـة تاريخيـة وأمـام أفضـل فرصـة تاريخيـة وفي ظـلّ أشـدّ المخاطـر الوجوديـة منـذ تأسـيس الحركـة الكرديـة في سـوريا. بـدأ المجلـس بتأطيـر معظـم الأحـزاب والمجموعـات السياسـية الكرديـة وشـخصيات مسـتقلة مهتّمـة بالشـأن العـام، باسـتثناء حـزب الاتحـاد الديمقراطـي PYD الـذي كان قـد اختـار السـير منفـرداً في طريـقٍ لا يلتقـي مـع مشـروع المجلـس الوطنـي الكـردي. ولكـن قيـادة المجلـس لـم تسـتطع أن تحـوّل مجمـوع الأطـراف المكوّنـة لـه إلـى مؤسسـة سياسـية وتنظيميـة متماسـكة تتبنّـى اسـتراتيجية متكاملـة تلبـي متطلبـات الاسـتجابة لخصوصيـة القضيـة الكرديـة مـن جهـة ومشـتركاتها العامّـة في البـلاد مـن جهـة أخـرى. لـم تسـتطع أن تبنـي مؤسسـات تخصصيـة تشـارك في إدارة الشـؤون العامـة ليـس للمجتمـع الكـردي فحسـب، بـل وحتـى لتنظيمـات المجلـس نفسـه. وبـدل ذلـك، انشـغلت قيـادة المجلـس بالحسـابات والصراعـات

الداخليـة الهامشـية أفضـت في الدورتيـن الثانيـة والثالثـة إلـى انتقـال رئاسـة المجلـس مـن أحـد أكبـر أحزابـه إلـى أحـزاب ليـس لهـا ثقـل مؤثّـر في الجسـم السياسـي والتنظيمـي للحركـة الكرديـة، فترهّـل المجلـس وتفاقمـت الصراعـات والخلافـات الداخليـة فيـه بحيـث خسـر المجلـس أكثـر مـن نصـف أحزابـه المؤسسـين لـه، كمـا تحوّلـت قيادتـه إلـى قيـادة محليـة همّشـت دور أبنـاء منطقتـي كوبانـي وعفريـن.

علـى المسـتوى السياسـي، ارتهـن المجلـس لجملـة مـن الأوهـام بـدل التعاطـي مـع الوقائـع، وكانـت أوهامـه الثلاثـة الكبـرى، أوّلاً: المراهنـة علـى السـقوط السـريع للنظـام وزوال حالـة PYD العسـكرية معـه، وثانيـاً: المراهنـة علـى التدخّـل العسـكري الخارجـي وإدخالـه (المجلـس) إلـى المعادلـة السـورية والكرديـة، وثالثـاً: إمكانيـة الشـراكة مـع PYD في إدارتـه ومعارضـة النظـام والدعـوة لإسـقاطه في آنٍ واحـد. والحـال أنّ التوازنـات الدوليـة أبقـت علـى النظـام أو أطالـت عمـره علـى الأقـلّ والتدخّـل الدولـي جـاء (فعليـاً) لصالـح النظـام وإدارة PYD وبالمحصلـة، تعـزّزت سـلطة PYD الانفراديـة وأحكمـت سـيطرتها علـى الأرض والمجتمـع وتهمّـش دور المجلـس فيهمـا.

علـى مسـتوى العلاقـة مـع المعارضـة السـورية، اختـار المجلـس الاندمـاج في المعارضـة بـدل التحالـف معهـا انطلاقـاً مـن اسـتقلاليته. وهـذا مـا أدّى إلـى التحجيـم التدريجـي لـدوره ونفـوذه في المعارضـة بحيـث لـم يعـد لـه أي دور مؤثّـر لا في تشـكيلات المعارضـة التنظيميـة والسياسـية ولا في رؤيتهـا ومواقفهـا بشـأن حـلّ الأزمـة السـورية.

إن انفـراط عقـد أحـزاب المجلـس وخـروج أكثـر مـن نصـف مؤسسـيه منـه والتحاقهـم بسـلطة الإدارة الذاتيـة أو الوقـوف علـى هامشـها وتضـاءل حجمـه واقتصـاره فعليـاً علـى حزبيـن ومجموعـات هامشـية في الجسـم السياسـي الكـردي، لا تختلـف فعليـاً عـن المجموعـات الملحقـة بسـلطة الاتحـاد الديمقراطـي لتزيينهـا، وافتقـاره لاسـتراتيجية سياسـية ونضاليـة ترضـي أنصـاره قبـل الشـعب الكـردي، يثبـت كلّ هـذا

أنّ مشـروع المجلـس كمشـروع وطنـيّ جامـعٍ يمثّـل الشـعب الكـردي في غـرب كردسـتان ويقـود نضالـه مـن أجـل حقوقـه المشـروعة كان أكبـر مـن حامليـه مـن الأحـزاب الكرديـة التـي توفّـرت لهـا أفضـل فرصـة في حيـن كانـت هـي في أسـوأ أحوالهـا، بحيـث بـات المجلـس الآن أشـبه بثـوبٍ فضفـاض علـى جسـدٍ نحيـل.

الائتـلاف، بـدوّره، لـم يعـد نفـس الائتـلاف الـذي أُسّـس في 11 نوفمبر/ تشـرين الثاني 2012. إذ انسـحبت منه أطـراف وكتـل وشـخصيات عديدة مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى تشـكّلت منصّـات معارضـة جديـدة حظيـت بدعـمٍ دولـي وإقليمـي، مثـل منصّـة القاهـرة، ومنصّـة موسـكو. وبذلـك تراجـع دور الائتـلاف وتلاشـى تمثيلـه لعمـوم المعارضة وتراجـع الاهتمام الدولـي بـه، ولـم يعـد يمثّـل النـدّ للحكومـة السـورية. وقـد تجسّـد كلّ هـذا في تأسـيس الهيئـة العليـا للمفاوضـات، المنبثقـة عـن اجتماعـات ريـاض (10 ديسـمبر/كانون الأوّل 2015)، والـذي شـكّل الخطـوة العملية في نـزع حصريـة تمثيـل الائتـلاف للمعارضـة السـورية. بيـن 32 عضـواً في الهيئـة، تمثّـل الائتـلاف بتسـعة أعضـاء، بينهـم عضـوٌ واحـدٌ فقـط مـن المجلـس الوطنـي الكـردي. وبعـد توسـيع الهيئـة (23 نوفمبـر/ تشـرين الثانـي 2017)، انخفـض تمثيـل الائتـلاف إلـى 8 أعضـاء مـن أصـل 36 عضـواً، وهـو ضعـف عـدد ممثّلـي منصّـة موسـكو الهزيلـة المتمثّلـة بأربعـة أعضـاء. وقـد أدّت هيمنـة تركيـا وجماعـة الإخـوان المسـلمون إلـى خـروج أو إخـراج معظـم تشـكيلات المعارضـة السـورية مـن الائتـلاف، لتبقـى الهيمنـة فيـه لجماعـة الإخـوان المسـلمون والجماعـات المسـلّحة المتطرّفـة التابعـة لتركيـا. كمـا أنّ المجلـس الوطنـي الكـردي قـد تقلّـص في تمثيلـه لجهـة الأحـزاب الكرديـة التـي أصبحـت بمعظمهـا خـارج المجلـس، كمـا سـبق وأشـرنا إلـى ذلـك.

الحقيقـة، إنّ الائتـلاف ليـس فقـط لـم يعد الممثّل الوحيـد للمعارضة، ولـم يعـد يحظـى بالدعـم الدولـي السـابق، بـل بـات طرفـاً هزيـلاً فيهـا، يُنظَـر إليـه علـى أنّـه الجنـاح الموالـي لتركيـا وقطـر في المعارضـة، وباتـت

بعـض الـدول الوازنـة في الملـفّ السـوري تنظـر إليـه بشـكٍّ وارتيـاب لجهـة تبعيتـه لتركيـا، وليـس تبريـره لاحتـلال هـذه الدولـة لأراضٍ سـورية، بـل ومشـاركتها كأدوات تنفيذيـة في هـذا الاحتـلال، وعلاقتـه المباشـرة مـع تنظيمـات إسـلامية متطرفـة تمـارس الإرهـاب المنظّم في مناطـق سـيطرتها، ومـن ضمنهـا عفريـن الكرديـة، التـي بـارك الائتـلاف احتلالهـا ودعـم تركيـا والجماعـات الإسـلامية المتطرفـة المرتبطـة بهـا عضويـاً في احتلالهـا لهـذه المنطقـة الكرديـة التـي لـم تكـن خاضعـة لسـيطرة الحكومـة السـورية، بـل لإدارة وقـوّة كرديتيـن، وزارت مجموعة كبيـرة مـن قياداتـه، مـن ضمنهـا رئيـس الائتـلاف، آنـذاك، ريـاض سـيف، منطقـة عفريـن حينمـا كانـت تحـت قصـف الطائـرات والدبابـات التركيـة. وبالتالـي، جميـع الادعـاءات مـن أطـراف الائتـلاف، ومنهـم المجلـس الوطنـي الكـردي، بعـدم مسـؤوليتها عمّـا يحصـل الآن في عفريـن باطلـة، بـل هـي تتحمّـل المسـؤولية الأخلاقيـة والسياسـية والوطنيـة، (والقوميـة بالنسـبة إلـى المجلـس الوطنـي الكـردي) لمـا يجـري في هـذه المنطقـة مـن فظائـع، مـا لـم يتبـرّأ الائتـلاف كامـلاً منهـا، أو ينسـحب منـه مـنْ يرفضهـا.

الائتلاف أداة ومشروع تركيان

في الحقيقـة، بـات واضحـاً أنّ جميـع سياسـات ومواقـف الائتـلاف وأذرعـه العسـكرية تؤكّـد بأنّـه أداة تركيـة لتنفيـذ مشـروعٍ تركـي في سـوريا لا علاقـة لـه بإجـراء تحـوّل ديمقراطـي في سـوريا. لقـد دعـم الائتـلاف جميـع عمليـات الغـزو التركـي لأراضٍ سـورية وسـخّر مجموعاتـه العسـكرية في هـذه العمليـات، وخاصـةً غـزو المناطـق الكرديـة التـي ارتكبـت فيهـا قواتـه بدعـمٍ تركـي فظائـع ضـدّ الكـرد في مناطقهـم التاريخيـة. فبينمـا كانـت الطائـرات الحربيـة والدبابـات التركيـة تدمّـر منطقـة عفريـن، زار وفـدٌ كبيـر مـن الائتـلاف المنطقـة المحروقـة

بالنار والحديد في مباركة لعمليات الغزو ودعمٍ للفصائل المسلّحة المتطرّفة والإرهابية. كما سلّم الائتلاف ومجموعاته العسكرية قرارهم السياسي والعسكري بالكامل لتركيا لتتفاوض نيابة عنهم مع روسيا وإيران راعيتي النظام السوري وتعقد معهما اتفاقات سياسية وعسكرية أدّت إلى التخلّي عن أكثر من نصف مساحة سوريا في المناطق الأكثر استراتيجية (محيط دمشق العاصمة وعلى بعد 7 كم فقط من القصر الجمهوري، جنوب البلاد، وسط البلاد في محافظة حمص، وحلب ثاني أكبر مدن البلاد وعاصمتها الاقتصادية) لصالح قوات الحكومة السورية، والقبول ببقاء النظام والتفاوض معه لتقاسم السلطة وتشكيل لجنة دستورية معه.

كلّ ذلك في سبيل تلبية رغبة تركيا في احتلال شريط حدودي الهدف منه وضع اليد على المناطق الكردية وتمزيقها وإفراغها من سكانها الأصليين، وتتريكها من جهة، وبناء قاعدة لها تُستخدَم لتحقيق مشروعها الحقيقي في سوريا، إذا ما استطاعت، من جهة أخرى، وذلك بجعل كامل سوريا على صورة إمارة إدلب الإسلامية الراهنة، وجعل كامل المناطق الكردية على صورة عفرين الراهنة، المفرّغة من سكّانها الأصليين والمنهوبة.

السؤال الأساسي هو: ما مصلحة الشعب الكردي في جعل سوريا على صورة ليبيا السراج أو مصر مرسي (قبل إزاحته) الاخوانيتين؟ إنّ تحقيق هذا المشروع التركي بأدوات الإسلام السياسي الراديكالي سيكون كارثة على عموم سوريا وفاجعة للشعب الكردي تأتي ليس على حقوقه فحسب، بل ووجوده أيضاً (وعفرين وبقية المناطق الكردية المحتلة شاهدٌ قائم على ذلك).

الائتلاف متّهم بارتكاب جرائم حرب ضدّ الكرد

إنّ صدور تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلّة المعنية بسوريا

والتابعة للأمم المتّحدة، والذي أكّد على أنّ الفصائل العسكرية المنضوية في (الجيش الوطني) التابع لوزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقّتة المرتبطة بالائتلاف الموالي لتركيا ارتكبت جرائم حرب ضدّ أبناء منطقتي عفرين ورأس العين الكرديتين، وأنّ اللجنة " تثبّتت من الأنماط المتكرّرة والمنهجية لأعمال النهب والاستيلاء على الممتلكات، فضلاً عن سلب الحرية التعسّفي الذي ارتكبته على نطاق واسع مختلف ألوية الجيش الوطني السوري في منطقتي عفرين ورأس العين..."، كما ثبّت التقرير عمليات اعتقال وتعذيب، بينها لنساء كرديات، واغتصاب على أيدي المجموعات التابعة لجيش حكومة الائتلاف، يضع الائتلاف كغطاء سياسي لهذه الجماعات المسلّحة موضع المتّهم بارتكاب جرائم حرب.

ثمّ أنّ الائتلاف يعمد إلى تحجيم المجلس الوطني الكردي وحضوره في أطر المعارضة، وخاصّة من خلال قرار رئيس الائتلاف بإخراج أحد ممثّلي المجلس من هيئة التفاوض. كما أنّ الائتلاف لا يوفّر أيّ فرصة إلا ويهاجم قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ويتّهمها بالانفصالي والإرهابي، وهي القوات التي تضمن حوار المجلس الوطني الكردي كما يُهاجم حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الذي يتحاور المجلس معه ويسعى للمشاركة في الإدارة معه. فقد دعا نصر الحريري، رئيس الائتلاف، في رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بتاريخ 6 سبتمبر/أيلول 2020، الجامعة إلى عقد اجتماع طارئ " لمناقشة التهديدات الكبيرة لوحدة وسلامة الأراضي السورية بسبب الممارسات التي تقوم بها ميليشيات " PYD. إضافة إلى جملة من الخطابات والكلمات التي ألقاها رئيس الائتلاف، وغالباً بحضور ممثّلي المجلس، واتّهم فيها قوات سوريا الديمقراطية التي من المفترض أنّ قوات بيشمركة روج التي يقول المجلس أنّها تابعة له، سوف تتوحّد معها. والحقيقة أنّ الائتلاف يتحمّل كامل المسؤولية عن هذه الجرائم، والمجلس الوطني كجزء

مـن الائتـلاف وممثّـل فيـه بمنصـب نائـب الرئيـس وهيئتـه السياسـية والعامّـة، يُبقـي نفسـه في موقـفٍ حـرج أمـام الـرأي العـام الكـردي. بـل أنّ الحريـري نفسـه طالـب علنـاً الرئيـس التركـي رجـب طيـب أردوغـان إلـى احتـلال المناطـق السـورية التـي تديرهـا الإدارة الذاتيـة وتحميهـا قـوات سـوريا الديمقراطيـة. ففـي خطـابٍ ألقـاه الحريـري في 14 يونيـو/ حزيـران 2021، في مدينـة اسـطنبول التركيـة، قـال: " إننـا نطالـب الأخـوة في تركيـا، وفخامـة الرئيـس رجـب طيـب أردوغـان، وكلّ دوال العالـم الحرّ التـي تهمّهـا سـوريا بالتدخّـل العسـكري إلـى جانـب الشـعب السـوري والجيـش الوطنـي مـن أجـل إخـراج هـذه الميليشـيات PYD أو YPG أو PKK مـن مدينتـي تـل رفعـت ومنبـج وكافـة المناطـق السـورية. ونطالـب الـدول الداعمـة لهـذه التنظيمـات، وبالـذات الولايـات المتّحـدة الأمريكيـة بإيقـاف، فـوراً، أيّ دعـم عسـكري أو سياسـي لميليشـيات PYD وإدارتهـا الذاتيـة، واسـتعادة السـلاح الثقيـل المُسـلّم إلـى قـوّات سـوريا الديمقراطيـة ".

ومـع أنّ الأمانـة العامّـة للمجلـس الوطنـي الكـردي أصـدر في 20 يونيو/حزيـران 2021، بيانـاً اعتبـرت فيـه " دعـوةَ السـيد نصـر الحريـري رئيـس الائتـلاف للرئاسـة التركيـة بالتدخـل العسـكري في مناطـق أخـرى مـن سـوريا، اسـتباحةً لسـيادة الدولـة السـورية وتجـاوزاً علـى مبـادئ الثـورة السـورية وقيمهـا، وتسـيئ إلـى العلاقـات بيـن مكونـات الائتـلاف نفسـه"، إلّا أنّ المجلـس يصـرّ علـى البقـاء ضمـن صفـوف هـذا الائتـلاف.

فبعـد مـرور أقـلّ مـن ثلاثـة أشـهر علـى دعـوات الحريـري هـذه، وفي بـلاغٍ صـادرٍ عـن أمانتـه العامّـة (16 سـبتمبر/أيلول 2020) جـدّد المجلـس الوطنـي الكـردي التأكيـد علـى شـراكته مـع الائتـلاف الوطنـي، وانتقـد باسـتحياء أقـرب إلـى الملامـة خطواتـه الأخيـرة ضـدّ المجلـس، وخاصّـة طـرد أحـد ممثّليـه مـن هيئـة التفـاوض داعيـاً الائتـلاف " إلـى اعتمـاد بنـود الوثيقـة بيـن المجلـس والائتـلاف في رؤيتهـا السياسـية لتعزيـز الشـراكة وتفعيـل دور المجلـس،..."، وفي هـذه الدعـوة اعتـرافٌ

صريح بأن الائتلاف لا يلتزم بالوثيقة الموقّعة بين الطرفين. وكلّ هذا في ظلّ تصاعد موجة الإدانة والرفض لسياسات الائتلاف وأذرعه العسكرية من المجموعات المسلّحة في أوساط قيادات وقواعد المجلس الوطني الكردي، ويُلاحظ ذلك بوضوح من خلال مدوّناتهم على منصّات وسائل التواصل الاجتماعي وحتى مداخلات بعض القيادات عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. بل أنّ المعلومات المستقاة من داخل الأمانة العامّة للمجلس تؤكّد أنّ هذا الموقف الرافض لسياسات الائتلاف وممارسات مجموعاته العسكرية، بل ورفض استمرار المجلس ضمن الائتلاف يُناقش داخل الأمانة نفسها، ولكنّ غياب مؤسسات اتخاذ القرار بما يأخذ مجموع المواقف داخل المجلس بالاعتبار يترك القرار في يد مجموعة من هيئة الرئاسة وممثلي المجلس في الائتلاف. كما تفيد المعلومات نفسها بأنّ موجة الرفض هذه داخل المجلس وقياداته في الداخل قد تتكثّف وتتحوّل إلى جهد منظّم للمطالبة بخروج المجلس من الائتلاف قبل أن يتمّ طرده بما يشكّل إهانة لموقع المجلس وتاريخ الحركة الوطنية الكردية التي يشكّل المجلس جزءاً أساسياً منها، والتي لم يسبق لها أن انزلقت إلى هكذا موقع في أصعب مراحل نضالها السياسي في سوريا.

العامل الدولي المساعد

كانت الذريعة الرئيسية التي يسوقها المجلس الوطني لتبرير وجوده في الائتلاف هي أنّه يستثمر هذا الوجود ليكون ممثّلاً في المفاوضات والمساعي المرعية دولياً لحلّ الأزمة السورية. لكنّ الحقيقة، الآن، تناقض هذه الذريعة، فالائتلاف لم يعد القناة الحصرية للتمثيل، كما أنّ هناك تبدّلٌ في الموقف الدولي والإقليمي لصالح الكرد في سوريا؛ فمن جهة، نشهد تحوّلاً في موقف روسيا

التـي اسـتقبلت مؤخّـراً علـى مسـتوى عـالٍ (وزيـر الخارجيـة لافـروف) وفـداً مـن مجلـس سـوريا الديمقراطيـة في موسـكو ورعـت توقيـع مذكّـرة تفاهـمٍ مـع حـزب الإرادة الشـعبية الـذي يـرأس زعيمـه منصّـة موسـكو، وقـد طلـب وزيـر الخارجيـة مـن نائبـه ميخائيـل بوغدانـوف تكثيـف المسـاعي مـن أجـل إيجـاد صيغـة لتمثيـل الكـرد في المفاوضـات السياسـية واللجنـة الدسـتورية، كمـا طالـب الوفـد الروسـي الزائـر لدمشـق برئاسـة نائـب رئيـس الـوزراء، يـوري بوريسـوف، ووزيـر الخارجية، سـيرغي لافـروف، القيـادة السـورية بإبـداء المرونـة حيـال التفاهـم مـع الإدارة الذاتيـة وقواتهـا (قـوات سـوريا الديمقراطيـة)، مـع ملاحظـة أنّ الحكومـة السـورية قـد أبلغـت الوفـد الروسـي، حسـب مصـدر سياسـي كـردي مطّلـع، أنّ الإدارة الذاتيـة لا تملـك القـرار في مسـائل النفـط، والحبـوب، والحـدود، والقـرار العسـكري، الأمـر الـذي لا يشـجّع الحكومـة السـورية علـى التفـاوض الفعلـي مـع الإدارة، وتعـزو الحكومـة السـورية ذلـك إلـى الوجـود الأمريكـي، هـذا الوجـود الـذي يُزعـج روسـيا أيضـاً للغايـة، واعتبرتـه مؤخّـراً، علـى لسـان وزيـر خارجيتهـا، خطـراً يهـدّد المنطقـة برمّتهـا. إلّا أنّ موسـكو تدعـم ضمنـاً جهود الطرفيـن الكرديين للتوصّـل إلـى اتفـاقٍ، وتسـعى لاسـتمالتهما. ومـن جهـة أخـرى، ترعـى الولايـات المتّحـدة بشـكلٍ مباشـر حـوارات الأطـراف الكرديـة وتضغـط عليهـا لإنجـاز اتفـاقٍ بينهـا، وتقـف أوروبـا، ممثّلـة بفرنسـا ودولٍ أخـرى، بقـوّة خلـف الولايـات المتّحـدة في مسـاعيها هـذه لتحقيـق وحـدة الموقـف والصـف الكرديين. كمـا أنّ دولاً عربيـة مهمّـة، في مقدّمتهـا مصـر والمملكـة العربيـة السـعودية، والإمـارات العربيـة، وحتـى الأردن، لهـا مصلحـة حقيقيـة في إضعـاف الأداة التركيـة في المعارضـة السـورية ومحاصرتهـا، ودعـم التيـارات الرافضـة للمشـروع التركـي، وهـذا يلتقـي مـع المصلحـة الوطنيـة السـورية والقوميـة الكرديـة.

ما مصلحة المجلس الوطني في البقاء ضمن الائتلاف؟

هـذا السـؤال، أجـاب عليـه سـليمان أوسـو، سـكرتير حـزب يكيتـي الكردسـتاني، وعضـو هيئـة رئاسـة المجلـس الوطنـي، وعضـو وفـد المجلـس للتفـاوض مـع PYNK، وذلـك خـلال مشـاركته في برنامـج Çavê Sêyem (العيـن الثالثـة) الـذي يقدّمـه مؤلّـف هـذا العمـل في راديـو رووداو، يـوم 6 يونيو/حزيـران 2021، فقـال:

" نحـن كمجلـس، حينمـا انضممنـا إلـى الائتـلاف، ربّمـا كانـت غالبيـة المعارضـة السـورية منضويـة ضمـن الائتـلاف، وانضممنـا إلـى الائتـلاف بنـاءً علـى دعـوة وضغـط أوروبـي وأمريكـي، أي كنّـا نتعـرّض لضغـطٍ دولـي، ويُقـال لنـا بـأنّ مصيركـم مرتبـط بمصيـر الشـعب السـوري، ومرتبـط بمصيـر المعارضـة السـورية، هـذا مـن جانـب، ومـن جانـبٍ آخـر، نحـن كمجلـس وأحـزاب ومنظمـات منضويـة فيـه، نـرى دائمـاً أنّ مصلحتنـا مرتبطـة بمصلحـة أغلبيـة السـوريين، ولطالمـا وجدنـا أنفسـنا إلـى جانـب الثـورة السـورية التـي طالبـت بالحريـة والكرامـة، وهـؤلاء النـاس الذيـن خرجـوا للتظاهـر وقفنـا إلـى جانبهـم، ونحـن أيضـاً خرجنـا إلـى شـوارع المـدن الكرديـة وطالبنـا بالسـلام والحريـة والكرامـة لشـعبنا. هـذا النظـام لـم يعـر في أيّ يـومٍ اهتمامـاً بحقـوق الشـعب الكـردي ولـم يسـتجب لمطالبـه. كانـت هـذه هـي اعتباراتنـا، وبالفعـل مصالحنـا مرتبطـة بمصالـح عمـوم الشـعب السـوري. للأسـف التطـورات التـي طـرأت علـى الثـورة السـورية أدّت إلـى ظهـور الكثيـر مـن التيـارات السـلفية، وربمـا كانـت للنظـام يـدٌ في هـذا بشـكلٍ أو آخـر بحيـث حـوّل هـذه الثـورة مـن ثـورة سـلمية إلـى ثـورة مسـلّحة، وكانـت هـذه حالـة سـلبية برأينـا في مرحلـة الثـورة. وعلـى هـذا الأسـاس انضممنـا إلـى الائتـلاف بموجـب وثيقـة، وهـذه الوثيقـة، لـم يسـتطع أي طـرف كـردي التوقيـع علـى شـيء أفضـل منهـا، لا مـع المعارضـة، ولا مـع النظـام. إنّهـا وثيقـة تتضمـن اعترافـاً بوجـود الشـعب الكـردي وحقـه القومـي،

وتغيير اسم الدولة السورية، ولا حاجة لعرض تفاصيل مضمون الوثيقة لأنّها واضحة".

وأردف أوسو:

" إنّ وجودنا ضمن المعارضة، والائتلاف الذي هو الطرف الرئيسي في اللجنة الدستورية وفي المعارضة، أدى إلى وجودنا في المحافل الدولية، ومن خلال وجودنا في الائتلاف، فإنّ تمثيل الشعب الكردي حاضر، وإن لم يكن متناسباً مع نسبتنا ولا حسب ما نطمح، إلا أنّ صوت الكرد موجود، سواءً في اللجنة الدستورية المصغّرة، أو الموسّعة، أو في هيئة التفاوض. نحن نقول بأنّه أي محفل نستطيع عبره إيصال صوت شعبنا إلى المجتمع الدولي، يجب ألّا نتردّد وأن نكون موجودين فيه، وأن نعمل بموجب مبدأ الوحدة والصراع. هناك الكثير من الأمور لا نتّفق بشأنها، وهم أيضاً لا يؤمنون بالكثير من مواقفنا".

وحول إذا ما كان الوقت قد حان لانسحاب المجلس من الائتلاف، وإيلاء الأولوية لوحدة الصف، والتفاوض مباشرة مع دمشق، أجاب أوسو: " أعتقد حينما بدأنا بعقد اللقاءات وإجراء الحوارات، كنّا ضمن الائتلاف، ولم يشترطوا في يومٍ من الأيام انسحابنا منه، والأمريكيون الذين طالبناهم بتحديد موقفهم، قالوا لنا بأنّكم في مكانكم الصحيح، وأنتم ضمن المعارضة في الموقع الصحيح، يجب أن نجلبهم هم إلى جانبكم، لكي تكونوا ككرد متكاتفين وتكونوا ضمن المعارضة. نحن في مكاننا الصحيح والمناسب مع جميع الأطراف. النظام لم يبدِ حتى الآن أيّ استعداد للقبول بالحقوق الكردية، حينما يُظهر النظام استعداده، سوف نناقش هذا الأمر، ولكننا نقول أنّ هذا النظام سوف لن يكون قادراً على القبول بحقوق الكرد، ونحن أيضاً جزء من الشعب السوري ".

بخلاف سليمان أوسو، يرى أحمد سليمان، عضو الهيئة الإدارية للمكتب السياسي للحزب الديمقراطي التقدّمي الكردي في سوريا أنّ

انضمام المجلس إلى الائتلاف كان قراراً خاطئاً. خلال مشاركته في برنامج Çavê Sêyem (العين الثالثة) الذي يقدّمه مؤلّف هذا العمل في راديو روداو، يوم 13 يونيو/حزيران 2021، قال أحمد سليمان:

" إنّ القرار الذي اتّخذناه في المجلس الوطني الكردي، في بدايته، في عام 2011، قلنا فيه بأننا نحن طرف معارض من جهة، ولكن من جهة أخرى نحن قوّة مستقلّة، وسوف نتقرّب من الطرف الذي يقترب من حقوقنا. من يقترب أكثر من الاعتراف بحقوق الكرد في سوريا، سوف نتعامل معه وفق هذا المعيار، وكنّا نتحفّظ كثيراً على الانضمام إلى هذه المجموعات المعارضة والتحوّل إلى جزء منها. لكن للأسف، وأعتقد إذا ما جرى إجراء مراجعة، فإنّ انضمامنا إلى الائتلاف هو الذي كان موقفاً خاطئاً. لم يكن هناك بأسٌ في أن تكون لنا علاقات مع الائتلاف، وعلاقات مع هيئة التنسيق، ومع عموم المعارضة السورية، وكذلك مع القوى الدولية. حينذاك، وقبل انضمامنا إلى الائتلاف، كانت وفود أوروبية وأمريكية متتالية تطلب اللقاء بنا والاجتماع معنا، ولكن بعد أن انضممنا إلى الائتلاف، وأصبح قرارنا جزءاً من الائتلاف، أصبح الوضع الكردي سيئاً ولم يعد يؤخذ موقفه وقراره بالحسبان، وكان الطرف الآخر، في الأساس، غير مقبولٍ، وكانوا يقولون بأنّه خطّ أحمر، لأنّه PYD و PKK ولا يجوز أن نقيم علاقات معه. ثمّ، بعد ذلك، أقام التحالف الدولي علاقات مع PYD وغيّر رأيه في PYD، وأصبح يقول أن YPG يختلف عن PKK. لكنّ التحالف لا يستطيع حتى الآن أن يضمّ PYD إلى مفاوضات جنيف أو اللجنة الدستورية، أو المفاوضات الدولية. لم يستطع الأمريكان فعل ذلك وهم الآن أصدقاء للاتحاد الديمقراطي، ولم يستطع الروس فعل ذلك حينما كانوا أصدقاء له. لماذا؟ لأنّ القرار الأقوى بيد تركيا بشأن هذه العلاقات. إنّ تركيا هي الأقدر الآن في تدخّلها في الشأن السوري، وخاصّة بشأن المسألة الكردية، لأنّها احتوت المعارضة أيضاً، كما أنّ النظام أيضاً لا يستطيع أن يقوم بخطوات خوفاً من

تركيا، ولذلك تبقى تركيا هي صاحبة القرار في شأن حضور الكرد من عدمه. نحن ماذا فعلنا؟ لقد وضعنا قرارنا في الائتلاف، وقرار الائتلاف من جهته في يد تركيا. نحن، كحزب التقدّمي، نقول مرّة أخرى، لو بقي ذاك القرار الذي اتّخذه المجلس في البداية، كان أفضل لنا، ونحن أيضاً كنّاء شركاء في الانضمام إلى الائتلاف، ولا نتهرّب من تلك المسؤولية، ونقول أنّ أحد الأخطاء الذي ارتكبته الحركة الكردية هو أنّها لم تستطع أن تكون كتلة مستقلّة، كتلة معارضة ولكنّها مستقلّة، وأن تواصل عملها وتحاول أن تضع تلك التوازنات داخل سوريا وخارجها في خدمة قضيتها. وكان من حقّها أن تفعل ذلك، ولكن للأسف، تحوّل ذلك إلى سبب أيضاً لعجزنا، فيما بيننا أيضاً، عن تحقيق التفاهم، وأصبحنا محورين. والآن أيضاً، من الصعب جدّاً تحقيق هذا التفاهم، لأنّ كلّ طرف موجود في موقع مختلف عن الآخر، وفي محور مختلف، فكيف سيستطيع الطرفان التوصّل إلى اتّفاق سياسي؟"

مؤتمر القاهرة 2 للمعارضة السورية

عقدت المعارضة السورية، يومي 9-8 يونيو/حزيران 2015، مؤتمراً تحت شعار: من أجل الحلّ السياسي في سوريا. شكّل هذا المؤتمر، الذي عُقِد في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي المناوئ لجماعة (الإخوان المسلمون)، أولى المساعي الجدّية لرفع يد تركيا عن المعارضة السورية وإنهاء احتكارها لورقة هذه المعارضة. ولذلك تمّ استبعاد التيارات والشخصيات المحسوبة على تركيا، مثل " إعلان دمشق " و" المجلس الوطني السوري " و" المجلس الوطني الكردي " و" خالد خوجة، رئيس الائتلاف الوطني " وهو يحمل الجنسية التركية، و"كتلة التجمع الوطني في الائتلاف "، التي جمعت الإخوان المسلمين وميشيل كيلو ومقربين منهم. واستُبعِدت من المؤتمر

منصّة موسكو بزعامة قدري جميل. كما استُبعِدَت شخصيات أخرى مثل برهان غليون، وعمار قربي، وكمال اللبواني، وحبيب عيسى، وكأنّ الداعين إلى المؤتمر والمشرفين عليه أرادوا أن يُقدّموا وجوه سياسية جديدة لم تستطع تركيا استقطابها .

نشبت في المؤتمر خلافات عميقة ليس فقط بين الأطراف الكردية والأطراف الأخرى من المعارضة فحسب، بل بين الأطراف العربية نفسها. فقد انسحبت " الهيئة العامة للثورة السورية " من المؤتمر، وأعلنت أنّها "لن تسمح لنفسها بالدخول في التجاذبات السياسية التي تتلاعب بمصير شعبنا وثورتنا ". في حين أنّ الأطراف الكردية اعترضت على البيان الختامي الذي لم يكن ملبّياً لطموحات الكرد، الأمر الذي أدّى، كما في مؤتمر القاهرة الأوّل، إلى مشادة كلامية تطوّرت إلى اشتباكٍ بالأيدي، مثلما حدثت مشادة بين بعض السياسيين وبعض أعضاء المؤتمر، كادت أن تتحوّل إلى اشتباكٍ بالأيدي، قبل أن يتدخّل بعض رموز المعارضة لوقف المشاجرة.

هذه الخلافات أدّت إلى تأخّر صدور البيان الختامي، وامتعاض نبيل العربي، أمين عام جامعة الدول العربية، الذي غادر قاعة المؤتمر غاضباً، ليعود لاحقاً ويتلو البيان الختامي، الذي نصّ في بعض فقراته على: " ضرورة إسقاط السلطة الحاكمة في دمشق بكافة رموزها السياسية، وفاء لتضحيات الشعب السوري، والوصول إلى هدف إسقاط النظام سيكون بإرادة الشعب السوري والدعم العربي والدولي لحماية وحدة الأراضي السورية وتنفيذ جميع القرارات الأممية"، مشددة على ضرورة "محاسبة مرتكبي الانتهاكات بسوريا، ودعم الجيش السوري الحرّ والحراك الثوري والعمل على توحيد جهود المعارضة على كافة الأصعدة، وفور سقوط النظام السوري، تتم إقالة الحكومة الانتقالية وحل مجلس الشعب الحالي وتشكيل حكومة تسيير أعمال بالتوافق بين قوى المعارضة السياسية والثورية، وسلطة الأمر الواقع وممن لم تتلطخ أيديه

بدماء السوريين أو نهب المال العام ". وكان المؤتمر قد أقرّ وثيقة خارطة الطريق للحلّ السياسي التفاوضي، نصّت على في إحدى فقراتها على: " ينطلق تصورنا من استحالة الحسم العسكري ومأساويته وكذلك استمرار منظومة الحكم الحالية، التي لا مكان لها ولرئيسها في مستقبل سوريا. واعتبارنا الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لإنقاذ سوريا، و يجري هذا التفاوض بين وفدي المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة ومباركة الدول المؤثرة في الوضع السوري.

يبرم الوفدان اتفاقاً يتضمن برنامجاً تنفيذياً لبيان جنيف، ووضع جدول زمني وآليات واضحة وضمانات ملزمة للتأكد من التنفيذ. هذه الضمانات والالتزامات تتطلب التعاون الكامل من الدول الإقليمية المؤثرة، وتكتسب غطاءها القانوني من قرار من مجلس الأمن يعتمد تلك الضمانات، ويضع إطاراً عاماً لدعم تنفيذ خارطة الطريق ".

وبشأن "النظام السياسي المنشود في سوريا "، نصّت الوثيقة على: " إن الهدف السياسي للعملية التفاوضية المباشرة هو الانتقال إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي تداولي. يرسم معالمه ميثاق وطني مؤسس، يرتكز على مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات لجميع السوريين، بغض النظر عن الجنس أو القومية أو المعتقد أو المذهب. دولة قانون ومؤسسات لكل أبناء ومكونات الوطن، وهي صاحبة الحق الشرعي الوحيد في حمل السلاح. مهمتها، بسط سيادة الدولة على كافة أراضيها، والدفاع عنها وعن مواطنيها، وتقديم الخدمات لهم، وترسيخ فصل السلطات وتنظيم الحقوق والواجبات، واحترام الدستور والقوانين وتجريم الطائفية السياسية ومحاربة الإرهاب بكافة مصادره وأشكاله ".

لكنّ يوسف فيصل، المنسّق العامّ لحركة الإصلاح، والرئيس الأسبق للمجلس الوطني الكردي، ينفي أن يكون قد تمّ استبعاد

المجلس الوطني الكردي من مؤتمري القاهرة اللذين عُقدا في عام 2015، أو أن يكون المجلس قد انسحب منهما. يقول يوسف: "مؤتمر القاهرة الذي انسحب منه ممثلو المجلس كان المؤتمر الذي عُقِدَ في يوليو/تموز 2012، وهو غير مؤتمر القاهرة ا الذي عُقِدَ في فبراير/شباط 2015 والقاهرة 2 الذي التئم في يونيو/حزيران من نفس العام. وعلى الرغم من دعوتنا للمؤتمرين، إلّا أنّ المجلس لم يشارك في الأوّل لانشغاله بتنفيذ اتفاقية دهوك، لكنّه أعطي الحق لأحزاب المجلس في المشاركة في الثاني. وكنّا عدة أحزاب، وساهمنا في الحوارات التي جرت وفي قيادة جلسات من أعماله. كما تم انتخابي عضواً في لجنة متابعة تنفيذ أعماله، والتي كانت مؤلّفة من 13 عضواً من مختلف مكوّناته، ولم أُعلن انسحابي من هذه اللجنة، وشاركنا في اجتماعات عديدة إلى أن صادفت عمل المؤتمر عقبات حالت دون المحافظة على فعاليته التي تميّز بها، وتم الاعتراف به مكوناً أساسياً في التفاوض، وفقاً للقرار الدولي 2254".

الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية

عقدت فصائل المعارضة السورية اجتماعاً موسّعاً، في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، يومي 10-9 ديسمبر/كانون الأوّل 2015، ضمّ قرابة مئة شخصية معارضة. وأسفر الاجتماع عن الإعلان عن تشكيل (الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية)، وانتخاب رياض حجاب، رئيس الوزراء السوري الأسبق، المنشقّ المقرّب من قطر، منسّقاً عامّاً لها. ضمّت الهيئة 32 عضواً، بينهم تسعة من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وعشرة من الفصائل المسلحة، وخمسة من هيئة التنسيق الوطني، وثمانية مستقلون. ومن بين ممثّلي الائتلاف التسعة، مثّل عبد الحكيم بشار المجلس الوطني الكردي.

أيّ أنّ الهيئة ضمّت كردياً واحداً فقط من بين 32 عضواً. وأصدر المؤتمر بياناً ختامياً، أعرب المشاركون فيه " عن تمسكهم بوحدة الأراضي السورية، وإيمانهم بمدنية الدولة السورية، وسيادتها على كافة الأراضي السورية على أساس مبدأ اللامركزية الإدارية. كما عبّر المشاركون عن التزامهم بآلية الديموقراطية من خلال نظام تعددي، يمثل كافة أطياف الشعب السوري ".

وكما هو واضح من اسم الهيئة، كانت وظيفتها الأساسية التفاوض مع الحكومة السورية، من خلال وفد تشكّله. وفي الاجتماع الذي عقدته الهيئة في 11 ديسمبر/كانون الأوّل 2015، أي بعد يومٍ من تأسيسها، بحثت الهيئة تشكيل وفد المعارضة للتفاوض مع الحكومة السورية. وكان الأكاديمي السعودي عبد العزيز صقر قد ترأس اجتماعات الرياض، وصرّح لوكالة رويترز، قائلاً: " إن فريقاً يضم ممثلين عن فصائل المعارضة سيعقد مفاوضات مع الحكومة السورية ". بل أنّ المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، آنذاك، قال: " إنّ اتّفاق المعارضة خطوة حاسمة باتجاه التفاوض مع الحكومة السورية".

رسمت الهيئة في اجتماعاتها التي تلت تأسيسها في مؤتمر الرياض إطاراً تنفيذياً للحل السياسي في سوريا، وقالت أنّ " الحل السياسي هو الخيار الاستراتيجي الأول الذي تعتمده، وذلك وفق بيان جنيف 1 والقرارات 2118 و2254، الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، والقاضية بإنشاء هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية، بحيث لا يكون هناك لا وجود ولا دور للأسد ومن اقترف الجرائم بحق الشعب السوري بدءاً من المرحلة الانتقالية ".

مشاركة الهيئة في مفاوضات جنيف

حضرت الهيئة مفاوضات جنيف3 التي بدأت في 1 فبراير/شباط

2016، وترأس وفد المعارضة محمد علوش، عضو المكتب السياسي لجيش الإسلام، الفصيل الإسلامي المتشدّد. في حين تمّ توجيه دعوة لوفد معارض من خارج هيئة التفاوض ليكون طرفاً ثالثاً يقدّم مقترحاته على غرار وفدي الحكومة وهيئة المعارضة. وكان من المفترض أنّ يوجّه ستافان دي ميستورا، موفد الأمم المتّحدة الخاصّ إلى سوريا، الدعوة لخمسين شخصية، منها 20 شخصية من مجلس سوريا الديمقراطية. لكنّ المجلس، الذي يضمّ ممثلين عن المكوّنات السورية، علّق مشاركته لعدم توجيه دعوة لستّة أعضاء منه. وقد صرّح هيثم منّاع، المعارض السوري المعروف، والرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، آنذاك، قائلاً: " قرّرنا تعليق مشاركتنا في المفاوضات بعدما لم يتلقّ خمسة ممثلين أكراد وآخر تركماني دعوات من موفد الأمم المتحدة الخاصّ إلى سوريا ستافان دي ميستورا إلى المفاوضات".

في مقابل ذلك، شارك أعضاء من منّصتي القاهرة وموسكو كوفد ثالث لتقديم مقترحاتهم.

بعد التوصّل إلى اتفاقٍ لوقف النار، في أواخر ديسمبر/كانون الأوّل 2016، وجولتي مفاوضات بين الحكومة والمعارضة في أستانا الكازاخية، برعاية روسيا كضامنة للحكومة وتركيا كضامنة للمعارضة، بدأت مفاوضات جنيف 4، برعاية الأمم المتّحدة، يوم 23 فبراير/ شباط 2017، في مقّر المنظّمة الدولية في مدينة جنيف السويسرية، وامتدت لغاية يوم 3 مارس/أذار 2017، ترأس فيها نصر الحريري وفد المعارضة.

توصّلت الأطراف المتفاوضة إلى الاتّفاق على جدول أعمال من أربع سلال، واستطاع وفد الحكومة السورية أن يضع سلّة مكافحة الإرهاب ضمن البنود.

عقد ستافان دي مستورا، المبعوث الدولي إلى سوريا، مؤتمراً صحفياً، وكشف عن السلال الأربع:

السلة الأولى: إنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.
السلة الثانية: وضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقّق في ستة أشهر.
السلة الثالثة: إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.
السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.

اعتبر دي مستورا هذا الاتفاق على جدول الأعمال تقدّماً يشجّعه على التفكير بدعوة وفدي الحكومة والمعارضة إلى جولة جديدة من المفاوضات. في حين ركّز نصر الحريري، رئيس وفد المعارضة على أنّه للمرّة الأولى تتمّ مناقشة مستقبل الانتقال السياسي في سوريا بشكلٍ معمّق.

توسيع الهيئة العليا للمفاوضات

في السادس من أغسطس/آب 2017، أعلنت الهيئة العليا شروعها في تحضيرات لعقد اجتماع موسّع في الرياض، وذلك بهدف " توسيع قاعدة التمثيل والقرار، على قاعدة بيان الرياض كمرجعية أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي ". في العاشر من أكتوبر/تشرين الأول 2017 عقدت الهيئة العليا للمفاوضات اجتماعها الدوري في الرياض، وناقشت موضوع توسعة الهيئة وإدخال المزيد من الشخصيات الوطنية، لا سيما من الداخل السوري، وتحقيق تمثيل أوسع للمرأة السورية. ولكن، قُبيل انعقاد الاجتماع الموسّع للمعارضة، قدّم رياض حجاب، منسّق الهيئة، استقالته في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، كما قدّم عشرة أعضاء من الهيئة استقالاتهم، كانت

الخارجية السعودية استبعدت بعضهم من الدعوة إلى المشاركة في مؤتمر رياض 2، الذي انعقد في يوم الأربعاء 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، واستمرّ لغاية الخميس 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. في هذا المؤتمر، تمّ رفع عدد أعضاء الهيئة العليا الجديدة إلى 50 عضواً، وتمّ ضمّ ممثّلين عن منصّتي موسكو والقاهرة إليها. ضمّت الهيئة ثلاثة أعضاء كرد، وهم حواس عكيد وإبراهيم برو من المجلس الوطني الكردي من حصّة الائتلاف الوطني الذي تمثّل في الهيئة بعشرة أعضاء، وصبيحة خليل، ضمن قائمة المستقلّين التي ضمّت 16 عضواً.

في يوم الجمعة، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، انتخبت الهيئة العليا نصر الحريري منسّقاً عامّاً لها ورئيساً لوفد المعارضة التفاوضي الذي ضمّ 36 عضواً، بينهم كردّي واحد فقط، وهو حواس عكيد.

هامشية التمثيل الكردي

بات واضحاً أنّ دور وثقل المجلس الوطني الكردي قد تراجعا منذ انعقاد مؤتمر الرياض. فعلى الصعيد السياسي، لم تُضمّ وثيقة الاتفاق بين المجلس والائتلاف إلى الرؤية السياسية المنبثقة عن المؤتمر. وعلى المستوى التنظيمي، لم يُؤخَذ حجم المكوّن الكردي في الحسبان، لا في تركيبة الهيئة العليا ولا في تشكيلة وفد المفاوضات. وهذا التراجع في دور وثقل المجلس انسحب على داخل الائتلاف نفسه، حيث لم يأخذ الائتلاف ورئيس حكومتها المؤقّتة، آنذاك، (جواد أبو حطب) موقف المجلس الكردي بالاعتبار في تشكيل الحكومة الأخيرة، بل وتمّ إقصاؤهم فعلياً عنها.

وحتى المجتمع الدولي، لم يكن يعتبر أنّ الكرد ممثّلون في مفاوضات الحلّ السياسي في سوريا.

ففـي أواخـر شـهر يونيو/حزيـران 2016، كان المبعـوث الأممـي لسـوريا سـتافان دي مسـتورا يسـعى إلـى إطـلاق جولـة جديـدة مـن المفاوضـات بيـن الحكومـة والمعارضـة السـوريتين. وفي مؤتمـرٍ صحفـي، عقـده في نيويـورك، وجوابـاً علـى سـؤالٍ حـول إمكانيـة إشـراك حـزب الاتحـاد الديمقراطـي PYD في مباحثـات جنيـف، قـال دي مسـتورا: " سـوف نجـد طريقـة للإصغـاء إليهـم، سـأورد لـك مثـالاً، تجـري، الآن، اتصـالات غيـر رسـمية متواصلـة مـع كُـرد سـوريا، ولكـن دعوتهـم إلـى المباحثـات بشـكلٍ رسـمي تتطلّـب جهـوداً وعمـلاً. هنـاك بعـض العقبـات أمـام إشـراك الكُـرد في مباحثـات سـوريا، لا شـكّ أنّ إحداهـا هـي أنّ كُرد سـوريا يدعمـون النظـام الفدرالـي، هـذه إحـدى العقبـات التـي تعتـرض سـبيل مشـاركتهم ". أظهـر هـذا الـردّ مـن مبعـوث المنظمّـة الدولية هامشـية تمثيـل المجلـس الوطنـي ضمـن المعارضـة السـورية والمباحثـات بشـأن حـلّ الأزمـة السـورية. ففـي حيـن طـرح الصحفـي السـؤال عـن دعـوة PYD إلـى المباحثـات، ردّ دي مسـتورا بالحديـث عـن كـرد سـوريا. صيغـة الـردّ هـذه تُظهـر أنّ راعـي المباحثـات الرسـمي يعتبـر، فعـلاً، أن الكـرد السـوريين غيـر مشـاركين في مباحثـات جنيـف3 وأنّ ممثّلـي المجلـس الوطنـي الكـردي ENKS في الهيئـة العليـا للتفـاوض ووفـد المعارضـة المنبثـق عنهـا لا يمثّلـون الكُـرد بـل أنّهـم لا يشـاركون بصفتهـم الكرديـة، وأنّ دي مسـتورا يحصـر التمثيـل الكـردي السـوري بحـزب الاتحـاد الديمقراطـي PYD. وهـذه إحـدى نتائج التحـاق المجلـس الوطنـي الكـردي بالائتـلاف المعـارض.

مساعي تحجيم الدور التركي في هيئة المفاوضات

أصبحـت هيمنـة تركيـا المطلقـة علـى الائتـلاف الوطنـي وولاء هـذا الأخيـر المطلـق لتركيـا وتحوّلـه إلـى أداة لتنفيـذ الأجنـدة التركيـة مثـار قلـق لـدى القـوى الإقليميـة العربيـة، وعلـى رأسـها المملكـة العربيـة

السعودية ومصر والإمارات. فانتقلت مساعي تحجيم التأثير التركي على المعارضة من مؤتمر القاهرة 2 إلى اجتماعات الهيئة العليا للمفاوضات، إذ حاولت المملكة العربية السعودية تحجيم دور الائتلاف والموالين له في الهيئة العليا للمفاوضات، وذلك من بوابة تركيبة المستقلين فيه، فاستثمرت التفويض الدولي الممنوح لها لجمع قوى المعارضة السورية، ودعت خارجيتها 70 شخصية مستقلّة إلى اجتماعٍ في الرياض يومي 27 و28 من شهر ديسمبر/كانون الأوّل 2019 لانتخاب أعضاء مستقلين جدد يحلّون محلّ المستقلين السابقين في هيئة المفاوضات. وكانت تسريباتُ قد أشارت إلى وجود أسماء شخصيات مقرّبة من قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية في قائمة منْ ستتمّ دعوتهم إلى اجتماع الرياض، لكن ذلك لم يحصل بالفعل.

حضر الاجتماع 68 شخصية مستقّلة، انتخبت في نهاية الاجتماعات ثمانية أعضاء لكي يمثّلوا المستقلين في هيئة المفاوضات، فيما انتخبت 13 عضواً ليشكّلوا أمانة عامّة ومرجعية للمستقلين، في حين شكّل جميع المشاركين في الاجتماع هيئة عامّة للمستقلين.

أكّد المجتمعون في بيانهم الختامي على: " الالتزام التام ببيان الرياض 2 وما بني عليه تنظيمياً وسياسياً، وفقاً لبيان جنيف لعام 2012، وقراري مجلس الأمن الدولي رقم 2118 لعام 2013 و2254 لعام 2015، ودعم العملية السياسية لتحقيق انتقال سياسي عبر تشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحية ".

تجاهلت الخارجية السعودية نصر الحريري، رئيس الهيئة والائتلاف، وأحد أكثر الشخصيات ارتباطاً بتركيا، فاعترض هذا الأخير على الاجتماع، وكشف في مؤتمرٍ صحفي أنّ الائتلاف قد أرسل رسالة رسمية إلى الخارجية السعودية بشأن هذا الاجتماع. لكن الخارجية السعودية أهملت رسالة الائتلاف بعدم الردّ عليها، مثلما تجاهلت رئيسه عبر عدم دعوته إلى الاجتماع.

الفصل الخامس

الإدارة الذاتية

الإدارة الذاتية وتحوّلاتها

شهد مفهوم الإدارة الذاتية الذي طرحه مجلس الشعب لغرب كردستان، منذ بداية تأسيسه في الشهر الأخير من عام 2011، الكثير من التسميات التي كانت تتغيّر كلّ مرّة بتغيّر الظروف الميدانية أو السياسية. وتراوحت بين الإدارة المرحلية المشتركة، والإدارة الذاتية الديمقراطية، والفدرالية الديمقراطية لروجآفا، وأخيراً الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

تبنّى مجلس الشعب لغرب كردستان مفهوم الإدارة الذاتية في مؤتمره التأسيسي في 16 ديسمبر/كانون الأوّل 2011، عندما أكّد في بيانه الختامي على " اعتماد الحل الديمقراطي المستند إلى بناء وطن مشترك وأمة ديمقراطية بضمانات دستورية أساساً، بالاعتماد على نموذج الإدارة الذاتية الديمقراطية التي تعني في جوهرها بناءً ذاتياً للمجتمع بعيداً عن هيمنة مؤسسة الدولة وتأثيراتها وفق مبادئ الحرية والمساواة والعدالة". واتّخذ المؤتمر ذاته قراراً يلمّح

إلـى تنظيـم قـوات عسـكرية، سـوف تشـكّل لاحقـاً الـذراع العسـكرية التـي تحمـي الإدارة الذاتيـة، حينمـا أكّـد " الالتـزام بمبـدأ الدفـاع الذاتـي المشـروع كوسـيلة لحمايـة الشـعب الكـردي ومكتسـباته، ولجـوء شـعبنا إلـى تنظيـم نفسـه علـى هـذا الأسـاس، إذ أنـه يعتبـر حقـاً مشـروعاً لا يتنافـى مـع المواثيـق والمعاهـدات العالميـة المتعلقـة بحقـوق الإنسـان".

مـع حلـول النصـف الثانـي مـن عـام 2012، بـدأت القـوات الأمنيـة السـورية تغـادر مـدن المناطـق الكرديـة دون قتـالٍ أو حتـى مواجهـات حقيقيـة مـع وحـدات حمايـة الشـعب (المتشـكّلة حديثـاً)، باسـتثناء حـوادث قليلـة في بعـض المـدن. كانـت البدايـة في مدينـة كوبانـي التـي اسـتولت وحـدات حمايـة الشـعب، الـذراع العسـكرية لحـزب الاتحـاد الديمقراطـي، علـى المقـرات الأمنيـة والدوائـر الحكوميـة فيهـا، يـوم 19 يوليو/تمـوز 2012، لتسـيطر نفـس القـوات علـى مدينـة عفريـن وبلـدة عامـودا، في اليـوم التالـي، أي 20 يوليو/تمـوز، ثـمّ مدينـة ديـرك في 21 يوليو/تمـوز، التـي حدثـت فيهـا اشـتباكات أدّت إلـى فقدان ناشـط شـبابيّ كـردي لحياتـه، حيـث كانـت جمـوع المدنييـن تسـاند قـوات وحـدات حمايـة الشـعب في اقتحامهـا للمقـرّات الأمنيـة. بعـد ذلـك أحكمـت وحـدات حمايـة الشـعب سـيطرتها علـى مدينـة سـري كانيـه، وبلـدة درباسـية، في حيـن اندلعـت اشـتباكات بيـن مقاتلـي الوحـدات والقـوات الحكوميـة في بعـض أحيـاء مدينـة قامشـلو، أدّت إلـى فقـدان مقاتـل كـردي لحياتـه وجـرح اثنيـن آخريـن، وكذلـك إلـى مصـرع مسـؤولٍ حكومـي، لتنكفـئ القـوات الحكوميـة تدريجيـاً إلـى مـا سُـميّ لاحقـاً بالمربّـع الأمنـي، الذي لا يـزال يحافـظ علـى وضعيتـه في كبـرى مـدن المناطـق الكردية في سـوريا. وبحلـول شـهر أغسـطس/آب، كانـت معظـم المناطـق الكردية في سـوريا قـد أصبحـت خاضعـة لسـلطة الاتحـاد الديمقراطـي، باسـتثناء مركـزي قامشـلو وحسـكة، ومديريـة النفـط في رميـلان ومجمّعهـا السـكني. في يـوم 2 مـارس/أذار 2013، دخلـت وحـدات حمايـة الشـعب إلـى رميـلان

بعـد أن انسـحبت القـوات الأمنيـة للحكومـة السـورية منهـا. وفي أواسـط 2013، أسّسـت الإدارة الذاتيـة شـركة نفطيـة، أطلقـت عليهـا تسـمية "شـركة توزيـع محروقـات الجزيـرة". حسـب القائميـن علـى هـذه الشـركة، يتـمّ اسـتخراج النفـط الخـام مـن آبـار ذاتيـة الدفـع ويتـم تكريـره في مصـافي كهربائيـة بلـغ انتاجهـا، في أوائـل عـام 2014، 400 ألـف لتـر مـازوت يوميـاً وأيضـاً 150 ألـف ليتـر مـن البنزيـن الممتـاز يوميـاً.

هـذه السـيطرة الميدانيـة، والاسـتيلاء علـى الدوائـر والمؤسسـات الحكوميـة، والاسـتحواذ علـى المـوارد الاقتصاديـة، هيّـأ كلّ هـذا مقوّمـات إعـلان إدارة تديـر شـؤون هـذه المناطـق.

الإعلان عن الإدارات الكانتونية

أعلنـت آسـيا عبـدالله، الرئيسـة المشـتركة لحـزب الاتحـاد الديمقراطـي، آنـذاك، في يـوم 13 أغسـطس/آب 2013، في مؤتمـرٍ صحفّـي، عقدتـه في مدينـة قامشـلو، عـن انتهـاء المرحلـة الأولـى لمشـروع الإدارة والانتقـال إلـى المرحلـة الثانيـة مـن خـلال الشـروع بتشـكيل هيئـة تشـريعية مكلفة بتشـكيل الهيئـة الإداريـة الانتقاليـة للمنطقـة، فعـادت المفاوضـات بيـن مجلـس الشـعب لغـرب كردسـتان والمجلـس الوطنـي الكـردي وتوصّـلا إلـى توقيـع اتّفـاقٍ بشـأن "مشـروع الإدارة المرحليـة الانتقاليـة للمناطـق الكُرديـة والمشـتركة"، في مقـرّ الهيئـة الكرديـة العليـا في قامشـلو، يـوم 8 سـبتمبر/أيلول 2013، نـصّ علـى مـا يلـي:

1. تشـكيل لجنـة لصياغـة مسـودة الدسـتور المؤقـت بعـد التوافـق عليـه مـن كل المكونـات في مـدة أقصاهـا 40 يومـاً.
2. يقـدم كلّ طـرف أو جهـة عـدداً مـن الأعضـاء يمثلونهـا في الهيئـة المؤقتـة " التـي ستتشـكل مـن جميـع المكونـات وسـتدير عمليـة الانتخابـات".
3. سـتقوم هـذه الهيئـة المؤقتـة بتشـكيل الإدارة الديمقراطيـة

المرحلية المشتركة بعد إنجاز دستور مؤقت بشكل مباشر.
4. الهيئة المؤقتة مخوّلة بالتحضير لقانون انتخابي ديمقراطي.
5. تعتبر الإدارة المرحلية الانتقالية المرجع التنفيذي وتقوم ببناء مؤسساتها لتسهيل عملها في المجالات الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن والحماية.
6. قوى الأمن والحماية مهمتها ضمان الأمن والاستقرار في المناطق الكُردية والمشتركة، وهي مؤسسة وطنية تلتزم بكل القوانين والمواثيق الدولية، ومسؤولة أمام الإدارة المرحلية الانتقالية.
7. القيام بانتخابات ديمقراطية نزيهة، مفتوحة للمراقبين الدوليين والإقليميين ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيل الإدارة المرحلية الانتقالية.
8. يعتبر المجلس العام المنتخب للإدارة المرحلية الانتقالية الهيئة التشريعية لجميع المكونات في المناطق الكُردية والمشتركة.
9. المجلس العام مخوّل بإعداد دستور يحترم حقوق الإنسان ويتوافق مع المواثيق والأعراف الدولية.

كان المجلس الوطني الكردي في سوريا قد استبق هذا الاتفاق وقرّر في يوم 7 سبتمبر/أيلول 2013، أي قبل يومٍ واحدٍ من الاتّفاق مع مجلس الشعب لغرب كردستان على مشروع الإدارة، الانضمام إلى الائتلاف الوطني للمعارضة السورية، الذي صادق على هذا الانضمام بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول 2013.

ومع أنّ محاولات كانت تجري لضمّ مجلس الشعب لغرب كردستان أيضاً إلى الائتلاف، وجرى لقاء بهذا الشأن، في العاصمة الفرنسية باريس، بين صالح مسلم، الرئيس المشترك للاتحاد الديمقراطي آنذاك، وأحمد الجربا، رئيس الائتلاف آنذاك، ومع أنّ الأجواء، في تلك الفترة، لم تكن متوتّرة بين حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة وتركيا والائتلاف المتحالف معها من جهة أخرى، لأنّه كانت هناك عملية السلام بين تركيا والعمال الكردستاني، وكان صالح مسلم قد

زار تركيا في أواخر يوليو/تموز 2013، ومع أنّ عبد الحميد درويش، سكرتير الحزب الديمقراطي التقدّمي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية للمجلس الوطني الكردي أعلن أنّ موقف الائتلاف إيجابي من انضمام مجلس غرب كردستان إليه، إلّا أنّ الاتحاد الديمقراطي رفض هذا الانضمام، وآثر البقاء خارج إطاره. بل إنّ انضمام المجلس الوطني إليه أثار حفيظته، وفي 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، انفرد مجلس الشعب لغرب كردستان بالإعلان عن تشكيل المجلس العام التأسيسي للإدارة المرحلية المشتركة المكون في ذلك الوقت من 82 عضواً وانبثقت عنه هيئة متابعة إنجاز المشروع لإعداد وصياغة مختلف الوثائق وقسمت مناطق شمال شرق سورية إلى 3 كانتونات وهي "الجزيرة، كوباني وعفرين" ليشكل كل "كانتون" مجلسه والذي سيمثله ضمن المجلس العام للإدارة المرحلية. وعقدت هيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة المرحلية المشتركة والتي تكونت من (60) عضواً اجتماعها الأول بتاريخ 15 نوفمبر/تشرين الثاني، وشكّل لجنة مؤلّفة من 19 عضواً من الكانتونات الثلاثة، توزّعت كالتالي: الجزيرة 12، عفرين 4، كوباني 3، وحدّدت مهامها في صياغة مشروع الإدارة المرحلية المشتركة وإعداد وثيقة العقد الاجتماعي وإعداد نظام انتخابي.

في الثاني من ديسمبر/كانون الأوّل 2013، أقرّت هيئة المتابعة مشروع (الإدارة الذاتية الديمقراطية)، وفق القرارات التالية:

1 - تقوم كل مقاطعة (كانتون) من المقاطعات الثلاث "الجزيرة، كوباني، عفرين" بتشكيل إداراتها الذاتية بشكل مستقل دون تشكيل إدارة مشتركة للمقاطعات الثلاث.

2 - دمج المجلسين؛ المجلس العام التأسيسي وهيئة متابعة إنجاز مشروع الإدارة؛ تحت مسمى "المجلس التشريعي المؤقت".

3 - اعتبار اللجنة المصغّرة المنبثقة من هيئة إنجاز المشروع "هيئة إعداد مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية".

4 - تسمية الإدارات في المقاطعات الثلاث (الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الجزيرة؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة كوباني؛ الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة عفرين).

الانتقال من الإدارات الكانتونية إلى الإدارة الذاتية الفدرالية

مثّلت جولة اجتماعات جنيف 2 الدولية بشأن الحلّ في سوريا لحظة افتراق بين مجلس الشعب لغرب كردستان والمجلس الوطني الكردي في سوريا. في شهر يناير/كانون الثاني 2014، حيث تمّ تحديد الثاني والعشرين منه موعداً لانطلاق جولة المباحثات، لم تكن أمريكا قد أقامت علاقة مع القوات العسكرية التابعة للاتحاد الديمقراطي، أي وحدات حماية الشعب، بل كانت على علاقة بالجماعات المسلّحة التابعة للمعارضة السورية والموالية بمعظمها لتركيا. ولذلك كانت أمريكا تنحاز إلى المجلس الوطني الكردي لكونه جزءاً من الائتلاف المعارض المدعوم، آنذاك من أمريكا وتركيا، وكانت أمريكا تعتبر أنّ الكرد ممثّلون في المباحثات من خلال حضورهم ضمن وفد المعارضة، في حين كانت متحفّظة حيال الاتحاد الديمقراطي لاتّهامه بالتحالف من النظام من جهة، ولمراعاتها موقف تركيا التي كانت تعارض بشدّة أيّ حضورٍ لحزب الاتحاد الديمقراطي في المجهود الدولي لحلّ الأزمة السورية.

وعلى الرغم من تأييد روسيا لحضور ممثّلين عن الاتحاد الديمقراطي مباحثات جنيف، إلّا أنّ تركيا وأمريكا، ومن خلفهما الدول الحليفة لهما دولياً وإقليمياً، أعاقتا ذلك. ومع أنّ المجلسين كانا قد اتّفقا في 17 ديسمبر/كانون الأوّل 2013 في هولير على المشاركة في جنيف 2 برؤية مشتركة، وتشكيل هيئة استشارية من الطرفين لكي تدعم الممثلين الكرد في المؤتمر وتقدّم لهم المقترحات والاستشارات، إلّا أنّ استبعاد مجلس الشعب لغرب كردستان من التمثيل في

المباحثـات أدّى بـه إلـى الامتنـاع عـن تسـمية ممثّليـه في الهيئـة الاستشـارية المشـتركة مـع المجلـس الوطنـي الكـردي، واسـتبق انعقـاد جولـة المباحثـات بالإعـلان، في 21 يناير/كانـون الثانـي 2014، منفـرداً، عـن الإدارة الذاتيـة، أي في اليـوم الـذي سـبق الاجتماعـات، التـي انضـمّ إليهـا ممثلـون عـن المجلـس الوطنـي الكـردي ضمـن وفـد الائتـلاف المعارض. في شـهر أغسـطس/آب 2015، وجّهـت حركـة المجتمـع الديمقراطـي TEV-DEM نـداءً دعـت فيـه إلـى مؤتمـرٍ يضـمّ أطرافـاً سـورية مـن " أجـل بنـاء تحالـف ديمقراطـي في عمـوم سـوريا ". وبعـد مضـي نحـو أربعـة أشـهر مـن الحـوارات والتحضيـرات، عُقِـدَ مؤتمـرٌ في مدينـة ديـرك، اسـتغرق يومـي 9 و10 ديسـمبر/كانون الأوّل 2015، وحضـره 106 أعضـاء ينتمـون إلـى مختلـف المكوّنـات القوميـة والدينيـة وأطـر وأحـزاب، وشـخصيات مسـتقلّة سـورية. مـن بينهـا، تيـار قمـح (قانـون ـ مواطنـة ـ حقـوق)، وتجمـع عهـد الكرامـة والحقـوق، والكتلـة الديمقراطيـة السـورية (بزعامـة أحمـد الجربـا)، وحـزب البعـث الديمقراطـي الاشـتراكي العربـي- الداخـل، وحـزب الحداثـة والديمقراطيـة، والتحالـف الوطنـي الديمقراطـي السـوري، ومجالـس منطقـة الشـهباء في شـمال حلـب، وهيئـة التنسـيق، وحـزب الاتحـاد السـرياني، والهيئـة الوطنيـة العربيـة، والحـزب الأشـوري الديمقراطـي، وحركـة المجتمـع الديمقراطـي، إضافـة إلـى حـزب الاتحـاد الديمقراطـي ومجموعـة مـن الأحـزاب الكرديـة المتحالفـة معـه، والمجلـس الديمقراطـي للعشـائر العربيـة في الجزيـرة، والجمعيـة الثقافيـة السـريانية، ومكتـب الشـباب العربـي، وممثلـون عـن قـوات سـوريا الديمقراطيـة (قسـد)، وممثلـون عـن بعـض المناطـق السـورية، ورمـوز عشـائرية عربيـة مـن عشـيرتي شـمّر وحـرب، وملتقـى تـل أبيـض (التركمانـي)، عـلاوة علـى العديـد مـن المنظمـات النسـائية والشـبابية والمدنيـة.

أقـرّ المؤتمـر وثيقـة سياسـية تضمّنـت تأسـيس (مجلـس سـوريا الديمقراطيـة)، إذ جـاء فيهـا: " إننـا نعلـن نحـن مجمـوع القوى السياسـية

والمجتمعية الفاعلة على الأرض، والمؤمنة بالحل السياسي؛ المجتمعين في هذا المؤتمر عن تأسيس مجلس سوريا الديمقراطية. ونؤكد على سعي هذا المجلس لطرح مشروع الحل السياسي ومتابعة مناقشته مع كل القوى السياسية المؤمنة بالحل السلمي الديمقراطي للوصول بهذا المشروع إلى أفضل صيغة ممكنة" .

كما نصّت الوثيقة على: "إن الحل السياسي لا يزال يفرض نفسه كحل وحيد للأزمة السورية كونه يضع حداً للمأساة السورية ويفسح المجال امام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسس ديمقراطية؛ بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية تعاقدية لا مركزية".

وفي ختام أعمال المؤتمر، صدر بيانٌ ختامي باسم مؤتمر سوريا الديمقراطية لقوى المعارضة، جاء فيه: "وقد اتفقت القوى السياسية والمجتمعية المشاركة في هذا المؤتمر على تشكيل كيان سياسي تحت اسم (مجلس سوريا الديمقراطية - م س د) متحملة مسؤولياتها في هذه المرحلة التاريخية ساعية لوضع الحراك الثوري في مساره الصحيح ووضع حدّ لحالة الفوضى ووقف نزيف الدم وإيجاد مخرج للنفق المظلم الذي دخلته البلاد ويتحمل النظام الجزء الاكبر من مسؤوليته".

وفي فقرة أخرى من البيان الختامي، يُعلن المجلس عن تمثيله لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) سياسياً: " كما أعلن المؤتمر تمثيل قوات سوريا الديمقراطية سياسياً، وهي التي تضم في صفوفها شباب وشابات من كافة المكونات السورية، والتي نجحت مستلهمة من تجارب مقاومة الشعوب ودماء الشهداء وتضحياتهم في دحر قوى الارهاب وإلحاق الهزيمة بها وطردها من مساحات جغرافية واسعة من الأرض السورية".

وقد انتخب المؤتمر رئاسة مشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية مكوّنة من هيثم مناع من تيار قمح (قيم ـ مواطنة ـ حقوق)

وإلهام أحمد عضوة الهيئة التنفيذية في TEV-DEM. بعد الاعلان عن تشكيل مجلس سوريا الديمقراطية، أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي، يوم 8 يناير/كانون الثاني 2016، تجميد عضويته في هيئة التنسيق الوطنية. وبعد يومين من ذلك، أي في 10 يناير/كانون الثاني 2016، وصل هيثم منّاع وإلهام أحد، الرئيسان المشتركان للمجلس إلى جنيف السويسرية في مسعى لحضور مباحثات جنيف بشأن سوريا، كطرف ثالث، لكن ذلك لم يتمّ.

دعت المنسقية العامة للمقاطعات الثلاث (كوباني- عفرين - جزيرة) إلى اجتماعٍ لمناقشة النظام الاتحادي. عُقد الاجتماع في بلدة رميلان، يوم 16 مارس/أذار 2016، تحت شعار "سوريا الاتحادية الديمقراطية ضمان للعيش المشترك وأخوة الشعوب". استغرق الاجتماع التأسيسي لنظام الإدارة في روجآفا وشمال سورية يومين، ناقش الحضور، في اليوم الأوّل، مسودة النظام الاتحادي، والتي تمّ إقرارها في اليوم الثاني. تم انتخاب هدية يوسف، الحاكمة المشتركة لمقاطعة جزيرة، ومنصور السلوم، الرئيس المشترك للإدارة الذاتية في كري سبي، كرئاسة مشتركة للمجلس الفدرالي. انتخب الاجتماع كذلك هيئة مؤلفة من 31 عضواً من المجلس، للعمل على تطبيق بنود وثيقة النظام الاتحادي خلال مدة أقصاها 6 أشهر. كما أصدر الاجتماع بياناً، تضمّن القرارات المتّخذة فيه.

أثار تبنّي النظام الفدرالي حفيظة هيثم مناع، الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية، ونشر على صفحته الشخصية في موقع فيسبوك بياناً باسم تيار (قمح)، جاء فيه:

" تلقى " تيار قمح" البيان الصادر عن "المجلس التأسيسي للنظام الاتحادي الديمقراطي في روجآفا- شمال سوريا" بمبادرة من حزب الاتحاد الديمقراطي وحركة المجتمع الديمقراطي وأطراف أخرى، والوثائق ذات الصلة. وكنا على علم في التيار بالنقاشات التي جرت حول الموضوع وكان لنا وجهة نظر واضحة تقوم على ضرورة

التمييـز بيـن النهـج السياسـي لمكـون مـن مكونـات "مجلـس سـوريا الديمقراطيـة" والمنطلقـات الأساسـية لمجلـس سـوريا الديمقراطيـة أولاً، الضـرورة الأكيـدة لبنـاء دولـة ديمقراطيـة برلمانيـة تعتمـد اللامركزيـة الديمقراطيـة في الإدارة وتنظيـم شـؤون المناطـق وإعـادة البنـاء والتنميـة ثانيـاً، وضـرورة بنـاء دولـة حديثـة بجيـش وطنـي واحـد ضمـن حـدود الوطـن السـوري المشـترك تحتـرم حقـوق المواطنـة وحقـوق المكونـات الأساسـية للمجتمـع السـوري ثالثـاً، وأخيـراً تحقيـق التأييـد الأكبـر لهـذا المشـروع ليكـون مشـروعا وطنيـا لا مناطقيـاً يؤكـد علـى ثوابتـه دسـتور واحـد يقـرّه الشـعب السـوري. ولهـذا اعتبرنـا الإدارة الذاتيـة الديمقراطيـة شـكل مـن أشـكال الإدارة البديلـة للتكويـن القديـم للمحافظـات والتوزيـع غيـر المتكافـئ بيـن المركـز والأطـراف. وضمـن هـذه الرؤيـة كانـت التقاطعـات الأساسـية التـي جمعـت مختلـف مكونـات "مجلـس سـوريا الديمقراطيـة" في علاقـة ديمقراطيـة متكافئـة وتجربـة تشـكل حاجـة موضوعيـة للمجتمـع السـوري الـذي تـم اغتيـال الأصـوات الديمقراطيـة المدنيـة فيـه في السـنوات الماضيـة عـن سـابق إصـرار وتصميـم. لقـد قـدم تيـار قمـح خيـرة كـوادره لإنجـاح هـذا المشـروع وتمكـن المجلـس مـن أن يحتـل مكانـة متقدمـة ليـس فقـط في قلـوب وعقـول الديمقراطييـن السـوريين، وإنمـا أيضـا علـى الصعيديـن الإقليمـي والدولـي. لقـد علمنـا بالنقاشـات والتحـركات الجاريـة عنـد بعـض مكوّنـات المجلـس السياسـية مـن أجـل فعـل شـيء يتعلـق بالفدراليـة، والتـي تسـارعت بعـد تصريـح نائـب وزيـر الخارجيـة الروسـية (الـذي شـبهناه لرفاقنـا بقصـة السـفيرة الأمريكيـة وصـدام حسـين ومأسـاة الكويـت). والتـي هـدر فيهـا مـن الحبـر حـول الفدراليـة مـا لـم يحـدث منـذ عـام 2003 في خضـم صياغـة الدسـتور العراقـي. وحذرنـا الصديـق والرفيـق مـن ضـرورة عـدم الرضـوخ لـردود الأفعـال بعـد الموقـف التركـي الشـوفيني مـن القضيـة الكرديـة وقبـول الفدراليـة الروسـية والولايـات المتحـدة بتغييـب الكـرد عـن مفاوضـات

جنيف. كما قمنا من قبل برفض دعوة الرياض في غياب مكونات أساسية للمعارضة السورية عن مؤتمر الرياض. وقد طالب تيار قمح وأربعة تنظيمات أخرى بتأخير اجتماع الهيئة السياسية لمجلس سوريا الديمقراطية لأن توصية وصلتنا تعطي تبني المجلس للفدرالية مكان الصدارة، إلا أن الرفاق في أكثر من تنظيم كانوا قد قرروا الاجتماع في 16 من الشهر الجاري لتشكيل مؤسسة لفدرالية شمال سوريا. ورغم كل ما نصحنا به من عدم قتل الأفكار البناءة حول اللامركزية الديمقراطية في مقاربة إيديولوجية وأجندة متسرعة وتأريخ مرتبط بالمفاوضات لم يأخذ المجتمعون برأينا. لذا فإننا غير معنيين بمخرجات اجتماع 17-16 أذار 2016 ونرفض أن تفرض على "مجلس سوريا الديمقراطية" كأمر واقع. ونتمنى على التنظيمات المشاركة إعادة النظر في قراراتها، حرصاً على وحدة مكونات "مجلس سوريا الديمقراطية" السياسية والمدنية والقومية. ونجاح مشروعنا المشترك من أجل سوريا ديمقراطية.

دمشق، 17/03/2016 ـ تيار قمح".

طالب منّاع بسحب البيان، لكنّ طلبه لم يُستجاب، فأعلن انسحابه من "مجلس سوريا الديمقراطية" بتاريخ 5 أبريل/نيسان 2016.

المصادقة على النظام الفدرالي

استمرّ المجلس التأسيسي في تحضيراته، ودعا إلى عقد اجتماعٍ في يومي 27 و28 يونيو/حزيران 2016 في مدينة ديرك، حيث جرت المصادقة على العقد الاجتماعي "للفدراليّة الديمقراطيّة لروجآفا-شمال سوريا".

تكوّن العقد الاجتماعي من أربعة أبواب شملت خمس وثمانين مادّة توزّعت على أحد عشر فصلاً. ونصّ العقدّ الاجتماعي في ديباجته على:

نحـن شـعوب روجآفـا ـشـمال سـوريا مـن الكـرد والعـرب والسـريان الآشـوريين والتركمـان والأرمـن والشيشـان والشـركس، مسـلمين ومسـيحيين وإيزديين وبمختلـف مذاهبنـا وطوائفنـا، نعـي بـأن الدولـة القوميـة والتـي جلبـت المشـاكل والأزمـات الحـادة والمآسـي لشـعوبنا، وليـس أدلّ علـى ذلـك ممـا يعانيه شـعبنا السـوري بمختلـف مكوناته من ظلـم وجـور النظـام القومـوي الشـمولي الاسـتبدادي المركـزي، والحـال التـي وصلتهـا البـلاد مـن دمـار وخـراب وتمـزق في النسـيج المجتمعـي، وتشـكل كردسـتان وبيـت نهريـن وسـوريا اليـوم مركـز الفوضـى التـي تشـهدها منطقـة الشـرق الأوسـط والتـي ابتليـت بحكومـات اسـتبدادية دكتاتوريـة.

ولذلـك نجـد أن نظـام الفدراليـة الديمقراطيـة هـو النظـام الأمثـل لمعالجـة القضايـا التاريخيـة والاجتماعيـة والقوميـة في روجآفا كردسـتان ومعربـو بيـث نهريـن وسـوريا، التـي تضمـن مشـاركة كل الافـراد والجماعـات وعلـى قـدم المسـاواة في النقاش والقـرار والتنفيـذ ومراعاة الاختـلاف الاثنـي والدينـي وفـق خصائـص كل مجموعـة منظّمـة علـى أسـس العيـش المشـترك وأخـوة الشـعوب، ومسـاواة جميـع الشـعوب في الحقـوق والواجبـات، ومؤسّسـة علـى مفهـوم جغـرافي ولا مركزيـة سياسـية وإداريـة ضمـن سـوريا الموحّـدة، واحتـرام مواثيـق حقـوق الانسـان والحفـاظ علـى السـلم الأهلـي والعالمـي.

وفي ظـل النظـام الفدرالـي الديمقراطـي ستشـكل جميـع شـرائح الشـعب تنظيماتهـا ومؤسسـاتها الديمقراطيـة، وفي مقدمتهـم المـرأة والشـبيبة وممارسـة جميـع الانشـطة السياسـية والاجتماعيـة بحريـة والتمتـع بـكل المميـزات التـي توفرهـا الحيـاة النديـة الحـرة والمتسـاوية.

كمـا يعتمـد النظـام الفدرالـي الديمقراطـي لروجآفـا ـ شـمال سـوريا في هـذا العقـد علـى ثقافـة الآلهـة الأم وعلـى التـراث الإنسـاني والأخلاقـي للرسـل والأنبيـاء والفلاسـفة والحكمـاء الباحثيـن عـن الحقيقـة والعدالـة والمسـاواة وعلـى الإرث والغنـى الثقـافي لحضـارة سـوريا وكردسـتان

وبيت نهرين، وبالإرادة الحرة لجميع مكونات روجآفا ـ شمال سوريا ووفق مبادئ الأمة الديمقراطية تم التوافق على هذا العقد.

المؤتمر الثاني لمجلس سوريا الديمقراطية

في 25 فبراير/شباط 2017، عقد مجلس سوريا الديمقراطية مؤتمره الثاني، وحضره 118 مندوباً، يمثّلون القوى والأطر السياسية والفعاليات المجتمعية من عموم مناطق سوريا، وتبنّى فيه وثيقة سياسية.

أعادت الوثيقة التأكيد على موقف المجلس في مؤتمره التأسيسي بشأن الحلّ السياسي كخيار وحيد لمعالجة الأزمة السورية، إذ ورد فيها: "إنّ الحل السياسي للأزمة السورية يفرض نفسه كحل وحيد قادر على أن يضع حداً للمأساة ويفسح المجال أمام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسسٍ ديمقراطية بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية تعاقدية لامركزية".

لكنّ الوثيقة السياسية توسّعت، وركّزت على مسألة ضرورة التوجّه نحو بناء سوريا اتحادية. وقد ورد في الوثيقة في هذا الإطار، ما يلي: " ولأن الأزمة السورية أزمة بنيوية ارتكزت على الدولة القومية الأحادية الصبغة وعلى الاستبداد وإنكار الآخر، فلا بدّ للحلّ في سوريا أن يتّجه نحو اللامركزية والتشاركية والديمقراطية الحقيقية لتمكين جميع المكونات على اختلاف الخصوصيات والرؤى من تحقيق ذاتها في الوطن المشترك الذي يجب أن يحضن الجميع دون اقصاء أو إبعاد أو تحكّم أو احتكار أو تسلّط، أي لا بدّ أن يكون وطناً تسوده القوانين العادلة وتديره المؤسسات الديمقراطية التي ستكون الضمانة الدستورية الحقوقية لسوريا المنسجمة مع هذا العصر. وعلى العكس من ذلك، فإنّ الإصرار على الدولة القومية أو

فـرض المركزيـة أو هويـة خاصّـة علـى الدولـة سـيخدم تقسـيم سـوريا وتمزيقهـا. إنّ الإصـرار علـى سـوريا اتحاديـة لا مركزيـة لا يعنـي إلغـاء المركـز كليـا، بـل أن المركـز سـيتحول مـن كونـه أداة تحكّـم إلـى وسـيلة تنسـيق وتوحيـد بيـن جميـع الأقاليـم التـي تشـكّل الـكلّ، مـع احتفاظـه بـإدارة وظائـف أساسـية محـددة تحمـل الصفـة الاسـتراتيجية العامـة". كمـا فصّلـت الوثيقـة المبـادئ التـي يؤكّـد عليهـا المجلـس، واعتمـدت 19 مبـدأً، ينـصّ المبـدأ الرابـع منهـا علـى مـا يلـي:

"-4 الانتقـال مـن حالـة الاسـتبداد السياسـي والذهنيـة الشـوفينية والنظـام المركـزي والدولـة القوميـة إلـى نظـام اتحـادي ديمقراطـي لا مركـزي. فمـن المحـال أن تكـون الدولـة قوميـةً وبنفـس الوقـت ديمقراطيـة، فطبيعـة الجمهوريـة كدولـة قوميـة هـو عامـل أساسـي في الإقصـاء والقضـاء علـى الخصائـص الديمقراطيـة للمجتمعـات. وإذا مـا تـمّ إسـقاط التنـوّع الثقـافي علـى الواقـع السياسـي في سـورية سـنرى بـأن مبـدأ الحـل الديمقراطـي ينسـجم مـع نمـوذج الجمهوريـة الفدراليـة الديمقراطيـة السـورية كنظـام سـقفي جامـع لـكل الفدراليـات وذلـك بوصفهـا نظامـا قانونيـا ديمقراطيـا لكافـة المواطنيـن، وبذلـك يكـون قـد تـم احتـواء جوهر مبـدأ الأمـة الديمقراطيـة، وبحسـب إرادة المكونات المجتمعيـة يمكـن ان تتواجـد عـدة مناطـق فدراليـة".

وانتخـب المؤتمـرون كلّاً مـن إلهـام أحمـد، وريـاض درار رئيسـين مشـتركين للمجلـس، كمـا تـمّ انتخـاب الهيئـة السياسـية للمجلـس.

مواقف القوى الدولية من مسألة الفدرالية في سوريا

لـم ترحّـب أي قـوّة دوليـة أو إقليميـة بالفدراليـة المُعلَنـة مـن قبـل حـزب الاتحـاد الديمقراطـي PYD وحلفائـه، بـل أنّ الـردود في معظمهـا كانـت معارضـة ورافضـة لهـا. ومـع ذلـك هنـاك مواقـف دوليـة هامّـة بشـأن النظـام الفدرالـي في سـوريا مـا بعـد الأزمـة، ربّمـا أهمّهـا الموقـف

الروسي الذي عبّر عنه النائب الأوّل لوزير الخارجية الروسي، وهو ثاني أرفع مسؤول في الوزارة، سيرغي ريابكوف (الاثنين 29 فبراير/ شباط 2016)، حول إمكانية إنشاء جمهورية فدرالية في سوريا قائلاً: " إذا ما رضيت الأطراف السورية بذلك" وتأكيده على أنّ لا أحد سيتمكّن من معارضة إقامة هذه الدولة الفدرالية إذا ما توافق السوريون على أنّها " النموذج الأنسب بالنسبة لهم للحفاظ على سورية موحّدة وعلمانية ومستقلّة وذات سيادة ". وكانت تصريحات المسؤول الروسي هذه قد أتت في أعقاب تسريبات، على لسان معارض سوري مقرّب من موسكو، تفيد بأنّ المبعوث الدولي إلى سوريا دي مستورا قد نقل إلى وفد معارضٍ التقى به، بأنّ " روسيا والحكومة السورية تؤيدان فكرة قيام نظام فدرالي في سوريا".

أمريكياً، كان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، أثناء جلسة طلب الميزانية السنوية للوزارة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (الأربعاء 24 فبراير/شباط 2016) قد استبق تصريحات نائب نظيره الروسي بالحديث عن صعوبة بقاء سوريا كياناً موحّداً وإمكانية تقسيم سوريا إذا ما استمرّت الحرب فيها، قبل أن يُعلن عن وجود خطّة بديلة للتحرّك في سوريا إذا ما فشل اتفاق وقف إطلاق النار المُعلن فيها.

وكانت معلومات قد سرت، خلال مؤتمر الأمن في ميونخ، تفيد بأن أمريكا وروسيا قد توافقتا، في إطار اتفاقهما على خطوات حلّ في سوريا يبدأ بوقف لإطلاق النار، على مبدأ الفدرالية في شكل الدولة السورية.

فرنسياً، في لقاءٍ (15 فبراير/شباط 2016) جمع وفداً من المجلس الوطني الكردي برئاسة ابراهيم برو وعضوية كاميران حاجو وسيامند حاجو، مع مستشار الرئيس الفرنسي دافيد فاتش، أبلغهم المستشار الفرنسي بأنّ " الفدرالية هي من الحلول المطروحة لتجنّب تقسيم سوريا".

مواقف القوى الداخلية في سوريا من الفدرالية المُعلَنة

تُجمع الأطراف الداخلية الفاعلة من نظامٍ ومعارضة على رفض النظام الفدرالي في سوريا من حيث المبدأ وليس الفدرالية المُعلَنة من قبل PYD وحلفائه فحسب. وهذا الرفض لمبدأ الدولة الفدرالية في سوريا كان القاسم المشترك لوفدي النظام والمعارضة في مباحثات جنيف، حتى من دون التفاوض حوله. ففي آخر تصريحٍ للرئيس السوري بشار الأسد، خلال لقائه بوفدٍ برلماني روسي (الثلاثاء 12 أبريل/نيسان 2016)، وحسبما نقل عنه النائب الروسي ألكسندر يوشينكو، قال الأسد: "اليوم في جنيف يجري نضال من أجل مستقبل سوريا. ويمكنكم أن تسألوا أي مواطن سوري، وهو سيقول لكم إن الفدرالية لن تساهم في توحيد البلاد." وكان الأسد قد أكّد قبل ذلك على أن مسألة فدرالية سوريا حال طرحها للتصويت، لن تحظى بموافقة الشعب السوري، قائلاً أنّ البلاد أصغر من أن تكون فدرالية.

تصريحات الأسد هذه تبدو وكأنّها تراجع منه عن موقفٍ سابق كان قد أبداه خلال لقاءٍ مع صحافيي وكالة الصحافة الفرنسية (أواسط فبراير/شباط 2016) ردّاً على سؤالٍ حول مدى استعداده "لإعطاء الأكراد في شمال سوريا منطقة حكم ذاتي بعد انتهاء الأزمة" حينما قال: "هذا السؤال متعلق مباشرة بالدستور السوري، وكما تعرف هذا الدستور لا يعطى من قبل الحكومة. وإنما تشارك فيه كل الأطياف ويُطرح على الاستفتاء الشعبي، لذلك هذا السؤال يجب أن يكون سؤالاً وطنياً وليس سؤالاً موجهاً لأي مسؤول سوري، سواء كان هذا الموضوع متعلقاً بحكم ذاتي أو فدرالية، لا مركزية أو أي شيء مشابه".

على صعيد المعارضة، تُجمع فصائلها على رفض الفدرالية

المُعلَنة. ففي أعقاب الإعلان عنها، أصدر الائتلاف السوري، أكبر فصائل المعارضة السياسية، بياناً قال فيه: " إنّ تحديد شكل الدولة السورية، سواء كانت مركزية أو فدرالية، ليس من اختصاص فصيل بمفرده أو جزء من الشعب، أو حزب أو فئة أو تيار"، بل سيتم ذلك "بعد وصول المفاوضات إلى مرحلة عقد المؤتمر التأسيسي السوري، الذي سيتولى وضع دستور جديد للبلاد."

تحرير عاصمة خلافة داعش

في 17 أكتوبر/تشرين الأوّل 2017، وبعد أربعة أشهر من المعارك التي خاضتها قوات سوريا الديمقراطية بدعمٍ من التحالف الدولي، أعلن الناطق الرسمي باسم قوات سوريا الديمقراطية، آنذاك، طلال سلو (انشقّ لاحقاً عن قوات سوريا الديمقراطية وفرّ إلى تركيا) تحرير مدينة الرقة من تنظيم داعش، وقال: "انتهت العمليات العسكرية في الرقة".

ومع تحرير مدينة الرقة التي كان تنظيم داعش قد أعلنها كعاصمة لخلافته، وكذلك تحرير أجزاء من محافظة ديرالزور من مسلّحي التنظيم، توسّعت الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، وأصبحت هناك حاجة لتنظيم هذه المناطق المحرّرة إدارياً.

المؤتمر الثالث لمجلس سوريا الديمقراطية: التنصّل من الفدرالية

عقد مجلس سوريا الديمقراطية مؤتمره الثالث بتاريخ 16 يوليو/تموز 2018، في مدينة الطبقة التابعة لمحافظة الرقّة، تحت شعار: نحو حل سياسي وبناء سوريا لا مركزية ديمقراطية.

طرحت الرئاسة المشتركة للمجلس ورقة، سُمّيت "الرؤية السياسية لقيادة مستقبل سوريا وحل الأزمة". أظهرت أهداف الورقة وبنودها تحوّلاً كبيراً في لغة (المجلس الجديد) التي افترقت عن مفهوم الفدرالية تماماً، وتنصّلت منه، وركّزت على قضايا عمومية، عكست صياغاتها الهلامية التحوّل الذي أصاب بنية المجلس وسياقاتها الفكرية والسياسية من جرّاء ضمّه لممثلي المناطق العربية التي تمّ تحريرها من داعش. حيث لا يُخفى أنّ المزاج العامّ على مستوى النخب كما على المستوى الشعبي كان ينقسم بين الولاء لداعش أو النظام أو المعارضة التي كانت تسيطر على تلك المناطق قبل طردها من قبل داعش، وأنّ حتى القلّة القليلة من الديمقراطيين والليبراليين في تلك المناطق لم تكن مهجوسة بمفاهيم الأمّة الديمقراطية ومشتقاتها.

قالت الرئاسة المشتركة للمجلس أنّ " بنود الرؤية تهدف لحلّ قضايا المكونات التي تعيش في سوريا والحوار مع المعارضة السورية، وحل قضية المرأة التي يعتبرها المجلس أساساً لكافة القضايا".

وقد أكّدت بنود الرؤية في مجملها على " تبني الديمقراطية العلمانية مشروعاً فكرياً وسياسياً لمستقبل سوريا، وحلاً لمشكلة الطائفية التي ابتلينا بها في بلادنا، ويجب أن ننزع فتيل هذا البلاء بتبني النهج الديمقراطي العلماني في إدارة الدولة". وعلى أنّ "حل الأزمة السورية وفق المسار السياسي الذي يفرض نفسه كحل وحيد قادر على أن يضع حداً للمأساة ويفسح المجال أمام كافة مكونات المجتمع لتقوم بدورها المطلوب في سوريا المستقبل على أسسٍ ديمقراطية بغية بناء مجتمع ديمقراطي تعددي ومؤسسات دولة دستورية تعاقدية لا مركزية". وعلى "الدعوة إلى مؤتمر وطني سوري جامع في الداخل السوري للقوى الديمقراطية والوطنية واعتبار هذا المؤتمر أرضية مشتركة للوقوف عليها في وجه التحديات

الإقليمية و الدولية، فلا بد من حوار سوري ـ سوري لإعادة بناء سوريا حرة ديمقراطية على أسس احترام التنوع المجتمعي للنسيج السوري والعدالة والمساواة بين الجنسين واعتبار حرية المرأة هي أساس كافة الحريات". وعلى "مبادئ مجلس سوريا الديمقراطية ومنطلقاته الأساسية وأنها مشروع سياسي وطني ديمقراطي سوري يعمل على ضم كل المكوّنات المجتمعية والكيانات السياسية من أجل تحمل مسؤولياتهم في إنقاذ الوطن من المأساة التي يعيشها وتحقيق تطلعات الشعب في التغيير الشامل وبناء النظام الديمقراطي البديل. كما أن مجلس سوريا الديمقراطية هو مشروع يسعى لتوحيد سوريا وإنقاذها من حالة الانقسام التي أصابتها خلال السنوات الماضية. وهو المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية". وعلى "ثوابت في منهجنا باعتبار حرية المرأة هي أساسٌ وضمانةٌ لكافة الحريات. ما يدعونا للمطالبة بمواد دستورية تضمن مساواة المرأة والرجل والمشاركة الفعّالة واعتبار التمثيل بالمناصفة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، والتأكيد على تبنّي سياسة اقتصادية تحمي المجتمع والبيئة من التأثيرات الاحتكارية وتغطي احتياجات المجتمع وتحقّق التوزيع العادل للثروات والقضاء على ظاهرة البطالة وتأمين العمل لكل فرد".

انتخب المؤتمرون كل من أمينة عمر ورياض درار رئيسين مشتركين لمجلس سوريا الديمقراطية، واختاروا إلهام أحمد رئيسة لهيئته التنفيذية.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا

أقرّ مجلس سوريا الديمقراطية في مؤتمره الثالث الذي عُقد في 16 يوليو/تموز 2018، بضرورة تشكيل هيكل إداري ينسق الخدمات فيما بين المناطق المحررة والإدارات الذاتية الديمقراطية في مناطق

شـمال وشـرق سـوريا. وشُـكلت اللجنـة التحضيريـة لتشـكيل الإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرق سـوريا بتاريـخ 6 سـبتمبر/أيلول 2018 خـلال اجتمـاع ضـم 70 عضـوًا مـن مختلـف الإدارات في شـمال وشـرق سـوريا في مقـرّ مجلـس سـوريا الديمقراطيـة بناحيـة عيـن عيسـى.

وخـلال هـذا الاجتمـاع تـم الإعـلان عـن الإدارة الذاتيـة التـي تتألـف مـن المجلـس العـام لـلإدارة الذاتيـة، المجلـس التنفيـذي، ومجلـس العدالة.

يتألـف المجلـس العـام لـلإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرق سـوريا مـن 70 عضـواً، وتـم انتخـاب كل مـن "سـهام قريـو وفريـد عطـي" كرئاسـة مشـتركة للمجلـس العـام، وانتخـب الديـوان العـام للمجلـس المؤلـف مـن 5 أعضـاء.

يعقـد المجلـس العـام جلسـاته كلمـا دعـت الحاجـة، للمصادقـة علـى الأنظمـة والقوانيـن الصـادرة عـن المجلـس التنفيـذي ومناقشـة المشـاكل والصعوبـات التـي تواجـه الإدارات السـبع ومشـاكل الأهالـي في مناطـق الإدارة الذاتيـة، بحيـث يعـدّ القـرار نافـذًاً بعـد التصويـت عليـه مـن قبـل غالبيـة أعضـاء المجلـس.

وتـم تكليـف عبـد حامـد المهبـاش وبيريفـان خالـد كرئاسـة مشـتركة للمجلـس التنفيـذي، ومهمتهـا تشـكيل هيئـات ومكاتـب الإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرق سـوريا، ومنـح المجلـس العـام الثقـة للهيئـات والمكاتـب المشـكلة بتاريـخ 3 أكتوبر/تشـرين الأول 2018، والمصادقـة علـى أنظمتهـا الداخليـة فيمـا بعـد عبـر جلسـات خاصـة.

ويضـم المجلـس التنفيـذي ضمـن هيكليتـه التنظيميـة 10 هيئـات و7 مكاتـب ودائـرة واحـدة، وهـي كالتالـي:

الهيئـات: "الاقتصـاد والزراعـة، الصحـة والبيئـة، الماليـة، التربيـة والتعليـم، الداخليـة، الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل، المـرأة، الثقافـة، الشـباب والرياضـة، والإدارة المحليـة".

المكاتـب: "الدفـاع، الأديـان والمعتقـدات، الاستشـارة، الإعـلام، النفـط والثـروات الباطنيـة، التنميـة والتخطيـط، والشـؤون الإنسـانية".

الدوائـر: "دائـرة العلاقـات الخارجيـة". أمـا مجلـس العدالـة في الإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرق سـوريا فيتألـف مـن 13 عضـوًا، تـمّ ترشـيحهم مـن قبـل اللجنـة التحضيريـة، وتـم إعـلان تشـكيل مجلـس العدالـة في 25 أبريل/نيسـان 2019.

التقارب مع روسيا والحوار مع السلطة السورية

بعـد القـرار الأمريكـي بالانسـحاب مـن غـرب كردسـتان وشـمال شـرق سـوريا، في 6 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2019، وبـدء عمليـة الغـزو التركـي لمناطـق سـري كانيـه وكـري سـبي، في 9 أكتوبر/تشـرين الأوّل، تكثّفـت اتصـالات قـوات سـوريا الديمقراطيـة والإدارة الذاتيـة مـع روسـيا، في مسـعى للحصـول علـى تدخّـل روسـي يوقـف الهجـوم، وكذلـك دفـع روسـيا لإقنـاع الحكومـة السـورية بإرسـال قواتهـا إلـى المناطـق الحدوديـة لحمايتهـا مـن المزيـد مـن التوغّـل التركـي.

في 22 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2019، اجتمـع الرئيسـان الروسـي، فلاديميـر بوتيـن، والتركـي رجـب طيـب أردوغـان في منتجـع سوتشـي الروسـي، بشـأن الغـزو التركـي لمناطـق في شـرق الفـرات، ووقّعـا علـى اتفاقيـة [15]، نصّـت علـى سـحب قـوات سـوريا الديمقراطيـة مـن الشـريط الحـدودي بعمـق 30 كيلومتـراً، وتسـيير دوريات روسـية - تركية مشـتركة في تلـك المنطقـة، دون أن يشـمل ذلـك مدينـة قامشـلو. كمـا سـمحت الاتفاقيـة بدخـول قـوات الحكومـة السـورية إلـى المنطقـة التـي كانـت قـد غادرتهـا منـذ عـام 2012، واتّخـاذ مواقعهـا علـى الحـدود وخطـوط التمـاس مـع القـوات التركيـة وميليشـيات المعارضـة الراديكاليـة الموالية لتركيـا.

أدّى هـذا الـدور الروسـي إلـى تقـاربٍ أكبـر مـع قبـل قـوات سـوريا الديمقراطيـة والإدارة الذاتيـة، لكـن تراجـع أمريـكا عـن الانسـحاب الكلّـي

(15). للاطلاع على كامل بنود الاتفاقية، انظر الملاحق، الملحق رقم (9)

مـن المنطقـة، وإعـلان الرئيـس الأمريكـي السـابق دونالـد ترامـب عـن الإبقـاء علـى جـزء مـن القـوات الأمريكيـة في المنطقـة، أدّى إلـى فتـور في العلاقـات الروسـية مـع (قسـد)، بـل وردود فعـل روسـية سـلبية.

ففـي يـوم الثلاثـاء، 26 نوفمبر/تشـرين الثانـي 2019، أدلـى سـيرغي لافـروف بتصريحـات غاضبـة بشـأن قـوات سـوريا الديمقراطيـة ودعاهـا إلـى عـدم الثقـة بالأمريكييـن. ففـي مؤتمـرٍ صحفـي عقـده مـع وزيـر الخارجيـة النيوزيلنـدي، قـال لافـروف: " إنّ ثقـة قـوات سـوريا الديمقراطيـة بالولايـات المتحـدة التـي عـادت إلـى سـوريا مـن أجـل النفـط، لـن تـؤدي إلـى نتائـج جيـدة. لـذا فإننـي أنصـح الأكـراد بـأن يكونـوا ثابتيـن في مواقفهـم وألا يحاولـوا بشـكل انتهـازي الانخـراط في ممارسـات مريبـة". كمـا دعـا لافـروف قـوات سـوريا الديمقراطيـة إلـى التحـاور مـع الحكومـة السـورية، قائـلاً: "أنصـح قـوات سـوريا الديمقراطيـة والقيـادة السياسـية الكرديـة عمومـا بالوفـاء بوعودهـم، لأننـا فـور إبـرام مذكـرة 22 نوفمبر/تشـرين الثانـي حصلنـا علـى الموافقـة علـى تنفيذهـا مـن رئيـس الجمهوريـة العربيـة السـورية، بشـار الأسـد، وكذلـك مـن القيـادة الكرديـة، التـي أكـدت بقـوة أنهـا سـتتعاون في تنفيذهـا". وأردف: " أنصـح زملاءنـا الكـرد بـأن يكونـوا ثابتيـن في مواقفهـم ولا يحاولـوا بشـكل انتهـازي الانخـراط في ممارسـات مريبـة ". مؤكّـداً: " لا يمكـن ضمـان حقـوق الأكـراد إلا في إطـار سـيادة سـوريا ووحـدة أراضيهـا".

ردّت الإدارة الذاتيـة علـى اتّهامـات الوزيـر الروسـي في اليـوم التالـي علـى صدورهـا، عبـر بيـانٍ صـادرٍ عـن دائـرة العلاقـات الخارجيـة، يـوم الأربعـاء 27 نوفمبر/تشـرين الثانـي 2019، جـاء فيـه: "إنّ دور الضامـن الروسـي يحتـاج لأن يكـون فعـالاً أكثـر، ولا يتناسـب الـدور الحالـي مـع حقيقـة التفاهمـات التـي تمـت... نؤكـد بأننـا قمنـا بكافـة الإجـراءات اللازمـة مـن أجـل أن يكـون هنـاك فعـلا حـوار مـع دمشـق، ومـا زلنـا مسـتعدين لذلـك دومًـا وأكدنـا دائمًـا أننـا نحتفـظ بالعمـل ضمـن

الإطـار السـوري كوننـا سـوريين ... الحـوار مهـم مـع دمشـق، وبعـد إبدائنـا لموقفنـا الإيجابـي فمـا زال الطـرف الآخـر غيـر واضـح، وهنـاك (مماطلـة) وعـدم رغبـة في الحـوار السياسـي، وعليـه فإننـا نـرى أن الـدور الروسـي الضامـن في تحريـك هـذا الموقـف أيضًـا مهـم ".

ورغـم هـذه التصريحـات والبيانـات المتبادلـة، جـرت في نفـس العـام، لقـاءات بيـن ممثليـن عـن مجلـس سـوريا الديمقراطيـة والإدارة الذاتيـة مـع ممثليـن عـن الحكومـة السـورية في دمشـق ومطـار قامشـلو بتشـجيعٍ مـن روسـيا، لكـن تلـك اللقـاءات لـم تسـفر عـن أيّ تقـدّم.

في أوائـل فبراير/شـباط مـن عـام 2020، أعلنـت إلهـام أحمـد، رئيسـة الهيئـة التنفيذيـة في مجلـس سـوريا الديمقراطيـة، في تصريحـاتٍ لصحيفـة (الشـرق الأوسـط)، أنّ مفاوضـات قـد جـرت بيـن الحكومـة السـورية والإدارة الذاتيـة، بوسـاطة روسـية، وأنّهـا أسـفرت عـن أن تفاهمـات ربمـا تشـمل تشـكيل "لجنـة عليـا"، لتقـوم بمهمّـة مناقشـة قانـون الإدارة المحليـة، والهيكليـة الإداريـة "للإدارة الذاتيـة" في مناطـق شـمال شـرق سـوريا. وأنّ روسـيا قـد تعهّـدت بالضغـط علـى الحكومـة السـورية للقبـول بتسـوية شـاملة، ووعدتهـم بترجمـة الوعـود خـلال الأيـام المقبلـة، وأنّ الانتقـال مـن الحـوار إلـى مباحثـات جديـة يتطلّـب وضـع أجنـدة وخطـة عمـل لمناقشـة تفاصيلهـا من خـلال لجـان مختصّة. لكـن أيضـاً لـم تظهـر أيّ نتائـج في أعقـاب تلـك التصريحـات.

بـل بخـلاف ذلـك، أدلـى وزيـر الخارجيـة الروسـي، سـيرغي لافـروف، في يـوم الاثنيـن، 5 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2020، بتصريحـات عنيفـة ضـدّ العلاقـة الكرديـة-الأمريكيـة، قائـلاً: " القضيـة الكرديـة سـتنفجر بسـبب الإجـراءات الأمريكيـة في سـوريا... الأمريكيـون يحاولـون إنشـاء حكـم ذاتي كـردي في شـمال سـوريا سـيتمتع بصلاحيـات مماثلـة لسـلطة دولـة".

ردّت أمينـة عمـر، الرئيسـة المشـتركة لمجلـس سـوريا الديمقراطيـة، علـى تصريحـات لافـروف، نافيـة أن تكـون لـدى المجلـس مشـاريع انفصاليـة، وقالـت: "هـذه التصريحـات والادعـاءات غيـر صحيحـة، لأنّ

مشـروع مجلـس سـوريا الديمقراطيـة مشـروع وطنـي وديمقراطـي، وليـس مشـروعاً انفصاليـاً كمـا يدّعـون، ولـم نسـعَ إلـى الانفصـال يومـاً مـا، مشـروعنا يهـدف إلـى وحـدة سـوريا".

ودعـت عمـر إلـى دورٍ روسـيٍّ إيجابـي، رأت بأنّـه يتحـوّل إلى سـلبيٍّ، وقالت: " نتمنّـى أن يكـون لروسـيا دور إيجابـي في المنطقـة وخاصـةً أنّهـم أبـدوا اسـتعدادهم أكثـر مـن مـرة لاسـتئناف المحادثـات بيـن مجلـس سـوريا الديمقراطيـة والإدارة الذاتيـة مـن جهـة وحكومـة دمشـق مـن جهـة أخـرى، ولكـن إلـى الآن لـم يحـدث شـيء علـى أرض الواقـع، بـل يصـدرون تصريحـات تخـدم الأجنـدات الإقليميـة، ونـرى بـأن الـدور الإيجابـي الـذي كنّـا نتمنـاه يتحـول إلـى دور سـلبي".

وانتقـدت عمـر بشـدّة موقـف الحكومـة السـورية مـن التعامـل مـع موضـوع الحـوار، وقالـت: "حكومـة دمشـق تسـتخف بمشـروع الإدارة الذاتيـة ووجـود قـوات سـوريا الديمقراطيـة التـي حـرّرت المناطـق السـورية مـن مرتزقـة داعـش، وقدمـت الآلاف مـن الشـهداء مـن أجـل المنطقـة... اللغـة العدائيـة لحكومـة دمشـق موجـودة وهـذا جـزء مـن ذهنيـة النظـام الـذي لـم يحـاول تغييرهـا، منـذ عـام 2011 وإلـى الآن، ولا يـزال متمسّـكاً بذهنيتـه، ولا ينظـر إلـى الأمـور بواقعيـة ليـرى مـاذا حـدث ومـاذا تغيـر علـى أرض الواقـع منـذ هـذه السـنوات".

لـم تقـف هـذه التصريحـات السـلبية عائقـاً أمـام مسـاعي التقـارب مـع روسـيا. وربّمـا في هـذا الإطـار جـاء توقيـع مذكّـرة تفاهـم بيـن مجلـس سـوريا الديمقراطيـة وحـزب الإرادة الشـعبية بقيـادة قـدري جميـل، نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء الأسـبق في سـوريا، والمعـارض وثيـق الصلـة بموسـكو. ففـي يـوم الاثنيـن، 31 أغسـطس/آب 2020، وقّـع كلّ مـن قـدري جميـل وإلهـام أحمـد، رئيسـة الهيئـة التنفيذيـة في مجلـس سـوريا الديمقراطيـة علـى مذكّـرة تفاهـم مشـتركة، نصّـت على: " إنّ سـوريا الجديـدة، هـي سـوريا موحـدة أرضـاً وشـعباً. وهـي دولـة ديمقراطيـة تحقـق المواطنـة المتسـاوية والعدالـة الاجتماعيـة، وتفتخـر

بـكل مكوناتهـا (العـرب، الكـرد السـريان الأشـوريين، التركمـان الأرمـن، الشـركس) وتـرى في تعددهـا الهوياتـي عامـل غنـى يعـزز وحدتهـا ونسـيجها الاجتماعـي. دسـتورها ديمقراطـي يحقـق صيغـة متطـورة للعلاقـة بيـن اللامركزيـة التـي تضمـن ممارسـة الشـعب لسـلطته المباشـرة في المناطـق وتحقـق الاكتفـاء الذاتـي والتوزيـع العـادل للثـروات والتنميـة في عمـوم البـلاد، والمركزيـة في الشـؤون الأساسـية -الخارجيـة، الدفـاع، الاقتصـاد-". كـم نصّـت الوثيقـة علـى: " إن الإدارة الذاتيـة لشـمال وشـرقي سـوريا ضـرورة موضوعيـة وحاجـة مجتمعيـة متعلقـة بظـروف البلـد وحاجـات المنطقـة التـي أنتجتهـا الأزمـة الراهنة، ومـن المهـم الاسـتفادة مـن تجربـة الإدارة الذاتيـة إيجابـاً وسـلباً، كشـكل مـن أشـكال سـلطة الشـعب في المناطـق، ينبغـي تطويـره علـى المسـتوى الوطنـي العـام، وفي إطـار التوافـق بيـن السـوريين، وبمـا يعـزز وحـدة الأراضـي السـورية وسـيادة دولتهـا ونظامهـا الإداري العـام ".

وبشـأن علاقـة قـوات سـوريا الديمقراطيـة مسـتقبلاً مـع الجيـش السـوري، نصّـت الوثيقـة علـى أنّ: "الجيـش السـوري هـو المؤسسـة الوطنيـة العامـة التـي ينحصـر بهـا حمـل السـلاح ولا تتدخـل بالسياسـة. وينبغـي أن تكـون قـوات سـورية الديمقراطيـة، التـي أسـهمت بشـكل جـدي في الحـرب علـى الإرهـاب ومـا تـزال تعمـل علـى تعزيـز العيـش المشـترك؛ منخرطـة ضمـن هـذه المؤسسـة علـى أسـاس صيـغ وآليـات يتـم التوافـق عليهـا".

في الحقيقـة، علـى الرغـم مـن حـرص الإدارة الذاتيـة وقـوات سـوريا الديمقراطيـة علـى عـدم إغضـاب روسـيا والسـعي إلـى كسـب ودّهـا، ومطالبتهـا بلعـب دورٍ في تليين موقـف الحكومـة السـورية في مسـاعي إجـراء الحـوار معهـا، إلّا أنّ العامـل الأمريكـي كان يؤخـذ بالحسـبان مـن قبـل الإدارة الذاتيـة في العلاقـة مـع روسـيا، وحتـى في مسـألة الحـوار مـع الحكومـة السـورية، لأنّهـا لـم تكـن مسـتعدة لإغضـاب أمريـكا بهـذا الشـأن. مـع مجـيء إدارة بايـدن، وظهـور ملامـح سياسـة أمريكيـة أكثـر

مرونة في التعامل مع الدور الروسي في سوريا، بل وأكثر تساهلاً مع الحكومة، خفّ الضغط (الذاتي)، إن جاز التعبير، على الإدارة الذاتية بشأن التعامل مع روسيا والحكومة السورية، وبُذلت محاولات جديدة للتحاور مع الحكومة.

في الثاني من يوليو/تموز 2021، عاد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، وقال بأنّ بلاده مستعدة لتسهيل الحوار بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، ولكن اشترط لذلك أن يحافظ الجانبان على مواقف متماسكة. في تصريحاته، التي نقلتها عنه وكالة تاس الروسية، قال لافروف: "نحن على استعدادٍ لتشجيع الاتصالات والمشاورات ولكن الجانبين بحاجة إلى مواقف متماسكة". وقد غمز لافروف من قناة الكرد السوريين بشأن علاقتهم مع أمريكا، وقال: "أمريكا تدفع جزءاً كبيراً من الكُرد السوريين نحو الانفصالية... آمل كثيراً أن يفهم هؤلاء الكُرد المهتمون بتطبيع العلاقات مع دمشق الطبيعة الاستفزازية لأمريكا ويروا الخطورة الكبيرة لهذا الأمر". وانتقد الكرد، قائلاً: " عندما أعلنت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عن سحب قوات الولايات المتحدة من سورية، توجّه زعماءٌ أكراد إلى موسكو بطلب مساعدتهم في (إقامة جسور) مع دمشق، لكن عندما راجعت واشنطن قرارها بعد أيام اختفى اهتمام الأكراد بهذه الاتصالات".

لكن رغم كلّ هذه التصريحات لم تُغلَق أبواب موسكو أمام وفود مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، كما سنلاحظ لاحقاً.

الانفتاح الدولي على الإدارة الذاتية

تتباين مواقف الدول المؤثّرة في المسألة السورية من التعامل مع الإدارة الذاتية، بما في ذلك الدول المنضمّة إلى التحالف الدولي المناهض لداعش والتي تتعاون عسكرياً مع قوات سوريا الديمقراطية.

ومـن بيـن تلـك الـدول، تُعـدّ فرنسـا، وهـي ثانـي أكثـر الـدول، بعـد أميـركا، حضـوراً عسـكرياً في شـمال شـرق سـوريا في إطـار التحالـف الدولـي المناهـض لداعـش، أكثـر الـدول اهتمامـاً بغـرب كردسـتان. فعـلاوة علـى الـدور العسـكري الملحـوظ، كانـت ولا تـزال لهـا مواقـف سياسـية متميّـزة في محطّـات عديـدة؛ فهـي كانـت أوّل دولـة تطـرح مبـادرة للحـوار بيـن المجلـس الوطنـي الكـردي والإدارة الذاتيـة، حيـث التقـى فرانسـوا سـينيمو، ممثـل الرئيـس الفرنسـي إيمانويـل ماكـرون الخـاص المكلـف بالملـف السـوري، بممثليـن عـن المجلـس الوطنـي وحركـة المجتمـع الديمقراطـي في باريـس، في أبريل/نيسـان 2019، وطرح عليهـم مبـادرة تدعـو الأطـراف الكرديـة إلـى الالتـزام بالقـرارات الدوليـة الصـادرة بشـأن الأزمـة السـورية والقيـام بإجـراءات مـن شـأنها بنـاء الثقـة بيـن المجلـس والإدارة، والشـراكة في الإدارة والعمليـة السياسـية.

وكان ذلـك قبـل أن تدعـو أميـركا، وبالتنسـيق مـع قـوات سـوريا الديمقراطيـة، إلـى الحـوار بيـن المجلـس والأحـزاب التـي تأطـرّت لاحقاً في إطـار أحـزاب الوحـدة الوطنيـة، ومـن ثـمّ رعايتـه. وحينمـا أعلـن الرئيـس الأميركـي السـابق، دونالـد ترامـب قـراره بسـحب قـوات بلاده من سـوريا، في 7 أكتوبر/تشـرين الأول 2019، بـذل الرئيـس الفرنسـي إيمانويـل ماكـرون جهـوداً كبيـرة مـن أجـل ثنيـه عـن هـذا القـرار، وصارحـه بـأنّ تركيـا سـتهاجم الكـرد وتسـحقهم وأنّ محاربـة داعـش لـن تكـون أولويـة بالنسـبة إلـى تركيـا، وذلـك وفـق مـا يذكـر جـون بولتـون، مستشـار الأمن القومـي الأميركـي آنـذاك، في مذكّراتـه. وحينمـا لـم يفلـح في مسـاعيه لثنـي ترامـب عـن قـرار الانسـحاب، اتّصـل الرئيـس ماكـرون مـع نظيـره الروسـي فلاديميـر بوتيـن وطالبـه بالعمـل علـى حمايـة الكـرد في سـوريا. وحينمـا بـدأت تركيـا برفقـة جماعـات المعارضـة السـورية المسـلّحة التابعـة لهـا بغـزو منطقتـي سـري كانيـه وكـري سـبي الكرديتيـن في 9 أكتوبر/تشـرين الأول 2019، انتقـد الرئيـس الفرنسـي ماكـرون الهجـوم التركـي بشـدّة، ووصفـه في مقابلـة مـع مجلـة "ذي إيكونوميسـت"

بالعـدوان، إذ قـال: " نشـهد عدواناً مـن شـريك في الحلـف، تركيـا، في منطقـةٍ مصالحنا فيهـا علـى المحـكّ، مـن دون تنسـيق ". واعتبـر ذلـك مـن مؤشـرات "المـوت الدماغـي" للناتـو.

تهتـمّ فرنسـا بمناطـق الإدارة الذاتيـة دبلوماسـياً أيضـاً، إذ تقـوم وفـود فرنسـية بزيـارات إليهـا، كانـت منهـا زيـارات إيريـك شـوفاليه، السـفير الفرنسـي السـابق في دمشـق، ومديـر قسـم الأزمـات والدعـم في الخارجيـة الفرنسـية إلـى المنطقـة والاجتمـاع مـع عبدالكريـم عمـر، الرئيـس المشـترك لمكتـب العلاقـات الخارجيـة في الإدارة الذاتيـة، وتأكيـده، في إحـدى زياراتـه، علـى اسـتمرار فرنسـا في لعـب دور إيجابـي في المنطقـة بمـا في ذلـك دعـم الحـوار الكـردي البينـي.

لقـد أدّى تفـرّد أميـركا في عهـد إدارة ترامب باتّخاذ القرار بشـأن سـوريا دون التشـاور مـع حلفائهـا الأوروبييـن أو أخـذ مواقفهـم في الحسـبان إلـى إضعـاف دور وتأثيـر هـؤلاء الحلفـاء، وفي مقدّمتهـم فرنسـا، في هـذا البلـد، وانعكـس ذلـك سـلباً علـى غـرب كردسـتان والإدارة الذاتيـة.

في أوائـل شـهر أبريل/نيسـان 2021، وبعـد انتهـاء زيـارة الرئيـس نيجيرفـان بارزانـي، رئيـس إقليـم كردسـتان إلـى باريـس ولقائـه مـع الرئيـس الفرنسـي إيمانويـل ماكـرون، سـلّم ممثّـل عـن الحكومـة الفرنسـية، أوفدتـه فرنسـا إلـى شـمال شـرق سـوريا، دعـوة موجّهـة مـن الرئاسـة الفرنسـية إلـى شـخصيات كرديـة مـن المجلـس الوطنـي وأحـزاب الوحـدة الوطنيـة، وأخـرى عربيـة وسـريانية لزيـارة فرنسـا في وفـدٍ مشـترك ولقـاء الرئيـس الفرنسـي إيمانويـل ماكـرون. عكسـت هـذه الدعـوة الرغبـة الفرنسـية في الانفتـاح السياسـي العلنـي علـى الإدارة الذاتيـة والأحـزاب السياسـية الكرديـة داخلهـا وخارجهـا، والإقـدام علـى خطـوات سياسـية ودبلوماسـية لترجمـة هـذه الرغبـة. فمـن تعييـن ممثّـل لفرنسـا في مناطـق الإدارة الذاتيـة إلـى توجيـه دعـوة مـن الرئاسـة الفرنسـية لوفـد مـن هـذه المناطـق لزيـارة باريـس، يمكـن اسـتنتاج عـزم فرنسـا علـى ترسـيخ قدمهـا الثانيـة علـى أرض

سوريا إلى جانب قدمها الأولى على أرض العراق لتأمين دورٍ قويٍّ لها في منطقة لا يمكن إسقاطها من حساباتها الاستراتيجية. ويمكن الإشارة هنا، إلى أنّه مثلما ترى فرنسا في إقليم كردستان حليفاً موثوقاً يمكن الاعتماد على شراكته في العراق، سوف تسعى إلى أن يكون الكرد في سوريا وحلفائهم الداخليين شركاءها في سوريا. سيما وأنّ المنهج الأمريكي في إعادة التنسيق والعمل مع الحليف الأوروبي، بعد مجيء إدارة بايدن، سيكون قد انعكس على العلاقة بين أمريكا وفرنسا في سوريا باتجاه شراكة في العمل على التعاطي مع الأزمة السورية وسبل حلّها. وقد تبيّن لاحقاً أن الدعوة الفرنسية لم تكن بمعزل عن التنسيق مع أمريكا. وقد شكّلت هذه الخطوة بداية مسارٍ تسلكه الدول الغربية في التعامل مع الإدارة الذاتية، لم يعد الحرص على مراعاة الاعتراضات التركية في سياقه بنفس الدرجة السابقة.

بعد رفض المجلس الوطني الكردي المشاركة في الوفد الذي دعته الرئاسة الفرنسية لزيارة باريس، استقبل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، يوم الاثنين 19 يوليو/تموز 2021، في قصر الإليزيه، وفداً مشتركاً من الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، ضمّ كلّاً من إلهام أحمد، رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية، وبيريفان خالد، الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وغسان اليوسف، الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي في الإدارة المدنية في دير الزور. وفي أعقاب اللقاء، أصدرت الرئاسة الفرنسية بياناً، قالت فيه: " إنّ الرئيس ماكرون، خلال لقائه الممثلين عن الإدارة والمجتمع المدني، شدّد على "ضرورة مواصلة العمل من أجل إرساء استقرار سياسي في شمال شرق سوريا وحوكمة شاملة".

كما أشاد الرئيسي الفرنسي بشجاعة مقاتلي شمال شرق سوريا والتضحيات التي قدّموها مع السكّان المحليين في القتال ضدّ

داعـش، مثلمـا أكّـد علـى مواصلـة فرنسـا عملهـا الإنسـاني في شـمال شـرق سـوريا.

وبعـد اللقـاء، صرّحـت بيريفـان خالـد، عضـو الوفـد، للصحافـة أنّ الرئيس الفرنسـي " أكّـد دعمـه لـلإدارة الذاتيـة حتـى تحقيـق وضـع آمـن ومسـتقر في سـورية والمنطقـة" وأنّ فرنسـا أكـدت علـى "مواصلـة دعمهـا العسـكري والاقتصـادي لمناطـق الإدارة الذاتيـة".

وعدا أمريكا التي لها ممثّل سياسـي في شـمال شـرق سـوريا للتواصل مـع الأطـراف السياسـية في المنطقـة، تُعـدّ فرنسـا الدولـة الوحيـدة التي لهـا مكتـب في المنطقـة يعمـل فيـه عـددٌ مـن الدبلوماسـيين للتواصـل مـع الإدارة الذاتيـة والقـوى السياسـية في المنطقة.

تركيا الغاضبة

لا شـكّ في أنّ تركيـا هـي أكثـر الـدول اعتراضـاً، بـل وعـداءً، لأيّ انفتـاحٍ دولـي علـى تجربـة الإدارة الذاتيـة. وفي أعقـاب اسـتقبال الرئيـس الفرنسـي للوفـد المشـترك مـن الإدارة الذاتيـة ومجلـس سـوريا الديمقراطيـة، أدانـت تركيـا اللقـاء، في بيـانٍ أدلـى بـه يـوم الثلاثـاء 20 تموز/يوليـو 2021، المتحـدث باسـم الخارجيـة التركيـة تانغـو بيلغيتـش، وقـال "إن تعامـل فرنسـا مـع التنظيـم الإرهابـي الدمـوي الـذي يمتلـك أجنـدة انفصاليـة- حسـب البيـان التركـي- يضـر بجهـود تركيـا الراميـة لحمايـة أمنهـا القومـي ووحـدة سـوريا السياسـية وسـلامة أراضيهـا وضمـان الاسـتقرار في المنطقـة". هـذا البيـان التركـي يُظهـر، مـن جهـة، مـدى عـداء تركيـا لأيّ خطـوة تصـبّ في صالـح القضيـة الكرديـة في سـوريا، كمـا يُظهـر قلـق تركيـا الشـديد مـن حقيقـة أنّ دول العالـم لا تقبـل بالتصنيـف التركـي لـلإدارة الذاتيـة وقواتهـا المقاتلـة، ولا تعتبرهـا لا إرهابيـة ولا ذات أجنـدة انفصاليـة، وإنّمـا شـريكة للتحالـف الدولـي في قتـال تنظيـم داعـش التـي تحـوم شـكوك عديـدة حـول علاقـة تركيـا بـه.

بعد باريس، موسكو وواشنطن

بعد زيارة باريس بأقلّ من شهرين، وبعد التصريحات الروسية الاتهامية لقسد ومجلس سوريا الديمقراطية، وصل إلى موسكو وفدٌ مشترك من الإدارة الذاتية ومجلس سوريا الديمقراطية، ضمّ إلهام أحمد، رئيسة المجلس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطية، ونظيرة كورية الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية في إقليم الجزيرة، وغسان اليوسف الرئيس المشترك للإدارة المدنية في ديرالزور، والتقى يوم الأربعاء 15 أيلول/سبتمبر 2021، مع ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية، ومبعوث الرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وحول هذا اللقاء، أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً، قالت فيه: " تم خلال اللقاء تبادل صريح للآراء حول الوضع في سورية مع التركيز على الأوضاع شمال شرقي البلاد، حيث أكد الجانب الروسي موقفه المبدئي الداعم لتسوية جميع القضايا التي تعيق استعادة سيادة ووحدة أراضي سورية بالكامل، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وبأسرع ما يمكن... كما جرى التأكيد على أهمية مواصلة الحوار بشكل فعّال بين مجلس سوريا الديمقراطية والحكومة السورية بهدف التوصل إلى اتفاقات تستجيب للتطلعات المشروعة لجميع السوريين، وتراعي خصائص المناطق والتعددية الأثنية والثقافية للمجتمع السوري". في حين وصف المكتب الإعلامي لمجلس سوريا الديمقراطية اللقاء بالإيجابي، وقال في بيانٍ: " تمّ في اللقاء التأكيد على الحل السياسي للازمة السورية وفق القرار الأممي ٢٢٥٤ وضرورة مشاركة (مسد) في العملية السياسية، وتمت مناقشة الانتهاكات المستمرة من قبل أنقرة للسيادة السورية".

الوفد نفسه زار واشنطن، وظلّ لأكثر من أسبوعين يجري لقاءات في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونجرس. كما

استضافت مراكز بحث ودراسات أمريكية إلهام أحمد للحديث عن الوضع في غرب كردستان وشمال شرق سوريا، ونتائج لقاءات الوفد في واشنطن.

بعد استقبال الوفد من قبل النائب الأول لمساعد وزير الخارجية الأمريكي، جوي هود، ونائب مساعد وزير الخارجية إيثان غولدريتش، أصدرت السفارة الأمريكية في دمشق بياناً، بتاريخ 29 سبتمبر/ أيلول 2021، وقالت أنّ هدف اللقاء هو "إعادة التأكيد على دعم الولايات المتحدة للاستقرار في شمال شرق سوريا ولمواصلة تقديم المساعدات في المناطق المحرّرة من داعش وللحلّ السياسي الذي يشمل جميع السوريين". وفي ندوة أقامها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، واستضاف فيها إلهام أحمد، قالت رئيسة الهيئة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطية: "سمعنا من المسؤولين في البيت الأبيض تعهّدات بالاستمرار في الالتزام بالتواجد في شمال وشرق سوريا، وتقديم الدعم الاقتصادي للمنطقة".

وبشأن الحوار مع الحكومة السورية، قالت أحمد: " إنّ تعاوناً أميركياً- روسياً يمكن أن يثمر عن نتائج ملموسة ودفع النظام للقبول بإشراك أطراف سياسية أخرى. والتخلي عن مركزية سوريا التي باتت تشكل عبئاً في مسار الحل السياسي عموماً، ونشارك واشنطن مواقفها حيال تزمت النظام وتمسكه بذات العقلية الاستبدادية".

وأطلقت أحمد مواقف مرنة حيال تركيا، إذ قالت: " نحن مستعدون للحوار مع تركيا وحل كافة الخلافات معها بالطرق السلمية والحوار، شريطة معالجة ملفات مرتبطة بالشعب الكردي والأراضي السورية المحتلة من قبل تركيا مثل سري كانيه وكري سبي وعفرين".

ونقلت وكالة (رويترز) عن إلهام أحمد تعهدّ الأمريكيين بالبقاء في سوريا وتدمير داعش، إذ قالت: "قالوا إنهم سيبقون في سوريا ولن ينسحبوا، سيواصلون قتال الدولة الإسلامية. لقد تعهدوا بفعل كل

ما يمكن لتدمير الدولة الإسلامية والعمل على بناء البنية التحتية في شمال شرق سوريا. قبل ذلك لم يكونوا واضحين أثناء رئاسة ترامب، وخلال الانسحاب من أفغانستان، لكن هذه المرة أوضحوا كل شيء".

كانت هذه الزيارة، واللقاءات التي تمّت خلالها، ومستوى الشخصيات التي استقبلت الوفد، خطوة مهمّة على طريق إطفاء طابع سياسي أوضح على علاقة أمريكا بالإدارة الذاتية، حيث ظلّ القلق يساور الطرف الكردي لوقتٍ طويل من تدني مستوى الاهتمام السياسي بالإدارة الذاتية وإيلاء الأهمية الكبرى بالعلاقة العسكرية في إطار التحالف المناهض لداعش.

بالتزامن مع هاتين الزيارتين إلى موسكو وواشنطن، سرت أخبار عن وجود تفاهم مبدئي على مجموعة أفكار بشأن الحوار بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية برعاية وتشجيع روسي ورضا أمريكي. وحسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصادر متابعة للاتصالات بين الأطراف المعنية بهذا الملفّ، فإنّ هذه الأفكار تتمحور حول لامركزية إدارية موسّعة بإدارة موظفين من المنطقة، مع الاعتراف الرسمي باللغة الكردية ضمن اللغات الوطنية، وانضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري على أن تكون خدمة المنضوين تحت رايتها في مناطقهم.

حسب المعلومات التي حصلنا عليها من مصدر مقرّب من الوفد الذي زار كلّاً من موسكو وواشنطن، طرح الروس مشروعاً على الوفد الزائر بشأن الاتفاق بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، وتضمّن الطرح الروسي أربع نقاط رئيسية، وهي: رفع العلم السوري في مناطق الإدارة الذاتية ؛ وتقاسم واردات نفط المنطقة بنسبة 75% للحكومة المركزية، و25% للإدارة الذاتية ؛ والإقرار ببقاء الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة ؛ والقبول باللامركزية في إطار توسيع قانون الإدارة المحلية بما هو أدنى من الإدارة الذاتية بشكلها القائم حالياً.

وحسب المصدر ذاته، طالب الوفد المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية بإضافة نقطتين، وهما: الإقرار بحقوق الشعب الكردي في سوريا ؛ والاعتراف بخصوصية قوات سوريا الديمقراطية ومؤسسة الأسايش.

لكنّ الروس لم يقبلوا بإضافة هاتين النقطتين، في حين أبدوا الاستعداد للنقاش بشأنهما.

المصدر كشف لنا أنّ الوفد المشترك حمل الطرح الروسي إلى الأمريكيين في زيارته إلى واشنطن. اعتبر الأمريكيون الطرح الروسي مثيراً للاهتمام، وحينما سأل الوفد عمّا يمكن للأمريكيين أنّ يقدّموا من دعم للإدارة الذاتية في هذا الإطار، كان الجواب بأنّه ليست لهم علاقات مباشرة مع الحكومة السورية لممارسة ضغوط عليها، ويمكنهم فقط بذل مساعي مع روسيا من أجل حثّها على ممارسة ضغوط على الحكومة السورية لإظهار المزيد من المرونة في الاستجابة لمطالب الإدارة.

في أواخر عام 2021، أبدت الإدارة الأمريكية اهتماماً سياسياً واضحاً بالإدارة الذاتية ومؤسساتها السياسية والعسكرية والإدارية. فقد زار وفدٌ أمريكي رفيع المستوى برئاسة ايثان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، مناطق الإدارة الذاتية، والتقى في يوم السبت، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مع وفدٍ مشتركٍ من قيادة قوات سوريا الديمقراطية بقيادة مظلوم عبدي القائد العام للقوات، ومجلس سوريا الديمقراطية برئاسة إلهام أحمد، الرئيسة التنفيذية للمجلس، وكذلك مع وفدٍ من الإدارة الذاتية برئاسة الرئيسين المشتركين للمجلس التنفيذي للإدارة، بيريفان خالد وعبد حامد المهباش. ووفق الإعلام الرسمي لقوات سوريا الديمقراطية " عقد الجانبان اجتماعاً مطولاً بخصوص الأوضاع الأخيرة في المنطقة وسوريا، أكد الوفد الأمريكي خلاله على أهمية الحفاظ على اتفاقية خفض التصعيد ووقف إطلاق النار

في المنطقة وسوريا بشكل عام، وكذلك مواصلة الجهود لإلحاق الهزيمة النهائية بداعش.كما تم التباحث حول الصعوبات الأمنية والاقتصادية التي تعاني منها مناطق شمال وشرق سوريا وسبل زيادة تقديم الدعم الإنساني لها بغية تجاوز آثار الحرب وتمتين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية بما يضمن الحفاظ على الأمن والاستقرار".

يوم الجمعة، 18 فبراير/ شباط 2022، اعتبر نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف أن مشاركة ممثلي الكرد في عملية الإصلاح الدستوري السورية أمرٌ ضروري. في لقاءٍ مع قناة (روسيا اليوم)، قال بوغدانوف: " إذا كنا نتحدّث عن الإصلاح الدستوري، فنحن ندعم مشاركة ممثلي السكان الأكراد أيضاً في العملية، وذلك سيحول دون أي اتهامات بالانفصال. .. نحن ندعم أن يجد السوريون، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية أو العرقية، حلولاً وسطى في علاقاتهم، استناداً إلى مبادئ الحفاظ على وحدة وسيادة الأراضي السورية".

رحّبت الإدارة الذاتية بتصريحات المسؤول الروسي واعتبرتها إيجابية، ورحّبت بالدور الروسي. وقالت الإدارة، في بيانٍ صادرٍ عن دائرة العلاقات الخارجية للإدارة الذاتية، في اليوم ذاته: " نجدد موقفنا في استعدادنا التام لأية جهود يضمن تحقيق الحل والتوافق السوري... لروسيا دور مهم في هذا الإطار، ونرحب بدورها الضامن لكل الجهود السورية التي تفضي إلى الاستقرار، وأية جهود أخرى لكل من يريد المساهمة في هذا المجال".

جهود ائتلاف المعارضة ضد الإدارة الذاتية

في نفس توقيت زيارة الوفد المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية إلى واشنطن،، كان وفدٌ من المعارضة السورية،

يضم قيادات الائتلاف الوطني الموالي لتركيا، ومن ضمنهم قياديان من المجلس الوطني الكردي، هما عبدالحكيم بشار، نائب رئيس الائتلاف، وابراهيم برو، عضو هيئة التفاوض، يزور الولايات المتحدة ويلتقي بوفودٍ مختلفة من الدول المشاركة في اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة.

لاحظ المراقبون تدني مستوى اهتمام الدول بوفد المعارضة السورية، إذ باستثناء وزير خارجية قطر، لم يلتق أي وزير خارجية بالوفد. وفي واشنطن، التقى بريت ماكغورك، المسؤول الأمريكي الأرفع في الملفّ السوري مع وفد مجلس سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، في حين كلّف نائبته باللقاء مع وفد المعارضة السورية.

تركّزت مداخلات العضوين الكرديين في وفد الائتلاف، خلال لقاءاتهما، على الطعن في الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية.

كتب عبدالحكيم بشار عن لقاء وفد المعارضة مع سادات أونال، نائب وزير الخارجية التركي ما يلي: " اللقاء مع الخارجية التركية في 22-9-2021. اجتمع الوفد المشترك مع الخارجية التركية برئاسة السيد سادات اونال وحضور المندوب الدائم لتركيا في بعثة الامم المتحدة جان ديزدران حيث شارك في الوفد كل من عبدالحكيم بشار وابراهيم برو. وجرى الحديث عن الوضع السوري العام وتعطل العملية السياسية واستمرار كافة الأزمات الإنسانية في سوريا من انتهاكات وقصف للنظام على بعض المناطق وتراجع الاهتمام الأمريكي بالملف السوري. وقد أكّد الجانب التركي استمرار دعمه للشعب السوري وثورته ودعمه للعملية السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأنّ تركيا لن تدخر جهداً في هذا المجال. ثم تحدث كل من عبدالحكيم بشار وابراهيم برو عن توقف الحوار الكردي- الكردي منذ أحد عشر شهراً بسبب الانتهاكات التي ترتكبها قوات (ب ي د)، ورغم تدخل الجانب الامريكي وتعهده بعدم تكرار الانتهاكات إلا

أنّها لم تتوقف. ثم جرى الحديث عن عفرين وسرى كانيه واستثمار ال (ب ي د) في معاناة الناس والسعي لأدلجتهم على فكر الـ ب ك ك وتجنيدهم لصالح قنديل وقسد بمن فيهم صغار السن، وطلبا من الجانب التركي بذل كل الجهود لعودة أهالي عفرين ورأس العين وتقديم التسهيلات الممكنة لهذه العودة وتحقيق الاستقرار فيهما. أبدى الجانب التركي اهتماماً خاصاً بالموضوع. كما تطرّق الجانبان إلى سيناريو إمكانية انسحاب أمريكا من شمال شرق سوريا، وضرورة مناقشة هذا الموضوع بعمق وإسهاب" .

ومن الواضح أن الرجلين لم يتحدّثا عن الانتهاكات التي ترتكبها القوات التركية والجماعات المسلّحة التابعة لتركيا في المناطق المحتلة.

وعن لقاء الوفد مع وفد جامعة الدول العربية، كتب بشار ما يلي: " التقى وفدنا صباح يوم الأربعاء مع الأمين العام للجامعة العربية السيد أحمد أبوالغيط، ونائب الأمين العام السيد حسام الدين زكي، وحضر اللقاء د عبدالحكيم بشار... تحدّث الوفد عن العملية السياسية المعطلة في سوريا وعن معاناة السوريين من كل النواحي والتهجير والاعتقالات وكل ما يتعلق بالملف السوري. ثم طلبوا دعم الجامعة العربية للدفع بالعملية السياسية للأمام. وقد تحدثت أنا عن التشييع (يقصد التشيّع- الكاتب) في سوريا ومحاولات التغيير الديمغرافي فيها والتي تشكل خطراً على مستقبل سوريا حتى لو نجحت العملية السياسية. وتحدثت عن القضية الكردية في سوريا وإننا نتطلّع إلى سوريا ديمقراطية تقرّ وتضمن حقوق مكوناتها من العرب والكرد والسريان-آشوريين والتركمان دستورياً. كما تحدّثت عن شرق الفرات وقلتُ أن الذي يحكم فعلياً شرق الفرات هم أكراد غير سوريين مرتبطين بقنديل وهم قادة حزب العمال الكردستاني.

ثم تحدّث الأمين العام قائلاً: نحن ندعم الدولة الوطنية في سوريا

وليس العروبية. نحن مع حقوق أخوتنا الكرد وكافة المكونات، ولكن نعتقد أن تكون سوريا المستقبل عضواً في الجامعة العربية. ثم استفسر إذا كان الذي يحكم شرق الفرات هم أكراد خارج تركيا (يقصد خارج سوريا- الكاتب) فلماذا الدعم الأمريكي لهم؟ قلتُ: أمريكا تستخدمهم لمحاربة داعش فقط".

أثارت هذه المداخلات ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام حفيظة قيادة المجلس الوطني الكردي في الداخل وامتعاضها، فأرسلت رسالة إليهما ـ حسب عضوٍ في رئاسة المجلس الوطني- وطلبت منهما الكفّ عن نشر نصوص مداخلاتهما.

ممثليات الإدارة الذاتية في الخارج

ظلّت مسألة التعامل السياسي مع الإدارة الذاتية هاجساً بالنسبة إلى القائمين عليها، خاصّة وأنّ غياب التناسب بين علاقة التحالف الدولي العسكرية مع قوات سوريا الديمقراطية، والعلاقة السياسية مع الإدارة الذاتية يشكّل عامل قلقٍ دائم. كما كان أسوأ وأخطر ما يواجه الكرد في علاقتهم مع أمريكا في سوريا هو إصرار هذه الأخيرة على حصر هذه العلاقة بالجانب العسكري وبالمعركة ضدّ داعش، والتأكيد المتكرّر على غياب أي علاقة سياسية، وعدم وجود أي مشروع سياسي بشأن المناطق التي تسيطر عليها حليفتها (قسد)، الأمر الذي يترك المنطقة عرضة لأخطار دائمة ومن أطراف عديدة. ولذلك لجأت الإدارة الذاتية إلى افتتاح ممثليات لها في بعض دول العالم، وذلك لتكون بمثابة نوافذ مفتوحة على هذه الدول في سبيل فتح قنوات الاتصال معها ونسج علاقات بها قدر المستطاع. افتتحت الإدارة الذاتية أول ممثلية لها في العاصمة الروسية موسكو عام 2016، كما افتتحت ممثليات في عددٍ من العواصم، مثل كلٍّ من العاصمة الفرنسية باريس، والعاصمة

السـويدية سـتوكهولم، والعاصمـة الألمانيـة برليـن، وعاصمـة بلجيـكا والاتحـاد الأوروبـي بروكسـل، بالإضافـة إلـى ممثليـة في مدينـة السـليمانية في إقليـم كردسـتان، وأخيـراً في مدينـة جنيـف السويسـرية في يـوم 9 أغسـطس/آب 2021، ليبلـغ العـدد 7 ممثليـات.

مـن خـلال ملاحظـة تـوزّع ممثليـات الإدارة الذاتيـة علـى الخارطـة، نسـتنتج أنّهـا تقـع في دول لهـا خصوصية بشـأن غرب كردسـتان وشـمال شـرق سـوريا، مـن روسـيا ذات النفـوذ الأكبـر في سـوريا، إلـى فرنسـا التـي تتّخـذ موقفـاً متقدّمـاً مـن القضيـة الكرديـة في سـوريا وتجربـة الإدارة الذاتيـة، سويسـرا، وخاصّـة مدينـة جنيـف التـي تضـم ثانـي أكبـر مقـر للأمـم المتحـدة بعـد مدينـة نيويـورك الأميركيـة، كمـا تضـمّ عـدداً كبيـراً مـن المؤسسـات الدوليـة والمنظمـات الحقوقيـة والإنسـانية، إلـى بلجيـكا ومدينـة بروكسـل التـي تُعـدّ بمثابـة عاصمـة الاتحـاد الأوروبـي. لكـن اللافـت أيضـاً هـو غيـاب ممثليـات الإدارة في عواصـم مهمّـة مثـل واشـنطن ولنـدن.

وعلـى الرغـم مـن أنّ هـذه الممثليـات لا تحظـى بالصفـة الدبلوماسـية الرسـمية، إلّا أنّهـا تلعـب دوراً مهمّـاً في هـذه المرحلـة كنوافـذ تواصـل وقنـوات اتصـال مـع الـدول التـي تتواجـد فيهـا.

يثيـر افتتـاح ممثليـات الإدارة الذاتيـة غضـب تركيـا الشـديد، وهـذا يـدلّ علـى أنّ هـذه الممثليـات يمكـن أن تلعـب دوراً كبيـراً في نسـج العلاقـات مـع الـدول والحكومـات والتيـارات السياسـية المختلفـة في تلـك الـدول وإيصـال صـورة الإدارة الذاتيـة إلـى تلـك الـدول وطلـب الدعـم والمسـاندة لهـا. فعندمـا أعلنـت الإدارة الذاتيـة عـن افتتـاح ممثليتهـا في مدينـة جنيـف السويسـرية، هاجمـت تركيـا سـماح سويسـرا بافتتـاح ممثليـة لـلإدارة واسـتدعت القائـم بأعمـال السـفارة السويسـرية في تركيـا، لتسـجّل احتجاجهـا علـى هـذه الخطـوة. ورغـم أنّ سويسـرا حاولـت أن تخفّـف مـن حـدة الموقـف وأصـدرت وزارة الخارجيـة السويسـرية بيانـاً تنفـي فيـه افتتـاح ممثليـة رسـمية لـلإدارة الذاتيـة في جنيـف، وأشـارت

إلـى أن المكتـب لا يعـدّ تمثيـلاً رسـمياً، بـل أقـرب إلـى (جمعيـة) وفـق القوانيـن السويسـرية التـي تتيـح افتتـاح وتشـكيل الجمعيـات علـى أراضيهـا حتـى مـن دون تراخيـص مسـبقة، إلّا أنّ هـذه الممثليـات لا يُمكـن في الحقيقـة افتتاحهـا مـن دون رضـا تلـك الـدول.

الفصل السادس

احتلال تركيا للمناطق الكردية في سوريا

احتلال عفرين
(18 مارس/ أذار 2018)

نبذة عن منطقة عفرين

منطقة عفرين هي الجزء المُلحّق بسوريا من منطقة جبل الكرد التي تقاسمتها تُركيا وفرنسا المنتدبة على سوريا بموجب اتفاقيات ترسيم الحدود. أُلحقت منطقة عفرين التي احتفظت بتسمية (جبل الكرد)، مع منطقتي الجزيرة وكوباني الكرديتين بسوريا، التي كانت تحت الانتداب الفرنسي، وفق المعاهدة الفرنسية- التركية التي أبرمت في لندن في 9 مارس/أذار من عام 1921. وقد عُدلت الاتفاقية المذكورة مرتين: تمّ التعديل الأوّل بموجب معاهدة أنقرة في أكتوبر/تشرين الأوّل من العام نفسه، فيما أُجري التعديل الثاني عليها بموجب معاهدة جوفنال سنة 1926 (16). وفي عام 1939، ألحقت فرنسا منطقة (لواء إسكندرون) ذات الأغلبية العربية بتركيا بعد أن اقتطعتها من سوريا. وبذلك تم ترسيم الحدود نهائياً بين الدولتين. إلحاق هذه المناطق الكردية، ومن ضمنها عفرين، بالدولة

(16). درية عوني، عرب وأكراد، خصام أم وئام؟، دار الهلال، مصر، تاريخ النشر مغفّل، ص 158.

السورية الناشئة كان تلبية لمصالح فرنسا التي تقاسمت النفوذ مع بريطانيا في المنطقة، ولم يكن هذا الإلحاق بإرادة سكانها الكرد ولا برغبة العرب. فحتى أثناء نشوء الحركة القومية العربية المناهضة للعثمانيين في بداية القرن العشرين، لم تكن المناطق الكردية المُلحَقة بسوريا في يوم من الأيام من بين مطالب القوميين العرب، لا في مراسلات (حسين ـ مكماهون) حول تشكيل الدولة العربية، ولا خلال العهد الفيصلي في سوريا، ولا حتى من قبل القوميين العرب تحت الانتداب الفرنسي [17].

حافظت منطقة جبل الكرد على تسميتها التاريخية هذه في العهد العثماني وكذلك في العهد السوري، سواء في ظلّ الانتداب الفرنسي أو بعد نيل سوريا لاستقلالها، إلى أن بدأت سياسات التعريب للمناطق الكردية في سورياً، بدءاً من العهد الناصري، ابّان الوحدة بين مصر وسوريا، والتي تعزّزت في العهود البعثية المختلفة، التي أحلّت تسمية جبل حلب محلّ جبل الكرد. لكنّ كرد عفرين ظلّوا متمسّكين بتسميتهم المحليّة لمنطقتهم (Çiyayê Kurmênc) أي جبل الكرد، إذ تعبير (كرمانج) يُستخدم في عفرين وسواها من المناطق الكردية للدلالة على الكرد.

تقع منطقة جبل الكرد بين خطي الطول 36.33 غربا و 37 درجة شرقاً وخطي العرض 36.20 جنوبا و 36.50 درجة شمالاً. وتضمّ مركز المدينة (عفرين) وهي إدارياً منطقة، وستّ نواحي وهي: (جندريس، شية، راجو، بلبل، شرا وموباتا)، و363 قرية ومزرعة. تبلغ إجمالي مساحتها 3850 كيلومتراً مربّعاً، إلّا أنّ مساحات واسعة منها، تضمّ أكثر من أربعين قرية، اقتُطِعت وأُلحقت بالمناطق المتاخمة لها، على شكل قوس ينطلق من أعزاز شرقاً مروراً بدير جمال ومن ثمّ نبّل وصولاً إلى دارة عزّة مركز منطقة سمعان، جنوباً، بحيث تبلغ مساحة المنطقة الإدارية ما يقارب 2045 كيلومتراً مربّعاً. وتُعتَبَر

(17). درية عوني، نفس المصدر.

منطقة عفرين الأكثر كثافةً من الناحية السكانية مقارنة بالمناطق الكردية الأخرى كما أنّها الأقدم استيطاناً بشرياً.

سكان عفرين

تشير احصائيات أجرتها منظمات تابعة للأمم المتّحدة إلى أنّ عدد سكان منطقة عفرين يبلغ حوالي 400 ألف نسمة. وهذه الاحصائيات تشمل مدينة عفرين والمناطق التي تتبع لها إدارياً. في حين أنّ المصادر المحليّة تشير إلى أنّ عدد سكان المنطقة يُناهز 600 ألف نسمة. تبلغ نسبة الكرد منهم حوالي 95%. خلال سنوات الأزمة السورية، انتقل إليها ما ينوف عن 200 ألف كردي من حلب، ولكن نزح عنها أيضاً ما يقارب هذا العدد إلى تركيا والبلدان الأوربية. كما نزح بعضهم إلى جنوب كردستان. مقابل نزوح هذه الأعداد الضخمة من الكرد منها، نزح إليها ما يقارب 200 ألف عربي من مناطق مختلفة، استقرّ قسم كبير منهم فيها حتى بعد غزوها من قبل تركيا والفصائل التابعة لها.

الصراع التركي-الفرنسي على منطقة عفرين

بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، دخلت القوات الانكليزية، في ديسمبر/كانون الأوّل 1918، إلى مدينة كلّس التي كانت منطقة جبل الكرد تتبع لها إدارياً، ثمّ استكملت هذه القوات سيطرتها على كامل المنطقة، ثمّ تسلّمت القوات الفرنسية، في نوفمبر/تشرين الثاني 1919، ولاية حلب من الانكليز ودخلت إلى منطقة جبل الكرد[18].

أنشأت الحكومة العثمانية حركات مقاومة شعبية ودعمتها في

(18). د. محمد عبدو علي، الوجود الكردي في شمال سوريا : منطقة جبل الأكراد (عفرين)، موقع مدارات كرد، 2016-12-04.

قتالها ضدّ الفرنسيين في المنطقة، فاضطرّ الحلفاء إلى الاتفاق معها على ترسيم الحدود في أكتوبر/تشرين الأوّل 1920، حيثُ أُعيدت كلّس إلى العثمانيين في حين أبقيت المنطقة الجنوبية من جبل الكرد (منطقة عفرين الحالية) ضمن النفوذ الفرنسي. لكنّ الأتراك لم يتخلّوا عن أطماعهم ومطامحهم في سوريا عموماً ومنطقة جبل الكرد خصوصاً حيث عمدوا إلى دعم ومساندة كلّ عمل مناهض للفرنسيين فيها وساهموا في تشكيل نوع من حركة المقاومة للوجود الفرنسي. وقد استمرّت هذه المساعي التركية وتعزّزت إبّان النشاط العسكري لحركة المريدين بقيادة الشيخ ابراهيم خليل ضدّ الوجود الفرنسي وبعض الأسر الاقطاعية التي اتّهمتها الحركة بموالاة الفرنسيين وقد بلغ نشاطها العسكري في المنطقة ذروتها بين عامي 1939-1938 قبل أن تتمكّن فرنسا من سحقها باستخدام القوّة المفرطة بما في ذلك سلاح الجوّ الذي قصف قراهم، الأمر الذي أدّى إلى حركة نزوح كثيفة إلى داخل أراضي الدولة التركية. ولم ينتهِ هذا الصراع الفرنسي- التركي المباشر على المنطقة إلّا بعد رحيل القوات الفرنسية عن سوريا عام 1946.

وقد حافظت تركيا على نشاطها الاستخباراتي النشط في المنطقة حتى بعد رحيل الفرنسيين واستقلال سوريا، إذ يذكر رشيد حمو، الشخصية السياسية والثقافية المعروفة في جبل الكرد في مقدّمته لكتابه المعنون : ثورة جبل الأكراد (حركة المريدين)، بأنّ أحد أهداف تأسيس "جمعية الثقافة الكردية" في عام 1951 من قبل مجموعة من المثقفين، من ضمنهم رشيد حمو نفسه، كان مكافحة الجاسوسية التركية التي كانت تنشط في المنطقة آنذاك [19].

(19). رشيد حمو، ثورة جبل الأكراد (حركة المريدين)، دار النشر غير معروفة، 2001، من مقدّمة الكتاب.

عملية احتلال عفرين
20-1-2018

مرحلة التهديدات التركية باجتياح عفرين

مـع بدايـة انـدلاع الأزمـة في سـوريا، مـارس/أذار 2011، حاولـت تركيـا فـرض إشـراك جماعـة الأخـوان المسـلمين في السـلطة في سـوريا لقـاء عـدم ذهابهـا بعيـداً في دعـم المعارضـة إلـى حـدّ إسـقاط النظـام. وبعـد فشـل هـذا المسـعى التركـي، وضعـت تركيـا نصـب عينهـا هدفيـن أساسـيين في سـوريا: إسـقاط النظـام وإحـلال نظـام أخواني موالـي لهـا محلّـه، ومنـع حصـول الشـعب الكـردي في سـوريا علـى أيّ حقـوق في إطـار وضعيـة سياسـية خاصّـة في البـلاد.

مـع التدخّـل الروسـي العسـكري المباشـر والواسـع في سـوريا، خريـف 2015، أدركـت تُركيـا أنّ هـذا التدخّـل سـيحول دون إسـقاط النظـام، فتركّـزت جهودهـا علـى الوقـوف في وجـه مطامـح الشـعب الكـردي في نيـل حقوقـه، ولذلـك لجـأت إلـى المسـاومات مـع روسـيا واسـتخدمت المعارضـة الإسـلامية الراديكاليـة المسـلّحة وغطاءهـا السياسـي (الائتـلاف) كورقـة في هـذه المسـاومات علـى حسـاب الكـرد في سـوريا. ببلـوغ أواسـط عـام 2017، كانـت سـيطرة المعارضـة المسـلّحة علـى الأرض تنحسـر، في حيـن كانـت القـوات الكرديـة وحلفاؤهـا مـن مكوّنـات المنطقـة تحقّـق المزيـد مـن الانتصـارات علـى الأرض ضـدّ داعـش وتوسّـع مسـاحة سـيطرتها علـى الأرض. بالمقابـل، كان دعـم التحالـف الدولـي لقـوات سـوريا الديمقراطيـة يتزايـد، في حيـن يتراجـع الدعـم والاهتمـام الدوليين بالمعارضـة السـورية السياسـية والعسـكرية والتـي باتـت تتحـوّل تدريجيـاً إلـى أداة تركيـة.

أقلقـت هـذه التطـورات تركيـا كثيـراً، وأصبحـت تخشـى مـن تشـكّل جـدار كـردي متيـن علـى طـول حدودهـا يفصلهـا عـن المعارضـة الموالية

لها. كما أنّ روسيا باتت قلقة من تزايد قوّة ونفوذ قوات سوريا الديمقراطية وتوطّد علاقتها مع أمريكا والتحالف الدولي، وخشيت أن يمتدّ هذا التعاون إلى منطقة عفرين التي كانت تحتفظ روسيا بقوات فيها (معسكر كفر جنّة). ولذلك بدأت تُركيا تعمل على استخدام ما تبقى من سيطرة للمعارضة السورية في ريف دمشق لمبادلتها بمنطقة عفرين الاستراتيجية للغاية. أرادت تركيا أن تقول لموسكو ودمشق سنزيل الخطر المُحدِق بالعاصمة مقابل إزالة الخطر المحدق بخاصرتنا.

مع بدء تركيا بتحشيد قواتها على الطرف المقابل لعفرين وشروع كبار مسؤوليها بإطلاق التهديدات بغزو المنطقة الكردية التي كانت أحد أحصن معاقل الكرد، حاولت روسيا أن تُقنع الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية بتسليم المنطقة للحكومة السورية مع الاحتفاظ بالإدارة المدنية والخدمية فيها، ودعت وفداً من قوات سوريا الديمقراطية إلى موسكو لإقناعها بهذا الطرح.

وحسب المعلومات المتوفّرة لدينا، كان الوفد برئاسة سيبان حمو، القائد العام لوحدات حماية الشعب (YPG). وعلى الرغم من تضارب المعلومات حول مضمون اللقاءات في موسكو وموقف وحدات حماية الشعب، لم تنسحب الوحدات من المنطقة ولم تُسلّم إلى الحكومة السورية، وظهر واضحاً، فيما بعد، أنّ صفقةً قد عُقِدَت بين روسيا وتُركيا بشأن غزو هذه الأخيرة لمنطقة عفرين مقابل إرغام تركيا للمعارضة المسلّحة على إجراء مصالحات مع الحكومة السورية في غوطة دمشق وتسليم هذه المنطقة للحكومة السورية.

احتلال عفرين

يوم الخميس، 18 يناير/كانون الثاني 2018، أرسلت أنقرة رئيس أركان الجيش، آنذاك، خلوصي أكار ورئيس الاستخبارات هاكان فيدان إلى

موسكو للتنسيق معها بشأن العملية العسكرية في عفرين.انسحبت القوّات الروسية من منطقة عفرين يوم الجمعة، 19 يناير/كانون الثاني 2018، وفي ليلة اليوم ذاته، أعلن وزير الدفاع التركي نور الدين جانيكلي أنّ الجيش التركي سينفّذ عملية عسكرية ضدّ المنطقة. صبيحة يوم السبت، 20 يناير/كانون الثاني، أعلنت روسيا رسمياً سحب قواتها من منطقة عفرين، في الوقت الذي بدأ فيه القصف المدفعي التركي على طول الحدود مع المنطقة، ثمّ بدأت الغارات الجوية التركية، قبل أن تبدأ العمليات البرية عبر الحدود في يوم الأحد 21 يناير/كانون الثاني.

كانت المواقف الدولية من التهديدات التركية ومن ثمّ غزوها لعفرين ضعيفة. ففي ذروة التهديدات، في مساء الخميس، 18 يناير/ كانون الثاني 2018، قالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، آنذاك، هيذر نويرت في إيجاز صحفي إن بلادها لا تعرف ما إذا كانت تركيا ستنفذ عملية عسكرية في عفرين أم لا، لكنها تدعوها إلى عدم الإقدام على مثل هذه الخطوة، وإلى التركيز بدلاً من ذلك على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

وكانت أمريكا قد نأت بنفسها عن أيّ مسؤولية حيال منطقة عفرين، حينما أدلى وزير الدفاع الأمريكي، آنذاك، جيمس ماتيس، بتصريحات قال فيها إنّه لا وجود عسكرياً لأمريكا في منطقة عفرين. وقد فُسِّرت هذه التصريحات على أنّها، في الواقع، بمثابة ضوء أخضر أمريكي لتركيا كي تنفّذ تهديداتها بعملية عسكرية في المنطقة.

وفي أعقاب بدء العملية، هاجم سيبان حمو، القائد العام لوحدات حماية الشعب، روسيا واتّهمها بخيانة الكرد والغدر بهم. ففي تصريحات صحفية أدلى بها يوم الاثنين، 22 يناير/كانون الثاني 2018، قال حمو بأنّ موسكو منعت قوات النظام من الرد على الجيش التركي، كما منعت تقديم الدعم للوحدات الكردية. وكشف حمو، قائلاً: "كانت لدينا بعض الاتفاقيات مع روسيا، ولكن في ليلة وضحاها

ضربت روسيا بهذه الاتفاقيات عرض الحائط وخانتنا". أمّا عن الموقف السوري، فقد نفت وزارة الخارجية السورية، يوم السبت 20 يناير/ كانون الثاني 2018، أن تكون أنقرة قد أبلغتها بالعملية العسكرية في عفرين، وذلك ردّاً على تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو التي كان قد قال فيها إن بلاده أبلغت خطياً الحكومة السورية بالهجوم على عفرين. وكان فيصل المقداد نائب وزير الخارجية آنذاك ووزير الخارجية الحالي، قد هدّد، يوم الخميس، أي قبل يومٍ من بدء العملية، بأن "الطيران الحربي السوري جاهز لتدمير الطائرات التركية في حال شنها أي هجوم على عفرين". لكنّ هذا التهديد لم يُنفّذ.
استمرّت المعارك 58 يوماً، استخدمت فيها تركيا والجماعات المسلّحة الإسلامية الراديكالية للمعارضة السورية الموالية لتركيا (كان عددها يُناهز 80 مجموعة، حسب مصادر محلية) كافّة صنوف الأسلحة المتطوّرة والثقيلة في مواجهة قوات كردية دافعت عن المنطقة بشراسة بأسلحة لا تُقارَن بترسانة الجيش التركي، ثاني أكبر جيوش حلف الناتو، وبغياب خطوط الدعم والإسناد.
في يوم 15 مارس/أذار، سيطر مسلّحو المعارضة السورية الموالية لتركيا على قرية ماراتيه التي تقع على بعد ما يقارب 5 كم إلى الغرب من مركز مدينة عفرين، فبدأت عملية النزوح الكبير من عفرين عصر اليوم نفسه. وفق شهادة ناشط سياسيّ من المنطقة واكب عملية النزوح، " في ليلة 16/17 مارس/أذار، جالت سيارة تابعة للإدارة الذاتية في شوارع عفرين وطالبت الأهالي، عبر مكبّرات الصوت، بإخلاء المدينة فوراً بحجة أن المعركة الكبرى ستبدأ فجر يوم 17 مارس/أذار. قُدِّر عدد الذين نزحوا من عفرين منذ 11 مارس/أذار ولغاية 17 منه بحوالي 250.000 شخص. كانت قوافل السيارات متواصلة من وسط مدينة عفرين ولغاية قرية كيمار بدون انقطاع طيلة أيام 17-16-15 مارس". [20]

(20). شهادة ناشط سياسيّ واكب عملية النزوح من المنطقة.

دخلـت القـوات التركيـة والمجموعـات المسـلّحة للمعارضـة السـورية المرتبطـة بهـا إلـى مركـز مدينـة عفريـن صبيحـة 18 مـارس/أذار 2018.

أظهـرت التطـورات الميدانيـة صـورة المقايضـة التـي أجرتهـا تركيـا مـع روسـيا. فبالتـوازي مـع عمليـة غـزو تركيـا وأتباعهـا مـن مجموعـات المعارضـة السـورية، كانـت القـوات السـورية تتقـدّم في الغوطـة الشـرقية. في يـوم 21 مـارس/أذار 2018، أي بعـد ثلاثـة أيـام مـن احتـلال مدينـة عفريـن، خضعـت مدينـة حرسـتا لسـيطرة قـوات الحكومـة السـورية وروسـيا، وفي 23 منـه، فقـدت المعارضـة السـيطرة علـى القطـاع الأوسـط في الغوطـة الشـرقية بشـكل كامـل، بعـد اتفـاق مصالحـة عقدتـه حركـة أحـرار الشـام وفيلـق الرحمـن مـع مركـز حميميـم الروسـي للمصالحـة، يقضـي بتسـليم مدينـة حرسـتا والقطـاع الأوسـط مقابـل خـروج آمـن وتسـوية. وفي 1 أبريل/نيسـان 2018، أرغمـت القـوات السـورية والروسـية بالتواطـؤ مـع تركيـا جيـش الإسـلام، الـذي كان يسـيطر علـى مدينـة دومـا، علـى توقيـع اتفاقيـة مصالحـة، وبالتالـي السـيطرة علـى المدينـة وترحيـل المسـلحين وعوائلهـم إلـى الشـمال السـوري وخاصّـة منطقـة عفريـن المحتلّـة. وبذلـك سـيطرت الحكومـة السـورية علـى كامـل الغوطـة الشـرقية، الجبهـة الأقـرب إلـى قلـب دمشـق والأخطـر عليهـا.

عفرين بعد الاحتلال التركي

بعـد احتـلال مركـز مدينـة عفرين، لم تسـعَ القـوات التركيـة والمجموعات المسـلّحة المرتبطـة بهـا إلـى السـيطرة علـى طريـق النـزوح مـن عفريـن أو إغلاقهـا أمامهـم. نُهبَـت منطقـة عفريـن، مدينـة وأريافـاً، نهبـاً كامـلاً مـن قبـل مجموعـات المعارضـة السـورية الموالية لتركيـا.

شـكّلت الحكومـة التركيـة مجالـس محلّيـة في كلّ مـن مركـز مدينـة

عفرين والنواحي الستّ التابعة لها، لكنّها لم تمنحها أيّ صلاحيات خارج الإرادة التركية، كما تمّ تعيين والي تركي على المنطقة وتمّ ربط جميع القطاعات الإدارية والعسكرية والأمنية والتربوية والخدمية بالإدارة التركية في هاتاي مباشرة. وعمدت السلطات التركية وبالتواطؤ مع حكومة المعارضة والائتلاف والمجموعات المسلّحة إلى تتريك وأسلمة جميع القطاعات وكلّ نواحي الحياة في المنطقة.

بعض المعطيات حول مسألة النزوح من عفرين

1 - العرب القاطنون في عفرين، من المقيمين فيها أصلاً أو من النازحين إليها قبل الهجوم التركي، لم ينزحوا من عفرين إبان هذا الهجوم وكان النازحون من الكرد فقط.

2 - لم تكن هناك حركة نزوح كبيرة من بعض القرى المحيطة بعفرين (جوقيه وماراتيه نموذجاً). وكذلك الحال بالنسبة إلى بعض القرى في مناطق معيّنة مثل (قرى ميدانا) التابعة لناحية راجو وبعض القرى في أطراف ناحية موباتا.

3 - الكثير من سكان ناحية شرا وقراها نزحوا جنوباً إلى منطقة شيراوا من دون المرور بمركز مدينة عفرين.

4 - قرّر بعض سكان المدينة وأريافها عدم النزوح عنها مهما حصل، وكان الدافع لدى بعضهم التمسّك بالأرض في حين أنّ البعض الآخر المختلف مع سلطة الإدارة الذاتية لم يستشعر بنفس مستوى الخطر من المجموعات المسلّحة، بل وأنّ فئة منهم راهنت على كونهم أنصار المجلس الوطني الكردي الذي هو جزء من ائتلاف المعارضة السورية.

5 - المعطى الأخير يُظهر خطورة بالغة وهو نزوح وهجرة الأجيال الشابّة من عفرين. وقد ساهمت ثلاثة عوامل خاصّة، عدا العوامل

العامّة التي تشمل السكان عموماً، في نزوح وهجرة الأجيال الشابّة. العامل الأوّل هو انعدام فرص التعليم أمام الشباب في مرحلة النزوح من حلب نحو عفرين، حيث وجد آلاف الطلبة أنفسهم خارج الجامعات والمدارس الثانوية من دون أن تكون هناك بدائل، فهجر معظمهم نحو تركيا ليستقرّ قلّة منهم فيها ويعبرها معظمهم نحو أوروبا. كان إقرار قانون التجنيد الإلزامي في منطقة عفرين من قبل الإدارة الذاتية في شهر مايو/أيار 2015، ومن ثمّ البدء بتنفيذه في شهر أبريل/نيسان 2016 عاملاً ثانياً من عوامل هجرة الشباب الذين شمل القانون أعمارهم، لا سيما وأنّ الانقسام السياسي في المجتمع الكردي جعل قسماً كبيراً من المجتمع ينظر إلى السلطة القائمة ومؤسساتها على أنّها سلطة حزبية أحادية ومتفرّدة. أمّا العامل الثالث، فيرتبط باحتلال عفرين من قبل القوات التركية والمجموعات المسلّحة الموالية لها. ففي ظلّ هذا الاحتلال، يعزف الشباب عن العودة إلى عفرين، لكون الآلاف منهم كانوا في صفوف وحدات حماية الشعب وقوات الأسايش الأمر الذي قد يعرّضهم للخطر، في حين أنّ قسماً آخر يخشى من احتمال تجنيدهم من قبل المجموعات المسلّحة. في الحصيلة، سوف تعاني منطقة عفرين من الآثار الخطيرة لهذا النزيف الشبابي على المستوى السكاني والاجتماعي والعلمي والاقتصادي.

أخطر عملية تغيير ديمغرافي في عفرين

إنّ تذكّر سياسات التتريك التي مارستها الدولة العثمانية ومن ثمّ تركيا تاريخياً على مدى أكثر من قرنين وكذلك راهناً في المناطق الخاضعة لسيطرة تركيا في شمال سوريا جعل مخاوف الكرد من احتمال قيام تركيا بتغيير ديمغرافية منطقة عفرين مشروعة تماماً. وقد أصبحت هذه المخاوف وقائع على الأرض.

يكشف الأرشيف العثماني عن قيام السلطنة العثمانية بعمليات تهجير قسري واسعة لعشائر كردية من شمال سوريا وجنوب شرقي تركيا إلى منافي حدّدها الباب العالي. وتعود أولى وثائق هذا الأرشيف إلى عام 1763م، وتتحدث عن النقل القسري لبعض الكرد من مواطنهم إلى ولاية الرقة بفعل "أعمالهم السيئة" على حدّ زعم السلطات، وتتضمن أمراً من الباب العالي إلى أحد ولاته لتنفيذ الأمر. [21]

ومن دون الخوض في تفاصيل عمليات التهجير هذه، تكفي الإشارة إلى أنّ السلطات التركية (بعد اعلان الجمهورية) قد رحّلت، في الفترة الواقعة بين أواسط العشرينات وأواخر الثلاثينات من القرن العشرين، عشرات الآلاف من الكرد من مناطقهم التاريخية التي تشكّل منطقة عفرين امتداداً لبعضها، بل وجزءاً منها، مثل روها (أورفة) وكلِس وديلوك (غازي عنتاب) وإصلاحية وصولاً إلى قرقخان وبياز وحتى إسكندرون. وقد تمّ توزيع الكرد المرحّلين في مناطق أضنة قرب البحر الأبيض المتوسّط ومانيسا في الغرب بين وسط الأناضول وبحر إيجة وأيدن على بحر إيجة واسكيشهير في الشمال الغربي من وسط الأناضول. وكان الغرض من هذا التوزيع على مناطق متفرقة منع خلق كتلة بشرية متواصلة من الكرد المرحّلين. وقد تمّ ملء الفراغ السكاني الذي نجم عن هذا الترحيل بإسكان الأتراك والعرب في مكان الكرد المرحّلين. وسوف تشكّل عفرين ذات الغالبية الكردية المطلقة حالة من التناقض مع محيطها الواقع ضمن الحدود الدولية لتركيا، هذا المحيط الذي تمّ تتريكه إلى حدّ كبير جداً.

هذا تاريخياً، أمّا راهناً، فمنذ بداية الأزمة السورية، فتحت تركيا، في السنوات الأولى من عمر الأزمة، حدودها على مصاريعها أمام اللاجئين السوريين، بحيث بلغ عددهم في بعض المراحل أكثر من

(21). الكرد والعشائر الكردية في الأرشيف العثماني، محمد علي أحمد، مدارات كرد، 30-12-2017.

3 ملايين لاجئ سوري في تركيا، بينهم عشرات الآلاف من منطقة عفرين. وقد قامت تركيا بفتح المدارس والجامعات أمام التلاميذ والطلبة وفرضت عليهم تعلّم اللغة التركية. كما قامت بمنح الجنسية التركية لآلاف السوريين من ذوي الكفاءات العلمية خاصّة. حسب بيانٍ صادرٍ، يوم الجمعة، 18 فبراير/شباط 2022، عن وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، بلغ عدد السوريين الحاصلين على الجنسية التركية، لغاية 31 يناير/كانون الثاني 2022، 193293، منهم 84152 طفلاً، في حين ولِد أكثر من 700 ألف طفل سوري في تركيا منذ العام 2011. ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في تركيا 3 ملايين و700 ألف شخص ، منهم 535 ألفاً في مدينة اسطنبول وحدها.

بعد شن تركيا عملية (درع الفرات) العسكرية (24 أغسطس/آب 2016) بمشاركة فصائل مسلّحة تابعة للمعارضة السورية في المنطقة الشمالية الشرقية من محافظة حلب والسيطرة على منطقتي جرابلس والباب وريفهما، أصبحت هذه المناطق تُدار كما لو أنّها جزءٌ من تركيا. فقد فرضت تعليم اللغة التركية في المدارس ورفعت الأعلام التركية إلى جانب علم المعارضة على الدوائر والمؤسسات وأصبح التداول بالعملة التركية في تلك المناطق، وتحوّلت أمور التجارة وحركة تبادل السلع من سوريا إلى تركيا عبر البوابات الحدودية التي فُتحت لهذا الغرض.

مع وصول القوات التركية والجماعات المسلّحة للمعارضة السورية، في أواسط مارس/أذار 2018، إلى أطراف مدينة عفرين التي كانت قد اكتظّت بالسكان من جرّاء نزوح سكان أريافها نحوها، بدأت عملية هجرة جماعية من المدينة نحو منطقة الشهباء في شمال حلب، والمتاخمة لعفرين. ومع حلول صبيحة الثامن عشر من مارس/أذار، حيث دخلت القوات العسكرية إلى مركز مدينة عفرين، كان أكثر من 250 ألفاً من سكان منطقة عفرين قد أصبحوا خارجها. لم يعد منهم في الأشهر التالية سوى أقلّ من خمسين ألفاً.

في الثالث من يناير/كانون الثاني 2021، أصدرت منظّمة حقوق الإنسان ـ عفرين ـ سوريا، وهي منظّمة تتّخذ من مخيّمات الشهباء للنازحين العفرينيين مقرّاً لها، وترصد الانتهاكات في منطقة عفرين وتوثّقها، تقريراً حول الأوضاع في منطقة عفرين، ورد في أنّه تمّ توثيق 82 حالة قتل تحت التعذيب، ومقتل 72 امرأة، منها 5 حالات انتحار، 368 حالة اغتصاب، وقطع أكثر من 314400 شجرة زيتون وأشجار حراجية، إضافة حرق مساحة 11 ألف هكتار من الأراضي. ونقل التقرير عن مديرية آثار عفرين أن 28 موقعاً أثرياً قد تعرّض للتخريب أو التدمير من أصل 75 موقعاً، كما تمّ إلحاق الضرر بأكثر من 15 مزاراً دينياً لمختلف الأديان والمذاهب. ويورد تقرير المنظّمة المذكورة إحصائية لعام 2020 تسجّل مقتل 58 شخصاً بينهم 9 إناث، واعتقال واختطاف 987 شخصٍ، بينهم 92 امرأة، في حين تمّ إطلاق سراح 26 شخصٍ، بينهم 10 نساء. بينما تمّ قطع 72 ألف شجرة، والاستيلاء على 250 داراً سكنية.

كما جرى تتريك وتعريب الأسماء والمعالم الكردية، فقد رُصِدَت لوحات اسمية لقرى جرى تتريك أسمائها. فعلى سبيل المثال، تمّ تغيير اسم قرية قستلا مقديد (قسطل مقداد) إلى سلجوق أوباسي، وقرية كوتانا إلى ظافر أوباسي، وقرية كُرزيليه إلى جعفر أوباسي. كما تمّ تغيير اسم ساحة آزادي (الحرية) إلى ساحة أتاتورك، ودوّار كاوا إلى دوّار غصن الزيتون (وهو الاسم الذي أُطلِق على عملية غزو عفرين).

في 20 يناير/كانون الثاني 2021، حصلنا على إحصائية عن مركز ناحية بلبل وبعض قراها، تُبيّن أنّ: " من أصل ألف منزل في ناحية بلبل الكردية، يستولي المستوطنون العرب والتركمان وأسر المسلّحين على 960 منزلاً، ولم يتبقّ في الناحية سوى 40 عائلة كردية من السكان الأصليين. كما أنّ هناك 80 عائلة من سكان بلدة بلبل تقيم اضطرارياً في بيوت مستأجرة في مركز مدينة عفرين، لأنّ المسلّحين

لا يسمحون لها بالعودة إلى منازلها التي احتلّها المسلّحون وعوائلهم. تمّ تهجير ثلاث قرى في الناحية من سكانها بالكامل، وهي شيخورزي وسطاني، وشيخورزي فوقاني، وشيخورزي تحتاني، وتمّ تدمير قرية شيخورزي وسطاني بالكامل وتحويلها إلى ثكنة عسكرية. في قرية قورنة، تقيم فقط 13 عائلة كردية من 300 عائلة كردية قبل الغزو، وفي قرية قستلي مقديد (قسطل مقداد)، تقيم 20 عائلة كردية من أصل 250 عائلة كردية قبل الغزو ".

الكرد الإيزديون مهدّدون بالانقراض التامّ

يتوزّع الكرد الإيزديون في منطقة عفرين، بالإضافة إلى مركز المدينة في 22 قرية، بعضها إيزدية خالصة، وبلغ مجموعهم قرابة 25 ألفاً. كشف علي عيسو، مدير مؤسسة إيزدينا، وهي مؤسسة إيزدية مستقلّة تهتمّ على نحوٍ خاص بالكرد الإيزديين في سوريا، أنّ 90% من الكرد الإيزديين قد هُجّروا من منطقة عفرين في أعقاب احتلالها. ويورد نماذج ثلاث قرى إيزدية:

- قرية فقيرو، كان عدد سكانها 1200 نسمة، نزحوا جميعاً عنها أثناء الهجوم التركي، برفقة مسلّحي المعارضة السورية، ولم يعد إليها سوى 100 شخص، معظمهم من كبار السنّ والأطفال.
- قرية باصوفان، وجميع سكانها، البالغ عددهم 600 نسمة، من الكرد الإيزديين، لم يبق فيها الآن سوى 200 شخص، في حين وصل عدد الأسر المستوطنة إلى 107 عائلة، معظمها من منطقة الغوطة في بداية عام 2020، ثمّ تضاعف العدد.
- قرية بافليون، وجميع سكانها، البالغ عددهم 350 نسمة، من الكرد الإيزديين، لم يبقَ فيها أحد من سكانها الذين هاجر معظمهم إلى خارج سوريا، في حين يقيم بعضهم في مخيّمات الشهباء، مع عددٍ قليلٍ منهم في مركز مدينة عفرين.

تقارير لجنة التحقيق الدولية

في الرابع عشر من أغسطس/آب 2020، أصدرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا تقريراً، بناءً على تحقيقات أُجريت في الفترة من 11 يناير/كانون الثاني 2020 إلى 1 يوليو/تموز 2020، واتّهمت فيه الفصائل السورية المسلحة الموالية لتركيا بارتكاب جرائم حرب في ثلاث مناطق رئيسية تسيطر عليها بدعم من الحكومة التركية، بينها منطقة عفرين. وقد أورد التقرير وقائع مثبتة بالتواريخ والأسماء عن أنماط متكررة من النهب المنهجي والاستيلاء على الممتلكات، فضلاً عن الاعتقال التعسفي، الذي أورد التقرير شهادة طفلٍ كردي من عفرين روى فيها تفاصيل اعتقاله وتعرّضه للتعذيب، وهي انتهاكات ترتكبها المجموعات المسلّحة المرتبطة بتركيا.

وفي تقريرها الدوري الذي أصدرته لجنة الأمم المتّحدة للتحقيق بشأن سوريا، يوم الثلاثاء 14 سبتمبر/أيلول 2021، أوردت اللجنة الكثير من حالات انتهاك حقوق الإنسان في المناطق الكردية التي تحتلها تركيا مع الجماعات المسلّحة الراديكالية للمعارضة السورية، إذ يقول التقرير: " استمر حرمان المدنيين - من أصل كردي في المقام الأول - من حريتهم بشكل غير قانوني على أيدي أفراد من مختلف ألوية الجيش الوطني السوري، بما في ذلك من الفرقة 22 (لواء حمزة) ؛ الفرقة 14 (اللواء 141) والفرقة 13 (لواء محمد الفاتح) وفيلق الشام. أثناء الاحتجاز، كان الضحايا يُنقلون في كثير من الأحيان إلى منشآت مؤقتة تديرها ألوية الجيش الوطني السوري على مستوى المناطق الفرعية. واستمرت الألوية نفسها، كما تم توثيقه سابقًا، في نهب ممتلكات المدنيين ومصادرتها، إلى جانب احتجاز الأفراد، بما في ذلك الأراضي الزراعية التي يملكها أفراد الأقلية الإيزدية.

وصف محتجزون سابقون تعرضهم للضرب والتعذيب على أيدي

أفـراد الجيـش الوطنـي السـوري، بمـا في ذلـك أثنـاء الاسـتجوابات الأولية، في محاولـة لانتـزاع اعترافـات أو معلومـات أخـرى يحتمـل أن تدينهـم. لـم يتـم إبـلاغ الأشـخاص الذيـن تمـت مقابلتهـم بأسـباب اعتقالهـم، وبالتالي حُرمــوا مــن التمثيــل القانونــي والاتصــال بعائلاتهــم. بمجــرد انتــزاع الاعترافـات بالإكـراه، نقـل عناصـر الجيـش الوطنـي السـوري الأفـراد مـن مراكـز احتجـاز مؤقتـة إلـى سـجون مركزيـة، غالبًـا في البدايـة إلـى سـجن الراعـي ثـم سـجن معراتـة في عفريـن. كمـا حدثـت عمليـات النقـل هـذه عندمـا دفـع المحتجـزون رشـاوى لأفـراد الجيـش الوطنـي السـوري الذيـن يحرسـونهم.

وتذكــر المحتجــزون المفــرج عنهــم كيــف تــم تســجيلهم، وســمحوا لهـم بالاتصـال بمحـام والاتصـال بأقاربهـم، بمجـرد نقلهـم إلـى سـجون مركزيـة. في وقـت كتابـة هـذا التقريـر، كان العديـد منهـم لـم يمثلـوا أمـام المحكمـة. وأحيـل آخـرون إلـى محاكـم عسـكرية في منطقـة عفريـن. وروى البعـض كيـف حُرمـوا مـن الاتصـال بمحـام، وكيـف اعتُبـرت الاعترافـات والمعلومـات الأخـرى المنتزعـة تحـت التعذيـب أو سـوء المعاملـة المصـدر الرئيسـي للأدلـة في الإجـراءات الجنائيـة اللاحقـة.

بـرزت الغـارات التـي شـنتها كتائـب مختلفـة علـى القـرى كاتجـاه خـلال الفتـرة قيـد الاسـتعراض. علـى سـبيل المثـال، بيـن 4 و 7 ديسـمبر/كانون الأول 2020، داهـم عناصـر فيلـق الشـام قـرى باعـي، باصوفان، بـرج حيدر وكباشـين التـي يسـكنها الإيزديـون في ناحيـة شـراوا التابعـة لمديريـة عفريـن، بزعـم الـردّ علـى اغتيـال أحـد كبـار المواطنيـن السـوريين. وهـو قائـد لـواء الجيـش. وصفـت إحـدى الشـهود كيـف اقتحـم خمسـة مـن أفـراد الجيـش الوطنـي السـوري منزلهـا في 5 ديسـمبر / كانـون الأول حوالـي السـاعة 10 مسـاءً، واعتقلـوا واحتجـزوا شـقيقها، وسـرقوا أموالاً ومتعلقـات شـخصية. وأثنـاء ضربهـا صـاح عناصـر فيلـق الشـام "لمـاذا مازلـت هنـا؟". وزُعـم أنـه تـم إلقـاء القبـض علـى عـدد غيـر معـروف مـن الرجـال، ثـم أطلـق سـراحهم بعـد حوالـي 10 أيـام. تعرضـت قريـة

باصوفان لمداهمات متكررة طوال شهر شباط / فبراير من قبل لواء حمزة ومع تغير السيطرة، من قبل لواء فيلق الشام.
وفي الشهر التالي، في 27 يناير/كانون الثاني، بين الساعة الثالثة والنصف صباحاً، داهم أفراد من الفرقة 14، اللواء 142 (لواء سليمان شاه) عدة منازل في قرية الياخور، بالقرب من بلدة المعبطلي (منطقة عفرين). لتقييد حركة المدنيين، حاصروا المنطقة وفرضوا حظر تجوال أثناء المداهمة. قُبض على ما لا يقل عن 18 رجلاً وصبي واحد، وعُصبت أعينهم وأُحضِروا إلى مقر لواء سليمان شاه، حيث تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب. وصف أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم رؤية آثار الضرب على بعض الضحايا بعد إطلاق سراحهم بعد حوالي 24 ساعة.
كما في حالة المحتجزين الذكور، تم نقل المحتجزات طوال فترة احتجازهن بين مرافق الاحتجاز التي تديرها مختلف الألوية التابعة للجيش الوطني السوري على مستوى المناطق الفرعية في منطقة عفرين. وعادة ما يتم احتجاز النساء والفتيات إما في نفس الوقت مع أقاربهن الذكور أو بعد احتجاز أزواجهن، للاشتباه في أن لهم صلات بالإدارة الذاتية.
وصفت معتقلات سابقات تعرضهن لعمليات اغتصاب وضرب وتعذيب متعددة من قبل عناصر من قوات الجيش الوطني السوري التي تحرسهن، وحرمانهن من الطعام بانتظام. وتعرض آخرون للتهديد بالاغتصاب أثناء جلسات الاستجواب، والاعتداء والمضايقة، بما في ذلك أثناء احتجازهم في الحبس الانفرادي، مما زاد من المخاوف والترهيب. وتعرض الضحايا في بعض الأحيان للمضايقة أمام المحتجزين الذكور، بينما يُجبر الأقارب الذكور على الاستماع إلى صراخهنّ أثناء تعرض النساء للضرب أو الاعتداء.
وفي حالتين، وثقت اللجنة كيف تم احتجاز النساء بشكل منفصل في منزل مدني في منطقة عفرين، حيث أحضرهن قائد كبير في الجيش

الوطني السوري مقابل هدايا تلقاها من صاحب المنزل. وزُعم أن واحدة على الأقل من النساء تعرضت للاغتصاب والعنف الجنسي أثناء احتجازها".

احتلال سري كانيه وكري سبي

كان احتلال سري كانيه وكرس سبي من نتائج قرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بسحب قوات بلاده من سوريا وغرب كردستان. يورد جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأسبق، في كتابه (الغرفة التي شهدت الأحداث) والذي قام مؤلّف هذا العمل بترجمة الجزء المتعلّق بسوريا وغرب كردستان من الفصل السابع منه عن الإنكليزية، كيفية اتّخاذ ترامب قراره بالانسحاب من سوريا خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي أردوغان، قائلاً:

" في 14 ديسمبر/كانون الأوّل، تحدّث ترامب وأردوغان مع بعضهما عبر الهاتف. أطلعتُ ترامب مسبقاً على الوضع في سوريا، وقال لي: "يجب أن نخرج من ذاك الجحيم"، وهو ما كنتُ أخشى أن يقوله أيضاً لأردوغان مباشرةً. بدأ ترامب الحديث بالقول بأننا قد اقتربنا كثيراً من حلّ لقضية بنك (خلق). وكان قد تحدّث للتوّ إلى منوشن وبومبيو، وقال بأننا سوف نتعامل مع صهر أردوغان العظيم (وزير المالية التركي) ليأخذ القضية على عاتقه. كان أردوغان ممتنّاً للغاية، وهو يتحدّث الإنكليزية بطريقة جيّدة. ثمّ تحوّل إلى موضوع سوريا. قال أنّ ترامب يعرف ما تتوقّعه تركيا بشأن وحدات حماية الشعب YPG (وهي ميليشيا كردية سورية، وجزء من قوات الدفاع

التابعة للمعارضة السورية) وبشأن شبكة فتو (التابعة لفتح الله غولن) الإرهابية، والتي يعتبرها أردوغان تهديداً للأمن القومي التركي، والتي تُسمّم العلاقات الثنائية بين واشنطن وأنقرة. وانتحب أردوغان قائلاً، بخلاف الواقع، أنّ أمريكا تواصل تدريب قوات YPG بما في ذلك من 30 إلى 40 ألف مجنّداً جديداً. واشتكى من التناقض بين الإرادة السياسية لترامب والنشاطات العسكرية لأمريكا على الأرض، الأمر الذي يثير أسئلة في ذهنه. قال أردوغان أنّ تركيا أرادت أن تتخلّص من داعش وحزب العمال الكردستاني PKK، على الرغم من أنّه، برأيي، كان يقصد بحزب العمال الكردستاني المقاتلين الكرد عموماً.

قال ترامب أنّه جاهز لمغادرة سوريا إذا أرادت تركيا التعامل مع بقايا داعش؛ يمكن لتركيا أن تقوم بما تبقى من العمل، وسوف يمكننا الخروج من هناك. قطع أردوغان وعداً بشأن هذه المسألة، ولكنّه قال أنّ قواته سوف تحتاج إلى الدعم اللوجستي. قال ترامب بأنّه سوف يطلب منّي (كنتُ أستمع إلى المكالمة، كما جرت العادة) العمل مباشرة على خطّة للانسحاب الأمريكي، مع تولّي تركيا مهمّة القتال ضدّ داعش. وقال بأنّه عليّ أن أعمل على ذلك بهدوء ولكننا نغادر هناك لأنّ داعش انتهت. سأل ترامب إن كان بإمكاني التحدّث، وهو ما فعلته، قائلاً بأنني قد سمعتُ تعليماته. ومع انتهاء المكالمة بعد المزيد من النقاش حول قضية بنك (خلق)، قال ترامب أنّ على أردوغان أن يعمل معي فيما يتعلّق بالجانب العسكري (وطلب مني أن أقوم بعملٍ جيّد)، ومع منوشن فيما يتعلّق بقضية بنك (خلق). شكر أردوغان ترامب ووصفه بأنّه قائدٌ عملي للغاية. بعد ذلك بفترة قصيرة، قال ترامب أنّه علينا صياغة بيان بأننا قد كسبنا الحرب ضدّ داعش، وأننا أنجزنا مهمّتنا في سوريا، وأننا ننسحب الآن من هناك". [22]

(22). John Bolton, The Room Where It Happened, A White House Memoir, Simon & Schuster, 2020, p177-178.

ثـمّ يذكـر جـون بولتـون بعـض التفاصيـل حـول المـداولات الأمريكيـة بشـأن إقامـة منطقـة آمنـة، قائـلاً:

"لقـد تحـدّث دانفـورد باسـتمرار بموجـب إعـلان المبـادئ، مقترحـا منطقـة عازلـة مـن عشـرين إلـى ثلاثيـن كيلومتـراً، يمكـن أن تسـحب القـوات الكرديـة أسـلحتها الثقيلـة منهـا، وتُسـيّر فيهـا دوريـات مـن قـوّة دوليـة تتشـكّل علـى نطـاقٍ واسـعٍ مـن حلفـاء الناتـو ومـا شـابه، الأمـر الـذي سـيمكّنهم مـن التأكّـد مـن عـدم وجـود توغّـلات كرديـة إلـى داخـل الأراضـي التركيـة، والعكـس صحيـح أيضـاً، كمـا كنـا قـد ناقشـنا الأمـر سـابقاً في واشـنطن. وسـوف تسـتمر الولايـات المتّحـدة في تأميـن الغطـاء الجـوي وكذلـك قـدرات البحـث والإنقـاذ للقـوّة الدوليـة، الأمـر الـذي اعتقدنـا، دانفـورد وأنـا، أنّـه سـوف يحتفـظ لنـا أيضـاً بالسـيطرة علـى الأجـواء فـوق مناطـق شـمال شـرق سـوريا. وعلـى الرغـم مـن أنّ دانفـورد لـم يشـدّد علـى ذلـك، إلا أنّـه، لكوننـا موجوديـن في قاعـدة عيـن الأسـد في العـراق، بتوجيـهٍ مـن ترامـب، سـوف نكـون قادريـن، إذا دعـت الحاجـة، علـى العـودة سـريعاً وبقـوّة إلـى شـمال شـرق سـوريا لقمـع أي ظهـورٍ جـدّي لتهديـدٍ إرهابـي مـن قبـل داعـش. ولأنّ أولويـة أردوغـان الحقيقيـة، في رأيـي، هـي السياسـة الداخليـة، قـد يكـون هـذا الترتيـب كافيـاً. وكان علينـا الآن أن نقنـع الأوروبييـن بالموافقـة علـى هـذا الطرح، ولكـن كانـت تلـك مشـكلة مؤجّلـة. بينمـا كنّـا نلعـب علـى هـذا الحبـل أو كنّـا نطـوّر فكـرة أفضـل، الأمـر الـذي قـد يسـتغرق أشـهراً، كانـت لدينـا ذريعـة مقنعـة للإبقـاء علـى القـوات الأمريكيـة في شـرق الفـرات.

أمّـا بالنسـبة إلـى الكـرد، فقـد عـرض جيفـري الفكـرة علـى قائدهـم، الجنـرال مظلـوم عبـدي، ليـرى كيـف سـيكون ردّ فعلـه. كان دانفـورد قَدَريـاً، معتقـداً أنّ خيـارات مظلـوم محـدودة للغايـة، وأنّـه قـد يفكّـر ببعـض الضمـان الآن. ثـمّ تحدّثـتُ مـع بومبيـو، الـذي اعتقـد أنّ هـذا هـو الخـطّ المناسـب الـذي يجـب السـير فيـه وأنّ الآخريـن في المنطقة سـوف يدعمونـه. فالـدول العربيـة لـم تكـن تحـبّ تركيـا، وكانـت لديهـا مـوارد

مالية يمكنها أن تجعل من السهل على حلفاء الناتو وغيرهم أن يبرروا المشاركة في قوّة مراقبة متعدّدة الجنسيات". [23]

لكنّ بولتون يشير إلى تعثّر جهود تشكيل قوّة مراقبة دولية، فيقول:

"غير أنّ جهود تشكيل قوة مراقبة دولية لم تحقّق تقدّماً. بعد شهر من ذلك، في 20 فبراير/شباط، قال شاناهان ودانفورد أنّ وجود بعض القوات الأمريكية على الأرض في منطقة الحظر، جنوب حدود تركيا، سوف يكون شرطاً مسبقاً للمساهمين المحتملين في هذه القوّة، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي الوارد من قاعدة عين الأسد في العراق. بالتأكيد لم تكن لديّ مشكلة مع الفكرة، لكن طرحها مع ترامب كان بلا شكّ محفوفاً بالخطر. خلال عرضٍ موجزٍ في المكتب البيضاوي قبل اتصالٍ آخر مع أردوغان، في اليوم التالي، قلتُ أنّ البنتاغون يعتقد أنّه ما لم نبقِ على "بضع مئات" (تقصّدتُ استخدام هذه العبارة الغامضة) على الأرض، سوف لن نتمكّن بسهولة من تشكيل قوّة متعددة الأطراف معاً.

فكّر ترامب لبرهةٍ ثمّ وافق على الفكرة. قال أردوغان أنّه يريد في الحقيقة أن تكون لتركيا السيطرة الحصرية على ما أسماه "المنطقة الآمنة" داخل شمال شرق سوريا، الأمر الذي اعتبرته غير مقبولٍ. من خلال مكبّر الصوت، الموضوع على وضعية الصامت فوق طاولة المكتب، اقترحتُ على ترامب أن يخبر أردوغان ببساطة أنّ دانفورد كان قد أدار هذه المباحثات، وأنّ العسكريين الأتراك سوف يكونون في واشنطن في اليوم التالي، وعلينا فقط أن ندع المباحثات العسكرية ـ العسكرية تتواصل. وأنهى ترامب حديثه... وكانت الموافقة على " بضع مئات" صيغة جيّدة للحديث (الأمر الذي كان بوسعه أن يعني أكثر من أربعمئة من دون الكثير من التصريح البلاغي). كان سيوضّح

(23). John Bolton, Ibid, p190-191.

للأتراك بأنّه لا يريد أيّاً من قواتهم جنوب الحدود. اتّصلتُ بليندسي غراهام، وحثثته على الحفاظ على هدوئه حتى لا تكون هناك فرصة للآخرين لعكس الأمور، الأمر الذي قال أنّه سيفعله، كما تطوّع للاتصال بأردوغان، الذي تربطه به علاقات جيّدة، لكي يحثّه على تقديم الدعم الكامل لقرار ترامب. لسوء الحظ، أصدر ساندرز بياناً صحافياً، دون إيضاحه مع أيّ شخصٍ مطّلعٍ على الحقائق، مما تسبّب في تشويشٍ كبير. كان علينا أن نوضّح بأنّ المقصود بعبارة "بضع مئات" تنطبق فقط على شمال شرق سوريا، وليس على التنف، حيث سيكون هناك مئتا جندي آخر أو نحو ذلك من القوات الأمريكية، ليكون العدد الإجمالي قرابة أربعمئة جندي. لم أحاول على الإطلاق أن أوضّح الأمر على نحوٍ أكثر دقّة، على الرغم من التشويش الإعلامي. أكّد لي دانفورد بدوره أنّه قد هدّأ من مخاوف القيادة المركزية للقوات الأمريكية، والتي كانت قلقة بشأن التقارير الإخبارية المتناقضة". [24]

الاتفاق الأمريكي- التركي

الفشل في التوصّل إلى إقامة منطقة آمنة بإشراف دولي ترافق مع سلسلة من التهديدات التركية بشنّ عملية عسكرية ضدّ المنطقة، توصّلت أمريكا وتركيا إلى تسوية، في 7 أغسطس/آب 2019، بشأن المنطقة الواقعة بين مدينتي سري كانيه وكري سبي. أسمت تركيا تلك التسوية باتفاقية المنطقة الآمنة التي زعم الرئيس التركي أردوغان أنّها ستكون بطول 480 كلم على طول الحدود وعمق 30 كيلومتراً. كما زعم أردوغان أنّ المنطقة سوف تكون قادرة على استيعاب قرابة 3 ملايين لاجئ سوري. ومزاعم أردوغان هذه تكشف بوضوح أنّ الهدف التركي من هذه الاتفاقية كان إخراج

(24). Ibid, p193-194.

قـوات سـورية الديمقراطيـة مـن هـذه المنطقـة وإزالـة الإدارة الذاتيـة منهـا وتغييـر ديمغرافيتهـا بالكامـل بمـا يزيـل الوجـود الكـردي فيهـا. في حيـن أسـمت أمريـكا تلـك التسـوية بآليـة أمنيـة مشـتركة وحـدّدت المنطقـة المشـمولة بهـا بالمنطقـة المحـدّدة بيـن مدينتـي سـري كانيـه (رأس العيـن) وكـري سـبي (تـل أبيـض) بطـول 88 كـم وعمـق يتفـاوت بيـن 14-5 كـم. وكان مـن بنـود الاتفـاق، إبعـاد القـوّات الكرديـة مـن المنطقـة الحدوديـة وسـحب أسـلحتها الثقيلـة، وتشـكيل غرفـة عمليـات مشـتركة أمريكيـة-تركيـة للإشـراف علـى تسـيير دوريـات مشـتركة في المنطقـة المشـمولة بالاتفـاق بيـن الطرفيـن.

بموجـب هـذا الاتفـاق، بـدأت، يـوم الأربعـاء 22 أغسـطس/آب، قـوات وحـدات حمايـة الشـعب الانسـحاب، مـع أسـلحتها الثقيلـة، مـن مدينـة سـري كانيـه (رأس العيـن)، كمـا تـمّ، يـوم السـبت 24 أغسـطس/آب سـحب أولـى المجموعـات مـن قـوات وحـدات حمايـة الشـعب وقـوات سـوريا الديمقراطيـة مـن قريـة عدوانيـة (35 كـم غـرب سـري كانيـه). وفي السـادس والعشـرين مـن الشـهر نفسـه، انسـحبت تلـك القـوات مـن ثلاثـة مواقـع شـرق مدينـة كـري سـبي (تـل أبيـض) أقربهـا يبعـد 30 كـم، وأبعدهـا 40 كـم عـن مركـز المدينـة، في المنطقـة الحدوديـة المشـمولة بالاتفـاق الأمريكي-التركـي حـول آليـة أمنيـة مشـتركة في المنطقـة، وذلـك بعـد أن قامـت تلـك القـوات، بإشـرافٍ ميدانـي أمريكـي، ومراقبـة جويّـة مشـتركة أمريكيـة-تركيـة، بـردم خنادقهـا وإزالـة تحصيناتهـا. وفي يـوم الأربعـاء، 28 أغسـطس/آب، أعلـن رئيـس هيئـة الأركان المشـتركة للقـوات المسـلحة الأمريكيـة، جوزيـف دانفـورد عـن الإعـداد لتسـيير دوريـات مشـتركة مـع تركيـا في المنطقـة.

بعـد مضـي شـهرٍ علـى الاتفاقيـة، سـيّرت أمريـكا وتركيـا، في الثامـن مـن سـبتمبر/أيلول 2019، أوّل دورية مشـتركة في المنطقة.

لكـنّ الرئيـس الأمريكـي ترامـب أمر في يـوم الأحـد، 6 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2019، بانسـحاب القـوات الأمريكيـة مـن غـرب كردسـتان وشـمال شـرق

سوريا. أثار قرار ترامب ردود فعل غاضبة وسط الطبقة السياسية الأمريكية، بما فيها أوساط جمهورية، فأعلن مسؤولٌ أمريكي، طلب عدم الكشف عن هويته، في يوم الاثنين التالي " أنّ قرار الرئيس ترامب سحب قوّات أميركيّة متمركزة في سوريا قرب الحدود التركيّة لا يشمل سوى نحو 50 الى 100 جنديّ فقط من أفراد القوّات الخاصّة سيتمّ نقلهم إلى قواعد أخرى داخل سوريا". [25] ونفى أن يكون قرار ترامب بسحب الجنود بمثابة ضوء أخضر أمريكي لتركيا بشن عملية عسكرية ضدّ القوات الكردية، وأوضح أنّ الأمر لا يتعلّق بانسحابٍ من سوريا، وإنّما إعادة نشر للقوات لأنّ ترامب حين فهم، خلال مكالمة هاتفية جرت يوم الأحد (6 أكتوبر/تشرين الأوّل) بينه وبين نظيره التركي رجب طيب أردوغان، أنّ الأخير ينوي المضيّ قدماً في خطّته لاجتياحٍ محتملٍ لشمال شرق سوريا، أعطى الأولوية لحماية الجنود الأميركيين، وأمر بنقلهم إلى مكانٍ أكثر أمناً. لكنّ ترامب نفسه قال في اجتماعٍ، في يوم الاثنين ذاته، بأنّه قد آن الأوان للجنود الأمريكيين أن يعودوا إلى الديار وأضاف: " إنني لا أنحاز لأحد. لقد قضينا سنوات عدة في سوريا. بينما كان المفروض أن يكون وجودنا هناك لمدة قصيرة". [26].

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأوّل، بدأت العملية العسكرية التركية ضدّ سري كانيه وكري سبي بشنّ غارات جوية، ومن ثمّ بالاجتياح البري. في يوم الخميس، 17 أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، أي بعد أسبوعٍ من المعارك، وصل نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس إلى أنقرة، واجتمع مع الرئيس التركي أردوغان، ليعلن في مؤتمرٍ صحافيٍّ مشترك أنّ "تركيا ستوقف العملية العسكرية للسماح بانسحاب وحدات حماية الشعب خلال 120 ساعة". وفي 22 أكتوبر/تشرين الأوّل 2019، زار الرئيس التركي روسيا واجتمع مع نظيره الروسي، ليتوصلا

(25). https://arabic.euronews.com/2019/10/08/kurds-protest-us-withdrawal-syria-trump-decision-not-full-withdrawal-says-us-offical.
(26). Ibid

إلـى اتفـاق آخـرٍ لتمديـد وقـف إطـلاق النـار لمـدة 150 سـاعة إضافيـة مـن أجـل إكمـال قـوات سـوريا الديمقراطيـة لانسـحابها مسـافة 30 كيلومتـراً بعيـداً عـن الحـدود التركيـة. كمـا تضمـن الاتفـاق تسـيير دوريـات مشـتركة بيـن روسـيا وسـوريا مـن جهـة وتركيـا مـن جهـة أخـرى، علـى بعـد 10 كيلومتـرات مـن الجانـب السـوري للحـدود باسـتثناء مدينـة قامشـلو. وبـدأ وقـف إطـلاق النـار في 23 أكتوبر/تشـرين الأوّل، السـاعة 12 ظهـراً بالتوقيـت المحلـي، بعـد أن أدّى الغـزو التركـي إلـى تهجيـر قرابـة 200 ألـف مواطـن مـن منطقتـي سـري كانيـه وكـري سـبي اللتيـن احتُلتـا بمعظمهمـا.

الفصل السابع

العامل الدولي والإقليمي في الأزمة السورية

أسبقية التدخّل الإقليمي

كان للمحـددات الخارجيـة دورٌ كبيـر في تعميـق الأزمـة السـورية وتعقيـد مسـاراتها وإطالـة أمدهـا مثلمـا حوّلتهـا المصالـح المتداخلـة الإقليميـة والدوليـة إلـى حـرب بالوكالـة تخوضهـا أدوات محليـة لتصفيـة حسـابات القـوى الدوليـة والإقليميـة. بـل أنّ هـذه الأزمّـة أثّـرت علـى بنيـة علاقات القـوى الدوليـة والإقليميـة المنخرطـة في الأزمـة، سـواءً كانـت القـوى الحليفـة لبعضهـا أو المتصارعـة مـع بعضهـا.

كانـت الأحـداث التـي شـهدتها تونـس ومـن ثـمّ مصـر وليبيـا قـد شـكّلت بنيـة إقليميـة مهيّـأة للتعامـل مـع بـدء الحـراك المناهـض للنظـام في سـوريا. وكان هنـاك تحالـفٌ تركي-خليجـي للتدخّـل لصالـح المعارضـة السـورية، في حيـن كانـت إيـران، وبحكـم علاقاتهـا المتميّـزة مـع سـوريا، تقـف إلـى جانـب حكومـة البـلاد.

بدايات التدخّل التركي

في الحقيقة، منذ توقيع معاهدة سيفر، في 10 أغسطس/ آب 1920، التي رسمت حدود سوريا مع تركيا، ومن ثمّ توقيع معاهدة لوزان، في يوليو/ تموز من عام 1923، التي كرّست الاعتراف بقيادة مصطفى كمال أتاتورك لتركيا، وإعلان هذا الأخير الجمهورية في 29 أكتوبر/تشرين الأوّل من العام نفسه، لم توقف تركيا أطماعها في سوريا، ولم تكفّ عن الصراع عليها، ولم تتوانَ عن التدخّل في شؤونها، بدءاً من عهد الانتداب الفرنسي وحتى في مرحلة انتهاء هذا الانتداب. وظلّ التوتّر، الذي بلغ في بعض المحطّات التاريخية ذروته، هو السمة الأبرز للعلاقة بين البلدين الجارين المشتركين بحدودٍ يبلغ طولها 911 كيلومتراً.

وكانت عصبة الأمم قد أصدرت، في 29 مايو/أيار 1937، قراراً بضمّ لواء إسكندرون إلى تركيا والذي كان يقع سابقاً في أقصى شمال غرب سوريا، ودخلت إلى مدنه القوات التركية في 15 يوليو/تموز 1938، وفي عام 1939 ضمته تركيا بعد أن تنازلت لها عنه فرنسا ابّان انتدابها على سوريا، وحوّلته أنقرة إلى محافظة تركية، أطلقت عليها اسم "محافظة هاتاي".

لأكثر من مرّة، شهدت العلاقات المتوتّرة بين البلدين أزمات، كانت أكثرها حدّة أزمة عام 1957، إبان سنوات ذرة الحرب الباردة بين كلّ من أمريكا والاتحاد السوفياتي السابق وحلفائهما. وكانت هذه الأزمة قد نشبت، بدءاً من 18 أغسطس/آب 1957، من جرّاء تدخّل تركيا في شؤون سورية داخلية، حيث اعترضت على تعيين الرئيس شكري القوتلي للعقيد عفيف البزري، المتّهم من قبل الدول الغربية بالتعاطف مع الاتحاد السوفياتي، رئيساً لأركان الجيش. حشدت تركيا قوات برية ضخمة على حدودها الجنوبية مع سوريا، بلغ عديدها أكثر من خمسين ألف جنديٍّ، مثلما خرقت الطائرات

التركيـة الأجـواء السـورية الأمـر الـذي أوصـل التوتّـر إلـى حافـة الحـرب، ممـا دفـع بالرئيـس السـوفياتي نيكيتـا خروتشـوف إلـى التهديـد باسـتخدام الصواريـخ السـوفياتية إذا مـا هاجمـت تركيـا سـوريا، في حيـن هـدّدت أمريـكا بمهاجمـة الاتحـاد السـوفيتي دفاعـاً عـن تركيـا إن تعرّضـت للهجـوم. لكـنّ أمريـكا مارسـت ضغوطـاً علـى تركيـا لإيقـاف اسـتفزازاتها، في حيـن قـام الرئيـس السـوفياتي خروتشـوف بزيـارة مفاجئـة إلـى السـفارة التركيـة في موسـكو، وبذلـك تـمّ نـزع فتيـل تلـك الأزمـة الخطيـرة بحلـول أواخـر شـهر أكتوبر/تشـرين الأوّل مـن العـام نفسـه.

كانـت ثانـي أشـدّ أزمـة تشـهدها علاقـات سـوريا وتركيـا في أكتوبـر/ تشـرين الأوّل مـن عـام 1998، علـى خلفيـة مطالبـة تركيـا بتسـليم عبـد الله أوجـلان، زعيـم حـزب العمـال الكردسـتاني PKK، حيـث وصلـت حـدّة الأزمـة إلـى حـدٍّ تهـدّد باندلاع صـراعٍ مسـلّحٍ بيـن الدولتيـن بعـد أن حشـدت تركيـا قواتهـا المسـلّحة علـى الحـدود المشـتركة مـع سـوريا، كمـا أصـدرت تركيـا تعليمـات إلـى أعضـاء بعثتهـا الدبلوماسـية بترحيـل عائلاتهـم مـن دمشـق خـلال أسـبوعٍ واحـدٍ. وأطلـق الرئيـس التركـي تهديـدات شـديدة اللهجـة ضـدّ سـوريا. لكـنّ سـوريا لـم تُقابـل التهديـدات التركيـة بالتصعيـد ولـم تحـرّك قواتهـا نحـو الحـدود، بـل أبـدت اسـتعدادها لمناقشـة كلّ عوامـل التوتّـر عبـر اللجـان المشـتركة مـع تركيـا. تدخّـل الرئيـس المصـري الراحـل حسـني مبـارك وسـيطاً بيـن الدولتيـن، فاجتمـع وفـدان سـوري وتركـي، في يومـي 19 و20 مـن شـهر أكتوبر/تشـرين الأوّل 1998، ووقّعـا اتّفاقيـة، سُـميّت باتفاقيـة "أضنـة"، نصّـت علـى إخـراج زعيـم حـزب العمـال الكردسـتاني مـن سـوريا، ومنـع عودتـه إليهـا، وعـدم سـماح الدولـة السـورية بدخـول عناصـر حـزب العمـال الكردسـتاني، وإغـلاق مقـاره ومعسـكراته كافـة داخـل البـلاد وإيقـاف جميـع أنشـطته العسـكرية والسياسـية. إضافـة إلـى بنـود أخـرى مـن بينهـا اعتبـار الخلافـات الحدوديـة بيـن الدولتيـن منتهيـة، الأمـر

الـذي اعتُبِـر اعترافـاً سـورياً رسـمياً بتبعيـة لـواء إسـكندرون لتركيـا. كمـا نصّـت ملاحـق الاتفاقيـة علـى أنّ مـن حـقّ تركيـا القيـام بإجـراءات وأعمـال أمنيـة وعسـكرية داخـل الأراضـي السـورية في عمـق يصـل إلـى 5 كيلومتـرات في حـال إخفـاق الطـرف السـوري باتخـاذ التدابيـر الأمنيـة الواجـب عليـه اتخاذهـا.

بعـد توقيـع اتّفاقيـة أضنـة، وخاصّـة بعـد تسـلّم بشـار الأسـد رئاسـة البـلاد، في عـام 2000، ووصـول حـزب العدالـة والتنميـة إلـى السـلطة في تركيـا، عـام 2002، تغيّـر مسـار العلاقـات السـورية- التركيـة تمامـاً، وتطـوّرت هـذه العلاقـات بسـرعة كبيـرة في المجـالات السياسـية والتجاريـة والعسـكرية والثقافيـة والاجتماعيـة، بـل أخـذت حتـى طابعـاً عائليـاً مـن خـلال الصداقـة المتينـة بيـن الأسـد وأردوغـان وعائلتيهمـا. وعندمـا بـدأت الاحتجاجـات في سـوريا، كانـت العلاقـات بيـن البلديـن في ذروة تحسّـنها. وربّمـا يكـون هـذا الأمـر مـن بيـن العوامـل التـي أدّت إلـى أن تكـون تركيـا أسـرع مـن حـاول التعاطـي مـع الأحـداث السـورية في أيامهـا الأولـى.

يتحـدّث الصحفـي التركـي جنكيـز تشـاندار، الـذي كان مستشـاراً لأكثـر مـن رئيـسٍ تركـي بينهـم رجـب طيـب أردوغـان، عـن حساسـية الوضـع في سـوريا بالنسـبة إلـى تركيـا التـي كانـت المنافسـة مـع إيـران علـى النفـوذ الإقليمـي أحـد بواعثهـا، ويـورد في أحـد كتبـه حـواراً قصيـراً مـع أردوغـان بشـأن سـوريا، جـرى يـوم 31 مـارس/أذار 2011، أي بعـد أقـلّ مـن أسـبوعين علـى انـدلاع المظاهـرة الاحتجاجيـة الأولـى في مدينـة درعـا في أقصـى جنـوب سـوريا، وذلـك علـى متـن الطائـرة التـي كانـت تقـلّ الرئيـس التركـي والوفـد المرافـق لـه مـن أربيـل، عاصمـة إقليـم كردسـتان، إلـى أنقـرة، بعـد مشـاركته في مراسـم افتتـاح مطـار أربيـل الدولـي. يقـول تشـاندار:

" في منتصـف الليـل، كنـا نتبـادل الحديـث في الطائـرة مـع طيـب أردوغـان في طريـق العـودة إلـى تركيـا. وأثنـاء حديـث رئيـس الحكومـة

عـن انطباعاتـه حـول المعنـى التاريخـي لزيـارة العـراق وأربيـل، تدخلـتُ بالحديـث: "لنتكلـم قليـلاً عـن سـورية. إذا لـم توقـف الأحـداث في سـورية، واشـتعلت الحرائـق فسـتكون تلـك مشـكلة بالنسـبة إلـى تركيـا؛ وخاصـة بالنسـبة إليكـم. تبـدو سـورية منصـة انطـلاق لتركيـا إلـى الشـرق الأوسـط. علاقتكـم خاصـة ببشـار الأسـد. ومـن جهـة أخـرى، حظيتـم بحبّ الشـارع العربـي. وقـد تجاوزتـم حـدود تركيـا بوضعكـم الـذي تسـمونه بحسـب تعبيركـم: سـند مـن لا سـند لـه، وصـوت مـن لا صـوت لـه. والآن، خـرج الشـارع العربـي حقيقـة إلـى الشـارع. والجميـع يلتفتـون إليكـم، ويبحثـون عـن صوتهـم فيكـم...". بـدا وجـه طيـب أردوغـان وكأنـه تقطب، وتجمّـدت نظراتـه. وقـال للصحفييـن الذيـن أمامـه: "ارفعـوا أوراقكـم، وضعـوا أقلامكـم في جيوبكـم لنتكلـم براحـة. مـا سـأقوله سـيبقى هنـا". ثـمّ تابـع، قائـلاً: "علاقتـي ببشـار الأسـد ليسـت شـخصية فقـط، بـل عائليـة أيضـاً. زوجتانـا صديقتـان مقرّبتـان جـداً. ولكنـني قلـت لبشـار قبـل ثلاثـة أعـوام: انظـر يـا بشـار، أنـا أحبّـك. وأعـرف أنـك تحبنـي. غيـر هـذا، أنـا مـدرك أن شـعبك يحبـك أيضـاً. ولكنـك إذا لـم تقـم بالإصلاحـات فمـن الممكـن أن تنـام مسـاء، لتسـتيقظ صباحـاً ولا تجـد ذلـك الشـعب الـذي يحبـك. سـتفقد الشـعب. تحـرك. في كل مـرة كنـت أقـول لـه هـذا علـى مـدى ثـلاث سـنوات. نعـم، علاقتـي الشـخصية ببشـار جيـدة جـداً، ولكنـني رئيـس حكومـة تركيـا. وإذا تناقضـت مصالـح تركيـا مـع صداقتـي لبشـار الأسـد، فسـأتصرف بحسـب الأولـى، وسـأقف إلـى جانـب الشـعب السـوري. سـورية تعنـي حلـب أيضـاً، وحلـب تعنـي هاتـاي، وسـورية هـي القامشـلي أيضـاً، ولا ضـرورة للقـول مـا القامشـلي. كان ذلـك جوابـاً لـم أتوقعـه. لـذا، تدخلـت متمتمـاً: "مـاذا تعنـون؟" قـال "أي إننـا لا نسـتطيع السـماح بموجـة هجـرة كمـا حـدث عـام 1991 عبـر شـمال العـراق، لا نسـتطيع السـماح بموجـة هجـرة تتكـرر عبر سـورية. لا نسـتطيع تأسـيس خطـوط دفاعنـا داخـل أراضينـا" ... قطـع طيـب أردوغـان كلامـه هنـا، ولكنـني دونـت في ذهنـي وضوحـه حـول انطباعاتـه وحدسـه لما سـيحدث

في سورية ". [27] بعد ثلاثة أسابيع من مظاهرات درعا، توجّه أحمد داوود أوغلو، وزير الخارجية التركية آنذاك، في 5 أبريل/نيسان 2011، إلى دمشق والتقى الرئيس السوري بشار الأسد في لقاءٍ منفردٍ مطوّلٍ بشأن التطورات في سوريا. يورد الصحفي التركي تشاندار الذي رافق داوود أوغلو في تلك الزيارة بعض تفاصيله، في كتابه (قطار الرافدين السريع)، فيقول: " التقى داوود أوغلو ببشار الأسد على انفراد مدة ثلاث ساعات. وانتظرنا نحن ـ سفير تركيا السابق بدمشق خالد تشفيك، والسفير الحالي عمر أونهون (كنت ضيفه في دمشق قبل عام) وموظفو السفارة التركية السوريون وأنا ـ على الشرفة المجاورة للغرفة التي يلتقي فيها داوود أوغلو والأسد. كنّا ننظر إلى طريق دمشق بيروت وحيّ المزة المقابل لنا، ونتحدث حول الاتجاه الذي تسير إليه سورية.

بعد اللقاء، عرّفني أحمد داوود أوغلو على بشار الأسد. وعندما سألته عن أحواله بالعربية، رمقني بنظرة غريبة. لم يتقبّل عقله دخول صحفي إلى جوار غرفة مكتب رئيس الجمهورية. لقد مُنِع الصحفيون الأجانب ليس من دخول القصر الرئاسي فقط، بل من دخول سورية". [28]

ثمّ يورد تشاندار بعض تفاصيل ما دار في لقاء الأسد وداوود أوغلو، نقلاً عن هذا الأخير، فيقول:

"في طريق العودة إلى تركيا، روى لنا أحمد داوود أوغلو ما دار بينه وبين بشار الأسد على مدى أكثر من ثلاث ساعات بالتفصيل. روى له مطولاً مغامرة تركيا بالانتقال إلى النظام التعددي، وعرض تقديم تركيا كل أنواع الدعم من أجل الدخول في طريق كهذا، واقترح عليه كخطوة أولى توسيع تمثيل الحكومة.

يتضمن هذا المقترح إدخال ثلاثة وزراء من (الإخوان المسلمون)

(27). جنكيز تشاندار، قطار الرافدين السريع، رحلة في التاريخ، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2014، ص 440-439.
(28). نفس المصدر، ص 440.

يوافق عليهم بشار الأسد. توقّف بشار عند قضية انتهاء سلطته مع قاعدة نظامه من الأقلية المذهبية النصيرية ـ العلوية في حال تطبيق نظام ديمقراطي يعتمد على الانتخابات، وهو يخشى انتقال السلطة إلى الغالبية المذهبية السنية. وردّ عليه داوود أوغلو أن الديمقراطية ترياق هذا الأمر، وهي التي تضمن حقوق الأقليات. استمعت لداوود أوغلو، وقلت له: "سيدي الوزير، أنتم تحدثتم معه مدة ثلاث ساعات، وبعد خروجكم سيدخل شقيقه ماهر، ويقنعه بعكس ما قلتموه. في هذه الأثناء، سيأتي الإيرانيون، ويقولون له: لا ترد على الأتراك. هؤلاء سيجلبون آخرتك. أنت في نقطة وجودية بالنسبة لنظامك، افعل ما فعلناه نحن في إيران. اسحق المعارضة قبل أن تكبر. ونحن سنقدّم لك كل الدعم. هناك حزب الله بجواركم. ويمكنكم الاستفادة من دعمه. طبيعة هذا النوع من الأنظمة لا تقبل الإصلاح. إذا تراخى برغي يتهاوى النظام كله". في الحقيقة، إن داوود أوغلو في تحليله الأخير، لم يكن متفائلاً في موضوع استماع بشار الأسد لنصائح تركيا بالإصلاح. ستتحول سورية تدريجياً إلى ساحة صراع غير معلن بين تركيا وإيران". [29]

بعد فشل مساعي تركيا في إقناع القيادة السورية بإدماج (الأخوان المسلمون) في الحكومة السورية، لم تمهل تركيا وحليفاتها من بعض دول الخليج سوريا كثيراً حتى حوّلت الحراك فيه إلى تمرّدٍ عسكري ونظّمت العسكريين المنشقين من الجيش السوري بالإضافة إلى المدنيين الذين حملوا السلاح في تنظيمات عسكرية قضمت ما سمي بالجيش السوري الحرّ، وزرعت مجموعات إسلامية راديكالية على كامل المساحة السورية التي انفتحت واسعاً أمام التدخّل الخارجي. فبعد أحداث مدينة جسر الشغور التابعة لمحافظة إدلب التي وقعت بين الثالث والسادس من يونيو/حزيران 2011، وقُتِل فيها، حسب رواية الحكومة السورية 120 رجلَ أمنٍ على يد

(29). نفس المصدر، ص 442.

عصابات مسلّحة، وهو تعبيرٌ تستخدمه الحكومة السورية للإشارة إلى معارضين مسلّحين، في حين نفت المعارضة ذلك، وزعمت أنّ قوّة من الحكومة السورية قتلت أفراد قوّة أخرى رفضت إطلاق الرصاص على المتظاهرين المعارضين للنظام.

أثناء هذه الأحداث، فرّ الآلاف من سكان مدينة جسر الشغور ولجأوا إلى الأراضي التركية حيث كانت السلطات قد جهزّت مخيّماً. بعد ذلك، ظهرت حالات انشقاق ضبّاط من الجيش السوري وتأسيس تشكيلات عسكرية على حدود تركيا وبدعمٍ منها ؛ مثل لواء الضباط الأحرار بقيادة مقدّمٍ منشقٍّ يتحدّر من محافظة إدلب، ومن ثمّ تشكيل الجيش السوري الحرّ بقيادة العقيد المنشقّ رياض الأسعد، وسرعان ما ذابت هذه التشكيلات أو أُذيبت في بوتقة فصائل إسلامية متطرّفة تكنّت بأسماء إسلامية، لتطغى عليها لاحقاً تشكيلات بأسماء السلاطين العثمانيين وشخصيات من التاريخ التركي، إلى جانب جبهة النصرة وداعش لاحقاً.

التدخّل الإيراني

يختلف تاريخ ومسار علاقات سوريا مع إيران عن جارتها تركيا اختلافاً تامّاً.

لقد شكّل توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، في عام 1978، ومن ثمّ توقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية في واشنطن، في 26 مارس/أذار 1979، اختلالاً استراتيجياً كبيراً في المنطقة لغير صالح سوريا التي خرجت من التحالف الاستراتيجي مع مصر. وبين توقيع الاتفاقية والمعاهدة، نجحت ثورة الشعوب الإيرانية في إسقاط نظام الشاه، في فبراير/شباط 1979، ليكون النظام الجديد في إيران فرصة أمام سوريا من أجل إيجاد دعم يسدّ الفراغ

الـذي تركـه غيـاب مصـر مـن جهـة، ويـوازن معادلـة الصـراع السـوري مـع الشـقيق/العدو، النظـام العراقـي البعثـي علـى الحدود الشـرقية لسـوريا. سـارعت سـوريا إلـى الاعتـراف رسـمياً بجمهوريـة إيـران الإسـلامية في 12 فبراير/شـباط 1979. وخـلال الحـرب العراقيـة الإيرانيـة (22 سـبتمبر/ أيلـول 1980 ـ 20 أغسـطس/آب 1988)، وقفـت سـوريا إلـى جانـب إيـران في مواجهـة العـراق علـى الرغـم ممّـا اسـتجرّ ذلـك الموقـف مـن عزلـة عربيـة علـى سـوريا، وخاصّـة مـن قبـل دول الخليـج التـي كانـت تعتبـر العـراق سـدّاً أمـام التمـدّد الإيـران.

وتطـوّرت العلاقـات الإيرانيـة- السـورية تدريجيـاً لتصبـح اسـتراتيجية وتشـمل جميـع المجـالات. ولذلـك، عندمـا بـدأت الاحتجاجـات في سـوريا، كانـت إيـران موجـودة في سـوريا بشـكلٍ مـن الأشـكال حتـى علـى المسـتوى العسـكري، بحكـم العلاقـة المتشـابكة بيـن كلّ مـن دولتيـن وحـزب الله اللبنانـي. في سـبتمبر/أيلول 2011، أعلـن المرشـد الأعلـى للثـورة الإسـلامية، علـي خامنئي حكمـاً للجهـاد لصالـح الحكومـة السـورية. وفي أغسـطس/آب 2012، نقلـت صحيفـة (السياسـة) الكويتية عـن مصـدرٍ رفيـع المسـتوى مـن التيـار الصـدري العراقـي أنّ خامنئـي طلـب مـن المرجعيـن الشـيعيين علـي السيسـتاني المقيـم في مدينـة النجـف العراقيـة وكاظـم الحائـري المقيـم في مدينـة قـم الإيرانيـة، إصـدار (فتـوى الجهـاد) ضـد تنظيـم القاعـدة والجماعـات التكفيريـة، لحمايـة المراقـد الشـيعية في سـوريا.

التدخّل الدولي سياسيّاً

أعلنـت الأمـم المتّحـدة، يـوم الخميـس 23 فبراير/شـباط 2012، تعييـن أميـن عامهـا الأسـبق كـوفي أنـان مبعوثـا خاصـا للمنظمـة الدوليـة وجامعـة الـدول العربيـة إلـى سـوريا. جـاء هـذا التعييـن بموجـب اتفـاق بيـن الأميـن العـام للمنظمـة الدوليـة آنـذاك بـان كـي مـون، وأميـن عـام

الجامعة العربية آنذاك نبيل العربي. وفي بيانٍ أصدرته بعد التعيين، قالت المنظّمة الدولية: " إن أنان سيبذل مساعي حميدة هدفها انهاء كل أعمال العنف وانتهاكات حقوق الانسان وتعزيز جهود إيجاد حل سلمي للأزمة السورية".

وفي يوم السبت، 12 مايو/أيار 2012، تبنّى مجلس الأمن بإجماع أعضائه قراراً بإرسال 300 مراقبٍ إلى سوريا لمراقبة وقف إطلاق النار. ووصلت الدفعة الأولى من المراقبين الدوليين إلى سوريا، يوم الأحد، 15 أبريل/نيسان 2012.

في 30 يونيو/حزيران 2012، أقرّت مجموعة الاتصال حول سوريا في اجتماعٍ عُقِدَ بجنيف تحت رعاية الأمم المتّحدة والمبعوث الدولي والعربي كوفي أنان الخطّة الانتقالية لمعالجة الأزمة السورية. عُرِفت الخطّة باسم بيان جنيف1، وتضمنت عدّة نقاط، منها: وجوب تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية، يمكن أن تضم أعضاء في الحكومة الحالية والمعارضة، وتُشكل على قاعدة التفاهم المتبادل بين الأطراف، ووجوب أن تمكّن جميع مجموعات وأطياف المجتمع السوري من المشاركة في عملية الحوار الوطني، وإمكانية البدء بمراجعة للدستور إضافة إلى إصلاحات قانونية. أما نتيجة المراجعة الدستورية فيجب أن تخضع لموافقة الشعب. ثمّ، وبعد الانتهاء من المراجعة الدستورية، يجب الإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة.

الحديث عن التدخّل العسكري في سوريا:

جرى الحديث عن التدخّل العسكري في سوريا، للمرّة الأولى، في أعقاب الهجوم الكيمياوي في الغوطة الشرقية في يوم 21 أغسطس/آب 2013، والذي تبادلت الحكومة والمعارضة الاتهام بشنّه. لكنّ الدول الغربية والدول الأخرى الحليفة للمعارضة السورية أكّدت

على مسؤولية القوات الحكومية السورية عن شنّ هذا الهجوم الذي أوقع مئات الضحايا.

يتحدّث فرانسوا هولاند، الرئيس الفرنسي السابق، في مذكّراته عن تفاصيل اتّفاقه مع باراك أوباما، الرئيس الأمريكي الأسبق، على توجيه ضربة عسكرية لقوات الحكومة السورية وتراجع أوباما عن ذلك في اللحظة الأخيرة: " خلال صيف عام 2013، أظهرت العديد من التقارير المقدّمة من قبل أجهزتنا الاستخبارية أنّ النظام السوري يلجأ إلى استخدام الأسلحة الكيماوية لضرب المعارضة وارتكاب المجازر بحقّ شعبه الثائر ضدّه. والسلاح الكيماوي، اللاإنساني والمتوحّش، والقاتل للمدنيين الذي يصعب عليهم حماية أنفسهم منه، محظور في كلّ الاتفاقيات الدولية منذ أعوام الثلاثينيات من القرن العشرين. أمام مؤتمر السفراء الذي كان ينعقد في تلك اللحظة، أوضحت بأننا سوف نعاقب بشدّة مرتكبي هذه الانتهاكات الفاضحة للقوانين الدولية. أجريتُ اتصالات مع السلطات البريطانية والأمريكية والتي أكّدت لنا بأنّها سوف تتّخذ نفس الموقف. أُعدّت خطّة لإجراءات انتقامية من قبل القادة العسكريين في بلداننا الثلاثة. تحادثتُ هاتفيّاً لعدّة مرّات مع باراك أوباما لكي يتمّ تثبيت المبدأ ومن ثمّ طرائق التدخّل. في اليوم المحدّد، كنتُ في مكتبي محاطاً بالمعاونين، وكان باراك أوباما في مكتبه، محاطاً هو الآخر بمستشاريه. وكنّا نتحاور بوساطة خطٍّ هاتفي آمن. وكان لكلٍّ منا مترجمٌ فوري، الأمر الذي أتاح لنا أن نتحدّث بلغتنا بحيث نعبّر عن موقفنا بالدقّة اللازمة وتجنّب أيّ سوء فهم. في ختام هذه المحادثات، بدا اتفاقنا كلّياً. والقوات المسلّحة المنتشرة قبالة السواحل السورية كانت جاهزة، وكانت الأهداف قد حُدِّدت من قبل رئيسي هيئة الأركان في بلدينا؛ إذ كان من المفروض أن تنطلق الصواريخ من السفن التي تجول في المنطقة ؛ وعليها أن تدمّر عدّة منشآت عسكرية سورية تقع خارج المدن بحيث يتم حقن دماء السكان المدنيين. وأخيراً تمّ تحديد موعد الهجوم: سيكون

في يـوم الأحـد، الأوّل مـن سـبتمبر/أيلول 2013. ولكـن، في يـوم السـبت 31 أغسـطس/آب، اتّصـل بـي بـاراك أوبامـا هاتفيـاً مـن جديـد. وفي اليـوم السـابق، كان ديفيـد كاميـرون قـد تعـرض للإخفـاق في البرلمـان عندمـا أراد الحصـول علـى موافقـة النـوّاب البريطانييـن علـى مبـدأ التدخّـل العسـكري. أكّـد لـي أوبامـا بأنّـه لـم يُغيّـر رأيـه حـول صوابيـة وشـرعية العمليـة وبأنّـه يجـب معاقبـة نظـام بشـار الأسـد بضربـات عسـكرية. ومع ذلـك، قـرّر، قبـل أن يُعطـي موافقتـه النهائيـة، التشـاور مـع الكونغـرس في واشـنطن. وأدركـتُ تمـام الإدراك خطـورة مـا سـيحدث. الوقـت الـذي نضيّعـه نحـن، سـيكون مكسـباً بالنسـبة إلـى النظـام السـوري. أثّـر مثـال ديفيـد كاميـرون علـى الرئيـس الأمريكـي، فأعـاد النظـر في موقفـه" [30].

في أعقـاب التراجـع الأمريكـي عـن التدخّـل العسـكري، أطلقـت روسـيا مبـادرة بشـأن مخـزون سـوريا مـن الأسـلحة الكيماويـة الأمـر الـذي اسـتجابت لـه أمريـكا وقـرّرت منـح فرصـة لنجـاح هـذه المبـادرة.

في 27 سـبتمبر/أيلول 2013، اتّخـذ مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة بالإجمـاع القـرار رقـم 2118 بشـأن نـزع السـلاح الكيمـاوي السـوري.

قـرّرت الحكومـة السـورية الإذعـان للقـرار والتخلّـص مـن مخزونهـا مـن السـلاح الكيمـاوي. وفي الثالـث والعشـرين مـن شـهر حزيران/يونيـو 2014، أعلنـت المنظمـة الدوليـة لحظـر الأسـلحة الكيماويـة أن سـوريا قامـت بشـحن أخـر دفعـة مـن مخزونهـا مـن السـلاح الكيمـاوي وذلـك علـى متـن باخـرة غـادرت ميناء اللاذقيـة للتخلـص منـه خـارج البـلاد حسـب الاتفـاق المبـرم بهـذا الشـأن.

(30) فرانسوا هولاند، دروس السلطة، ترجمة: حسين عمر، دار المدى، 2020، ص 30-29.

التدخّل العسكري الروسي لصالح الحكومة

لطالما حظيت سوريا بأهمية بالغة بالنسبة إلى روسيا منذ أواسط خمسينيات القرن المنصرم، أي في الحقبة السوفياتية، ولا تزال. فقد شكّلت العلاقة مع هذا البلد الشرق أوسطي المهمّ عنصراً أساسياً في الاستراتيجية الروسية، العلاقة التي اتّسمت باستقرارٍ نسبي في مختلف مراحل التطوّرات السياسية في المنطقة والتي تحوّلت إلى تعاونٍ استراتيجي شمل مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية كان كافياً لتقف روسيا إلى جانب الحكومات السورية في مختلف الأزمات التي واجهها هذا البلد وآخرها الأزمة الأخيرة التي عصفت ولا تزال بسوريا.

كانت حقبة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تراجع الأهمية الاستراتيجية للعلاقة بين البلدين، ولكنّ احتفاظ روسيا بقاعدة طرطوس البحرية في سوريا، كقاعدة عسكرية روسية وحيدة خارج المحيط السوفيتي السابق وحرص البلدين على تطوير العلاقات الثنائية في ظلّ قيادتي الرئيسين بوتين والأسد، اللذين وصلا إلى الحكم في نفس العام (2000)، عزّز من أهمية سوريا الاقتصادية والتجارية في علاقاتها مع روسيا، حيث بلغ حجم استثمار الشركات الروسية في سوريا، مع بداية أزمتها الأخيرة، 20 مليار دولار. كما أنّ سوريا شكّلت دولة محورية وقاعدة استراتيجية مهمّة بالنسبة إلى الطموحات الروسية في لعب دور جيوسياسي أكبر في منطقة شرق البحر المتوسّط والشرق الأوسط. ولذلك، عملت روسيا منذ بدء هذه الأزمة على تأمين نوع من الغطاء والحماية للرئيس السوري بشار الأسد ونظامه وخاصّة في مواجهة مساعي استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي ضدّه، وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة. استثمرت روسيا في مبادرتها الخاصّة بالتخلّص من السلاح الكيمياوي السوري، ووسّعت

دورها السياسي على المستوى الدولي في المسألة السورية واستغلّت التراخي الغربي (وربّما الرضا الغربي)، فقرّرت التدخّل العسكري المباشر للدفاع عن نظام الحكم في سوريا ضدّ معارضته التي تقلّصت لصالح التنظيمات الإرهابية، بل وتماهت معها في ممارساتها واطروحاتها، لا بل وتوحّدت معها في غرف عملياتية في بعض المناطق من سوريا.

طلب الرئيس السوري بشار الأسد رسمياً من روسيا أن تتدخّل عسكرياً لمساعدة القوات السورية في مواجهة ما أسماها الجماعات المسلّحة والإرهابية، فاتّخذ الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين قرار التدخّل الذي بدأ في نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2015، والذي شكّل تحوّلاً جوهرياً في الاستراتيجية العسكرية الروسية من خلال استخدام القوّة العسكرية في منطقة تقع خارج الجوار الروسي، للمرّة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة. هذا التدخّل الروسي العسكري لم يُسفر عن تغيير المعادلة الميدانية العسكرية لصالح الحكومة السورية وتوفير أداة لروسيا للتحكّم بالتطوّرات الميدانية فحسب، بل ومنح روسيا دوراً واسعاً في قيادة العملية السياسية.

وحول المزايا التي تمنح روسيا هذا الدور الكبير في الأزمة السورية، يكتب الباحث الأردني الحارث محمد سبيتان الحلالمه: " تملك روسيا أوراقاً مهمّة تعزّز من قدرتها على المناورة السياسية والتعامل مع أطراف الأزمة، فهي الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وعلاقات مع الخصوم الإقليميين الرئيسيين، إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا. وكذلك مع بعض أطراف المعارضة السورية. وهي الوحيدة التي قد تملك إمكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصداقة، مع ضمان مصالحها في سوريا بخاصّة في ما يتعلّق بطبيعة النظام المقبل". [31]

(31). الحارث محمد سبيتان الحلالمه، التدخّل العسكري الروسي في سوريا الأسباب والمآلات، مجلّة الفكر، المجلد 14/العدد 2 (جوان 2019)، ص 29.

التدخّل العسكري الأمريكي لصالح قسد

في عام 2013، أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) برنامجاً مخصّصاً لتدريب وتسليح عناصر من المعارضة السورية صُنِّفَت على أنّها معتدلة لكي تواجه التنظيمات المتطرّفة والإرهابية. ورغم صرف مبالغ مالية ضخمة على عددٍ محدودٍ من العناصر، إلّا أنّ هذا البرنامج لم يحقّق أيّ نجاح. إذ لم تكتفِ هذه الفصائل بعدم مقاتلة التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة فحسب، بل تسبّبت في سقوط بعض الأسلحة الأمريكية المقدّمة لها في أيدي تلك التنظيمات الإرهابية. أثبتت هذه البرامج عدم جدواها، وبحلول منتصف عام 2017، قرّر دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي السابق، إلغاءها.

في مقابل فشل جهود دعم المعارضة المسلّحة السورية، استطاعت أمريكا أن تبني شراكة ناجحة مع وحدات حماية الشعب (YPG) الكردية، بدأت بعد هجوم تنظيم داعش، في 13 سبتمبر/أيلول 2014، على منطقة كوباني الكردية، حيث بدأ سلاح الجوّ الأمريكي مع دول أخرى من التحالف الدولي بشن غارات على مسلحي التنظيم الذي تمّ طرده من مدينة كوباني، في 27 يناير/كانون الثاني 2015، بفضل العمليات المشتركة بين قوات وحدات حماية الشعب وقوات البيشمركة التي أرسلتها حكومة إقليم كردستان وبدعمٍ جوّي من التحالف الدولي.

وإذا كانت معركة تحرير كوباني قد شكّلت بداية مسار هزيمة داعش في غرب كردستان وسوريا، فإنّها شكّلت أيضاً الأساس المتين لعلاقة قوات التحالف الدولي المناهض لداعش مع وحدات حماية الشعب التي أصبحت جزءاً من قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي ضمّت العديد من الفصائل العسكرية من مكوّنات مختلفة في المنطقة.

استطاعت قوات سوريا الديمقراطية أن تخوض، بدعمٍ من التحالف الدولي، معارك ناجحة ضدّ داعش ودحر قوات هذا التنظيم في منطقة تلو أخرى بما فيها منبج شمال شرق حلب، والرقة، عاصمة خلافة التنظيم المعلَنة، وصولاً إلى القضاء على التنظيم في آخر معاقله الجغرافية في بلدة باغوز، شرق دير الزور.

توسّع الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة وانتشرت القواعد العسكرية الأمريكية، بالإضافة إلى دول أخرى من التحالف، على كامل المساحة الممتدّة من منبج إلى كوباني وريف الرقّة وريف دير الزور الشرقي، وعلى كامل مساحة محافظة الحسكة، قبل أن تنسحب القوات الأمريكية من قواعدها في منبج، ثمّ كوباني وسري كانيه وكري سبي وغيرها من ريف الرقّة الشمالي، قُبيل الغزو التركي لمنطقتي سري كانيه وكري سبي، ليقتصر التواجد الأمريكي على الشريط الممتدّ من شرق دير الزور وصولاً إلى ريف دير قرب الحدود السورية الرسمية المشتركة مع العراق وتركيا.

تعزّزت علاقة الشركة بين قوات التحالف (الأمريكية خاصّة) وقوات سوريا الديمقراطية، وأصبحت وزارة الدفاع الأمريكية تخصّص مبالغ في ميزانيتها لقوات سوريا الديمقراطية لتنفيذ برامج التدريب والتأهيل والتسليح، مع استمرار تقديم الدعم الجويّ والاستخباراتي لعمليات قوات

سوريا الديمقراطية ضدّ خلايا تنظيم القاعدة في المنطقة.

التدخّل العسكري الأمريكي لصالح قوات سوريا الديمقراطية في مواجهة تنظيم داعش في مناطق شمال شرق سوريا، والتدخّل العسكري الروسي لصالح الحكومة السورية في مواجهة التنظيمات المسلّحة مثل جبهة النصرة والجماعات الراديكالية الموالية لتركيا في المناطق الأخرى من سوريا، أدّى إلى نوعٍ من تقاسم النفوذ

والأدوار بيـن الدولتيـن اللتيـن اتّفقتـا علـى بروتوكـولات لآليـة منـع الاشـتباك بيـن الجانبيـن في سـوريا.

لقاء فيينا بشأن سوريا

التقاسـم الروسـي-الأمريكي للنفـوذ في سـوريا والتفاهمـات الجزئيـة التـي اسـتدعاها بيـن الطرفيـن ورسـوخ الـدور الروسـي، فتـح الطريـق أمـام إمكانيـة عقـد لقـاءات موسّـعة تضـمّ الدولتيـن بشـأن سـوريا. كمـا أنّ توقيـع الاتفـاق النـووي بشـأن برنامـج إيـران النـووي مـع مجموعـة الـدول (1+5)، الـذي أُعلـن عنـه في 14 يوليو/تمـوز 2015، أتـاح الفرصـة لإشـراك إيـران في هـذه اللقـاءات، فـكان لقـاء فيينـا الدولـي الـذي عُقِـد في 30 أكتوبر/تشـرين الأوّل 2015 وحضرتـه 17 دولـة بينهـا الـدول الخمـس دائمـة العضويـة ودول الجـوار السـوري، بالإضافـة إلـى إيـران ومصـر وألمانيـا وإيطاليـا والسـعودية وقطـر والإمـارات والأمـم المتّحدة والاتحـاد الأوروبـي.

ناقـش اللقـاء الوضـع في سـوريا، وتوصّـل المشـاركون فيـه إلـى نقـاط مشـتركة وردت في البيـان الختامـي وهـي:

- وحـدة سـوريا واسـتقلالها وسـلامة أراضيهـا وهويتهـا العلمانيـة أمـور أساسـية.
- ستظلّ مؤسسات الدولة قائمة.
- يجـب حمايـة حقـوق كل السـوريين بصـرف النظـر عـن العـرق أو الانتمـاء الدينـي.
- ضرورة تسريع كل الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.
- ضمـان وصـول المنظمـات الإنسـانية لـكل مناطـق سـوريا، وسـيعزز المشـاركون الدعـم للنازحيـن داخليـا وللاجئيـن وللبلـدان المسـتضيفة.
- الاتفـاق علـى ضـرورة هزيمـة تنظيـم "داعـش" وغيـره مـن الجماعـات الإرهابيـة، كمـا صنفهـا مجلـس الأمـن الدولـي واتفـق عليه المشـاركون.

- في إطار العمل ببيان جنيف 2012 وقرار مجلس الأمن الدولي 2118، وجّه المشاركون الدعوة للأمم المتحدة لجمع ممثلي الحكومة والمعارضة في سوريا، في عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية، على أن يعقب تشكيلها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.

وينبغي إجراء هذه الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة بموافقة الحكومة وبالتزام أعلى المعايير الدولية للشفافية والمحاسبة، وأن تكون حرة ونزيهة يحق لكل السوريين، ومنهم المغتربون، المشاركة فيها.

- سوريا هي التي تملك وتقود هذه العملية السياسية والشعب السوري هو من يحدّد مستقبل سوريا.

- سيدرس المشاركون ومعهم الأمم المتحدة ترتيبات وتنفيذ وقف لإطلاق النار بكلّ أنحاء البلاد يبدأ في تاريخ محدد وبالتوازي مع هذه العملية السياسية الجديدة.

على ضوء هذا اللقاء، تمّ إعداد مؤتمر لأطراف المعارضة السورية في الرياض، وتمّ تكليف الأردن بإعداد قائمة بالمجموعات التي تُعتَبَر إرهابية لعدم دعوتها إلى المؤتمر.

عُقِد المؤتمر في يومي 9-10 ديسمبر/كانون الأوّل 2015، وأسفر عن الإعلان عن تشكيل (الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية) لتكون الجهة التي تتفاوض مع الحكومة السورية.

القرار الدولي 2254

أدّت هذه التفاهمات الدولية إلى تمكّن مجلس الأمن الدولي، في جلسته 7588، المعقودة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2015، من إصدار القرار 2254 الذي يشكّل مرجعية للحلّ السياسي في سوريا.

تنـصّ فقـرات القـرار علـى دعـم عمليـة سياسـية بقيـادة سـورية، تيسـرها الأمـم المتحـدة، وتقيـم، في غضـون فتـرة مسـتهدفة مدتهـا سـتة أشـهر، حكمـاً ذا مصداقيـة يشـمل الجميـع ولا يقـوم علـى الطائفيـة، وتحـدد فقراتـه أيضـاً جـدولاً زمنيـاً وعمليـة لصياغـة دسـتور جديـد، ويعـرب كذلـك عـن دعمـه لانتخابـات حـرة ونزيهـة تُجـرى، عمـلًا بالدسـتور الجديـد، فـي غضـون 18 شـهراً تحـت إشـراف الأمـم المتحدة.

التدخّل العسكري التركي لصالح الجماعات المسلّحة المتطرّفة

بعـد التدخّـل الروسـي العسـكري لصالـح الحكومـة السـورية في أواخـر سـبتمبر/ أيلـول 2015، أدركـت تركيـا أنّ المعادلـة العامّـة في سـوريا قـد تغيّـرت وأنّ هـدف إسـقاط النظـام قـد أصبـح مـن الماضـي، ولذلـك عمـدت تركيـا إلـى الالتفـات إلـى أولوياتهـا في مواجهـة نفـوذ قـوات سـوريا الديمقراطيـة في المناطـق المتاخمـة لحدودهـا. في البدايـة، عمـدت تركيـا إلـى التفاهـم مـع أمريـكا للدخـول إلـى الأراضـي السـورية عبـر بوابـة محاربـة داعـش في المنطقـة الممتـدّة مـن جرابلـس غـرب الفـرات إلـى أعـزاز المتاخمـة لمنطقـة عفريـن الكرديـة.

خـلال ربيـع عـام 2016 ، صـرّح أكثـر مـن مسـؤول تركـي رفيـع أنّ هنـاك اتفاقـاً أمريكيـاً- تركيـاً علـى إقامـة منطقـة آمنـة في شـمال سـوريا. لـم تأخـذ قـوات سـوريا الديمقراطيـة، وكذلـك حـزب الاتحـاد الديمقراطـي، تلـك التصريحـات التركيـة علـى محمـل الجـدّ، واطمأنّـت للـردود الأمريكية الغامضـة عليهـا.

لكـنّ التطـوّرات اللاحقـة أظهـرت أن التصريحـات التركيـة لـم تكـن مـن فـراغ وأنّ تفاهمـاً أمريكيـاً- تركيـاً كان قـد تـمّ فعـلاً، لكـن أمريـكا كانـت تتحفّـظ علـى تنفيـذ هـذا التفاهـم في ظـلّ حالـة التوتّـر السـائدة في العلاقـات التركية-الروسـية آنـذاك، خشـية مـن انـدلاع نـزاع مباشـر بيـن الدولتيـن يضيـف إلـى الأزمـة السـورية المسـتفحلة بعـداً خطيـراً يصعـب

التعامل معه، ولذلك كان لا بدّ من انتظار تطبيع العلاقات بين تركيا وروسيا لبدء تنفيذ خطّة السيطرة على شمال سوريا.

هذا التفاهم التركي مع أمريكا أمّن الدعم الأمريكي الجوّي وحمى تركيا من ردّ الفعل الروسي، فأطلقت عملية عسكرية في 24 أغسطس/آب 2016، أطلقت عليها اسم عملية (درع الفرات)، واستخدمت فيها، بالإضافة إلى قواتها، الجماعات المسلّحة المتطرّفة الموالية لها. وقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، غداة انطلاق العملية العسكرية، أنّ الهدف منها هو داعش وما أسماها (الجماعات الكردية السورية الإرهابية التي تهدد بلدنا في شمال سوريا)، وذلك في إشارة إلى قوات سوريا الديمقراطية.

استمرّت العملية العسكرية التركية لغاية 29 مارس/أذار 2017، حيث أعلن الرئيس التركي انتهاءها.

وعلى الرغم من أنّ أحد أهداف العملية التركية كان السيطرة على منبج التي كانت قوات سوريا الديمقراطية قد حرّرتها من داعش، إلا أنّ أمريكا لم توافق على هذا الهدف التركي، بل تفاهمت معها على الطلب من قوات سوريا الديمقراطية الانسحاب من المنطقة والانتقال إلى شرق الفرات وترك المنطقة لقوات مجلس منبج العسكري، وبذلك انتهت العملية دون تحقيق هذا الهدف، بعد أن سيطرت القوات التركية والجماعات المساحة التابعة للمعارضة السورية الموالية لتركيا على مثلّث جرابلس-الباب- أعزاز.

شكّل هذا الاجتياح التركي انقلاباً حقيقياً في معادلة توازنات القوى الدولية والإقليمية في خارطة الأزمة السورية وعزّز الدور التركي، خاصّة بعد تطبيع العلاقات التركية-الروسية، بل ووضع تفاهمات حول سوريا قبلت بموجبها تركيا ببقاء الأسد ونظامه جزءاً من الحل مقابل موافقة روسيا على دور ونفوذٍ تركيين على الأرض في شمال سوريا يؤهلها للشراكة في سوريا ما بعد الحلّ.

استثمرت تركيا في هذه التطوّرات واستطاعت أن تصبح شريكة رئيسية مع روسيا في التحكّم بالتطوّرات السورية عبر ما سُميّ مسار أستانا، لتقايض من خلاله مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة السورية بمناطق كردية تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

مسار أستانا

مثّل مسار أستانا تعبيراً عن تراجع الاهتمام الدولي بالمسألة السورية ومحاولة الدول الثلاث روسيا وتركيا وإيران لخلق مسار بديل عن مسار جنيف الدولي، وذلك من خلال طرح نفسها كدول ضامنة لاتفاقيات وقف إطلاق النار في سوريا بين الحكومة والمعارضة السوريتين.

بدأت اجتماعات أستانا في نسختها الأولى يومي 24-23 يناير/كانون الثاني 2017 في العاصمة الكازاخية، بعد أن تمّ التوقيع على اتفاقٍ لوقف إطلاق النار بين الحكومة والمعارضة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2017 وذلك في أعقاب تقدّمٍ كبير لقوات الحكومة السورية في مدينة حلب كبرى المدن السورية وعاصمة البلاد الاقتصادية والتي ثارت شكوكٌ آنذاك بتواطؤ تركيا مع روسيا بشأن كسر شوكة المعارضة لإرغامها على الإذعان للمطالب التركية الواردة في سياق التفاهمات مع روسيا. وكان من نتائج ذلك الاتفاق، انسحاب قوات الجماعات المسلّحة للمعارضة السورية من حلب بشكلٍ آمن.

تعاقبت دورات اجتماعات أستانا، وعُقِدت النسخة الرابعة منها في يومي 4-3 أيار/مايو 2017.

في هذه الدورة، توصلت الدول الراعية للمفاوضات (روسيا وتركيا وإيران) في اليوم الثاني والأخير من الاجتماعات إلى اتفاق " خفض التصعيد " القاضي بإقامة أربع مناطق آمنة في سوريا لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد. نصّ البند الأوّل من الاتفاق، حسب ما نشرته

وزارة الخارجية الروسية، على التالي:

البند الأول:

ـ مناطق الحدّ من التصعيد ينبغي أن يتم إنشاؤها بهدف إنهاء العنف بشكل عاجل، وتحسين الوضع الإنساني، وخلق ظروف ملائمة لدفع التسوية السياسية للصراع في جمهورية سوريا العربية، وهي تشمل المناطق التالية:

* محافظة إدلب وأجزاء معينة من المحافظات المجاورة (اللاذقية، حماة، وحلب).

* مناطق معينة من شمال محافظة حمص.

* الغوطة الشرقية.

* مناطق معيّنة من جنوب سوريا (محافظتي درعا والقنيطرة).

ــ إنشاء مناطق للحدّ من التصعيد ومناطق آمنة هو إجراء مؤقت ستكون مدته مبدئيا ستة أشهر، وسيتم تمديده تلقائيا بالاستناد إلى توافق الضامنين [32].

عُقِدت الدورة الثامنة من اجتماعات أستانا يومي 22-21 ديسمبر/ كانون الأوّل 2017، وكشف البيان الختامي أنّ الدول الضامنة تعتزم عقد مؤتمر حول سوريا في سوتشي يوم 30 يناير/كانون الثاني 2018. تواصَل انعقاد اجتماعات مسار أستانا، وانعقدت الدورة السابعة عشرة منها يومي الثلاثاء والأربعاء 22-21 ديسمبر/كانون الأوّل 2021، وكان واضحاً من البيان الختامي أنّ الاجتماعات اتّخذت، كمعظم دورات اجتماعات أستانا، موقفاً عدائياً من الوضع في مناطق الإدارة الذاتية وقواتها العسكرية، قوات سوريا الديمقراطية. إذ نصّ البيان على أنّ الدول الثلاث الضامنة عازمة " على مواصلة العمل المشترك في مكافحة الإرهاب والوقوف ضد الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تقويض سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية وتهديد الأمن القومي

(32). للاطّلاع على النصّ الكامل للاتّفاق، افتح الرابط التالي: http://tamuz-net.net/?p=14697

لـدول الجـوار ". وهـي بذلـك توصـم قـوات سـوريا بالإرهـاب والسـعي، مـع الإدارة الذاتيـة، إلـى الانفصـال، الأمـر الـذي يجافي الحقيقـة بالمطلق. في الواقـع، اسـتطاعت روسـيا، مـن خـلال مسـار أسـتانا، أن تسـتغلّ هـوس تركيـا بالعـداء لتجربـة الإدارة الذاتيـة وقـوات سـوريا الديمقراطية وطموحـات الشـعب الكـردي في سـوريا وأن تتّفـق معهـا علـى إرغـام المعارضـة السـورية علـى الانسـحاب مـن المناطـق التـي كانـت تسـيطر عليهـا والمشـمولة باتفـاق خفـض التصعيـد وتسـليمها للحكومـة السـورية مقابـل احتـلال تركيـا والجماعـات المسـلحة الموالية لهـا المناطـق الكرديـة الخاضعـة لسـيطرة قـوات سـوريا الديمقراطيـة، بحيث لـم يبـق مـن تلـك المناطـق الأربـع المشـمولة باتفـاق خفـض التصعيـد سـوى جـزء مـن المنطقـة الأولـى، أي بعـض محافظـة إدلـب وجوارهـا.

اتّفاق سوتشي بشأن محافظة إدلب

بحلـول سـبتمبر/أيلول 2018، لـم يبـق مـن مناطـق خفض التصعيد سـوى المنطقـة التـي تضـمّ محافظـة إدلـب وجوارهـا مـن ريـف المحافظـات الثـلاث حلـب وحمـاه واللاذقيـة.

في 17 سـبتمبر/أيلول 2018، اجتمـع الرئيسـان التركـي رجـب طيـب أردوغـان والروسـي فلاديميـر بوتيـن في منتجـع سوتشـي ووقّعـا (اتفـاق سوتشـي) الـذي يقضـي بإنشـاء منطقـة منزوعـة السـلاح في محافظـة إدلـب شـمال غربـي سـوريا.

نـصّ الاتفـاق علـى الإبقـاء علـى منطقـة خفـض التصعيـد في إدلـب، وتحصيـن نقـاط المراقبـة التركيـة واسـتمرار عملهـا وإقامـة منطقـة منزوعـة السـلاح بعمـق 15 ـ 20 كيلومتـراً داخـل منطقـة خفـض التصعيـد [33].

(33). للاطّلاع على النصّ الكامل للاتّفاق، افتح الرابط التالي: http://tamuz-net.net/?p=14697

ومع حلول سنة 2020 استعادت قوات الحكومة السورية، مدعومة بالطائرات الروسية، جميع تلك المناطق ولم يبق منها سوى مساحة قليلة في محافظة إدلب بيد فصائل المعارضة السورية الموالية لتركيا.

في فبراير/شباط 2020، دخلت قوات الحكومة السورية مدينة سراقب ذات الموقع الاستراتيجي في شمال غرب سوريا، كونها تشكل نقطة التقاء بين طريقين دوليين يربطان عدة محافظات سورية، كما سيطرت القوات الحكومية على عشرات المدن والبلدات في ريفي إدلب وحلب، أبرزها مدينة معرة النعمان، في جنوب المحافظة.

وفي 5 مارس/أذار 2020، توصل الرئيسان التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين، خلال لقاء قمة عُقد في موسكو إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في محافظة إدلب. وجاء الاتفاق، بوصفه ملحقًا لاتفاق سوتشي لعام 2018.

اشتمل الاتفاق، الذي أُعلن عنه في ختام اجتماع استغرق ست ساعات بين بوتين وأردوغان، على ثلاث نقاط رئيسة هي: وقف إطلاق النار ابتداءً من منتصف ليلة 6 مارس/أذار 2020، وإنشاء ممر آمن على طول الطريق الدولية حلب ـ اللاذقية " إم 4 "، بعمق 6 كيلومترات شمال الطريق ومثلها جنوبه، وبدء تسيير دوريات مشتركة روسية ـ تركية على الطريق الدولية من بلدة الترنبة (الواقعة غرب سراقب) وصولًا إلى بلدة عين حور (الواقعة في ريف اللاذقية) بحلول 15 مارس/أذار 2020.

ولأنّ هذا الاتفاق لم يُنفّذ تماماً من قبل تركيا والجماعات المسلّحة الموالية لها، هناك باستمرار احتمال أن تعمد القوات السورية الحكومية وحلفاؤها إلى شنّ عملية عسكرية جديدة في تلك المنطقة إذا ما سمحت روسيا بذلك.

مسار جنيف الدولي للتفاوض

بدأ مسار جنيف الدولي للمفاوضات بشأن سوريا، باجتماع مجموعة عمل مؤلّفة من الدول الخمس دائمة العضوية بالإضافة إلى ألمانيا وتركيا وجامعة الدول العربية، 30 يونيو/حزيران 2012، والتي اتّفقت على مجموعة مبادئ بشأن حلّ المسألة السورية، صيغت في بيان سُميّ ببيان جنيف1، تضمّن مبادئ مرحلة انتقالية في البلاد. لم تحضر وفودٌ من الحكومة والمعارضة السوريتين هذا الاجتماع واللتين اختلفتا على تفسير بيانه، مثلما اختلف في تفسيره، وخاصّة بشأن مصير الرئيس الأسد، حلفاء كلّ طرف منهما.

كان مؤتمر جنيف 2، الذي عُقد في 10 فبراير/شباط 2014 بإشراف الأخضر الإبراهيمي، الوسيط الدولي آنذاك، هو أوّل مؤتمر تفاوضي حضره وفدا الحكومة والمعارضة السوريتين، واستمرّ لغاية يوم 15 فبراير/شباط 2014 دون تحقيق أيّ اختراق.

كان المجلس الوطني الكردي قد قرّر في اجتماعٍ، عُقِد في أربيل، عاصمة إقليم كردستان، بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأوّل 2013، تشكيل وفد من خمسة أعضاء برئاسة الراحل عبد الحميد درويش وعضوية كلّ من كاميران حاج عبدو ومصطفى سينو وابراهيم برو وعبد الحكيم بشار، للمشاركة ضمن وفد الائتلاف المعارض في مؤتمر جنيف 2. في حين، لم يُسمح بأيّ تمثيل لحزب الاتحاد الديمقراطي وحلفائه بالمشاركة في هذا المؤتمر. وقد ذكرنا، في فصلٍ سابقٍ، الخلافات التي عصفت بالمجلس وحركة المجتمع الديمقراطي عشية بدء مؤتمر جنيف 2 الذي أصبح أحد أهم محطّات تعميق الشرخ بين الطرفين الكرديين.

بعد انتهاء جلسات مؤتمر جنيف 2، تحدّث عبد الحميد درويش إلى صحيفة (الشرق الأوسط) عن صعوبة المفاوضات، وموقف الكرد فيها، واتّهم رئيس وفد الحكومة بشار الجعفري باستفزاز

المعارضة واتّهامها بالخيانة، كما اتّهم بعض أعضاء وفد المعارضة أيضاً بالاستفزاز واللعب على الحبال، قائلاً: "منذ البداية كان هناك قلق وتوتر أثناء المفاوضات، والنظام كان متوتراً جدّاً في المفاوضات وكان استفزازياً، وبدأ بالشتائم السياسية، مثل اتهامنا بأننا عملاء وخائنون وغير ذلك... في المفاوضات أنا أمثل سوريا وأمثل الأكراد.. وأكثر من كل العرب أمثل العرب أيضا". [34]

الخلافات العميقة بين الحكومة والمعارضة السورية حول تفسير بيان جنيف1 حالت دون تواصل عقد مؤتمرات جنيف إلى أن صوّت مجلس الأمن، يوم 18 ديسمبر/كانون الأول 2015 بالإجماع على مشروع القرار الأميركي رقم 2254 الذي ينص على بدء محادثات السلام بسوريا في يناير/كانون الثاني 2016، مقراً بدور المجموعة الدولية لدعم سوريا باعتبارها المنبر المحوري لتسهيل الجهود الأممية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية دائمة في سوريا.

انعقد مؤتمر جنيف3 في 25 فبراير/شباط 2016، بعد أن أعلن مبعوث الأمم المتحدة ستافان دي ميستورا تأجيل المفاوضات مرّتين بسبب الخلافات بين الحكومة والمعارضة وخاصّة بشأن تنفيذ الفقرتين 12 و13 من القرار الأممي 2254، والخلاف على تشكيل المعارضة السورية وفدها المفاوض. انتهت هذه الجولة أيضاً دون تحقيق أيّ نتائج.

في مؤتمر جنيف 4، الذي عُقِد يوم 23 فبراير/شباط 2017، واستمرّ لغاية يوم 3 مارس/أذار 2017، تمكّن المشاركون، برعاية دي مستورا، من تحقيق أوّل تقدّم نظري وذلك من خلال التوصّل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع " سلال "، هي:

ـ السلة الأولى: القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

(34). للاطّلاع على تفاصيل تصريحات الراحل عبد الحميد درويش ، افتح الرابط التالي:
https://aawsat.com/home/article/38756

ـ السلة الثانية: القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.
ـ السلة الثالثة: كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهراً، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.
ـ السلة الرابعة: استراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.
في مؤتمر جنيف 5، الذي بدأ بلقاءات تمهيدية في 23 مارس/أذار 2017، ناقشت الوفود المشاركة بالتفصيل المواضيع الأربعة الرئيسية وهي الحكم والدستور ومكافحة الإرهاب والانتخابات. وتبادل وفدا الحكومة والمعارضة الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت ثمانية أيام.
كما لم تحقّق الجولات التالية جنيف 6 (16 مايو/أيار 2017)، وجنيف 7 (9 يوليو/تموز 2017)، وجنيف 8 (28 نوفمبر/تشرين الثاني 2017)، وجنيف 9 (التي عُقِدَتْ بمدينة فيينا يومي 25 و26 يناير/كانون الثاني 2018) أيّ نتائج تُذكَر.

مؤتمر سوتشي وقرار تشكيل اللجنة الدستورية

توقّف مسار جنيف الدولي للتفاوض عملياً، فاستغلت روسيا ذلك وسعت إلى خلق مسار جديد لحلّ الأزمة السورية عبر دعوة بعض الأطراف السورية إلى مؤتمر سوتشي الذي أسمته (مؤتمر الحوار الوطني السوري) إلى جانب مسار أستانا الذي تديره فعليا وبمساعدة تركيا وإيران دون أن يكون للأمم المتحدة أو الدول الغربية دور يذكر فيها.
بدأ المؤتمر في منتجع سوتشي في 29 يناير/كانون الثاني 2018 وانتهى في يوم 30 من الشهر ذاته، حيث تمّ إصدار بيان جاء فيه:

"اتفقنا على تأليف لجنة دستورية تتشكل من وفد الحكومة في الجمهورية العربية السورية ووفد معارض واسع التمثيل، وذلك بغرض صياغة إصلاح دستوري يسهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2245".

وكان المؤتمر قد ترافق بمنح روسيا الضوء الأخضر لتركيا بغزو منطقة عفرين، وكذلك بالاستجابة لشروطها باستبعاد ممثلي الإدارة الذاتية وأجنحتها السياسية والعسكرية من المشاركة في المؤتمر.

حالت الخلافات العميقة وتدخّل تركيا وروسيا في تحديد أسماء أعضاء اللجنة الدستورية دون تشكيلها لغاية أواخر شهر مايو/أيار 2018، حيث أعلنت الأمم المتحدة الاثنين 21 مايو/أيار 2018، على لسان أمينها العام أنطونيو غوتيريش أنه تم تشكيل لجنة دستورية سورية تضم ممثلين عن كل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني بهدف مراجعة الدستور بهدف التوصل لحل سياسي ينهي النزاع العسكري المستمر منذ أكثر من ثمانية أعوام. تضم اللجنة 150 عضواً، خمسون منهم تختارهم دمشق، وخمسون تختارهم المعارضة، وخمسون يختارهم المبعوث الخاص للأمم المتحدة

بهدف الأخذ في الاعتبار آراء خبراء وممثلين للمجتمع المدني.

اختُزلت بذلك العملية التفاوضية في إطار السلة الثانية من السلال الأربع المتّفق عليها وتمّ القفز على السلّة الأولى التي تضمّ " القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر".

اجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف

في أواخر أكتوبر/ تشرين الأوّل 2019، اتّفق أعضاء اللجنة الدستورية

على تشكيل لجنة مصغّرة من 45 عضواً بمعدّل 15 عضواً لكلّ من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، لتُعقد أولى جولات الاجتماعات في جنيف يوم الأربعاء 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وانتهت يوم الجمعة 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

في ختام الجولة الأولى، أبدى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا غير بيدرسن تفاؤله بسير الاجتماعات، وقال: " إن المباحثات سارت بشكل أفضل مما كان يتوقّعه معظم الناس ". لكنّه أكّد أيضاً على صعوبة هذه المباحثات، وقال: " المناقشات صعبة للغاية في بعض الأحيان، ويتطلب الأمر شجاعة للاستماع إلى دفاع الجانب الآخر عن آرائه بشأن تلك القضايا ".

تمثّل في هذه اللجنة المصغّرة عضوٌ كرديٌّ وحيد وهو كاميران حاجو، ممثّلاً عن المجلس الوطني الكردي ضمن وفد الائتلاف المعارض، في إشارة واضحة إلى الضعف الشديد للتمثيل الكردي في هذا الاستحقاق.

وبعد انتهاء خمس جولات من اجتماعات اللجنة الدستورية دون إحراز أيّ تقدّم على الإطلاق، تحدّث كاميران حاجو، العضو الكردي الوحيد في اللجنة المصغّرة، إلى برنامج Çavê Sêyem الذي يعدّه ويقدّمه مؤلّف هذا العمل في راديو روورداو، يوم 20 يونيو/حزيران 2021، عن تقييمه لسير أعمال اللجنة الدستورية، قائلاً:

" في الحقيقة، أنا كشخص، وكقناعة عامّة، ومنذ البداية، لا أثق كثيراً بهذه اللجنة الدستورية، وتحدّثنا مراراً عن السبب وراء ذلك ألا وهو أنّ النظام إذا خطا بعض الخطوات في هذه المسألة سوف يضطرّ للقيام بخطوات أخرى وسوف يصل إلى مكانٍ لا يمكنه العودة منه، وسيصبح هذا بمثابة نهاية النظام. ولكن، الآن، الطريق الوحيد الذي يسلكه الحلّ السياسي ظلّ فقط اللجنة الدستورية، وهذا أيضاً بمثابة قلب لبنود القرار الدولي 2254، فكما تعلمون، الأساس هو أن تكون هناك سلطة انتقالية، ومن ثمّ يأتي الدستور، وبعد ذلك

إجـراء انتخابـات، ولكـن للأسـف ليـس هـذا مـا حـدث. بموجـب اتفـاق، تـمّ القبـول بـأنّ يتـمّ البـدء بمسـألة الدسـتور بـدل مسـألة السـلطة والانتخابـات. حتـى الآن عقدنـا خمـس جـولات، وكانـت بالفعـل مـن دون نتائـج. والجولـة القادمـة أيضـاً سـوف تكـون في شـرطٍ سـيكون النظـام فيـه أكثـر تشـدداً، لأنّ رئيـس النظـام ضمِـنَ لنفسـه الآن سـبع سـنوات أخـرى مـن الحكـم عبـر انتخابـات غيـر شـرعية، وجميعكـم تعلمـون مـدى التزويـر فيهـا. حينمـا تضمـن لنفسـك سـبع سـنوات أخـرى مـن الحكـم، ثـمّ تقـول تعالـوا لنضـع دسـتوراً جديـداً، أيّ معنـى لهـذا الأمـر. أعتقـد أنّ مهمّتنـا سـتغدو أكثـر صعوبـةً، لكـن علـى أيّ حـال، لـم يتبـقّ سـوى هـذا السـبيل، إلا إذا توصّـل الفاعلـون الإقليميـون والدوليـون إلـى اتّخـاذ قـرار جديـد أو أن يتـمّ السـير في كلّ السـلال معـاً، وبخـلاف ذلـك، لا أعتقـد أنّ اللجنـة الدسـتورية بمفردهـا سـتكون السـبيل الوحيـد للحـلّ السياسـي في سـوريا".

حـول دور المجتمـع الدولـي وإمكانيـة تفعيـل جهـوده في سـبيل حـلّ المسـألة السـورية، قـال حاجـو: "الآن، اللجنـة الدسـتورية تـكاد تصـل إلـى طريـقٍ مسـدود، وليسـت هنـاك سـبلٌ أخـرى، وبالتالـي إذا كانـت هنـاك جديـة مـن أجـل المسـألة السـورية، الـدول المعنيـة مضطـرّة للبحـث عـن سـبل وقـرارات وصيـغ أخـرى، ولكـن للأسـف، يمكـن أن تكـون هنـاك قـراءة معاكسـة لهـذا الاحتمـال، نشـعر أنّ هـذا الوضـع الموجـود في شـمل شـرق سـوريا، وكذلـك المناطـق الخاضعـة لسـيطرة المسـلّحين وتركيـا، والمناطـق الخاضعـة للنظـام وروسـيا، والاضطرابـات الموجـودة في الجنـوب، إذا مـا نظرنـا إلـى هـذا الوضـع، نشـعر إلـى حـدٍّ مـا أنّ الـدول المنشـغلة بالوضـع السـوري تقبـل بهـذا الوضـع إلـى حـدٍّ مـا. ويمكنهـا أن تُبقـي علـى هـذا الوضـع لعـدّة سـنوات ويتحـوّل إلـى أمـرٍ واقـع. ثـمّ تسـتطيع أن تقـوم بتوزيـع السـلطة. لأنّـه يبـدو أنّ هنـاك قناعـة، خاصّـة وأنّ الثقـة بإمكانيـة إيجـاد بديـلٍ لبشـار (الأسـد) ضعيفـة، وأنّ وقـوع السـلطة في يـد مكـوّنٍ واحـدٍ في سـوريا سـيكون أمـراً صعبـاً جـدّاً،

وكذلك فرض نوعٍ من الفدرالية أو توزيعٍ للسلطة بطريقة مباشرة من فوق قد يكون أيضاً أمراً صعباً بعض الشيء، وبالتالي يمكن أن تمنح هذه الدولة وقتاً لاستمرار هذا الوضع على حاله، ريثما تستقر هذه السلطات للأطراف المختلفة، ومن ثمّ يتمّ الجمع بينها على طاولة واحدة. هكذا نستشعر، ولكن حتى هذا التصوّر لا يمكننا الجزم بصحّته تماماً".

الموقف الروسي من المسألة الكردية

تختلف الآراء حول الموقف الروسي من المسألة الكردية في سوريا، بين من يعتبر موقفها منحازاً بالكامل إلى موقف الحكومة السورية وساعياً إلى إخضاع الكورد لشروط النظام تماماً، وبين من يعتبر أنّ موقفها أوضح من الموقف الأمريكي من المسألة الكردية وتدعو منذ البداية إلى إشراك الكرد في مساعي الحلّ والأخذ في الاعتبار حقوقهم ضمن الدولة السورية، بل ذهبت إلى حدّ طرح مسودة دستور لسوريا كانت تضمّ الكثير من حقوق الكرد في سوريا. لكن القاسم المشترك بين الآراء المختلفة بشأن الموقف الروسي من المسألة الكردية هو محورية الدور الروسي في سوريا وضرورة التواصل والعمل معها في هذا الإطار.

بشأن الموقف الروسي ومساعي الحوار بين الحكومة السورية والإدارة الذاتية، يقول صلاح علمداري، عضو اللجنة السياسية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، خلال مشاركته في إحدى حلقات برنامج Çavê Sêyem الذي يعدّه ويقدّمه مؤلّف هذا العمل في راديو رووداو:

"هناك محاولات للروس، سواءً كانت سرّاً أو علناً، لفتح الطريق بشكلٍ من الأشكال أمام الحوار بين الكرد، أو دعنا نسميها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والنظام السوري، بطريقة ما. لكن

للأسف، كلما تكون هناك محاولات لفتح طريق الحوار، يعمد النظام السوري إلى إطلاق تصريحات حادّة تعمل على إجهاض تلك المحاولات، تلك المحاولات التي يقوم بها الروس أنفسهم وتأتي من (قاعدة) حميميم. ثمّ تمضي ستة أشهر أو سنة، وتعود نفس المحاولات لأنّه لا سبيل سوى ذلك. روسيا هي الأخرى، كدولة قوية وصاحبة نفوذ ودور في سوريا، لا تؤدي دورها بالشكل المطلوب، فالروس أيضاً أحياناً يمارسون التضليل والانتهازية، يمارسون شيئاً هنا ويقومون بشيءٍ مختلف هناك. من جهة، يريدون فتح طريق الحوار بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والنظام، ومن جهة أخرى، يثيرون مسألة الانفصال والتقسيم ويثبّتون ذلك كتهمة على الكرد. أي أنّهم يريدون أن يقوموا بحربهم الباردة مع الأمريكان عبر الكرد أحياناً وعبر النظام أحياناً أخرى. هم أيضاً ليسوا لاعباً نزيهاً ولا يلتزمون بوعودهم، ومن الناحية العملية ليسوا جادّين في طرح آلية للحوار مع الكرد، أو لنقل بين السوريين أنفسهم. أحياناً، يدلون بتصريحات، ويتراجعون عنها بعد ستة أشهر. فإذا ما راجعنا تصريحاتهم منذ عام 2015، سنرى كم مرّة طُرح موضوع الحوار مع دمشق في تصريحات، لكن على الأرض لم يحدث أيّ شيء، ولم تتجاوز المسألة حدود حميميم... مع الأسف، الدور الروسي ليس دوراً نزيهاً، الروس انتهازيون، وينخرطون غالباً في مساومات البيع والشراء مع الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا، ويتناسون القضية الرئيسية، أي قضية السوريين ".

ويقول علمداري أنّ روسيا ليست لديها سياسة متكاملة وخاصّة بالكرد في سوريا:

"اجتمعنا لمدة ساعتين مع ميخائيل بوغدانوف في مقرّ وزارة الخارجية الروسية في موسكو، وتحدّثنا مطوّلاً عمّا يجري في عفرين وعاتبناهم على مواقفهم. في نهاية الحديث، قال لنا: أنتم تفكّرون بعفرين ونحن نفكّر بسوريا كاملةً. وقد فهمتُ منه جيّداً، بأنّه للأسف ليس هناك

في وزارة الخارجية الروسية ملفّ خاصّ بالكرد كمكوّن كبير في سوريا، وهذا مدعاةٌ للأسف. هم ينظرون إلى سوريا برمّتها كدولة فيها، إنّ قلّت أو كثرت، بعض المكونات، ولكن ليست هناك ملفّات حلول لكلّ مكوّن من هذه المكوّنات، وليس هناك شيء باسم الملفّ الكردي في وزارة الخارجية الروسية. الروس يعتبرون سوريا بأكملها مهمّة جدّاً لهم، يعتبرون البحر الأبيض المتوسّط مهمّاً جدّاً لهم، تهمّهم المسألة الجيوستراتجية في مواجهة القوى العظمى مثل أمريكا ولذلك يعتبرون وجودهم في سوريا مهمّاً للغاية، وبموازاة ذلك، يمارسون تجارتهم. في مسألة عفرين، تبيّن جلياً أنّ الضوء الأخضر الروسي هو الذي أُعطي لكي يتمّ نقل مسلحي المعارضة الذين كانوا في أطراف العاصمة إلى عفرين في سبيل إراحة بشار الأسد وإبعاد المسلّحين عنه، بحيث لم يكن مهمّاً إلى أين يذهب هؤلاء المسلّحون، المهم هو تأمين الهدوء والأمان حول العاصمة، ويرتاح النظام ويبتعد المسلّحون عنه. لا شكّ أنّ الروس كانت لهم يد في هذا الأمر، والآن أيضاً لهم يد في المساومات المتعلّقة بحلب والباب. هناك انتهازية واضحة في دور الروس، والدور الروسي ليس دوراً نزيهاً، ويد الروس في سوريا ليست يدٌ نظيفة. إنّ قولنا هذا لا يعني أننا نرى الروس كأعداء لنا، ولكن أيضاً يجب أن نكون على علمٍ بما يحدث. اليوم، مسألة الصديق والعدو مسألة نسبية، من يكون صديقك في موضعٍ يكون عدواً في موضعٍ آخر. فنحن نعرف كلّ هذا عن الروس، ونحن مضطرّون للتعامل معهم، لأنّ للروس دورٌ كبير".

الموقف الدولي من القضية الكردية

حول محدّدات المواقف الدولية من القضية الكردية، تحدّث البروفيسور عمر شيخموس، السياسي الكردي المخضرم والذي لعب أدواراً دبلوماسية هامّة على الساحة الدولية لصالح القضية

الكردية، إلى برنامج Çavê Sêyem الذي يعدّه ويقدّمه مؤلّف هذا العمل في راديو روداو، يوم 20 يوليو/تموز 2021، عن تقييمه لسير أعمال اللجنة الدستورية، قائلاً:

"يجب أن نميّز بين أمرين، الأمر الأوّل هو أن الرأي العام العالمي مع القضية الكردية العادلة ويدعم الشعب الكردي ونضاله، ويقدّر عالياً جدّاً دور الشعب الكردي في محاربة داعش والقوى المتشدّدة في الشرق الأوسط، وهذه الحكومات مضطرّة لأخذ الرأي العام في بلدانها بعين الاعتبار. الأمر الثاني هو أنّ سياسة هذه الدول سياسة تقليدية وهي مرتبطة بالمصالح الوطنية، وتتعامل حسب هذه المصالح الوطنية. لكن العامل الأساسي هو أنّه ليس فقط المجتمع الدولي سيهمل الكرد بل ولن يدفع بقضيتهم قدماً ما لم نضع نحن حدّاً لنواقصنا وانقسامنا ونتعاون ونوحّد صفوفنا. ما لم تتعزّز وحدة الكرد لن يحسب أحدٌ لنا حساباً. ولذلك، قبل أن نشكو من المجتمع الدولي، علينا أن نعاتب أنفسنا، ونسأل أنفسنا لماذا لا نستطيع أن نتبنّى سياسة موحّدة وبرنامجاً موحّداً واستراتيجية موحّدة حتى نستطيع التأثير على السياسة العالمية حيال قضيتنا؟"

وحول تأثير عدم استقلالية الأطراف الكردية في سوريا وتبعيتها للأطراف الكردستانية على الموقف الدولي من القضية الكردية في سوريا، يقول شيخموس:

"ربّما يكون لهذا تأثيرٌ على الموقف الدولي، ولكنّه ليس عاملاً أساسياً، ولكن القوى الدولية وحتى الإقليمية، حينما تتطلّب مصالحهم، لا يهتمون بهذه العوامل، لكنني أستطيع التحدّث عن عدّة عوامل أخرى تلعب دوراً رئيسياً في فتور التعامل مع القوى الكردية في غرب كردستان أو مع الإدارة الذاتية ؛ أوّلاً، يجب ألا ننسى أنّ الإدارة الذاتية أعلنتْ رسمياً بشكلٍ منفرد ومن طرفٍ واحد؛ ثانياً، لم تكن نتيجة عملية انتخابية؛ ثالثا، كانت قوّة سياسية منفردة تحكم السلطة في البداية، ولم تكن مستعدة لإشراك ممثلي

المكونـات الأخـرى في غـرب كردسـتان، سـواءً مـن الكـرد أو العـرب أو السـريان أو الأرمـن، في إدارة هـذه المنطقـة. الآن، هنـاك انفتـاح مـن قبـل هـذه السـلطة وتُظهـر اسـتعداداً لذلـك، ولكـن منـذ البدايـة، وفي سـبيل نيـل شـرعية دوليـة، يجـب ألا تكـون هـذه الإدارة أحاديـة الجانـب وأن تكـون ثمـرة عمليـة انتخابيـة حـرّة ومشـروعة، وإشـراك ممثلـي جميـع المكونـات فيهـا. الأمـر الآخـر، في البدايـة كان هنـاك الكثيـر مـن الانتقـادات في أوسـاط المجتمـع والجماهيـر الكرديـة في غـرب كردسـتان لـلإدارة الذاتيـة، ولكـن مـع مـرور الوقـت وعندمـا نجحـت في المجـال العسـكري في حمايتهـم مـن داعـش وقـوات الحكومـة السـورية وبعـض جماعـات المعارضـة التـي حاولـت مهاجمـة المناطـق الكرديـة، أدى هـذا إلـى تزايـد نـوعٍ مـن الدعـم لهـا".

نشاطٌ أمريكي

نشـطت الحركـة الأمريكيـة حيـال سـوريا مؤخـراً، إذ أنّ هنـاك معلومـات تؤكّـد أنّ الإدارة الأمريكيـة بصـدد إعفـاء مناطـق الإدارة الذاتيـة وبعـض المناطـق الخاضعـة لسـيطرة المعارضـة السـورية مـن العقوبـات المفروضـة بموجـب قانـون قيصـر، مسـتثنية مناطـق هيئـة تحريـر الشـام (المصنّفـة كمنظّمـة إرهابيـة) ومنطقـة عفريـن الكوردسـتانية التـي تحتلهـا القـوات التركيـة إلـى جانـب مجموعـة كبيـرة مـن الفصائـل المسـلّحة الإسـلامية التـي أكّـدت تقاريـر اللجنـة الدوليـة المسـتقلة للتحقيـق بشـأن سـوريا أنّ ثلاثـة منهـا قـد ارتكبـت جرائـم حـرب ضـدّ الكـورد في مناطقهـم المحتلّـة. وفي الأسـبوع الأوّل مـن شـهر مـارس/ أذار الحالـي، زار وفـدٌ أمريكـيّ رفيـع غـرب كوردسـتان وشـمال شـرق سـوريا، وقـام بتقييـم الاحتياجـات الضروريـة للمنطقة وأولويـات تأمينها، دون أن يلتقـي بالسـلطات المحليـة. وفي يـوم الاثنيـن، 14 مـارس/ أذار، زار وفـدٌ أمريكـي رفيـع، مـن الخارجيـة والأمـن القومـي، غـرب كوردسـتان

وشمال شرق سوريا والتقى القيادتين العسكرية والسياسية فيها. الوفد المؤلّف من إيثان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية، جينفير جافيتو نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون العراق، زهرة بيل مديرة ملف سوريا والعراق في مجلس الأمن القومي وماثيو بيرل ممثل الخارجية الأميركية في شمال شرقي سوريا، اجتمع بالقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، ومن ثمّ بوفدٍ من مجلس سوريا الديمقراطية، برئاسة إلهام أحمد الرئيس التنفيذي لمجلس سوريا الديمقراطية. وناقش الوفد مع مستضيفيه المسائل المتعلّقة باستمرار محاربة داعش وتقويض نشاطها في مناطق الإدارة وتحسين التدابير الأمنية بشأن السجون التي تضمّ عناصر داعش والمخيمات التي تضمّ عوائلهم والمناصرين لهم. وكذلك القضايا الخدمية والاقتصادية الملحّة بالنسبة إلى المنطقة، والجهود الدولية للحلّ السياسي للأزمة السورية وضرورة مشاركة جميع الأطراف السورية فيها. وهناك حديث عن وجود منح أمريكية لتحسين قطاعات الكهرباء والمياه والمحروقات والخبز في مناطق الإدارة الذاتية.

ويوم الخميس، 17 مارس/أذار، التقى ماثيو بيرل عضو الوفد الأمريكي بوفدٍ من المجلس الوطني الكردي، المنضوي في إطار الائتلاف الموالي لتركيا، وبحث معه إمكانية استئناف الحوار بين المجلس وأحزاب الوحدة الوطنية.

تلكؤٌ روسي

كانت روسيا قد وجّهت دعوة إلى مجموعة كبيرة من المعارضين السوريين من تيارات مختلفة، منهم ثلاثة من قيادة مسد، بينهم الرئيسان المشتركان، إلهام أحمد ورياض درار، ومن هيئة التنسيق الوطنية أحمد عسراوي وصفوان عكاش، ومن منصّة موسكو قدري

جميـل، بالإضافـة إلـى خالـد المحاميـد وعبيـدة نحـاس، ومـن اللجنـة الدسـتورية، الشـخصية المسـتقلّة بسـمة قضمانـي، لزيـارة موسـكو واللقـاء بمبعـوث الرئيـس الروسـي إلـى الشـرق الأوسـط وبلـدان أفريقيـا، نائـب وزيـر الخارجيـة ميخائيـل بوغدانـوف، وذلـك في مسـعى لخلـق تكتّـل جديـد في المعارضـة علـى حسـاب الائتـلاف الـذي لـم يعـد يحظـى بدعـمٍ دولـيٍّ حقيقـي. وكان مـن المفتـرض أن تتـمّ هـذه الزيـارة في 7 فبرايـر، شـباط، لكـن روسـيا أجّلتهـا. ثـمّ تحـدّد موعـدٌ جديـد لهـا في نهايـة شـباط، إلّا أنّ روسـيا عـادت وألغـت الزيـارة، في يـوم 27 فبرايـر، أي بعـد بـدء الحـرب في أوكرانيـا، وبـرّرت ذلـك بأسـباب لوجسـتية. لكـنّ لا يمكـن إخفـاء تأثيـر الأزمـة في أوكرانيـا علـى هـذا المسـعى الروسـي. اشـتداد التوتّـر بيـن أمريـكا وحلفائهـا مـن جهـة وروسـيا مـن جهـة أخـرى، قـد يـؤدي إلـى تراجـع الـدور الـذي تلعبـه روسـيا في دفـع الإدارة الذاتيـة نحـو التقـارب مـع الحكومـة السـورية والتفاهـم معهـا، حيـث سـيزداد تـردّد الإدارة في السـير في هـذا الاتجـاه خشـية مـن إغضـاب أمريـكا. كمـا مـن الممكـن أن يمنـح فرصـة أكبـر لأمريـكا في مسـعاها إلـى خلـق تقـارب بيـن شـمال شـرق سـوريا وشـمال غربهـا عبـر القنـاة التركيـة، وهـو مسـعى تبذلـه أمريـكا منـذ مـدّة طويلـة ولكنـه لـم يلـق النجـاح. وكان لافتـاً، في هـذا الإطـار، إحيـاء مسـد لذكـرى انـدلاع (الثـورة السـورية)، الأمـر الـذي لـم تفعلـه مـن قبـل.

لا يمكـن وضـع خاتمـة لهـذا الكتـاب بينمـا لا يـزال الموضـوع الـذي يتناولـه مفتوحـاً علـى مسـارات واحتمـالات لا حصـر لهـا. لكـنّ الممكـن قولـه هــو أنّ أفضــل فرصــة تاريخيــة أُتيحــت للشــعب الكــردي في سـوريا، فرصـة لـم تكـن لا متوقّعَـة ولا منتظَـرة، في حيـن كانـت حركتـه السياسـية في أضعـف حالاتهـا، الأمـر الـذي انعكـس علـى أدائهـا الـذي لـم يرتـقِ إلـى مسـتوى التحدّيـات والاسـتحقاقات التـي واجهتهـا. لـم تبقَ أطـراف الحركـة الكورديـة منقسـمة علـى ذاتهـا فحسـب، بـل انشـغلت بصراعاتهـا البينيـة الناجمـة عـن هـذا الانقسـام وصرفـت طاقاتهـا، المتواضعــة أصــلاً، في هــذا الصــراع أكثــر ممــا وظّفتهــا في مواجهــة التناقــض الأساســي. وبعــد انقضــاء أحــد عشــر عامــاً علــى الصــراع في ســوريا، لا تــزال الأطــراف الكرديــة علــى انقســاماتها وتخندقاتهــا واصطفافاتهــا. وللأســف، المعطيــات والمؤشــرات الراهنــة لا تُنبــئ بانحســار هــذا الانقســام، بــل توحــي بتعميقــه.

الملاحق

الملحق (1)

مرسوم تشريعي رقم 93 / تاريخ 23/8/1962
إجراء إحصاء عام لسكان محافظة الحسكة
إن رئيس الجمهورية بناء على المرسوم التشريعي رقم 1 تاريخ 30/4/1962
وعلى القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد برئاسته رقم 106 وتاريخ 23/8/1962
نشر المرسوم التشريعي الآتي:

مادة 1 - يجري إحصاء عام للسكان في محافظة الحسكة في يوم واحد يحدّد تاريخه بقرار من وزير التخطيط بناء على اقتراح وزير الداخلية.

مادة 2 ـ تقوم مديرية الإحصاء في وزارة التخطيط بإجراء هذا الإحصاء واتخاذ ما يلزم لتنفيذه طبقا للقواعد التي تقررها لجنة الإحصاء المركزية.

مـادة 3 ـ يتـمّ تأليـف لجنـة الإحصـاء المركزيـة وتحديـد اختصاصاتهـا وعـدد أعضائهـا ومقـدار تعويضاتهـم بقـرار مـن وزيـر التخطيـط ويكـون بيـن أعضائهـا ممثلـون عـن وزارة الداخليـة والمديريـة العامـة للأحـوال المدنيـة.

مـادة 4 ـ لوزيـر التخطيـط بعـد موافقـة الإدارة المختصـة حـق نـدب أي مـن موظفـي الدولـة أو تعييـن موظفين ومسـتخدمين أو عمـال مؤقتين لإجـراء الإحصـاء المشـار اليـه في أيـة مرحلـة مـن مراحـل التمهيـد لـه أو تنفيـذه أو التجهيـز لنشـر بياناتـه وذلـك في حـدود الموازنـة المعتمـدة.

مـادة 5 ـ تسـتثني مديريـة الإحصـاء بالنسـبة لأعمال الإحصـاء المنصوص عليهـا في هـذا المرسـوم التشـريعي ممـا يلي:

أ = القواعـد المعمـول بهـا في شـأن تعييـن الموظفيـن والمسـتخدمين والعمـال وذلـك في حالـة تعيينهـم بصفـة مؤقتـة لأعمـال الإحصـاء.

ب = القواعـد المتعلقـة بالأجـور الإضافيـة الـواردة بقانـون الموظفيـن الأساسـي رقـم 135 تاريـخ 10/1/1945 وتعديلاتـه.

جـ = القيـود الخاصـة بتعويضـات الانتقـال المنصـوص عليهـا في قانـون الموظفيـن الأساسـي رقـم 135 المشـار إليـه وذلـك بالنسـبة لتنقـلات الموظفيـن الذيـن يعملـون في هـذا الإحصـاء ويمنحـون بـدل انتقـال ثابـت يحـدّده وزيـر التخطيـط.

د = تحـدد الاسـتثناءات المشـار اليهـا في هـذه المـادة بقـرار مـن وزيـر الماليـة بنـاء علـى اقتـراح وزيـري الداخليـة والتخطيـط.

مـادة 6 ـ يمنـح الأميـن العـام المسـاعد لشـؤون الإحصـاء سـلفة دائمـة لأعمـال هـذا الإحصـاء ويكـون التصـرف فيهـا دون التقيـد بالقوانيـن واللوائـح والتعليمـات الماليـة في هـذا الشـأن ويجـوز لـه بـأن يفـوض المشـرفين علـى أعمـال الإحصـاء بأخـذ سـلفة دائمـة لـذات الغـرض.

مـادة 7 ـ عنـد انتهـاء عمليـة إحصـاء السـكان في محافظـة الحسـكة تشـكل لجنـة عليـا بمرسـوم جمهـوري بنـاء علـى اقتـراح وزيـر الداخليـة لدراسـة نتائـج الإحصـاء وتقريـر تثبيتهـا في سـجلات الأحـوال المدنيـة الجديـدة أو عدمـه واعـداد التعليمـات اللازمـة لذلـك.

مـادة 8 ـ يتـمّ التسـجيل في السـجل المدنـي مـن قبـل لجـان تسـجيل تؤلـف بقـرار مـن وزيـر الداخليـة وتـزود بالعـدد الـكافي مـن الموظفيـن والمسـتخدمين والكتـاب الموقتيـن.

مـادة 9 ـ تؤلـف لجنـة مركزيـة في محافظة الحسـكة بمرسـوم جمهوري مهمتهـا مراقبـة أعمـال لجـان التسـجيل المؤلفـة بموجـب المـادة السـابقة واتخـاذ جميـع الإجـراءات اللازمـة لإنجـاز عمليـات التسـجيل في المحافظـة المذكـورة وتمنـح هـذه اللجنـة صلاحيـة عـدم تسـجيل كل مـن لا يثبـت أنـه مـن رعايـا الجمهوريـة العربيـة السـورية وفقـا للقوانيـن النافـذة. وتخضـع لإشـراف وتوجيـه اللجنـة العليـا.

مـادة 10 ـ قبـل تسـجيل السـكان في السـجل المدنـي تقـوم لجـان التسـجيل بالتحقيـق والتثبّـت بجميـع الطـرق والوسـائل مـن صحـة البيانـات المدوّنـة في اسـتمارات الإحصـاء المدنـي بهـا مـن قبـل أصحـاب العلاقـة وخاصـة بمطابقـة هـذه المعلومـات علـى محتويـات سـجلات الأحـوال المدنيـة الأساسـية السـابقة وعـرض النتيجـة علـى اللجنـة المركزيـة لتقريـر التسـجيل أو عدمـه.

مـادة 11 ـ تتّخـذ قـرارات اللجـان بالأكثريـة وتكـون هذه القـرارات خاضعة للاسـتئناف لـدى اللجنـة العليـا خـلال عشـرة أيـام مـن تاريـخ إبلاغهـا إلـى ذوي العلاقـة ويكـون قـرار هـذه اللجنـة في هـذا الشـأن نهائياً.

مـادة 12 ـ عندمـا يتـمّ تدويـن جميـع اسـتمارات الإحصـاء في السـجل المدنـي يختـم هـذا السـجل ويوقّـع عليـه مـن قبـل رئيـس اللجنـة وأعضائهـا والكاتـب بأنّـه مطابـق لهـا.
وتنظّـم اللجنـة محضـراً بالأعمـال التـي قامـت بهـا ترفعـه إلـى اللجنـة المركزيـة.

مادة 13 ـ يعلن بدء التسجيل واختتامه بقرار من وزير الداخلية.

مـادة 14 ـ يسـتطيع ذوو العلاقـة طلـب قيـد مـا يتعلـق بهـم مـن الواقعـات المنسـية أو تصحيـح مـا يتعلـق بهـم مـن الأخطـاء الواقعـة في الإحصـاء أو التسـجيل خـلال مهلـة ثلاثـة أشـهر تبـدأ مـن تاريـخ نشـر قـرار اختتـام التسـجيل، وذلـك بموجـب طلـب خطـي يقدمونـه إلـى رئيـس اللجنـة المركزيـة في المحافظـة وبعـد أن تقـوم هـذه اللجنـة بالتحقيـق تتخـذ قرارهـا في الموضـوع، ويعفـى المسـتدعون مـن الجـزاء والغرامـة. وهـذا القـرار تابـع للاسـتئناف أمـام اللجنـة العليـا.

مـادة 15 ـ لا يمكـن للجـان التسـجيل تصحيـح ولادة الأشـخاص المـدوّن في سـجلات الأحـوال المدنيـة الحاليـة، بـل ينبغـي مـن أجـل هـذا التصحيـح اتّبـاع الأصـول الـواردة في القوانيـن المرعيـة.

مـادة 16 ـ بعـد انقضـاء المـدة المحـددة في المـادة 13 لا يمكـن إجـراء أي قيـد أو تصحيـح إلا بحكـم مـن المحكمـة المختصـة حسـب الأصـول المرعيـة.

مـادة 17 ـ علـى كل شـخص مـن رعايـا الجمهوريـة العربيـة السـورية أتـمّ الرابعـة عشـرة مـن عمـره سُـجّل في محافظة الحسـكة أن يسـتحصل خـلال سـنة مـن تاريـخ اختتـام التسـجيل علـى تذكـرة هويـة جديـدة وبعـد انقضـاء هـذه المـدة تعتبـر تذاكـر الهويـة السـابقة ملغـاة.

مـادة 18 ـ أ = بعـد اختتـام أعمـال التسـجيل يصبـح التسـجيل الجديـد في السـجل المدنـي نافـذاً اعتبـاراً مـن تاريـخ نشـر قـرار وزيـر الداخليـة المتضمّـن اختتـام أعمـال التسـجيل.

ب = تبقـى قيـود السـجلات القديمـة معتبـرة إلـى أن يُعمـل بالسـجل المدنـي الجديـد المنظـم وفقـاً لأحـكام هـذا المرسـوم التشـريعي.

مـادة 19 ـ أ = يتوجّـب علـى كل شـخص مـن رعايـا الجمهوريـة العربيـة السـورية مسـجل في سـجلات الأحـوال المدنيـة في محافظـة الحسـكة أن يسـتحصل خـلال المهلـة التـي تحـدد بقـرار مـن وزيـر الداخليـة علـى صـورة عـن قيـده وقيـد عائلتـه المـدون في السـجل المدنـي لإبرازهـا إلـى موظفـي الإحصـاء يـوم الإحصـاء، ويقـوم دفتـر العائلـة وتذكـرة الهويـة مقـام صـورة القيـد.

ب = تعفـى هـذه القيـود مـن رسـم الطابـع القانونـي ولا تسـتعمل لغيـر هـذه الغاية.

جـ = يجـوز لوزيـر الداخليـة تكليـف موظفـي الأحـوال المدنيـة أو موظفي الدولـة بالقيـام بهـذا العمـل خـارج أوقـات الدوام الرسـمي لقـاء تعويض يحـدد مـن قبلـه في قـرار التكليف.

د = يعاقـب كل مـن يتخلّـف عـن إبـراز صـورة القيـد المدنـي أو دفتـر

العائلة أو تذكرة الهوية يوم الإحصاء وفقاً لأحكام المادة 23 من هذا المرسوم التشريعي.

مادة 20 ـ على كل شخص من رعايا الجمهورية العربية السورية مسجل في سجلات الأحوال المدنية الحالية في محافظة الحسكة أو مكتوم أصله من المحافظة المذكورة، وكان في يوم الإحصاء موجوداً خارج المحافظة أن يراجع أمين السجل المدني في الجهة الموجود فيها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحصاء لتنظيم الاستمارة المتعلقة بتسجيله وتسجيل أفراد عائلته وعلى أمين السجل المدني أن يحيل هذه الاستمارة إلى أمين السجل المدني في محلّ قيده أو المحل الذي يرغب القيد فيه إذا كان مكتوماً ليحيلها هذا الأخير بدوره إلى اللجنة المحلية للتحقيق عليها وفقاً للمواد المدرجة أعلاه وإعطاء القرار لتسجيلها بعد موافقة اللجنة الرئيسية.

أمّا إذا كانت إقامة هذا الشخص في الخارج فعليه أن يراجع قنصل الجمهورية العربية السورية في البلد الذي يقيم فيه لتنظيم الاستمارة المشار إليها خلال ثلاثة أشهر من يوم الإحصاء، وعلى القنصل إيداع الاستمارة إلى أمين السجل المدني المختصّ بطريق التسلسل بعد توقيعها من قبل ذوي العلاقة وتذييلها بشرح يفيد بأن تنظيمها جرى بحضوره وأنه تحقق من صحة مندرجاتها فيقوم أمين السجل المدني بإجراء المقتضى بصددها وفقاً لما هو مبين آنفاً، وأمّا إذا كانت الإقامة في لبنان فعليه مراجعة المديرية العامة للأحوال المدنية لتنظيم الاستمارة الآنفة الذكر، فتحال من قبلها بعد توقيعها من ذوي العلاقة والتصديق على صحة التوقيع إلى أمين السجل المدني المختص لإنجازها على النحو المتقدم ذكره.

مادة 21 ـ أ = يخوّل وزير الداخلية بعد موافقة الإدارة المختصة

حـقّ نـدب أي مـن موظفـي الدولـة أو تعييـن موظفيـن أو مسـتخدمين مؤقّتيـن للقيـام بأعمـال تسـجيل السـكان في أيـة مرحلـة مـن مراحلـه دون التقيـد بالقواعـد المعمـول بهـا في التعييـن الـواردة بقانـون الموظفيـن الأساسـي.

ب = لوزيـر الداخليـة أو مـن ينيبـه حـقّ التعاقـد لإنجـاز جميـع الأعمـال المتعلقـة بتسـجيل السـكان لقـاء أجـور يحـدّد مقدارهـا بالقـرارات الصـادرة عنـه حسـب تقديـر لجـان المبايعـة كمـا يحـقّ لـه منـح تعويـض يومـي أو تعويـض مقطـوع للأشـخاص أو الموظفيـن الذيـن يكلفـون القيـام بمختلـف الأعمـال المتعلقـة بالتسـجيل ضمـن حـدود الاعتمـادات المرصـودة لهـذه الغايـة في الموازنـة ولا تخضـع هـذه التعويضـات لأحـكام المرسـوم التشـريعي رقـم 95 الصـادر في 4/ 10/ 1953.

جـ = إن تنقـلات الموظفيـن الذيـن يعملون في التسـجيل لا تخضع لأحكام تعويضـات الانتقـال المنصـوص عليهـا في قانـون الموظفيـن الأساسـي بـل يمنحـون بـدل انتقـال ثابـت يحـدّد بقـرار مـن وزيـر الداخليـة.

د = تحـدد تعويضـات اللجنـة العليـا واللجنـة المركزيـة واللجـان المحليـة بقـرار مـن وزيـر الداخليـة.

هـ = تحـدد شـروط التعييـن والتعاقـد ومنـح جميـع التعويضـات المنصـوص عليهـا في هـذه المـادة بقـرار مـن وزيـر الماليـة بنـاء علـى اقتـراح وزيـر الداخليـة.

مـادة 22 ـ أ = تضـع وزارة التخطيـط بالاتفـاق مـع وزارة الداخليـة تعليمـات يوضـح فيهـا طـرق وأسـاليب تطبيـق هذا المرسـوم التشـريعي فيمـا يتعلّـق بالإحصـاء.

ب = تضع وزارة الداخلية تعليمات يوضح فيها طرق وأساليب تطبيق هذا المرسوم التشريعي فيما يتعلق بتسجيل السكان.

مادة 23 ـ أ = كل مخالفة لأحكام هذا المرسوم التشريعي والتعليمات الملحقة به يعاقب عليها وفق قانون العقوبات وسائر الأنظمة والقوانين النافذة.

ب = في الحالات التي لم ينصّ فيها على عقوبة يعاقب المخالف بغرامة نقدية تتراوح بين خمس وعشرين إلى خمسين ليرة سورية وبالحبس من عشرة أيام إلى شهرين أو بإحدى هاتين العقوبتين.

جـ = مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشدّ تنصّ عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من خمسمائة إلى ألفي ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدلى ببيانات كاذبة أمام لجان الإحصاء أو السلطات المختصة بقصد إثبات الجنسية العربية السورية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك.

مادة 24 ـ ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.
دمشق في 23/8/1962 ، ناظم القدسي
صدر عن رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء، بشير العظمة

الملحق (2)

مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا لحل الأزمة الراهنة في البلاد

مـع النهـوض الجماهيـري السـلمي الـذي بـدأ في سـوريا، منـذ الخامـس عشـر مـن آذار، والـذي يهـدف لتحقيـق مجتمـع ديمقراطـي ينعـم فيـه جميـع أبنـاء سـوريا بمختلـف طيفهـم القومـي والثقـافي والدينـي والسياسـي بحقوقهـم الأساسـية، ويتواكـب مـع التطـورات الحاصلـة في المنطقـة، ويتفاعـل مـع هـذا العصـر الـذي تتجـه فيـه البشـرية نحـو بنـاء نظـم ديمقراطيـة وتحقيـق الحريـة و العدالـة والمسـاواة.

إن هـذا النهـوض الـذي يحصـل الآن في سـوريا هـو حـراك وطنـي جماهيـري واسـع يدعـو إلـى إحـداث تغييـر ديمقراطـي سـلمي وتحقيـق إصلاحـات جوهريـة علـى كافـة الصعـد، التـي مـن شـأنها إنهـاء حالـة الاسـتبداد وحكـم الحـزب الواحـد وإنهـاء احتـكار السـلطة وبنـاء الدولـة المدنيـة الحديثـة التـي تكفـل العـدل والمسـاواة في الحقـوق والواجبـات، وتحقيـق الشـراكة الحقيقيـة لـكل المواطنيـن في إدارة شـؤون البـلاد.

إن عـدم اسـتجابة السـلطة لمطالـب الشـعب في تحقيـق التحـولات الديمقراطيـة السـلمية في البـلاد ومواجهـة الحـراك الجماهيـري الاحتجاجـي السـلمي بالعنـف ، أدى إلـى خلـق أزمـة عميقـة ، باتـت تهـدد بلدنـا سـوريا بمخاطـر جديـة ، الأمـر الـذي يقتضـي تضافـر الجهـود والمسـاعي ، علـى مختلـف المسـتويات ومـن خـلال المسـئوليات الملقـاة علـى عاتـق مكونـات الشـعب السـوري بـكل انتماءاتـه القوميـة والسياسـية وشـرائحه وفئاتـه الاجتماعيـة ، التلاقـي مـن اجـل التفاهـم علـى العناويـن البـارزة والخطـوط العريضـة لمبـادرة وطنيـة شـاملة لوضـع الحلـول العمليـة الجـادة لمعالجـة الأزمـة التـي تلـف بلدنـا وتجنيبـه المخاطـر المحدقـة وضمـان تطـوره وتقدمـه .

إن أحـزاب الحركـة الوطنيـة الكرديـة في سـوريا ، التي هي جـزء من الحركة الوطنيـة والديمقراطيـة العامـة في البـلاد ، تـرى أن القضيـة الكرديـة في سـوريا قضيـة وطنيـة أساسـية ويسـاهم حلهـا في حـل القضايـا الأخـرى وتعزيـز الوحـدة الوطنيـة في البـلاد، وان الصيغـة المثلـى للخـروج مـن الأزمـة الراهنـة تمـر عبـر الحـوار الوطنـي الشـامل والجـاد بيـن مجمـل

المكونات الوطنية. ومن اجل إنجاح هذا الحوار نرى ضرورة تحقيق ما يلي :

1 - تجنب اللجوء إلى استخدام العنف والقتل تحت أية ذريعة كانت والسماح للاحتجاجات السلمية بالتعبير عن نفسها ، واعتماد مبدأ ولغة الحوار الوطني الشامل بين مختلف الاتجاهات السياسية الوطنية والنخب الثقافية التي تؤمن بالحوار سبيلاً للتفاهم.

2 - تطبيق المرسوم الرئاسي القاضي برفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية ، وإلغاء المحاكم والقوانين الاستثنائية كافة ، والإفراج عن جميع معتقلي الرأي والسجناء السياسيين .

3 - السماح للتيارات السياسية والأحزاب التي تمثل شرائح المجتمع بمزاولة أنشطتها الديمقراطية علنا إلى حين صدور قانون عصري للأحزاب.

4 - إلغاء كافة السياسات التمييزية، والمراسيم والتعاميم السرية المطبقة بحق الشعب الكردي ، والاستعجال في إعادة الجنسية إلى المجردين منها ، وتسجيل المكتومين في السجلات المدنية كمواطنين سوريين ، وإيلاء المناطق الكردية الاهتمام اللازم بغية إزالة أثار الإهمال المتعمد لها وتحقيق مبدأ المساواة أسوة بباقي المناطق.

5 - الدعوة لعقد مؤتمر وطني شامل دون هيمنة أية جهة كانت، من أولى مهامه ، إقرار صيغة مشروع دستور جديد يلغي الامتياز لأية جهة سواء كان حزبا أو قومية ، ويتضمن الاعتراف بالتعددية القومية والسياسية واللغوية ، ويطرح هذا الدستور على الاستفتاء العام ، وإقرار قانون جديد للانتخابات المحلية والتشريعية، وآخر لتنظيم عمل الأحزاب السياسية يراعي خصوصيات المجتمع السوري ومكوناته دون التمييز بسبب العرق أو الدين ، وإطلاق حرية الإعلام والصحافة.

6 - ضمان فصل السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية،

واستقلالية القضاء وتعزيز دوره.

7 - حل القضية القومية للشعب الكردي حلا ديمقراطيا عادلا في إطار وحدة البلاد ، بالاعتراف الدستوري بوجوده القومي كمكون رئيسي، وتأمين ما يترتب على ذلك من حقوق قومية.

8 - حماية وتأمين الحقوق الثقافية للأقليات القومية والدينية في البلاد.

إن ايلاء هذه المبادرة الاهتمام اللائق من لدن جميع القوى والنخب السياسية والثقافية على اختلاف مواقعها لا شك سينصب في خدمة تضافر كل الجهود لما فيه خير ومصلحة الشعب والوطن .

11/5/2011

أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا

الملحق (3)

المرسوم التشريعي رقم 49

المرسوم التشريعي رقم 49 لعام 2011 الخاص بمنح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية
-7نيسان2011-
بناء على أحكام الدستور
يرسم ما يلي:
المادة 1: يمنح المسجلون في سجلات أجانب الحسكة الجنسية العربية السورية.
المادة 2: يصدر وزير الداخلية القرارات المتضمنة للتعليمات التنفيذية لهذا المرسوم.
المادة 3: يعتبر هذا المرسوم نافذاً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
دمشق في 1432-5-4 هجري الموافق 2011-4-7 م
رئيس الجمهورية

الملحق (4)

إلى الإعلام والرأي العام

في 16 حزيران/يونيو 2020 اختتم وفدا المجلس الوطني الكوردي وأحزاب الوحدة الوطنية الكوردية، في الحسكة سوريا، المرحلة الأولية من مفاوضات وحدة الصف الكوردي وتوصلا إلى رؤية سياسية مشتركة ملزمة والوصول إلى تفاهمات أولية واعتبار اتفاقية دهوك عام 2014 حول الحكم والشراكة في الإدارة والحماية والدفاع أساساً لمواصلة الحوار والمفاوضات الجارية بين الوفدين بهدف الوصول إلى التوقيع على اتفاقية شاملة في المستقبل القريب.

وأكّد الوفدان على أهمية التعاون والوحدة الكوردية في سوريا ورحبوا بالإنجاز كخطوة تاريخية مهمة نحو تفاهم أكبر وتعاون عملي مما سيفيد الشعب الكوردي في سوريا وكذلك السوريين من جميع المكونات، وكرّس الوفدان عملهما وفاءاً للتضحيات الكبرى لأبناء و بنات سوريا وخاصة لشهداء و جرحى روجآفاي كوردستان وعائلاتهم الذين ضحوا بأرواحهم في القتال النبيل لحماية العالم من استبداد داعش.

هذه التفاهمات تشكل خطوة أولى مهمّة تمّ الوصول إليها برعاية ومساعدة نائب المبعوث الأمريكي الخاصّ للتحالف الدولي السفير ويليام روباك، والقائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي وأعرب الوفدان عن شكرهما وتقديرهما للجنرال مظلوم عبدي على مبادرته للوحدة الكوردية في سوريا ولفخامة الرئيس مسعود البارزاني والرئيس نيجيرفان البارزاني رئيس إقليم

كردستان العراق لدعمهم وجهودهم من أجل الوحدة الكوردية في سوريا كما شكروا الولايات المتحدة الامريكية على رعايتها ودعمها القوي للوحدة الكوردية ودعمها لتحقيق مستقبل سوري أكثر ديمقراطية وتعددية حيث يتم احترام حقوق جميع مكوناتها.

المجلس الوطني الكوردي في سوريا
أحزاب الوحدة الوطنية الكوردية
16 حزيران/يونيو 2020

الملحق (5)

بيان إلى الرأي العام

بناء على المبادرة التي قدمتها القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية لتوحيد الخطاب الكردي في سوريا وفي إطار الجهود المشتركة لبناء الثقة بين الأطراف السياسية الكردية في سوريا، شكلت القيادة العامة في قوات (قسد) وبتفويض من رئاسة المجلس الوطني الكردي لجنة تحقيق خاصة لتقصي الحقائق في قضية "المفقودين العشرة " الذين قدمت رئاسة المجلس أسماءهم. استلمت القيادة العامة بتاريخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ لائحة من

رئاسة المجلس الوطني الكردي في سوريا، تضم اسماء المفقودين العشرة التالية أسمائهم وتاريخ و مكان اختفائهم:

1 - جميل عمر / الاختفاء قامشلو/ 13 تموز 2012

2 - بهزاد دورسن/ الاختفاء ديرك/ 24 تشرين الاول 2012

3 - نضال عثمان/ الاختفاء ديرك/ 24 تشرين الاول 2012

4 - أحمد عثمان سيدو/ الاختفاء عفرين/ 19 أيلول 2013

5 - أحمد خليل سينو / الاختفاء عفرين/ 11 تشرين الاول 2013

6 - إدريس علو / الاختفاء عفرين/ 8 تشرين الثاني 2013

7 - شعبان عبد الحميد شيخو/ الاختفاء 15 تشرين الثاني 2013

8 - أمير حامد / الاختفاء، الدرباسية/ 11 كانون الثاني 2014

9 - فؤاد إبراهيم / الاختفاء ديرك/ 24 آذار 2017

10 - سعود ميزر العيسى/ الاعتقال: الدرباسية/ 27 تشرين الثاني 2019

فور استلام اللائحة، باشرت لجنة التحقيق الخاصة بهذا الموضوع عملها، وبعد التحريات المكثفة في حيثيات عمليات اختفاء الاشخاص الواردة اسماءهم أدناه تبين أن (8) من أصل (10) أسماء الواردة اختفوا في مرحلة الفوضى الأمنية وتداخل مناطق السيطرة على الأرض، وانتشار الخلايا الإرهابية والاستخباراتية التي كانت تتبع جهات محلية وإقليمية.

كذلك فإن حالات الاختفاء الثمان الأولى سبقت تشكيل الإدارة الذاتية ومؤسساتها بشكل رسمي اي قبل تاريخ تشكيل الادارة في 21 كانون الثاني 2014، لابل ان اولى الحالات كانت قبل تشكيل وحدات حماية الشعب.

رغم الصعوبات التي واجهت اللجنة خلال عمليات التحري والتحقيق، والتغييرات الكثيرة التي طرأت على مسرح الأحداث، إلا إنها - أي اللجنة- استطاعت الوصول إلى بعض التفاصيل التي من شأنها استجلاء مصير بعض الأسماء الواردة في اللائحة.

بينت النتائج الأولية التي توصلت إليها لجنة التحقيق الخاصة خلال عملها، إن "جميل عمر" العضو السابق في حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ، اختطف من قبل أجهزة الأمن التابعة للحكومة المركزية السورية في منطقة كانت تسيطر عليها داخل قامشلو، فيما أشارت التحقيقات ايضا أن قواتنا العسكرية تتحمل المسؤولية الاخلاقية لاختفاء "أمير حامد" و "فؤاد إبراهيم"، حيث لا تزال التحقيقات جارية للوصول إلى الأشخاص الذين تسببوا في اختفاء الضحيتين ومحاسبتهم.

وبهذا الصدد يتم إبلاغ عائلات الضحايا والأطراف السياسية المعنية بنتائج وتفاصيل التحقيقات المستمرة حتى الان، وأكدت التحقيقات كذلك بأن "سعود ميزر العيسى" كان معتقلا لدى الأمن العام وتم إطلاق سراحه في 20 كانون الأول 2019.

ولم تتمكن لجنة التحقيق الخاصة حتى الآن من تتبع أي أثر بما يخص مصير بهزاد دورسن ونضال عثمان، واختفاءهما في منطقة خاضعة لحماية وحدات حماية الشعب YPG، مما تضع هذه القوات وقوى الأمن "الأسايش" تحت المسؤولية الطبيعية والإدارية لاختفائهما، واستمرار التحقيق للكشف عن مصيرهما هي مسؤولية قانونية وواجب يقع على عاتق قواتنا.

من ناحية اخرى لم تتمكن اللجنة من القيام بالتحري والتحقيق في مصير الأشخاص الذين سجلوا في عداد المفقودين في عفرين، وذلك بسبب استحالة الوصول إلى أرض عفرين والتحقيق هناك، وسيطرة قوات محتلة على المدينة وغيرها من الظروف والتداعيات التي رافقت هذا الاحتلال.

إننا في قوات سوريا الديمقراطية إذ نؤكد بأن ملف المفقودين والمختفين القسريين في مناطق روجآفا ـ الجزيرة وكوباني وعفرين - ملف ضخم ومعقد، وتم حتى الآن توثيق (3286) مفقود بالأسماء، بينهم: (544)مفقودا اختطفوا من قبل داعش و (2368)مفقودا

اختطفوا من قبل الفصائل التابعة للائتلاف الوطني السوري لقوى المعارضة والحكومة السورية المؤقتة و(374)مفقودا اختطف من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة المركزية السورية.
إن تقصي مصير المفقودين واجب أخلاقي وقانوني يتطلب عملا مشتركا جبارا ودقيقا، ويحتاج لتعاون جميع الأطراف الفاعلة على الأرض، وتتحمل مؤسسات الإدارة الذاتية في شمالي شرقي سوريا المسؤولية القانونية لمتابعة ملفاتهم والوصول الى النتائج المطلوبة.

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية
10 كانون الثاني/ يناير 2020

الملحق (6)

بنود اتّفاق الدوحة لتشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية:

1 - اتّفق المجلس الوطني السوري وبقية أطراف المعارضة الحاضرة في هذا الاجتماع على إنشاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، تكون عضويته مفتوحة لكافة أطياف المعارضة السورية ثمرة للدعوة الموجهة من دولة قطر بالتنسيق مع الجامعة العربية، ويوضح النظام الأساسي للائتلاف نسبة تمثيل كل من الأطراف.

2 - اتّفقت الأطراف على اسقاط النظام بكل رموزه وأركانه، وتفكيك أجهزته الأمنية بمحاسبة من تورط في جرائم ضد السوريين.
3 - يلتزم الائتلاف بعدم الدخول بأي حوار أو مفاوضات مع النظام.
4 - يكون للائتلاف نظام أساسي يجري التوقيع عليه بعد مناقشته واعتماده أصولاً.
5 - يقوم الائتلاف بدعم توحيد المجالس العسكرية الثورية ووضعها تحت مظلة مجلس عسكري أعلى.
6 - يقوم الائتلاف بإنشاء اللجنة القانونية الوطنية السورية، وتصدر اللوائح المنظمة لعملها بقرار خاص.
7 - يقوم الائتلاف بإنشاء اللجان الفنية والمتخصصة اللازمة لعمله، ويصدر بقرار خاص تحديد هذه اللجان وعددها وآليات تشكيلها وعملها.
8 - يقوم الائتلاف بعد حصوله على الاعتراف الدولي بتشكيل حكومة مؤقتة.
9 - يقوم الائتلاف إلى عقد المؤتمر الوطني العام بعد إسقاط النظام مباشرة.
10 - ينتهي الائتلاف والحكومة المؤقتة ويتم حلها بقرار يصدر عن الائتلاف بعد انعقاد المؤتمر الوطني العام وتشكيل الحكومة الانتقالية.
11 - لا يُعدّ هذا الاتفاق ساريا إلا بعد المصادقة عليه من الجهات المرجعية لأطرافه أصولاً.
12 - تتولّى اللجنة الوزارية العربية المعنية بسوريا إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

الملحق (7)

نـصّ الوثيقـة الموقّعـة بيـن المجلـس الوطنـي الكـردي والائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية

يواصـل السـوريين (السـوريون- المؤّلـف) ثورتهـم بـكل أطيافهـم ومكوناتهـم مـن أجـل انتـزاع حريتهـم وكرامتهـم مـن نظـام أهـان الحيـاة الإنسـانية وأهدرهـا واعتـاد القتـل والبطـش والإرهـاب، فأزهـق أرواح مئـات الالاف مـن السـوريين وجـرح وسـجن وعـذب مئـات الالاف منهـم علـى مـرأى ومسـمع مـن العالـم.

وانطلاقـا مـن المسـؤولية الوطنيـة الملقـاة علـى عاتـق جميـع القـوى السياسـية المنضويـة في إطـار الثـورة السـورية، فقـد عقـد الائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية لقـاءات عمـل مـع الأخـوة في المجلـس الوطنـي الكـردي بهـدف التوصـل إلـى تفاهـم لانضمـام المجلـس الوطنـي الكـردي ومكوناتـه مـن الأحـزاب والهيئـات والشـخصيات المسـتقلة إلـى الائتـلاف الوطنـي وهيئاتـه.

وقـد اتفـق علـى إطـار يشـمل الجوانـب السياسـية والتنظيميـة للانضمام إلـى الائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية علـى أسـاس الالتـزام ببرنامـج الثـورة ممثـلا في المشـاركة في إسـقاط النظـام الدكتاتـوري الدمـوي بكافـة رمـوزه وأركانـه ومرتكزاتـه وبنـاء سـورية المدنيـة الديمقراطيـة، وتوحيـد الجهـود السياسـية والميدانيـة وبنـاء شـراكة وطنيـة فاعلـة وفـق الأسـس التاليـة:

1 - يؤكّـد الائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية التزامـه بالاعتـراف الدسـتوري بهويـة الشـعب الكـردي القوميـة، واعتبـار القضيـة الكرديـة جـزءا أساسـيا مـن القضيـة الوطنيـة والديمقراطيـة العامـة

في البلاد، والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي ضمن إطار وحدة سورية أرضا وشعباً.

2 - العمل على إلغاء جميع السياسات والمراسيم والإجراءات التمييزية المطبقة بحق المواطنين الكرد ومعالجة آثارها وتداعياتها وتعويض المتضررين، وإعادة الحقوق لأصحابها.

3 - يؤكّد الائتلاف أنّ سورية الجديدة دولة ديمقراطية مدنية تعددية، نظامها جمهوري برلماني يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية وفصل السلطات وتداول السلطة وسيادة القانون، واعتماد نظام اللامركزية الإدارية بما يعزز صلاحيات السلطات المحلية.

4 - تضمن سورية الجديدة لمواطنيها ولكافة المكونات ما ورد في الشرائع والمواثيق الدولية حول حقوق الانسان والحريات الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمييز في القومية أو الدين أو الجنس.

5 - سوريا دولة متعددة القوميات والثقافات والأديان، ويحترم دستورها المعاهدات والمواثيق الدولية.

6 - الالتزام بمكافحة الفقر وإيلاء المناطق التي عانت من سياسات التمييز الاهتمام الكافي في

إطار التنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية، والعمل على رفع مقدرات ومستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم، وخاصة المناطق التي عانت من الحرمان في ظل نظام الاستبداد الحالي.

7 - تشكّل سورية الجديدة بنظامها المدني الديمقراطي ودستورها الضمانة الأساسية لكافة مكونات الشعب السوري القومية والدينية ولنسيجه الاجتماعي.

8 - كما شارك الأخوة الكرد في فعاليات الثورة السورية وأنشطتها من خلال التنسيقيات والقوى والأحزاب، فإنه ينبغي المشاركة الفعالة والمميزة في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة

السورية وهيئاته، إضافة الى التفاعل الكامل مع متطلبات المرحلة الانتقالية بما تقتضيه من تخطيط وإدارة ومشاركة ميدانية على المستوى الوطني في كافة المجالات.

9 - تلتزم القوى الكردية الموقعة بتعزيز المشاركة الوطنية في انشطتها وفعالياتها من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية، وتحرص على التواصل البناء مع باقي النسيج الوطني.

10 - تلتزم القوى والأحزاب والشخصيات المنضوية في إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بالسياسات والبرامج التي يتم إقرارها في مؤسسات الائتلاف وفي المقدمة منها البرنامج السياسي.

11 - كما أن الثورة السورية العظيمة تبنت علم الاستقلال كرمز سيادي لها، فإننا نتبنى اسم الدولة في عهد الاستقلال.

12 - يعمل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على إقامة فعاليات وأنشطة تساهم في التعريف بالقضية الكردية في سورية والمعاناة التي مر بها المواطنون الكرد على مدى عقود من الحرمان والتهميش، بهدف بناء ثقافة جديدة لدى السوريين قائمة على المساواة واحترام الآخر.

13 - العمل على إقامة برامج تدريب وورش عمل تضمن المشاركة المميزة للإخوة الكرد لغرض التفاعل بين الشباب السوري وزيادة التواصل وتعزيز التفاهم.

14 - يمثّل المجلس الوطني الكردي في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بنائب للرئيس وعشرة أعضاء في الهيئة العامة، وينتخب اثنان من أعضاء الهيئة العامة من ممثلي المجلس الوطني الكردي في الهيئة السياسية.

15 - الحدّ الأدنى للتمثيل الكردي بحسب تاريخ هذا الاتفاق هو 14 عضو، وإذا نقص العدد عن الحد الأدنى فيحق للمجلس الوطني الكردي ترشيح بديل ليصل العدد إلى الحد الأدنى المتّفق عليه.

16 - هـذه الوثيقـة قابلـة للتطويـر حسـب مقتضيـات العمـل الوطنـي وبموافقـة الطرفيـن.

إن المرحلـة المقبلـة تسـتوجب توحيـد جهـود السـوريين جميعـا، وتركيزهـا في إطـار واحـد لمواجهـة النظـام الدمـوي، وحمايـة شـعبنا مـن بطشـه وإرهابـه، وإنقـاذ سـوريا مـن الطغمـة التـي اسـتمرأت القتـل والتدميـر. وإن الائتـلاف الوطنـي لقـوى الثـورة والمعارضـة السـورية والمجلـس الوطنـي الكـردي ملتزمـان بالعمـل معـا لحمايـة شـعبنا والدفـاع عنـه وتأميـن كل مـا يؤمـن إسـقاط النظـام وبنـاء سـورية الجديـدة التـي تحمـي مواطنيهـا وتصـون حقوقهـم.

ملاحظة:

يتحفـظ المجلـس الوطنـي الكـردي علـى الفقـرة التاليـة مـن البنـد الثالث (واعتمـاد نظـام اللامركزيـة الإداريـة بمـا يعـزز صلاحيـات السـلطات المحليـة) ويـرى بـأن أفضـل صيغـة للدولـة السـورية هـي صيغـة دولـة اتحاديـة، وسـيعمل المجلـس الوطنـي الكـردي علـى تحقيـق ذلـك.

الملحق (8)

رسالة

الأسـتاذ حميـد درويـش، سـكرتير الحـزب الديمقراطـي التقدمـي الشـقيق المحترم

الأخوة في قيادة التقدمي المحترمون

الأستاذ إبراهيم برو، سكرتير حزب يكيتي الكردي الشقيق المحترم

الأخوة في قيادة يكيتي المحترمون

الأستاذ مصطفى جمعة، سكرتير حزب آزادي الشقيق المحترم

الأخوة في قيادة آزادي المحترمون

الأستاذ مصطفى أوسو، سكرتير حزب آزادي الشقيق المحترم
الأخوة في قيادة آزادي المحترمون
الأستاذ عبدالباسط حمو، سكرتير حزب اليكيتي الكردستاني الشقيق المحترم
الأخوة في قيادة اليكيتي الكردستاني
الأخوة أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبنا- الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا البارتي

تحية واحترام
أخوتي الأعزّاء
إنّ القراءة الدقيقة لقرار المجلس الوطني الكردي وكذلك المضمون المطلوب في البيان المقترح وحجم الوفد الذي حتى الآن لا أعرف ما هو وظيفته وماذا سيستكمل إذا كانت قد تمّت الموافقة على الاتفاقية بالفعل ولماذا تم تأجيل الأسماء وتم تأجيل طلب الانضمام للائتلاف إن كل هذه المعطيات تشير إلى أن ما تقرّر ليس للانضمام للائتلاف وإنّما للالتفاف على الاتفاقية وإعطاء أمد طويل لإشغالنا بشكليات نحن في غنى عنها بغية عدم الانضمام للائتلاف، لذا أقترح أن نمضي نحن الأحزاب المتفقين على الانضمام في قرارنا من خلال رسالة يتم توجيهها إلى الائتلاف وبتوقيع الأستاذ حميد كرئيس للجنة العلاقات الخارجية وتوقيع الأستاذ إبراهيم برو كمسؤول العلاقات الوطنية وبتوقيعي أيضا كعضو في لجنة العلاقات الخارجية وإفساح المجال للأحزاب التي ترغب في الانضمام وتقديم أسماء ممثليها.

إنّ قرار المجلس الأخير يعني المماطلة وتضييع الوقت وإفشال الاتفاقية وإلّا ما هو وظيفة 11 عضواً؟ وماذا سيستكملون؟ أعتقد أنّ هدف ذلك هو إحداث بلبلة أثناء الاجتماع مع الائتلاف وانسحاب البعض بحجج معينة أو إطالة فترة عدم الانضمام وكل ذلك يعني

الغاء الاتفاقية إلى إشعارٍ آخر، وهذا يعتبر نكسة لأحزابنا وللقضية الكردية، ويعني أيضاً أنّ بعض الأحزاب الصغيرة باتت تسيطر على المشهد السياسي الكردي وأعتقد أننا يجب أن لا نقبل ذلك

مع فائق الشكر والتقدير
8/9/2013

أخوكم دكتور حكيم
سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)

الملحق (9)

بنود اتفاق بوتين-أردوغان بشأن شمال شرق سوريا كما تلاها مولود جاووش أوغلو، وزير الخارجية التركي
(الثلاثاء، 22 تشرين الأوّل/اكتوبر 2019)

- سيتم الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة الواقعة ضمن عملية "نبع السلام" التي تضم تل أبيض ورأس العين.
- الشرطة العسكرية الروسية، بالتعاون مع حرس الحدود السورية، ستخرج عناصر التنظيمات الكردية "ي ب ك" وأسلحتهم حتى مسافة 30 كم من الحدود التركية.
- سيتم إخراج جميع عناصر تنظيم "ي ب ك" مع أسلحتهم من منبج وتل رفعت.
- ستبدأ دوريات تركية روسية مشتركة بعمق 10 كم بشرق وغرب منطقة عمليات "نبع السلام" اعتباراً من الساعة 12:00 من يوم الأربعاء 23 أكتوبر الجاري.

- جميع الأطراف تؤكد التزامها بالعمل على الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتوفير أمن الحدود التركية.
- التأكيد على مكافحة جميع أشكال الإرهاب داخل الأراضي السورية، وعدم السماح لأي أجندة انفصالية في هذا البلد.
- تركيا وسوريا ستشددان على أهمية اتفاقية أضنة المبرمة بين الطرفين عام 1998، وستعمل روسيا على تسهيل تطبيقها.
- كلا الطرفين سيتخذان التدابير اللازمة للحيلولة دون تسرب الإرهابيين أو انتقالهم من مكان إلى آخر.
- إحداث آلية عمل مشترك لتسهيل عودة اللاجئين بشكل طوعي، وتأسيس آلية أخرى لمراقبة تطبيق بنود الاتفاق.

الكُرد في الأزمة السورية

فرصة تاريخية وأداء مُخيّب

حسين عمر

يتضمّن هذا الكتاب خلاصة تغطيتي الإعلامية ومتابعتي لأحداث وتطوّرات الأزمة السورية عموماً وما يرتبط منها بالشأن الكردي خصوصاً، والكتابة عنها، وكذلك شهادات مباشرة من الفاعلين السياسيين فيها، وبذلك هو جهدٌ توثيقي في جانبٍ منه، وتناولٌ نقدي للتعاطي السياسي الكردي معها في جانبٍ آخر.

انطلقتُ في هذا المسعى التحليلي والتوثيقي من واقع أنوالأحداث في سوريا قد وفّرت فرصة تاريخية للكورد فيها، لم تكن متوقّعة ولا منتظَرة، إلا أنّ أداء الحركة السياسية الكوردية لم يرتق إلى مستوى هذه الفرصة التي أُتيحَت. كان المطلوب من أطراف الحركة السياسية المسارعة إلى التلاقي تحت مظلّة جامعة والاتّفاق على رؤية وبرنامج سياسيين موحّدين وتبني استراتيجية متكاملة العناصر للعمل بموجبها ليكون للحركة دورٌ أساسي في الحدث السوري العامّ بما لا يمكن تجاوزها في معادلات الصراع، وصيغ الحلّ؛ الأمر الذي عجزت عنه الحركة. لقد توّفرت أفضل فرصة تاريخية للحركة في لحظةٍ كانت هي في أسوأ أحوالها.

www.rudawrc.net

مركز دراسات روداو
Rudaw Research Center